



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى
عليه
وآله
وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

آية الله العظمى
الميرزا محمد باقر
نوم

كتاب الصوم

٣٤

دار العلوم
تكملة نعت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٣٤
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	كتاب الصوم
١٤	اشاره
١٦	الموضوع
١٦	- الصوم فى اللغه
١٧	- حكم ملابسات الصوم
٢٤	- تعريف الصوم
٣٤	فصل فى النيه
٣٤	اشاره
٥٢	مسأله ١- نيه الأوصاف الشخصيه
٥٦	مسأله ٢- تخلف القصد
٥٨	مسأله ٣- عدم وجوب العلم بالمفطرات بالتفصيل
٥٩	مسأله ٤- لو اشتبه فى مصداقيه المفطر
٦٠	مسأله ٥- كيفيه قصد النائب عن الغير
٦٢	مسأله ٦- عدم صلاحيه رمضان لصوم غيرمسأله ٦- عدم صلاحيه رمضان لصوم غيره
٦٤	مسأله ٧- كيفيه قصد صوم نذر المعين
٦٧	مسأله ٨- كيفيه قصد رمضانين متعاقبين
٧٠	مسأله ٩- اتحاد النذرين المعينين
٧٢	مسأله ١٠ - اتفاق النذر فى الأيام البيض
٧٤	مسأله ١١ - نيه الجهات المتعدده
٧٥	مسأله ١٢ - وقت النيه فى الواجب المعين

- مسأله ١٣ - لو نوى الصوم فى الليل ثم بدا له ٩٠
- مسأله ١٤ - بقاء العزم على الصوم ٩٣
- مسأله ١٥ - كيفية نيه صوم رمضان ٩٤
- مسأله ١٦ - يوم الشك ٩٧
- مسأله ١٧ - وجوه صوم يوم الشك ١١٠
- مسأله ١٨ - فروع يوم الشك ١١٦
- مسأله ١٩ - لو صام يوم الشك بنيه شعبان ١١٩
- مسأله ٢٠ - لو صام بنيه شعبان ثم أفسده رياءً ١٢٠
- مسأله ٢١ - لو صام بنيه شعبان ثم نوى الإفطار ١٢١
- مسأله ٢٢ - نيه القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين - ١٢٣
- مسأله ٢٣ - عدم وجوب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات - ١٢٩
- مسأله ٢٤ - عدم جواز العدول من صوم إلى صوم - ١٣٠
- فصل فيما يجب الإمساك عنه ١٣٢
- اشاره ١٣٢
- مسأله ١- عدم وجوب التخلييل بعد الأكل للصائم - ١٤٣
- مسأله ٢- بلع البصاق - ١٤٦
- مسأله ٣- ابتلاع ما يخرج من الصدر - ١٤٨
- مسأله ٤- الأكل والشرب بنحو غير متعارف - ١٥١
- مسأله ٥- عدم بطلان الصوم بإنفاذ رمح أو سكين ١٥٦
- مسأله ٦- قصد الإنزال فى الجماع ١٦٨
- مسأله ٧- الإبلاج فى غير أحد الفرجين ١٦٩
- مسأله ٨- إدخال الأصبع لا بقصد الإنزال ١٧١
- مسأله ٩- الجماع نائمًا أو مكرهًا ١٧٢
- مسأله ١٠ - لو قصد التفخيذ فدخل ١٧٣
- مسأله ١١ - دخول الرجل بالخنثى قبلاء ١٧٤
- مسأله ١٢ - الجماع نسيانًا أو من غير اختيار ١٧٧

- مسأله ١٣ - الشك فى الدخول ومقداره ----- ١٧٨
- مسأله ١٤ - العلم بالاحتلام فى نهار رمضان إذا نام ----- ١٨٥
- مسأله ١٥ - جواز الاستبراء والخراطات بعد الاحتلام ----- ١٨٧
- مسأله ١٦ - الاستبراء مع العلم بخروج البقايا ----- ١٨٩
- مسأله ١٧ - لو قصد الإنزال ولكن لم يتزل ----- ١٩١
- مسأله ١٨ - فروع الاستمناء ----- ١٩٢
- مسأله ١٩ - إلحاق الأنبياء فى الكذب على الله ----- ٢٠٥
- مسأله ٢٠ - الكذب غير الموجه ----- ٢٠٧
- مسأله ٢١ - إشاره الكذب على رسول الله ----- ٢٠٩
- مسأله ٢٢ - تعمد الكذب ----- ٢١٠
- مسأله ٢٣ - أخبار الكذب متعمداً ----- ٢١٢
- مسأله ٢٤ - عدم الفرق بين أن يكون الكذب مكتوباً أو لا ----- ٢١٣
- مسأله ٢٥ - الكذب على الفقهاء ----- ٢١٧
- مسأله ٢٦ - الكذب اضطراراً أو تقيه ----- ٢١٨
- مسأله ٢٧ - إذا قصد الكذب فبان صدقاً ----- ٢٢١
- مسأله ٢٨ - إذا قصد الصدق فبان كذباً ----- ٢٢٢
- مسأله ٢٩ - الكذب هزلاً ----- ٢٢٣
- مسأله ٣٠ - فروع الإرتماس فى الماء ----- ٢٤٤
- مسأله ٣١ - لو لطح رأسه ----- ٢٤٦
- مسأله ٣٢ - لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه ----- ٢٤٧
- مسأله ٣٣ - عدم البأس بإفاضه الماء على الرأس ----- ٢٤٨
- مسأله ٣٤ - إرتماس ذى الرأسين ----- ٢٥٠
- مسأله ٣٥ - الإرتماس فى غير الماء ----- ٢٥٢
- مسأله ٣٦ - الارتماس سهوً ----- ٢٥٣
- مسأله ٣٧ - الارتماس بتخيل عدم الرسم ----- ٢٥٤
- مسأله ٣٨ - عدم وجوب الاجتناب من غير المانع ----- ٢٥٥

- مسألة ٣٩ - الارتماس نسياناً أو قهراً ٢٥٦
- مسألة ٤٠ - الارتماس مكرهاً ٢٥٧
- مسألة ٤١ - الارتماس لإنقاذ غريق ٢٥٨
- مسألة ٤٢ - لو توقف غسل امجنب على الرمس ٢٥٩
- مسألة ٤٣ - الارتماس للغسل مع نسيان الصوم ٢٦٢
- مسألة ٤٤ - الارتماس العمدى ٢٦٣
- مسألة ٤٥ - الارتماس فى الماء المغصوب ٢٧٠
- مسألة ٤٦ - عدم الفرق فى الارتماس بين العالم أو الجاهل ٢٧٢
- مسألة ٤٧ - الارتماس بالوحد أو الثلج ٢٧٣
- مسألة ٤٨ - الشك فى تحقق الارتماس ٢٧٤
- مسألة ٤٩ - اشتراط الأغسال النهاريه فى صحه صوم المستحاضه ٣٠٢
- مسألة ٥٠ - بطلان الصوم بنسيان غسل الجنابه ٣١١
- مسألة ٥١ - وجوب التيمم بدل الغسل ٣١٩
- مسألة ٥٢ - جواز النوم بعد التيمم قبل الفجر ٣٢٣
- مسألة ٥٣ - عدم وجوب المبادره إلى الغسل فى النهار ٣٢٥
- مسألة ٥٤ - عدم بطلان الصوم لو احتلم فى النهار ٣٢٧
- مسألة ٥٥ - استمرار نوم المجنب إلى الفجر ٣٢٩
- مسألة ٥٦ - نوم الجنب مع احتمال الاستيقاظ ٣٣٢
- مسألة ٥٧ - إلحاق غير رمضان بربضان فى الحكم ٣٤٦
- مسألة ٥٨ - استمرار النوم الرابع والخامس ٣٤٧
- مسألة ٥٩ - حكم الجنابه المستصحبه ٣٤٩
- مسألة ٦٠ - إلحاق الحافظ بالمجنب فى حكم النوم ٣٥٠
- مسألة ٦١ - الشك فى عدد النومات ٣٥٢
- مسألة ٦٢ - لو نسي غسل الجنابه وشك فى عددها ٣٥٢
- مسألة ٦٣ - جواز قصد الوجوب فى الغسل ولو فى أول الليل ٣٥٥
- مسألة ٦٤ - سقوط اشتراط رفع الحدث لفاقد الطهورين ٣٥٧

- مسأله ٦٥ - عدم اشتراط غسل المس في صحه الصوم ٣٥٩
- مسأله ٦٦ - عدم جواز الإجنب مع ضيق الوقت ٣٦٠
- مسأله ٦٧ - الحقنه بالمائع إن لم يصعد ٣٦٩
- مسأله ٦٨ - الاحتقان بالمشكوك ٣٧٠
- مسأله ٦٩ - التجشؤ والتقيؤ ٣٧٦
- مسأله ٧٠ - فروع التقيؤ ٣٧٨
- مسأله ٧١ - إذا أكل في الليل ما يعلم تقيؤه في النهار ٣٨٠
- مسأله ٧٢ - لو ظهر أثر القيء ٣٨١
- مسأله ٧٣ - لو دخل الذباب في الحلق ٣٨٢
- مسأله ٧٤ - التجشؤ اختياراً ٣٨٤
- مسأله ٧٥ - لو ابتلع شيئاً سهواً ثم تذكر ٣٨٥
- مسأله ٧٦ - لو كان مشتغلاً بصلاه ثم دخل الذباب في حلقه ٣٨٧
- مسأله ٧٧ - إدخال الأصبع في الحلق وإخراجه ٣٩٢
- مسأله ٧٨ - التجشؤ القهري ٣٩٣
- فصل في العمد والاختيار ٣٩٦
- المحتويات ٤٢١
- تعريف مركز ٧٣٠

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الفقه

الجزء الرابع والثلاثون

ص: ٢

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

ص: ٣

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلہ

ص: ۴

كتاب الصوم

اشاره

كتاب الصوم

الجزء الأول

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

– الصوم فى اللغة

كتاب الصوم

{كتاب الصوم}

الصوم فى اللغة مطلق الإمساك، كما عن المصباح، فكل ممسك عن الطعام أو كلام أو مسير أو غيرها فهو صائم، ولذا قال تعالى: (إنى نذرت للرحمان صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً) (١).

وعن ابن دريد: إن كل شىء سكنت حرته فقد صام، واستعمل فى الشرع فى إمساك مخصوص بالإنسان بكيفية خاصة، إما من باب المجاز، أو من باب الحقيقة الشرعية، والظاهر أنه أولاً استعمل بمعونه القرينه، ثم صار حقيقة، كغالب الألفاظ التى تصرف فيها الشارع بالزيادة والنقيصه.

وقد شرع الله الصيام على هذه الأمه كما شرّعه على سائر الأمم، كما قال تعالى: (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (٢) <

وفيه من الفوائد الجليله ما لا يخفى.

ص:٧

١- سورة مريم: آيه ٢٦

٢- سورة البقره: آيه ١٨٣

ففيه كف النفس عن الشهوات الجسديه، كالأكل، والشرب، والجماع، والاستمنا، والرمس فى الماء، وإيصال الغبار الغليظ الذى كثيراً ما يكون شهوه جسديه كالدخان فى هذه الأزمنه، ونوم الجنب، والقيء، والحقنه ملحقه بالجماع، والأكل، والكف عن الكذب على الله والرسول تهدياً للنفس، هذا بالنسبه إلى المحرمات، أما غيرها من الآداب ففوائدها أيضاً لا يخفى.

وعلى كل، فالصوم باعتبار أنه كف عن الملاذ وما أشبهه، يوجب ترقى النفس وانطباعها بطابع الملكات الحسنه، وتقويه الإراده، وتنظيف الجسم عن الأمراض ومعداتها الناشئه عن الأكل والشرب وما أشبهه، وتذكير الغنى بحاله الفقير، وتسويه الناس أمام الله سبحانه، مما يشعر الإنسان بأنه فرد فى مجموعه البشر المتساوين أمام خالق واحد.

وإنما شرع أياماً، لأن تكرار الشىء على النفس هو الذى يوجب تحليها بالملكات، والثلاثون يوماً لأنه العدد الكافى فى التكرار لكل عام، إذ الأسبوع والأسبوعان لا يكفى لغرس الملكه، ولذا نرى أهل الأوراد والختم وما أشبهه يواظبون على الشهر أو الأربعين لإنجاح مطالبهم.

وحيث إن مبنى الشرع على الأمور القريبه من إحساس غالب الناس جعل بداهه وختمه بالهلال، وشرع للكلى فى وقت واحد لما فيه من المظهر العام والمشاركه الوجدانيه، مما ليس فيه لو خير كل

شخص فى الوقت الذى يريد من السنه.

والتشريع فى النهار دون الليل، لأن الليل ليس فيه المنافع الموجوده فى النهار، وإذ ينام الإنسان فى الليل غالباً، فلا ينطبع النفس بطابع الكف المؤثر فى إرادته قوة، وفى نفسه ملكة، وفى روحه سمواً.

وخصص شهر رمضان بذلك لأنه وقت نزول القرآن على بيت المعمور، أو قلب الرسول (صلى الله عليه وآله) جملة واحده، كما قال سبحانه (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن) (١٧)، وإنما كان بدء نزوله فى يوم المبعث سابع والعشرين من شهر رجب.

وما أجدر بالإنسان أن يتخذ مثل هذا الشهر الذى منّ الله فيه على البشر بأعظم دستور لحياته وسعادته فى النشاطين، شهر تطهير وتنظيف وتقويه إرادته، وتجديد صله بالله سبحانه.

هذه رشحه يمكن أن تكون حكمه فى تشريع الصيام، كما صرح ببعضها الأخبار وعلمائنا الأخيار، فإن الأحكام الشرعيه كما أثبتته العدليه فى علمى الكلام والأصول تابعه للمصالح والمفاسد، وكثير من تلك المصالح والمفاسد المذكوره فى القرآن والسنه وكلام العلماء، وبعضها ما يستنبط أو يظن بمناسبه الحكم والموضوع، والمغروسات فى أذهان المتشرعه، وليس المقصود بيان العلل حتى ينقض طرداً أو عكساً، وإنما بيان أن الأحكام ليست اعتباطيه وإنما للمصالح، حتى أن الإنسان يتمكن

ص: ٩

أن يأتي لها بالعلل المعقوله المقبوله لدى جميع الأمم.

أما خصوصيه بعض الأحكام، فلا مدار عليها بعد فهم الملاك العام، وكونها إحدى الخصوصيات التي يلزم الحكم عليها أو على غيرها حسب ذلك الملاك، مثلاً لو كان الملاك في الأغسال النظافه ظاهراً، والإطاعه والانقياد للنفس بقصد الإطاعه والأمر، لم يصح أن يقال: لم شرع الغسل في الأعياد دون الوفيات، أو لم شرع بعد قتل الوزغ دون العقرب، إذ الكلى ينطبق على المنتشر، وحيث يلزم التعين لغالب الناس عينه الله سبحانه هنا دون هناك، من باب أنه أحد المصاديق، وإن كان بالإمكان بعض التقريبات أيضاً للخصوصيات.

وكيف كان، فما ذكرناه هنا إنما تبع للأخبار، وأقوال العلماء الأخيار، وبعض التقريبات التي يمكن أن تكون حكماً ووجهاً، وإلا فاللازم على الإنسان إطاعه كل حكم مهما علم أو لم يعلم وجه التشريع فيه، كما هو مقتضى العبوديه المطلقه للخالق تعالى.

أما الأخبار الوارده في فضل الصيام، وخصوصاً شهر رمضان فكثيره، نذكر جمله منها للتمين، ومن أراد الاطلاع عليها فعليه بالوسائل والمستدرک والبحار.

ففي صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «بنى

الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية»(١).

وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «الصوم جُنه من النار»(٢).

وعن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: «إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال لأصحابه: ألا أخبركم بشيء إن فعلتموه تباعد الشيطان عنكم كما يتباعد المشرق من المغرب، قالوا: بلى. قال: الصوم يسود وجهه، والصدقه تكسر ظهره، والحب في الله والموازرة على العمل الصالح يقطع دابره، والاستغفار يقطع وتينه، ولكل شيء زكاة، وزكاة الأبدان الصيام»(٣).

وعن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: إن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «إن الله عزوجل وكل ملائكته بالدعاء للصائمين». وقال (صلى الله عليه وآله): أخبرني جبرئيل (عليه السلام) وعن ربه تعالى أنه قال: «ما أمرت ملائكتي بالدعاء لأحد من خلقي إلا استجبت لهم فيه»(٤).

وعن الصادق (عليه السلام) قال: «أوحى الله إلي

ص: ١١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٨٩ باب ١ من أبواب الصوم المندوب ح ١

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٢٨٩ باب ١ من أبواب الصوم المندوب ح ١

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٢٨٩ باب ١ من أبواب الصوم المندوب ح ١

٤- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٠ باب ١ من أبواب الصوم المندوب ح ٣

موسى (عليه السلام) ما يمنعك من مناجاتي؟ فقال: يا رب أجلك عن المناجاة لخلوف فم الصائم، فأوحى الله عزوجل إليه: يا موسى لخلوف فم الصائم أطيب عندى من ريح المسك» (١).

وعن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «للصائم فرحتان: فرحه عند إبطاره، وفرحه عند لقاء ربه» (٢).

وعن الصادق (عليه السلام): «إن الصائم منكم ليرتع فى رياض الجنة وتدعو له الملائكة حتى يفطر» (٣).

وعن الباقر (عليه السلام): «إن المؤمن إذا قام ليله ثم أصبح صائماً نهاره لم يكتب عليه ذنب ولم يخط خطوه إلا كتب الله له بها حسنه، ولم يتكلم بكلمه خير إلا كتب له بها حسنه، وإن مات فى نهاره صعد بروحه إلى عليين، وإن عاش حتى يفطر كتبه الله من الأوابين» (٤).

وعن الصادق (عليه السلام) قال: «من صام الله عزوجل يوماً فى شدة الحر فأصابه ظمأ وكل الله به ألف ملك يمسحون وجهه ويبشرونه حتى إذا أفطر، قال الله عزوجل: ما أطيب ريحك وروحك، ملاكتى اشهدوا أنى قد غفرت له» (٥).

ص: ١٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٠ باب ١ من الصوم المندوب ح ٥

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٠ باب ١ من الصوم المندوب ح ٦

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٦ باب ١ من الصوم المندوب ح ٣٨

٤- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٧ باب ١ من الصوم المندوب ح ٣٩

٥- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٩ باب ٣ من الصوم المندوب ح ١

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «ما من صائم يحضر قوما يطعمون، إلا سبّحت له أعضاؤه، وكانت صلاه الملائكة عليه، وكانت صلاتهم له استغفاراً» (١).

وعن الباقر (عليه السلام): «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): قال الله عزوجل: الصوم لى وأنا أجزى به» (٢).

وعن الصادق (عليه السلام): «إن الله تعالى يقول: الصوم لى وأنا أجزى عليه» (٣).

وعن ابن عباس: عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «قال الله عزوجل: كل عمل ابن آدم هو له إلا الصيام فهو لى وأنا أجزى به» (٤).

وفى أحاديث كثيرة: أن نوم الصائم ونفسه وصمته تسبيح، وعمله متقبل، ودعاؤه مستجاب.

إلى غيرها من الأخبار الكثيره التى هى فوق حد التواتر.

وفى بعضها ذكر ثوابات جزيله للصوم، خصوصاً الروايه المرويّه عن النبي (صلى الله عليه وآله) التى ذكر فيها فضل كل يوم يوم

ص: ١٣

١- البحار: ج ٩٣ ص ٢٤٧ ح ٤

٢- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٢ باب ١ من الصوم المندوب ح ١٥

٣- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٠ باب ١ من الصوم المندوب ح ٧

٤- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩٤ باب ١ من الصوم المندوب ح ٢٧

من شهر رمضان المبارك، ولا يخفى أن الروايات التي ذكرت فيها فضائل كثيره للصيام أو غيره من الطاعات، مثل ما دل على أن الفاعل لكذا له ثواب كذا نبيا، أو ما أشبهه، لها محامل، لعل من أقربها الثواب الأصلي مثلاً للنبي حسب القاعده ألف درجه من الثواب وبالتفضل له مائتين الدرجات، فالصائم مثلاً له ثواب ذلك النبي أصاله أى الألف درجه، كما أن ما دل على أن الصوم لى، يراد به نوع تقرب فى غيره من الأعمال العاديه الحسنه الأخر، وإن كان الصوم بنفسه ليس أفضل من الصلاه والزكاه والحج، بل هى أفضل منها، كما فى صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام)، وهذا هو المراد من كون أعمال ابن آدم له إلا الصيام، فإنه يراد به نوع تقرب فى الصوم ليس فى غيره على نحو الحصر الإضافى. وهذا التعبير شائع فى كلام البلغاء، كما ورد فى (الحمد) أن بعضه لله وبعضه للعبد وبعضه لهما.

وأما معنى «أجزى به» و«أجزى عليه» على قراءه الفعل معلوماً فواضح، وأما على قراءه الفعل مجهولاً، فالمراد أن الله جزاؤه وهو كناية عن عظم ثوابه، وأن الله يطيع الصائم فى ما يشاء ويريد من الأجر، كأنه سبحانه له، وهذا ليس بغريب، فمن أطاع الله استجاب الله دعاءه كأنه أيضاً مطيع له، فأشكال منتهى المقاصد وغيره مما لم يظهر وجهه.

وهو الإمساك عما يأتي من المفطرات

{وهو الإمساك عما يأتي من المفطرات} لقد اختلفت عباراتهم في تعريف الصوم شرعاً، وأنه الكف، أو الإمساك، أو التوطين، أو الترك.

وكذلك اختلفت في القيود التي أخذت في التعريف، وأشكل كل على الآخر، بعدم صحه الطرد أو العكس، والظاهر منهم إرادتهم تعريف الصوم حقيقة لا- لفظاً، وإلا- لم يستشكل كل منهم على الآخر، وإن كان ذلك غير لازم، إذ التصور الإجمالى كاف بعد وضوح أحكامه وخصوصياته.

أما القول بأن التعريف الحقيقى غير ممكن، إذ كنه الاشياء لا- يعلمه إلا- علام الغيوب، فذلك غير صحيح، إذ فرق بين الأمور التكوينية والأمور الاعتبارية.

فالأولى: مما يتعذر أو يتعسر معرفه كنهها، ولذا لا يمكن الحدّ الوافى لها.

أما الثانية: فبقدر الاعتبار، وذلك مما يمكن معرفته.

وكيف كان فالفرق بين الكف والإمساك، والترك والتوطين، بناءً على ظهور الترك فى البناء عليه، لأنه فعل اختياري، وظاهر الأفعال الاختيارية الإتيان بها مع القصد، غير ظاهر، وإن قيل: إن الإمساك عباره عن الترك الاختيارى، فهو واسطه بين الكف الذى هو منع النفس عن الشىء مع اشتياقه إليه، وبين مطلق الترك الذى هو عدم صدور الفعل منه، ولو مع عدم خطور صورته فى باله، وعلى كل حال فعدم

بقصد القربه، وينقسم إلى الواجب والمندوب والحرام والمكروه بمعنى قله الثواب.

والواجب منه ثمانية: صوم شهر رمضان، وصوم القضاء، وصوم الكفاره على كثرتها، وصوم بدل الهدى فى الحج، وصوم النذر والعهد واليمين، وصوم الإجاره ونحوها كالشروط فى ضمن العقد

إطاله هذه المباحث أجدر {بقصد القربه} لأنه عبادته، والعباده تحتاج إليه.

والظاهر أنه جزء أو شرط للصوم كسائر العبادات، ولا يرد عليه ما فى المستمسك، كما حقق فى مبحث قصد القربه فى الأصول {وينقسم} الصوم {إلى الواجب والمندوب والحرام والمكروه} وهل المكروه {بمعنى قله الثواب} كما اختاره المصنف وغيره، أم بمعنى وجود حزازه فى الفعل أوجب النهى عنه وإن كان ثوابه كغيره، كما اختاره بعض، أو تاره بمعنى هذا وأخرى بمعنى ذاك، الظاهر الثالث، وتحقيقه موكول إلى الأصول.

{والواجب منه ثمانية} أقسام {صوم شهر رمضان، وصوم القضاء} لشهر رمضان أو غيره من الصيام الواجب قضاؤه {وصوم الكفاره على كثرتها} المذكوره فى كتاب الكفارات {وصوم بدل الهدى فى الحج، وصوم النذر والعهد واليمين} فإن الصوم باعتباره عبادته مستقلة يصح أن يتعلق به أحد الثلاثه، وليس كالطهارات الثلاث التى اختلفوا فى صحه تعلق الثلاثه بها {وصوم الإجاره ونحوها كالشروط فى ضمن العقد} فإنه

وصوم الثالث من أيام الاعتكاف، وصوم الولد الأكبر عن أحد أبويه.

ووجوبه في شهر رمضان من ضروريات الدين

يجب عليه حينئذ سواء كان صوماً واجباً بالطبع أم لا.

فالأول: كما استأجره لقضاء صيام أبيه.

والثاني: كما لو شرط عليه صيام يوم لنفسه، لا للشارط.

{وصوم الثالث من أيام الاعتكاف} كما يأتي تفصيله في كتاب الاعتكاف {وصوم الولد الأكبر عن أحد أبويه} وهذا قسم مستقل بناءً على عدم دخوله في صوم القضاء، بأن يؤخذ القضاء عن نفسه لا مطلقاً، وستأتي الأقسام الثلاثة الأخر من الصيام أعني أقسام المندوب والمكروه والحرام.

أما المباح فلا يتصور في الصوم، لأنه إما مقرب فهو راجح، وإما ليس بمقرب فلا يصح، فلا يتصور فيه تساوى الطرفين.

{ووجوبه في شهر رمضان من ضروريات الدين} أما معنى (رمضان) لا إشكال في أنه الآن اسم للشهر كشهر شعبان ورجب وغيرها، وإنما وقع الخلاف في أنه في الأصل مشتق أو جامد، وعلى كل تقدير فهل كان في الأصل اسماً لله سبحانه أو لا؟

فعن الخليل: إنه من الرمضاء وهو مطر يأتي في آخر الصيف قبل الخريف، يطهر وجه الأرض، وكذلك رمضان يطهر الإنسان من الذنب.

وعن ابن دريد: إنه من الرمض، وهو حر الحجارة من شدة حر الشمس، وسمى هذا الشهر بذلك لشدة حر جوعهم.

وعن الصحاح: إنه نقل عن لغة قديمه، فإن تسميه الشهور كانت بالمناسبات، وهذا الشهر وقع في شدة الحرّ.

إلى غيرها من الأقوال.

والظاهر إن الأقوال الدالة على أن الاسم بمناسبه الصيام، إنما أخذت وجه التسميه بعد الإسلام، وإلا فقد كان الاسم موجوداً قبل تشريع الصيام، فكأنهم أرادوا بيان المناسبه بين اسم الشهر وبين الصيام.

ثم إنه ورد في جملة من الأخبار: إن رمضان اسم الله تعالى وأنه يمنع عن ذكره إلا بإضافه الشهر إليه، لكن المنع محمول على الكراهه، كما هو المشهور بقريته ذكره في الأدعيه والأخبار بدون الإضافه.

فعن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: «لا تقولوا رمضان، ولكن قولوا شهر رمضان، فإنكم لا تدورن ما رمضان» (١).

أما ذكره في الأخبار بدون الإضافه، مثل ما عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أنه قال: «إن طهرت بليل

ص: ١٨

من حیضتها ثم توات أن تغتسل فی رمضان حتی أصبحت علیها قضاء ذلك الیوم إلى غیره»(١).

ومنه یظهر لزوم حمل ما ورد عن الإمام أمير المؤمنین (علیه السلام) فی النهی والكفاره علی الكراهه، قال (علیه السلام): «لا تقولوا رمضان، فمن قال فلیتصدق ویصم كفاره لقوله، ولكن قولوا كما قال الله عزوجل: شهر رمضان»(٢)، هذا بعض الكلام فی الاسم.

أما كون وجوب صومه من ضروریات الدین، فقد صرح بذلك جملة من العلماء، وهو كذلك بعد وروده فی الكتاب ومتواتر السنه، بل ادعی بعض الإجماع علی كونه ضرورياً {ومنكره مرتد یجب قتله} تقدم الكلام فی كتاب الطهاره حول منكر الضرورى، وأنه هل یكون كافراً مطلقاً أو مع رجوع الإنكار إلى إنكار أصل من الأصول، وأن وجوب القتل فی الفطرى مطلقاً، وفى الملى بعد الاستتابه وعدم التوبه.

كما أنه لا یبعد أن لا یكون الحكم بهذه الأمور عاماً لصوره الفتنه التى تشمل كثيراً من المسلمین، لانصراف النصوص الداله علی ذلك

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٨ باب ٢١ مما یمسك عنه الصائم ح ١

٢- الوسائل: ج ٧٧ ص ٢٣٢ باب ١٩ من أحكام شهر رمضان ح ٣

ومنكره مرتد يجب قتله، ومن أفطر فيه لا مستحلاً عالمًا عامداً يعزر بخمسه وعشرين سوطاً، فإن عاد عزراً ثانياً، فإن عاد قتل على الأقوى

عن مثل الفتن العموميه، أو لا؟ ولظاهر عمل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في قضيه الجمل والنهروان، حيث إنه مع إنكار المخالفين لم يقتلهم (عليه السلام) أجمع، وحمل فعله (عليه السلام) على أنه قضيه في واقعه، أو أن الترك لقتلهم كان من باب الولاية العامه خلاف الظاهر، وكيف كان فللمسأله محل آخر.

{ومن أفطر فيه لا مستحلاً} بل فسقاً {عالمًا} بالوجوب، وأنه شهر رمضان {عامداً} في الإفطار {يعزر بخمسه وعشرين سوطاً، فإن عاد عزراً ثانياً، فإن عاد قتل على الأقوى}:

أما أنه يقتل المستحل، وأنه يعزر المعترف بخمسه وعشرين سوطاً، فكأنه لا خلاف فيهما.

وأما أنه يقتل في الثالثه فهو المشهور، كما صرح به الحدائق، وقال به أكثر الأصحاب كما صرح به الجواهر، ومثله كلام غيرهما.

نعم هناك قول آخر بأنه يقتل في الرابعه، وكيف كان فيدل على المشهور في القتل للمستحل، والتعزير لغيره، صحيح بريد العجلي قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر في شهر رمضان ثلاثه أيام، قال: «يسأل هل عليك في إفطارك

فى شهر رمضان أثم فى أن قال: لا، فى أن على الإمام أن يقتله، وإن قال: نعم، فى أن على الإمام أن ينهكه ضرباً، وإن ادعى الشبهه قبل منه«(١)».

ومنه يظهر أن الوجه فى الروايه الآتيه الشبهه لا الاستحلال.

فغن زراره، وأبى بصير، قالوا: سألنا أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل أتى أهله فى شهر رمضان وأتى أهله وهو محرم، وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟ قال: «ليس عليه شىء»(٢)».

ثم إن المشهور من المتأخرين إنما حملوا التعزير على خمسة وعشرين سوطاً، لفهم عدم الخصوصيه من خبر مفضل بن عمر الذى عمل به المشهور فى مورده، وهو جابر لضعف سنده، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى من أتى امرأته وهما صائمان: «وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد، وإن كانت طاوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً، وضربت خمسة وعشرين سوطاً»(٣)».

لكن لا يخفى ما فيه، إذ عدم الخصوصيه أول الكلام، خصوصاً مع اشتمال الصحيحه على الإنهاك ضرباً الشامل لغيره، وكون التعزير غير مقدر كما بنوا على ذلك فى كتاب الحدود، وإنما هو

ص: ٢١

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٧٩ باب ٢ من أحكام شهر رمضان ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٣٥ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

بنظر الإمام، خصوصاً والظاهر من الجواهر أنه خلاف الفتاوى، قال: (وإن كان ظاهر الفتاوى هنا عدم التقدير (١)).

وكذلك أشكل عليه المستمسك ثم قال: وكأنه لذلك كان ما عن جماعه من التصريح بعدم التقدير.

وقال السيد البروجردى، فى حاشيته على هذا الموضوع من المتن: لم يثبت هذا التقدير فى غير الجماع (٢).

وكيف كان، فالأولى إيكال ذلك إلى الإمام ونائبه، وعليه يحمل فعل على (عليه السلام) كما فى الجعفریات بسند الأئمة (عليهم السلام): «إن عليا (عليه السلام) أتى برجل مفطر فى شهر رمضان نهاراً من غير علمه، فضربه تسعة وثلاثين سوطاً، حين أفطر فيه» (٣).

ويؤيده الرضوى: «التعزير ما بين بضعة عشر سوطاً إلى تسعة وثلاثين» (٤).

وأما أنه يعزر فى المره الثانيه أيضاً، فعليه الإجماع المحكى فى كلام جماعه، فيدل عليه إطلاق الصحيحه المتقدمه.

وأما أنه يقتل فى الثالثه، فيدل عليه موثق سماعه، قال:

ص: ٢٢

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٣٠٧

٢- [٢] تعليقه البروجردى على العروه الوثقى: ص ٧٩ كتاب الصوم

٣- [٣] الجعفریات: ص ٥٩ باب تعزير رمضان

٤- [٤] فقه الرضا: ص ٣٠٩ الباب ٥٦ (الطبعه الحديثه)

وإن كان الأحوط قتله في الرابعه.

سألته عن رجل أخذ في شهر رمضان، وقد أفطر ثلاث مرات وقد رفع إلى الإمام (عليه السلام) ثلاث مرات قال: «يقتل في الثالثه»^(١).

ونحوه صحيح يونس بن عبد الرحمان، عن أبي الحسن الماضى (عليه السلام) قال: «أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين، قتلوا في الثالثه»^(٢).

والإشكال فيه: بأن ظاهره الحد المقابل للتعزير فلا يشمل المقام، منظور فيه، إذ الحد أعم من التعزير إلا في صورته المقابله بينهما، كما لا يخفى على من راجع الروايات في كتاب الحدود.

{وإن كان الأحوط قتله في الرابعه} تبعاً لاحتياط الجواهر وغيره، للاحتياط في الدماء. ولما رواه الشيخ عنهم (عليهم السلام) مرسلًا: «إن أصحاب الكبائر يقتلون في الرابعه». لكن لا يخفى ما في المرسل خصوصاً مع معارضته بالصحيح السابق، وبالرضوى: «أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثه».

وأما الاحتياط في الدماء، فإنه تمام إذا لم يعارض بوجوب إنفاذ أحكام الله، وقد عرفت دلالة الدليل على ذلك، وتمام الكلام في باب الحدود.

ص: ٢٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٧٩ باب ٢ من أحكام شهر رمضان ح ٢

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٣١٣ باب ٥ من أبواب مقدمات الحدود وأحكامها ح ٢

وإنما يقتل في الثالثه أو الرابعه، إذا عزر في كل من المرتين أو الثلاث، وإذا ادعى شبهه محتمله في حقه درأ عنه الحد.

{وإنما يقتل في الثالثه أو الرابعه، إذا عزر في كل من المرتين أو الثلاث} التي أفطر فيها كما ذكره الجواهر عن التذكرة واستقر به، ونقله المستمسك عن جماعه، وذلك لأنه ظاهر الأدله المتقدمه وغيرها من الأدله المذكوره في كتاب الحدود.

{وإذا ادعى شبهه محتمله في حقه درأ عنه الحد} بلا إشكال، لعموم أدله «إن الحدود تدرأ بالشبهات» وخصوص خبر زراره وأبي بصير المتقدم، من غير فرق بين أن تكون الشبهه في الموضوع أو الحكم.

أما عدم المعرفه بأن عليه حداً مع العلم بالموضوع والحكم فذلك لا يعد شبهه.

ومثل هذه الشبهه في درء الحدّ الشبهه في الحكم للحاكم، كما إذا شك في أن القتل في الثالثه أو الرابعه هل بعد ضرب تمام الحد، أم يكفي ضرب بعضه فيما إذا فلت من يد الإمام في وسط التعزير فلم يضرب تمامه، وهكذا في المره الثانيه فهل يقتل في الثالثه، أم لا؟ أو غيرها من الأمثله لشبهه الحاكم.

يجب فى الصوم القصد إليه مع القربه والإخلاص

{فصل فى النيه}

{يجب فى الصوم القصد إليه} فلا يتأتى بدون القصد كالطهاره الخبيثه التى تتأتى بدون القصد {مع القربه} لله سبحانه، فبدون القربه لا يكفى القصد، كالمعاملات التى يكفى فيها القصد فقط {والإخلاص} لله تعالى، فلا يصح الرياء فيه، بل يوجب بطلانه إذا صار ضميمة مع القربه.

كل ذلك بالإجماع والضروره، بالإضافة إلى أنه يدل على الأول الروايات الوارده فى باب صحه النيه إلى الظهر فى غير رمضان والنذر المعين، كصححه عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبى الحسن (عليه السلام)، فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار فى صوم ذلك اليوم، ليقضيه من شهر رمضان

ولم يكن نوى ذلك من الليل؟ قال: «نعم، ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئاً» (١).

إلى غيرها مما سيأتي.

ويدل على اشتراط القربه والإخلاص، الروايات الواردة الداله على قوله سبحانه: إن الصوم له تعالى، بضميمه ما دلّ على أنه لو قصد الإنسان بعمله القربه وغيرها فلا يصل إلى الله، قال سبحانه: (فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم) (٢).

وكيف كان، فاشتراط الثلاثه مفروغ عنه، نعم وقع بحث بين الفقهاء في أن النيه هل هي شرط أو جزء؟ لكن البحث قليل الجدوى، ولذا أعرض عنه المتأخرين من المعاصرين، ومن إليهم.

ثم إن الظاهر أن النيه المقومه للصيام يكفي فيها البناء الارتكازي، وإن غاب عن الذكر، فلا يشترط التذكر والتمكن من المفطر في صحه النيه، بل لو بنى على ترك المفطرات ونام من قبل الفجر إلى الليل، كفى في صيامه لضروره عدم اشتراط الصوم بعدم النوم، وعدم اشتراطه بالتمكن من المفطر، فهو وإن كان {كسائر العبادات} من حيث النيه والقربه والإخلاص، إلا أنه يفترق عن بعضها، كالصلاه من هذه الجهه {ولا يجب الإخطار}

ص: ٢٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤ باب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ٢

٢- [٢] سورة الأنعام: الآية ١٣٦

لئله {بل يكفى الداعى} كما مر تحقيقه فى مبحث الوضوء، إذ لا دليل على أزيد من استناد الفعل إلى النيه مع القربه، وصدق ذلك فى صوره الداعى واضح.

ومنه يعلم أنه لا يلزم العلم بالمفطرات، فلو قصد أن يأتى بالصيام قربه إلى الله تعالى، بأن انطبق قصده الإجمالى على الواقع التفصيلى كفى، إذ لا دليل على أزيد مما ذكر من استناد الفعل إلى النيه مع القربه، وذلك يحصل بمثل هذه النيه الإجمالية، ولا يخفى أن مرادنا بالإجمال والتفصيل المنطقى منهما، وهو عدم معرفه الشىء إلا- إجمالاً فى الجملة، مقابل معرفته تفضيلاً، لا الإجمال الأصولى، الذى هو تردد الشىء بين أمرين أو أكثر، وإن كان هذا الإجمال أيضاً قسم من الإجمال المنطقى.

أما الكلام فى التعيين وأنه هل يجب مطلقاً، أو يفصل فيه، فالذى ينبغى أن يقال إن النيه على ثلاثة أقسام:

الأول: التفصيليه، وهذا مما لا شبهه فيه.

الثانى: الإجمالية، كأن ينوى ما يريد الله، فيما إذا كان المراد منه صوماً واحداً، أو ينوى الصوم الذى وجب عليه أولاً مثلاً، أو ما أشبهه، وهذا أيضاً كاف لما عرفت من أنه لا دليل على أزيد من العمل بالاستناد إلى النيه وهو حاصل فى المقام.

الثالث: نيه الصوم فقط، وهذا إن لم يكن عليه إلا صوم واحد

فقط صح، لأن الواحد الواقعيه هي التي تعلق متعلقه للقصد، وإن كان عليه صيام متعدده واجبه أو مندوبه أو بالاختلاف، فالظاهر لزوم النيه، بل في المستند إجماعاً محققاً ومحكياً عن ظاهر المعبر والمنتهى والتنقيح وصريح التحرير.

ووجهه أنه إما أن يقع الصوم الواحد عن الجميع، وهذا باطل إذ هو خلاف ما دل على أن كل سبب يحتاج إلى مسبب مستقل.

وإما أن يقع الواحد المردد في الواقع، وهذا أيضاً باطل، إذ الواحد المردد غير معقول، فإن كل شيء هو هو، لا أنه هو أو غيره.

وإما أن يقع عن واحد معين عند الله، فمثلاً- يقع النذر فيما عليه نذر وإجاره، وهذا وإن كان في نفسه غير محال، إلا أنه تابع للدليل المفقود في المقام.

وإما أن يقع عن واحد من الاثنين، من قبيل أنه لو أمر المولى مرتين بإتيان الماء، فأتى العبد بإناء ماء، فإنه أطاع أمراً من الأمرين. وهذا وإن كان معقولاً- في نفسه، إلا أنه خلاف ظاهر ما دلّ على الاستناد. فإن ظاهر (إن ظهرت فصم) و(إن قتلت فصم) و(إن نذرت فصم) وما أشبه الاحتياج في الفعل إلى الاستناد، فاحتمال أن الصيام المتعدده من قبيل حصص من الطبيعه الواحده التي يكفى في امثالها الإتيان بها بدون نيه التعيين، من قبيل من عليه

ويعتبر فيما عدا شهر رمضان، حتى الواجب المعين أيضاً القصد إلى نوعه من الكفاره أو القضاء أو النذر، مطلقاً كان أو مقيداً بزمان معين، من غير فرق بين الصوم الواجب والمندوب، ففي المندوب أيضاً يعتبر تعيين نوعه من كونه صوم أيام البيض مثلاً، أو غيرها من الأيام المخصوصه

خمسه أيام من قضاء رمضان مثلاً، حيث لا يلزم عليه أن يعين في القضاء أن ما يأتي به إنما هو لليوم الأول والثاني وهكذا، وإن كان معقولاً في نفسه، إلا أنه خلاف ظاهر الدليل، بالإضافة إلى ما عرفت من الإجماع.

{ويعتبر فيما عدا شهر رمضان، حتى الواجب المعين أيضاً، القصد إلى نوعه من الكفاره أو القضاء أو النذر، مطلقاً كان} النذر {أو مقيداً بزمان معين} أما عدم الاعتبار في شهر رمضان فلما يأتي من أن رمضان غير قابل لصوم غير الشهر فإذا نوى الصوم مطلقاً قربه إلى الله تعالى، لم يقع إلا هو، وأما الاعتبار في غيره فلأن الصوم ماهيه قابله الانطباق على أفراد مستكثره، فعدم التعيين موجب لعدم كون المأتي به منطبقاً مع المكلف به، فلا يكون امثال.

{من غير فرق بين الصوم الواجب والمندوب} في اعتبار التعيين ليقع المأتي به عن ذلك المأمور به أمر واجب أو ندب {ففي المندوب أيضاً يعتبر تعيين نوعه} فيما كانت له أنواع {من كونه صوم أيام البيض مثلاً- أو غيرها من الأيام المخصوصه} كالخميس من كل شهر و ما أشبهه.

وبما تقدم أنه لا فرق في ذلك بين اختصاص ذلك اليوم بصوم خاص، كأيام البيض فيمن ليس عليه واجب، ومن نذر نذراً مقيداً بزمان، وعدم الاختصاص كما لو كان عليه واجبات أو مستحبات أو باختلاف، إذ عدم صلاحية الزمان كما في النذر المقيد، أو عدم شيء عليه غير قسم خاص كأيام البيض، لا يوجب عدم انطباق الكل على أفراد محتمله من الماهية حتى إذا جاء بالصوم المطلق وقع عن ذلك المعين.

وإن شئت قلت: إن الصوم ماهية كليه، فانطبق هذه الماهية على هذا الفرد بالذات يحتاج إلى معين، وليس التقييد في النذر، أو عدم استحباب صوم آخر عليه في أيام البيض من المعينات، اللهم إلا أن يقال: إن المستحب الإتيان بالصوم في هذه الأيام، فإنه يسمى حينئذ صوم أيام البيض، كما ليس بالبعيد، وكذلك بالنسبة إلى النذر، فإن النذر إنما يقتضى إيجاب المنذور فقط، فإنه لو أتى بالصيام في هذا الوقت انطبق قهراً عليه.

وقد ذكرنا في بعض مباحث هذا الكتاب، أن كون النذر يقتضى ملكية المنذور لله، كما ذكره المستمسك، غير واضح الوجه، ولذا كان المحكى عن الشهيد في البيان إلحاق أيام البيض بالواجب المعين في عدم افتقاره إلى التعيين، وكذلك ألحق ثاني الشهيدين تبعاً لأولهما مطلق المندوب بذلك، لتعيينه في جميع أيام السنة، وتبعهما الذخير،

فلا يجزى القصد إلى الصوم مع القربه من دون تعيين النوع، من غير فرق بين ما إذا كان ما في ذمته متحداً أو متعدداً، ففي صورته الاتحاد أيضاً يعتبر تعيين النوع، ويكفى التعيين

وقريب منهم المدارك فيما حكى عنه، كما استقرب ذلك الفقيه الهمداني (رحمه الله)، فتحصل أن مقتضى القاعده عدم الاحتياج إلى التعيين فيما لم يكن على المكلف إلا نوع واحد، سواء كان واجباً كالنذر المقيد، أو مندوباً كأيام البيض.

نعم لا بد من التعيين فيما كان على المكلف أنواع من الصوم {فلا يجزى القصد إلى الصوم مع القربه من دون تعيين النوع} بل أمكن أن يقال: يصح الصوم ندباً مطلقاً فيما إذا كانت عليه أنواع من واجبات أو مستحبات، خاصة فيما لم يكن بعضها مقيداً لذلك الزمان، إذ الصوم مستحب مطلقاً، كما يكون واجباً ومستحباً في بعض الموارد الخاصة، فإذا لم يقصد ذلك النوع الخاص وقع عن المستحب المطلق، فلو كان عليه نذر مطلق وكفاره والصوم إجاره ثم نوى الصوم بدون تعيين أحدها وقع ندباً، كالذى عليه صلوات فضلى ركعتين قربه إلى الله، فإنها تقع مستحبه مطلقه، وعليه فاشتراط المصنف التعيين مطلقاً {من غير فرق بين ما إذا كان ما في ذمته متحداً أو متعدداً ففي صورته الاتحاد أيضاً يعتبر تعيين النوع} منظور فيه.

{و} قد تقدم أنه في كل مورد يحتاج إلى التعيين {يكفى التعيين

الإجمالي كأن يكون ما في ذمته واحداً فيقصد ما في ذمته، وإن لم يعلم أنه من أى نوع، وإن كان يمكن الاستعلام أيضاً، بل فيما إذا كان ما في ذمته متعدداً أيضاً يكفي التعيين الإجمالي، كأن ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً أو نحو ذلك، وأما في الشهر رمضان فيكفي قصد الصوم وإن لم ينو كونه من رمضان

الإجمالي كأن يكون ما في ذمته واحداً فيقصد ما في ذمته، وإن لم يعلم أنه من أى نوع، وإن كان يمكن الاستعلام أيضاً { لتحقق الطاعة بذلك عند العقلاء الذين هم المرجع في الطاعة والمعصية.

كما يكفي أن ينوى في صورته التعدد الصوم الذي وجب أولاً مثلاً أو نحوه من المعينات، ولذا قال المصنف (رحمه الله) {بل فيما إذا كان ما في ذمته متعدداً أيضاً يكفي التعيين الإجمالي، كأن ينوى ما اشتغلت ذمته به أولاً أو ثانياً أو نحو ذلك { لما عرفت من عدم الدليل على لزوم التعيين التفصيلي.

{وأما في شهر رمضان فيكفي قصد الصوم وإن لم ينو كونه من رمضان { على المشهور، ودعاوى الإجماع عليه متواتره في كلامهم باختلاف في ألفاظ الإجماع، والسر أن الواجب هو الصيام، أما نيه كونه من رمضان فلا دليل على وجوبه، فالاختلاف إلى التقييد إما من جهة عدم تحقق أصل الصوم بدون التقييد، وإما من جهة عدم تحقق كونه رمضاناً بدون التقييد.

بل لو نوى فيه غيره جاهلاً أو ناسياً له أجزأ عنه.

أما الأول: فواضح البطلان، إذ الصوم حقيقه خاصه تتحقق بمجرد النيه مع القربه.

وأما الثانى: فلا دليل على توقف صيام رمضان على قصد خاص، بل قد عرفت أنه كلما لم يكن هناك شركة كفى أصل النيه، وبهذا تحقق أن المراد عدم التعيين لا- تفصيلاً ولا- إجمالاً، لا- أن المراد عدم التعيين تفصيلاً مع الاحتياج إلى النيه الإجماليه الحاصله من قصد القربه، إذ لا- قربه إلا- بصيام رمضان فى شهر رمضان، إذ أصل الاحتياج إلى التعيين فرع التعدد المنفى فى المقام، وبهذا ظهر أن إشكال المستمسك لا وجه له.

{بل لو نوى فيه غيره جاهلاً أو ناسياً له أجزأ عنه} كما هو المشهور، وادعى الإجماع عليه، واستدل لذلك بالإجماع وبالمناط فى أخبار يوم الشك، وبأنه قاصد للصوم، والزائد منه غير ضائر، لكن لا يخفى أن نيه الغير على نحوين:

الأول: الخطأ فى التطبيق، بأن يقصد الصيام الذى يريده الله تعالى منه، ويظن أنه الصوم الكذائى فيقصده، وهذا لا ينبغى الإشكال فى صحته، والظاهر أنه مراد المشهور تبعاً لقصد الناس فى الإطاعه وأنهم يريدون تكليفهم، وإنما يسمونه بسمه غير سمته الواقعيه.

الثانى: التقييد بأن ينوى صوم غير رمضان حتى أنه لو علم بأنه رمضان لم يصمه، ومقتضى القاعده البطلان، وهذا منصرف عن كلام المشهور كما لا يخفى.

نعم إذا كان عالماً به وقصد غيره لم يجزه، كما لا يجزى لما قصده أيضاً

{نعم إذا كان عالماً به وقصد غيره لم يجزه، كما لا يجزى لما قصده أيضاً} كما هو المشهور، بل ربما ادعى الاتفاق عليه إلا من بعض كما سيأتي، بل في الجواهر: إنه المعروف في الشريعة، بل كاد يكون من قطعيات أربابها إن لم يكن من ضرورياتها، انتهى.

خلافاً في ذلك للسيد والشيخ فقالا بوقوعه عن رمضان.

استدل المشهور: بأن الصوم عباده متلقاه من الشارع، ولم يرد الصوم لدى الشك، وبمرسله الحسن بن بسام المنجبره بالشهره، وكونها في الكافي الذي ضمن الاعتماد على ما يرويه، عن رجل قال: كنت مع أبي عبد الله (عليه السلام) فيما بين مكه والمدينه في شعبان وهو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت: جعلت فداك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر؟ فقال: «إن ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا، وهذا فرض وليس لنا إلا أن نفعل ما أمرنا» (1)

بتقريب أنه لا يصح في رمضان غير رمضان، وإلا كان جواب الإمام غير كاف، إذ للسائل أن يقول أمرتم بعدم صيام رمضان ولم تؤمروا بعدم صيام النافله.

ص: ٣٤

١- الوسائل ج ٧ ص ١٤٥ باب ١٢ ممن يصح منه الصوم ح ٥

والحاصل: إن الاستدلال بالمرسله للمقام بالأولويه، فإنه إذا لم يصح صوم النافله فى السفر الذى لا يجب فيه رمضان لم يصح فى الحضر الذى يجب فيه صيام رمضان بطريق أولى، فإذا لم يصح النافله لم يصح غيرها بالمناط، هذا بالنسبه إلى عدم صحه غير رمضان إذا نواه.

وأما عدم صحته رمضاننا فلأنه لم ينوه والأعمال بالنيات.

وأما ما استدل به للسيد والشيخ لوقوعه عن رمضان، فبأمرين:

الأول: إن الصوم مطلوب فى رمضان بأى وجه كان، وقد أتى به، والنيه الزائده لغو.

الثانى: إن الأحكام الشرعيه لا يفرق فيها بين العالم والجاهل، وقد تقدم صحه صوم الجاهل بالاتفاق، فاللازم كون العالم مثله.

ثم إن فى منتهى المقاصد: نسب القول بذلك إلى المحقق والعلامه فى المختلف أيضاً، كما أنه أشكل بعض عن جانب الشيخ والسيد فى أدله المشهور، بأن إطلاقات أدله الصوم شامله لشهر رمضان وغيره، بالإضافة إلى كفايه الملاك، كما قرر فى مبحث الترتب، وبأن الأصل لا مجال له بعد الدليل، وبأن المرسله غير تامه إذ استفاده الحكم منه بالمناط وهو غير مقطوع.

أقول: لا يخفى أن مذهب المشهور هو الأقرب، إذ لا معنى للغويه النيه الزائده، وهل يقول السيد بذلك فيما لو نوى قضاء صلاه

فى وقت الصلاة، بأن يقول بوقوع المأتى بها من الحاضره لا- الفائته، فإن الأعمال بالنيات، وليس الصوم من الأمور التوصلية، وعدم الفرق بين العالم والجاهل وإن كان تاماً، إلا أن الفرق هنا نشأ من غير جهه العلم والجهل، وهو أن الجاهل أتى بكل شىء، إذ قد عرفت أن الصحه إنما هى لأجل الخطأ فى التطبيق، وذلك لا يتصور فى العالم.

هذا ثم إن المستفاد عرفاً من الأمر بالصيام فى شهر رمضان، أن الوقت خاص به، فعدم وقوع غيره فيه من باب الاستفاده العرفيه من ظاهر الأدله، لا من جهه أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن الضد، أو من جهه عدم الإطلاق أو عدم الملاك لصوم آخر، حتى يقال إنا لا نقول بالاعتضاء، أو الإطلاق موجود، أو أن الملاك كاف كما لا يخفى.

هذا كله بالنسبه إلى الصيام فى الحضر عالماً عن غير رمضان.

وإما إذا صام المريض الذى يجوز له الإفطار ولا يجب، فقد ذكروا: إن المرض إن كان بالغاً لم يجز الصوم، وإن لم يكن بالغاً جاز كل من الصوم والإفطار، لأن أدله الرفع امتنانيه، وعليه فلا ترفع إلا الإلزام. أو صام الشيخ والشيخه فيما جاز لهما الصيام، أو صام المسافر، فالمشهور على المنع عن غير رمضان، قالوا لأن رمضان لا يصلح لصوم غيره، سواء وجب صوم رمضان أو جاز أو حرم.

واستدلوا لذلك بالمرسل المتقدم، وبالنبوى: «ليس من البر الصيام فى السفر».(١)

وبالآيه الكريمه: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعده من أيام أخر)(٢).

خلافاً للشيخ الذى أفتى بجواز الصوم لغير رمضان فى السفر، محتجاً بأن السفر إنما منع صوم رمضان، أما غيره فيبقى على جوازه.

أقول: بعد قبول الإشكال فى استدلال المشهور بالآيه والنبوى، لأن ظاهر الآيه عدم صيام شهر رمضان فى السفر لا مطلق الصيام، والنبوى ليس بحجه، يبقى الاستدلال بالمرسل حجه المشهور، وقد عرفت حجه سنده، فلا مناقشه فيه من هذه الجبهه، وإن ناقش فيه فى المستمسك، أما دلالتة لا بأس به، لأن ظاهر كلام الإمام (عليه السلام) أن الإنسان مأمور فى شهر رمضان بعدم صوم غيره، وهذا الظهور إما من إطلاق كلام الإمام، وإما من استفاده حكم النافله من الكلام، وحكم غير النافله من المناط، إذ لو جاز الواجب لجازت النافله بطريق أولى، هذا بالنسبه إلى السفر.

أما المرض والشيخوخه فيما جاز لهما الصيام، فلم أظفر بدليل يدل على الجواز والصحه، اللهم إلا أن يقال: إن ظاهر قوله

ص: ٣٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٢٦ باب ١ ممن يصح منه الصوم ح ١١

٢- [٢] سورة البقره: آيه ١٨٤

بل إذا قصد غيره عالمًا به مع تخيل صحه الغير فيه.

تعالى: (فعده من أيام آخر) أن الصوم في شهر رمضان إنما يصح من الشهر، حتى إذا لم يأت به في الشهر وجب الإتيان به في خارجه، فلا مجال في الشهر لصوم آخر.

أو يقال: إن الصوم في شهر رمضان لا يتأتى إلا عن الشهر بأى نيه أتاه المكلف، فكل من صام في الشهر بأى وجه، وقع عن شهر رمضان، فإذا صام لم يقع إلا عن رمضان.

أو يستدل على ذلك بالإجماع، أو بخبر إسماعيل بن سهل، عن رجل قال: خرج أبو عبد الله (عليه السلام) من المدينة في أيام بقين من شهر شعبان، فكان يصوم، ثم دخل شهر رمضان وهو في السفر فأفطر، قيل له: تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان؟ فقال: «شعبان إلى إن شئت صمت وإن شئت لا، وشهر رمضان عزم من الله على الإفطار»^(١)، بناءً على إطلاق ذيله للسفر وغير السفر ممن ليس عليهم صيام رمضان، فمعناه عدم صحه صوم غير رمضان فيه، وإلا لم يتم جواباً عن السؤال، فتأمل.

{بل إذا قصد غيره عالمًا به مع تخيل صحه الغير فيه} لم يصح عن أحدهما إذا كان على وجه التقييد، لأن الغير لم يصح لعدم القابليه، ورمضان لم يصح لعدم النيه، وقد عرفت أن القول بأن

ص: ٣٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٤٤ باب ١٢ ممن يصح منه الصوم ح ٤

صوم غير رمضان في شهر رمضان يقع عن الشهر غير تام.

وأما إذا كان على وجه الخطأ في التطبيق، بأن كان قصده الصوم الذي يريده الله سبحانه، ولكن نوى غير رمضان، فإنه ناو ما هو تكليفه، وإنما أخطأ في ظنه أنه غير رمضان.

{ثم} إنه لو كان على وجه التقييد فـ {علم بعدم صحته ووجد نية قبل الزوال لم يجزه أيضاً} لأن الاجتزاء بالنية قبل الزوال خاص بغير هذه الصورة، اللهم إلا أن يفهم المناط منه.

ويؤيد ذلك بما دل على صحته نيه المسافر إذا حضر قبل الزوال، والمريض إذا برأ قبل الزوال، وما دل على صحته النية قبل الزوال في القضاء، مع أن القضاء هو نفس الأداء باختلاف الوقت فقط، خصوصاً لما دل على أن الله سبحانه يريد شهراً من الصيام ويريد أن يكون في رمضان على نحو تعدد المطلوب، بل وإطلاق صحيح هشام، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يصبح ولا- ينوى الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأى في الصوم، فقال: «إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه»⁽¹⁾ فيما إذا قيل بأنه شامل لشهر رمضان أيضاً، وأنه لا فرق بين عدم نيه الصوم أو نيه الخلاف، بل الثاني أولى.

ص: ٣٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٦ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٨

ثم علم بعدم الصحة وجدد نيته قبل الزوال لم يجزه أيضاً.

بل الأحوط عدم الإجزاء إذا كان جاهلاً بعدم صحه غيره فيه، وإن لم يقصد الغير أيضاً، بل قصد الصوم في الغد مثلاً، فيعتبر في مثله تعيين كونه من رمضان، كما أن الأحوط في

لكن في الكل تأمل، إذ المناط يحتاج إلى القطع بعد كون الحكم على خلاف القاعده، والصحيحه ظاهرها بالنسبه إلى اليوم الذي يكون الاختيار بيده في الصيام وعدمه، بل في ذيلها «وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى» مما سبب تخصيص المشهور إياها بالنافله بقربنه سائر الروايات كما سيأتي.

{بل الأحوط عدم الإجزاء إذا كان جاهلاً بعدم صحه غيره فيه، وإن لم يقصد الغير أيضاً، بل قصد الصوم في الغد مثلاً} وذلك لأنه لم يقصد رمضان فلا يقع عنه.

لكن الأقوى وفاقاً لغير واحد الصحة لعدم دليل على التعيين، بعد ظهور الأدله في أن الواجب الصيام فقط، وإنما قلنا بضرر نيه الخلاف لأنه راجع إلى نيه عدم الإتيان بالمكلف به، إذ لم يكلف الإنسان بصيام الكفاره مثلاً في شهر رمضان، فوقعه كفاره لا محل له، ووقعه عن رمضان مع نيه الخلاف يحتاج إلى دليل مفقود بعد كونه خلاف الأصل {ف} لا {يعتبر في مثله تعيين كونه من رمضان} على الأقوى، وإن كان أحوط استحباباً {كما أن الأحوط في

المتوخى أى المحبوس الذى اشتبه عليه شهر رمضان وعمل بالظن أيضاً ذلك، أى اعتبار قصد كونه من رمضان، بل وجوب ذلك لا يخلو عن قوه.

المتوخى أى المحبوس { أو شبهه كالذى سافر إلى مكان لا- يعلم بشهر رمضان {الذى اشتبه عليه شهر رمضان} سواء كان الاشتباه فى الجميع أو فى بعض الشهر {وعمل بالظن أيضاً ذلك} بل ومثله العمل على جعل شهر، شهر رمضان وإن كان شاكاً {أى اعتبار قصد كونه من رمضان، بل وجوب ذلك لا يخلو عن قوه}. فى المسأله ثلاثه احتمالات:

الأول: لزوم قصد شهر رمضان مطلقاً.

الثانى: قصد القربه المطلقه المنطبقه على الاستحباب والشهر، فيما إذا كان التردد بين قبل شهر رمضان وبين نفس الشهر، وعلى الشهر والقضاء فيما إذا كان التردد بين الشهر وبين ما بعد الشهر، وعلى الاستحباب والشهر القضاء فيما كان التردد بين الثلاثه. فالأول: كما لو لم يعلم بأنه شعبان أو رمضان. والثانى: كما لو لم يعلم بأنه رمضان أو شوال. والثالث: كما إذا لم يعلم أنه شعبان أو رمضان أو شوال.

والثالث من الاحتمالات: التفصيل بين صوره حصول الظن بالشهر، فالقصد لشهر رمضان، وبين عدم حصوله فالقربه.

استدل للأول بروايه عبد الرحمان بن أبى عبد الله

(عليه السلام) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: رجل أسرته الروم ولم يصح له شهر رمضان ولم يدر أى شهر هو؟ قال: «يصوم شهراً يتوخاه ويحسب، فإن كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، وإن كان بعد شهر رمضان أجزاءه» (١).

فإن ظاهرها ترتيب أحكام شهر رمضان على الشهر الذى يتوخاه ومن جملة أحكامه النيه.

واستدل للثانى: بأنه مع إمكان الإتيان بالنيه المنطبقه لا وجه للإتيان بالمحتمله، وذلك بعد منع ظهور الروايه فى ترتيب جميع الأحكام.

واستدل للثالث: بأن ظاهر الروايه أن الترتيب للأحكام إنما هو مع التوخى الظاهر فى حصول الظن، فبدونه لا يمكن ترتيب الآثار التى منها قصد رمضان.

أقول: لكن الظاهر الأول، إذ الاستفادة من النص صيام شهر بعد التوخى، سواء ظن أم لا، وإن الشارع نزل ذلك منزله شهر رمضان، ولذا كان المشهور بين الفقهاء ترتيب سائر آثار الشهر عليه من القضاء والكفاره وغيرهما.

نعم لا إشكال فى صحه نيه منطبقه أيضاً، كما أنه كذلك بالنسبه إلى الشهر المعلوم كونه رمضاناً.

ص: ٤٢

(مسألة ١): لا يشترط التعرض للأداء والقضاء، ولا الوجوب والندب، ولا سائر الأوصاف الشخصية

{مسألة ١: لا يشترط التعرض للأداء والقضاء، ولا الوجوب والندب ولا سائر الأوصاف الشخصية} ككونه قضاءً عن نفسه أو غيره، وكونه أداءً للندب أو للعهد أو للشرط أو لشهر رمضان أو ما أشبهه، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: ما ذكره المصنف، والوجه فيه إن هذه الخصوصيات لا دخل لها بصدق الإطاعة، كما لم يدل عليها دليل شرعي، فالبراءة العقلية والشرعية محكمه في المقام، والقول بعدم جريان البراءة الشرعية لأنها من خصوصيات الإطاعة التي لا مجال للبراءة الشرعية فيها، منظور فيه بما ذكر في محله من جريان البراءة بنحو الإطلاق المقامي، مضافاً إلى كفايه البراءة العقلية.

الثاني: الاحتياج إلى كل هذه الخصوصيات إجمالاً أو تفصيلاً، لأن الصوم ماهية قابله الانطباق على أفراد مختلفه، فنيته مجردة عن نيتها لا تكفي في إطاعه أمرها.

الثالث: الفرق بين نيه الأداء والقضاء، فاللازم التعرض لها دون ما سواها من سائر الخصوصيات. أما الاحتياج إلى نيه الأداء والقضاء فلأن الأداء هو الفعل في الوقت، والقضاء هو الفعل خارج الوقت، فيرجعان إلى قيود الأمور به

فيجری علیہما ما یجری علیہا من لزوم نیتہا تفصیلاً أو إجمالاً، علی ما ذکرہ المستمسک.

وإما عدم الاحتیاج لنیہ سائر الخصوصیات فلما ذکر فی وجه القول الأول.

أقول: والظاهر الأول، كما هو المشهور بین المتأخرین، إذ كون الصوم ماهیه قابله للانطباق إنما یصح إذا كان علیہ أقسام من الصوم، ولم نقل بوحده الأقسام حقیقه، مما یصح الإتیان بتلك الأفراد ولو بدون النیه حتی یكون حال الصوم حال من علیہ أربعة دنانیر لزید، حیث لا یحتاج الوفاء إلى أزید من إعطائه الدنانیر وإن لم یقصد فی كل إعطاء سببه من قرض وضمنان متلف ونذر وبدل مبیع مثلاً.

أما إذا كان علیہ صوم واحد أو أقسام من الصوم وقلنا بوحده الأقسام، فلا حاجه إلى هذه الخصوصیات.

وإننا وإن أشكلنا فی صورہ الأقسام المختلفه، لكننا لا نستشکل فی صورہ وحده ما علیہ، للانطباق القهري بین المأمور به والمأتى به.

وأما حدیث الفرق بین قید القضاء والأداء وبین سائر القيود فمحل نظر، فإن ما ذکر له من الوجه غیر تام، فإن الأداء والقضاء وصفان للمأمور به كالواجب والندب، فما یقال فی هذین یقال فی

بل لو نوى شيئاً منها في محل الآخر صح، إلا إذا كان منافياً للتعين، مثلاً إذا تعلق به الأمر الأدائي فتخيل كونه قضائياً فإن قصد الأمر الفعلي المتعلق به واشتبه في التطبيق فقصد قضاء صح، وأما إذا لم يقصد الأمر الفعلي بل قصد الأمر القضائي بطل لأنه منافٍ للتعين حينئذ.

ذینک بلا تفاوت أصلاً {بل لو نوى شيئاً منها في محل الآخر صح، إلا إذا كان منافياً للتعين} والحاصل الفرق بين التقييد وبين الخطأ في التطبيق فيصح الثاني دون الأول.

خلافاً لمن تقدم ممن قالوا بأنه لو نوى في شهر رمضان غيره عالماً صح أيضاً، ولمن يرى وحده الأقسام فالنيه الزائده لغو، حيث يرون هؤلاء الصحة حتى في صورته التقييد {مثلاً إذا تعلق به الأمر الأدائي فتخيل كونه قضائياً، فإن قصد الأمر الفعلي المتعلق به واشتبه في التطبيق فقصد قضاء صح} لأنه ناو ما هو تكليفه واقعاً وإنما توهم أنه كذا، والمعيار النيه لا التوهم {وأما إذا لم يقصد الأمر الفعلي بل قصد الأمر القضائي} على نحو التقييد {بطل لأنه منافٍ للتعين} أى كون الصوم الذى عليه شيئاً معيناً، فى قبال من يقول إن الصوم حقيقه واحده فإذا جاء بفرد منه جاء بالمأمور به مطلقاً، سواء قصد الخلاف أو الوفاق أو لم يقصد أصلاً.

فلا يرد عليه إشكال المستمسك كما لا يخفى {حينئذ} إى حين قصد الخلاف.

وكذا يبطل إذا كان مغيراً للنوع، كما إذا قصد الأمر الفعلى لكن بقاء كونه قضائياً مثلاً، أو بقاء كونه وجوبياً مثلاً، فبان كونه أدائياً أو كونه نديباً فإنه حينئذ مغير للنوع ويرجع إلى عدم قصد الأمر الخاص.

{وكذا يبطل إذا كان} قصد الخلاف {مغيراً للنوع} والفرق بين هذا والأول أن فى هذا يقصد الأمر الفعلى لكنه بقاء، وفى الأول لا يقصد الأمر الفعلى أصلاً، {كما إذا قصد الأمر الفعلى لكن بقاء كونه قضائياً مثلاً، أو بقاء كونه وجوبياً مثلاً} أو بقاء كونه لنفسه أو لأجل الكفاره، وهكذا سائر الخصوصيات المغيره {فبان كونه مغير أدائياً أو كونه نديباً} أو عن الغير أو لأجل النذر {فإنه حينئذ مغير للنوع ويرجع إلى عدم قصد الأمر الخاص} وقوله (فبان) يقصد به كون الصوم المتعلق به على خلاف ما قصد، وإن علم بذلك من أول الأمر، لا خصوصيه الظهور بعد النيه، كما لا يخفى.

(مسألة ٢): إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلاً، أو العكس صح.

وكذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفاره أو غيرها فبان الثاني مثلاً، أو العكس.

{مسألة ٢: إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان أنه اليوم الثاني مثلاً أو العكس} بأن قصد اليوم الثاني فبان أنه اليوم الأول مثلاً {صح} إذ لا خصوصية لعدد اليوم في الامتثال، كما لا خصوصية لعدد الركعات في الصلاة، فلو قصد الركعة الثانية ثم بأن أنها الأولى بأن ظن أنه صلى الأولى، ولذا قصد الثانية أو العكس صحت، فإن الدليل لم يتضمن لزوم قصد العدد، ولا أنه مقوم للإطاعه، فعدم قصده وقصده خلافه بيان في عدم الضرر بالصحة.

نعم لو قصد اليوم على نحو التقييد كأن ينوى أنه يصوم اليوم الثاني لا اليوم الأول، بما كان راجعاً إلى عدم إرادته الامتثال للأمر المتوجه إلى اليوم الأول، فهذا موجب للبطلان من جهه عدم النيه.

{وكذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفاره أو غيرها} كالنذر وقضاء الميت {فبان الثاني مثلاً، أو العكس} وربما احتتمل عدم البطلان هنا وإن قصد الخلاف عمداً، إذ لا دليل على مزيد من لزوم الإتيان بعده أيام، كفارة أو قضاءً عن الميت، ففيه الخلاف كنيه الوفاق غير مربوطه بالتكليف أصلاً، فهو من قبيل أن يكون مديوناً

وكذا إذا قصد قضاء رمضان السنه الحاليه فبان أنه قضاء رمضان السنه السابقه، وبالعكس.

لزيد بعده دنائير فإن الإعطاء له كاف فى فراغ الذمه، وإن قصد بالدنيار الأول أنه الرابع، والثانى أنه الأول وهكذا.

ولذا يصح الإتيان بصيام الميت فى وقت واحد من نواب متعددين، كأن يصوم خمسه أشخاص فى يوم واحد عن ميت واحد، وهذا الاحتمال وإن كان قريباً إلا أنه إن رجع إلى عدم إرادته الامتثال كما ذكر فى الفرض السابق لم يبعد البطلان.

وكذا إذا قصد قضاء رمضان السنه الحاليه فبان أنه قضاء رمضان السنه السابقه، وبالعكس { فيما إذا كان ناوياً لإفراغ ذمته من التكليف القضائى الموجه إليه، لا أنه قصد خصوص السنه الحاليه على وجه التقييد، إذ لا قضاء عليه من هذه السنه، ولذا قيد المسأله البروجردى والكلبايكاني وغيرهما بصوره عدم التقييد، كما قيد المستمسك الفرع السابق بهذا القيد.

ومنه يعلم أنه لا وجه للتعليق على أحد شقى المسأله كما صنعوا، بل اللازم تقييد الشقين بكونه من باب الخطأ فى التطبيق.

(مسأله ٣): لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل، فلو نوى الإمساك عن أمور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى.

{مسأله ٣: لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل، فلو نوى الإمساك عن أمور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى} لحصول قصد الإمساك عن جميع المفطرات، وهذا هو المشهور الذى ذكره غير واحد، والظاهر منهم كون النيه منصبه على خصوص المفطرات، وإن نوى غيرها معها من باب المقدمه العلميه.

نعم لو نوى الصيام الذى يفطره جميع الأمور التى نواها لم يصح لعدم تشريع مثل هذا الصوم، إلا أن يكون من باب الخطأ فى التطبيق، وكما يصح هذا النحو من الإجمال، كذلك يصح النيه الإجماليه بالإجمال الأصولي، وهو أن ينوى الإمساك عن المفطر فى البين، الذى يعلم إجمالاً أنه الأكل أو الصمت مثلاً، وبالإجمال المنطقي وهو أن ينوى الإمساك عن المفطرات وإن لم يعرف أعيانها وإنما يعلم أنه لا يأتي بها.

مسأله ٤- لو اشتبه في مصداقيه المفطر

(مسأله ٤): لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات ولكن تخيل أن المفطر ليس بمفطر، فإن ارتكبه في ذلك اليوم بطل صومه، وكذا إن لم يرتكبه ولكنه لاحظ في نيته الإمساك عما عداه، وأما إن لم يلاحظ ذلك صح صومه في الأقوى.

{مسأله ٤: لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات ولكن تخيل أن المفطر الفلاني ليس بمفطر} فلم يستثنه تقييداً بل خطأً في التطبيق {فإن ارتكبه في ذلك اليوم بطل صومه} لأنه أتى بالمفطر {وكذا إن لم يرتكبه ولكنه لاحظ في نيته الإمساك عما عداه} بأن نوى أنه يصوم الصوم الذي ليس الأكل مضرّاً به على وجه التقييد مما يرجع إلى عدم نيه الصوم المشروع.

{وأما إن لم يلاحظ ذلك صح صومه في الأقوى} وإن شئت قلت: إن استثناءه لمفطر، إما أن يكون تقييداً أو خطأً في التطبيق، وعلى الثاني إما أن يأتي بذلك المفطر أو لا، وإنما يصح الصوم في الصورة الثالثة دون الصورتين الأوليين.

(مسأله ٥): النائب عن الغير لا يكفي قصد الصوم بدون نيه النيايه وإن كان متحداً.

{مسأله ٥: النائب عن الغير لا- يكفي قصد الصوم بدون نيه النيايه وإن كان {الصوم الذى عليه {متحداً} لأنه ليس بنائب عن اثنين، ولا عليه صوم آخر، وذلك لأن الصوم من الأمور القصدية، ومثل هذه الأمور لا تتأتى إلا بالقصد، واتحاد ما على الإنسان لا يعين أن يكون المأتى به هو الذى عليه إلا إذا قصد ولو إجمالاً، وهذا هو المحكى عن الشيخ والفاضلين، وابن حمزه، وفخر المحققين، بل فى المستند: لم أجد فيه خلافاً، ولا يفرق بين أن تكون النيايه لوقت معين، كما لو استأجره لصوم غد، أو مطلقاً كما لو استأجره لصوم يوم.

إن قلت: ما الفرق بين هذا وبين صوم رمضان، حيث ذكرت التعيين هناك دون رمضان، مع وجود الملاك هنا أيضاً لوحده الصوم الذى عليه.

قلت: إن الواجب فى صوم رمضان الصوم فى ظرف معين فإذا صام تحقق الواجب، ولو شك فى اشتراط نيه السبب كان الأصل عدمه، وفى المقام الواجب الصوم والنيايه عن الغير والظرف المعين فيما إذا كان الاستيجار لوقت خاص، ومن المعلوم أن عنوان النيايه عن الغير لا يتحقق إلا بالقصد.

نعم إذا كان الواجب عليه صوم مطلق، كما لو استأجره لصوم

نعم لو علم باشتغال بذمته بصوم ولا يعلم أنه له أو نيابه عن الغير يكفيه أن يقصد ما فى الذمه.

يوم بدون أن يكون نيابه عن أحد، أو شرط عليه ذلك فى ضمن عقد، كان قصد الصوم المجرد كافياً لانطباق العنوان عليه.

{نعم لو علم باشتغال ذمته بصوم، ولا يعلم أنه له أو نيابه عن الغير، يكفيه أن يقصد ما فى الذمه} لكفايه القصد الإجمالى، إذ لا دليل على لزوم القصد التفصيلى كما تقدم.

وهكذا لو كان عليه صوم لنفسه وصوم لغيره، فقصد العنوانين فى يومين قصداً إجمالياً، كما لو قصد فى اليوم الأول أصوم الذى وجب عليه أولاً، وقصد فى اليوم الثانى الصوم الذى وجب عليه ثانياً كفى، وإن لم يعلم هو أيهما كان أسبق وجوباً، بشرط أن لا يكون الوجوب فيها مقترنا وإلا فلا أسبقية حتى يكون قصدها موجباً للتعين الواقعى.

ومثله ما لو كان عليه صيام متعدده لنفسه أو لغيره أو من القسمين فقصد الأول فالأول أو ما أشبه مما هو معين عند الله تعالى، فإن هذا القصد الإجمالى كافى فى أداء التكليف، إذ هو يعين الواقع، ولا دليل على مزيد من ذلك.

ومنه يعلم أنه لا حاجة فى النيايه إلى ذكر اسم المنوب عنه أو العلم به، بل يكفى تعيينه بوجه ما، فلو أخذ عباده عن اثنين كفى أن ينوى من أعطاه أولاً، أو من له هذا الدينار الخاص، أو ما أشبه من الوجوه الإجمالية المعينه.

مسأله ٦- عدم صلاحية رمضان لصوم غيرهمسأله ٦- عدم صلاحية رمضان لصوم غيره

(مسأله ٦): لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره، واجباً كان ذلك الغير أو ندباً، سواء كان مكلفاً بصومه أو لا كالمسافر ونحوه، فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير، سواء كان عالماً بأنه رمضان أو جاهلاً، وسواء كان عالماً بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلاً، ولا يجزى عن رمضان أيضاً إذا كان مكلفاً به مع العلم والعمد.

{مسأله ٦: لا- يصلح شهر رمضان لصوم غيره، واجباً كان ذلك الغير أو ندباً} كما تقدم في الفصل السابق، ولا فرق في ذلك الغير بين صيامه رمضان سابق وغيره لما عرفت من الأدله.

{سواء كان مكلفاً بصومه} فلم يصمه عسياناً {أو لا كالمسافر ونحوه} وهو المريض الذى يجوز له الصوم، والشيخ والشيخه، والمرضعه والحامل، ممن يجوز لهم الإفطار، ولا يحرم عليهم الصوم، وقد تقدم وجه ذلك، وخلاف الشيخ فى بعض كتبه {فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير، سواء كان عالماً بأنه رمضان أو جاهلاً، وسواء كان عالماً بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلاً} والحاصل لا فرق فى عدم وقوع غيره فيه بين العلم بالموضوع أو الحكم أو الجهل بهما، لإطلاق ما تقدم من النص والفتوى.

وحديث الرفع لا يكفى فى إثبات صحه الصوم الذى يقع فى رمضان، من غير فرق بين الجهل بالموضوع أو الحكم {ولا يجزى عن رمضان أيضاً إذا كان مكلفاً به، مع العلم والعمد} أما إذا لم يكن

نعم يجزى عنه مع الجهل أو النسيان كما مر، ولو نوى في شهر رمضان قضاء رمضان الماضى أيضاً لم يصح قضاءً ولم يجز عن رمضان أيضاً مع العلم والعمد.

مكلفاً به فعدم وقوعه عن رمضان من باب السالبة بانتفاء الموضوع.

{نعم يجزى عنه مع الجهل} للموضوع أو الحكم {أو النسيان كما مر} تفصيل الكلام حوله، ويدل عليه بالإضافه إلى ما تقدم فى حديث الزهرى، عن على بن الحسين (عليه السلام) وفيه: «لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً وهو لا يعلم أنه شهر رمضان ثم علم بذلك لأجزأ عنه»^(١)، لأن الفرض إنما وقع على الشهر بعينه.

والرضوى: «لو أن رجلاً صام شهراً تطوعاً فى بلد الكفر، فلما أن عرف كان شهر رمضان وهو لا يدري ولا يعلم أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أجزأ عنه»^(٢)، لأن الفرض إنما وقع على الشهر بعينه.

{ولو نوى فى شهر رمضان قضاء رمضان الماضى أيضاً لم يصح قضاءً ولم يجز عن رمضان أيضاً مع العلم والعمد} أما عدم صحته قضاءً فلعدم صلاحية الزمان، وأما عدم صحته عن رمضان فلعدم النية، وهذا كما تقدم إنما هو فيما قيد لا فيما أخطأ فى التطبيق، وإليه الإشاره بقوله مع العلم والعمد.

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٤ باب ٥ من وجوب الصوم ونيته ح ٨

٢- [٢] () فقه الرضا: ص ٢٣ باب الصوم سطر: ٢٥

(مسأله ۷): إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزؤه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر ولو إجمالاً كما مر

{مسأله ۷: إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزؤه نيه الصوم بدون تعيين أنه للنذر ولو إجمالاً كما مر} بأن ينوى الصوم الذى يريد الله منه، فيما إذا لم يكن عليه صوم غيره، أو ينوى أول صوم عليه فيما إذا كان النذر كذلك، وفاقاً لجمل الشيخ وخلافه ومبسوطه والنافع والمختلف والدروس واللمعه والبيان على المحكى عنهم، لأصل وجوب التعيين فى الوقت القابل للنذر ولغيره، لما تقدم من أن الصوم ماهيه قابله الانطباق ذاتاً وإن لم يجزئ الإتيان إلا بالنذر.

خلافاً لجمل السيد، والحلى والمنتهى والقواعد والتذكرة والإرشاد والتبصره والروضه والمدارك والمستند وغيرهم، كما حكى عن بعضهم، لعدم الاشتراك، والأصل، فإن بالنذر فى يوم لم يثبت إلا وجوب صوم هذا اليوم، وأما وجوب صومه بقصد أنه منذور فلا.

وإن شئت قلت: إن النذر لا يفيد إلا وجوب الإتيان بالصوم وكونه فى اليوم المعين، وقد تحقق الأمران، فلا وجه لاشتراط شىء زائد، ولو شك فى الاشتراط فالأصل عدمه، لكن فيه ما تقدم من أن الماهيه القابله الانطباق لا تحقق فى ضمن فرد إلا بالنيه، فالاشتراك الطبعى موجود، ولا يرفع إلا بالنيه، لأن الصوم من الماهيات القصديه

ولو نوى غيره فإن كان مع الغفلة عن النذر صح، وإن كان مع العلم والعمد ففي صحته إشكال.

{ولو نوى غيره فإن كان مع الغفلة عن النذر صح} لعدم تحقق العصيان بترك النذر حيث الغفلة، ووجود الملاك والإطلاق بالنسبة إلى الصوم الذى أتى به فلا وجه لعدم الصحه بعد وجود المتقضى وعدم المانع {وإن كان مع العلم والعمد ففي صحته إشكال} وما يمكن أن يقرر وجهها للإشكال ثلاثه أمور:

الأول: إن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده.

الثانى: إن هذا الصوم مصداق للحنث، وحيث إن الحنث محرم فالصوم الذى هو مصداقه محرم، والنهى فى العباده يوجب الفساد.

الثالث: إن الوقت يكون ملكاً لله سبحانه حسب النذر، فلا- يكون قابلاً لغيره، لأنه من باب التصرف فى ملك الغير دون رضاه، كما لو نذر شاه لجهه معينه حيث لا يصح التصرف فيها لغير تلك الجهه.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، كما حقق فى الأصول، وكونه مصداقاً للحنث أول الكلام، فإن الحنث إنما وقع للصارف لا بوجود هذا الفرد، وإلا لزم من وجوده عدمه، لأنه لو كان حنثاً كان حراماً فلا يكون صوماً، فلا يكون حراماً، فيكون صوماً.

مثلاً لو نذر أن يصلى فى هذا المسجد فصلى فى مسجد آخر، لا يصح أن نقول: إن صلاته هذه مصداق الحنث فتبطل من باب

النهي في العباة، إذ لو بطلت صلاته بالحنث لم تكن هي حنثاً فلا- تبطل، وما يلزم من وجوده عدمه محال، والحاصل إنه حنث بعدم الإتيان بالصلاة في ذلك المسجد لأنه حنث بالإتيان بالصلاة في هذا المسجد.

نعم صلاته في هذا المسجد لم تدع مكاناً لإطاعه النذر، لكن عدم إمكان الإطاعه ليس للحنث بل لذهاب الموضوع.

أما حديث إن النذر يوجب الملكيه، فقد عرفت غير مره ما فيه فالأقرب الصحه.

ص: ٥٧

(مسأله ٨): لو كان عليه قضاء رمضان السنه التي هو فيها وقضاء رمضان السنه الماضيه، لا يجب عليه تعيين أنه من أى منهما

{مسأله ٨: لو كان عليه قضاء رمضان السنه التي هو فيها وقضاء رمضان السنه الماضيه، لا يجب عليه تعيين أنه من أى منهما} لأنه لا دليل على اختلاف حقيقه الصيام لرمضانين حتى يحتاج إلى التعيين والتمييز.

ومنه يعرف حال صومين للنذر، كما نذر مره لشفاء ولده ومره لمجىء مسافره، وصومين للكفار، وفديتين للإفطار فى يومين من شهر رمضان، كما يظهر بالطريق الأولى عدم الاحتياج إلى التعيين فى يومين من شهر رمضان واحد، فلا يحتاج إلى أن ينوى قضاء اليوم الأول ثم الثانى وهكذا، فلو نوى اليوم الأول أو لم ينو أو نوى اليوم الثانى أولاً- ثم اليوم الأول ثانياً كان مؤدياً للتكليف.

واحتمال لزوم التعيين فى جميع الموارد المذكوره للتمايز بالخصوصيات، فإن رمضان السابق لا يجب ترك قضائه الفديه لهذا العام، بخلاف ترك قضاء رمضان هذا العام، وكذلك صوم نذر مجىء المسافر غير صوم نذر شفاء المريض، واليوم الأول له صوم خاص واليوم الثانى هكذا، ولذا لا يصح أن ينوى فى اليوم الأول أنه يصوم صوم الثانى وبالعكس، مردود بأن الكلام فيما لا تختلف آثار الصومين، كما لو صام ستين يوماً قضاءً لرمضانين فيما بين رمضان

بل يكفيه نيه الصوم قضاءً، وكذا إذا كان عليه نذران كل واحد يوم أو أزيد، وكذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين في الآثار.

الثاني والثالث، ووضح ما لو صام الستين فيما بعد رمضان الثالث.

وأما الإضافات الخارجيه كالصوم لليوم الأول ولليوم الثاني فليست إلا من قبيل الصوم في كربلاء وفي النجف لا ربط لها بحقيقه الصيام المكلف به، ونحو ذلك يقال في النذرين والكفارتين وما أشبه.

والحاصل إنه لم يستفد من أدله الكفاره والنذر والشرط وما أشبه أكثر من لزوم صيام بهذا العنوان، أما التمييز بين فردين من كل حقيقه فلا {بل يكفيه نيه الصوم قضاءً، وكذا إذا كان عليه نذران كل واحد يوم أو أزيد} أو بالاختلاف {وكذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين في الآثار} أما مع اختلاف الآثار الكاشف عن اختلاف الحقيقه يلزم التعيين، ككفاره قضاء رمضان وكفاره نفس رمضان، إذ الأولى لا يلزم فيها بعد الثلاثه شيء، والثانيه يلزم إتمامها واحداً وثلاثين، فلو صام بدون نيه أحدهما لم يقع عن شيء منها.

ثم إنه لو صام خمسه أيام بنيه قضاء رمضان، فيمن كان عليه عشره من رمضان هذه السنه ورمضان السنه السابقه، ثم لم يصم

بعد ذلك حتى أتى رمضان الثالث، فهل عليه الفديه باعتبار أن ما صامه يقع عن رمضان الأول، أو ليس عليه فديه باعتبار أن الأصل العدم في كل مورد شك فيه، احتمالان.

ولو شك بنفسه فيما نواه هل السابق أو اللاحق، أو هل كفاره إفطار قضاء رمضان أو كفاره إفطار رمضان فيما صام ثلاثه أيام مثلاً، كان اللازم ترتيب كافه الآثار التعليقي، فتأمل.

وفي المثال الثاني يأتي بالصومين من رأس، لعدم العلم بكون المأتي به أحدهما حتى تفرغ ذمته بمقدار ما أتى به.

وفي المقام فروع أضربنا عنها خوف الإطاله.

ص: ٦٠

(مسأله ٩): إذا نذر صوم يوم خميس معين، ونذر صوم يوم معين من شهر معين، فاتفق في ذلك الخميس المعين يكفيه صومه ويسقط

{مسأله ٩: إذا نذر صوم يوم خميس معين} كأول خميس من شعبان {ونذر صوم يوم معين من شهر معين} كالثالث من شعبان {فاتفق} الثالث من شعبان {في ذلك الخميس المعين} فعلى مبنى صاحب المستند عن أصله تداخل الأسباب يصوم يوماً واحداً عن النذرين، ويكفي ذلك عنهما، سواء قصدهما أو قصد أحدهما.

أما على المشهور المختار من عدم التداخل، فإن كان كلا النذرين أو أحدهما بحيث يتداخل مع الآخر، كما لو لم يكن قصده من النذر إلا- صيام ذلك اليوم، سواء كان واجبا بسبب آخر أصلي كالقضاء أو تبعي كالنذر، أو كان مستحباً في نفسه كأيام البيض مثلاً، كفى الإتيان بصوم واحد في أداء التكليفين، ولا مانع من انعقاد النذرين، إذ فائده النذر حينئذ التأكيد في الوجوب، فهو مثل نذر شهر رمضان، أو اتفاق النذر والشرط وأمر السيد وما أشبه.

وإن كانا بحيث لا يتداخلان، كما لو كان نظره إلى صوم مستقل لا ينبعث إلا عن هذا النذر، كان اللازم بطلان النذر الثاني لعدم إمكان موضوع له، ولا دليل على لزوم القضاء بالنسبة إلى الثاني، وإن ورد الدليل على القضاء في بعض الموارد الآخر كما حقق في كتاب النذر.

وكيف كان ففي صورته صحه التداخل {يكفيه صومه ويسقط

النذران، فإن قصدهما أثيب عليهما، وإن قصد أحدهما أثيب عليه وسقط عنه الآخر.

النذران { ولو لم يصم كانت عليه كفارتان لوجود حنثين، كما لو نذر صيام شهر رمضان ثم أفطر، فإن عليه كفاره الحنث وكفاره رمضان، ثم إن النذر لو كان بحيث يكفى الإتيان بمتعلقه دون قصد النذر لم يحتج في سقوط النذرين قصد النذر أصلاً، وأما النذور المتعارفه التي لا بد وأن ينبعث الفعل عن النذر فلا بد من قصدهما، فقول المصنف {فإن قصدهما أثيب عليهما، وإن قصد أحدهما أثيب عليه وسقط عنه الآخر} محل إشكال.

ص: ٦٢

(مسأله ١٠): إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلاً، فإن قصد وفاء النذر وصوم أيام البيض أثيب عليهما، وإن قصد النذر فقط أثيب عليه فقط، وسقط الآخر، ولا يجوز أن يقصد أيام البيض دون وفاء النذر.

{مسأله ١٠: إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلاً، فإن قصد وفاء النذر وصوم أيام البيض أثيب عليهما} لتحقق العنوانين، عنوان الوفاء بالنذر وعنوان صوم أيام البيض، واحتمال عدم ثواب أيام البيض لأن العمل الواحد ليس له ثواب عمليين، إلا- بدليل خاص مفقود فى المقام، فيتقدم الواجب الاقتضائى على الاستحباب اللا- اقتضائى، مردود بأن الثواب لأيام البيض ليس بكون الصوم لأجلها فقط، بل هذا الثواب لمن صام هذه الأيام مطلقاً، فإطلاق أدلته يقتضى الثواب لمن نواه وإن كان الصوم واجبا عليه بوجه قضاء أو نذر أو إجاره أو ما أشبه فتدبر.

{وإن قصد النذر فقط أثيب عليه فقط وسقط الآخر} من جهة عدم الموضوع له بعد عدم النية.

{ولا يجوز أن يقصد أيام البيض دون وفاء النذر} لأنه يوجب حث النذر وهو محرم، أما صومه لأيام البيض فالظاهر صحته، لأن بطلانه إما لأجل أنه مصداق الحث،

أو لأجل الأمر المقتضى للنهي عن الضد، أو لأجل عدم تمشى القربه كما في المستند، أو لأجل أن المنذور ملك لله سبحانه.

وفى الكل ما تقدم.

ص: ٦٤

(مسأله ١١): إذا تعدد فى يوم واحد جهات الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين، فقصد الجميع أثيب على الجميع، وإن قصد البعض دون البعض أثيب على المنوى وسقط الأمر بالنسبه إلى البقيه.

{ مسأله ١١: إذا تعدد فى يوم واحد جهات الوجوب } كالنذر والقضاء فيما كان النذر لا اقتضائيا {أو جهات من الاستحباب} كاتفاق الايام المستحبه من كل شهر لبعض الأيام الخاصه {أو من الأمرين} الوجوب والاستحباب {فقصد الجميع أثيب على الجميع} مسأله الثواب مسأله كلاميه، ومقتضى القاعده الأوليه عدم تعدد الثواب على العمل الواحد إلا إذا صدق عليه طاعه أمرين، وإطاعه أمرين لا- تتحقق إلا- إذا كان كلا الأمرين أو أحدهما لا اقتضائيا، كما تقدم فى مثال نذر الصوم المطلق بحيث يجامع مع كل صوم وجب أو استحب من جهته أخرى، فإطلاق تعدد الثواب بقصد المتعدد لا يخلو من إشكال.

{وإن قصد البعض دون البعض أثيب على المنوى} فقط {وسقط الأمر بالنسبه إلى البقيه} بشرطين:

الأول: أن يكون غير المنوى مضيقاً، وإلا لم يكن وجه لسقوط الأمر.

الثانى: أن لا يكون له قضاء، وإلا قام القضاء مقامه.

(مسأله ١٢): آخر وقت النيه في الواجب المعين، رمضاناً كان أو غيره، عند طلوع الفجر الصادق

{مسأله ١٢: آخر وقت النيه في الواجب المعين، رمضاناً كان أو غيره، عند طلوع الفجر الصادق} كما هو المشهور، وعن جماعه دعوى الإجماع عليه.

خلافاً لظاهر الإسكافي والسيد والنافع، فيجوز التأخير عنه إلى الزوال، وصرح في الشرائع بانعقاد الصوم لو دخل النهار بنيه الإفطار، ثم جدد النيه قبل الزوال، كذا في المستند.

وفي المستمسك: إن ظاهر ابن الجنيد جواز التأخير إلى ما قبل الغروب.

وخلافاً لابن أبي عقيل حيث أوجب تقديمها من الليل.

ويدل على المشهور أن الصوم بمجموعه عباده، ولا تقع العباده عباده بدون النيه.

أما الكبرى، فظاهر فيما لم يخصص بدليل خارجي، كما دل في الواجب غير المعين، وفي النافله وفي الجاهل بالشهر وما أشبه مما سيأتي بأدلتها.

وإما الصغرى، فللسيره العمليه القطعيه والإجماع المشهور في كلامهم، وخصوص جمله من الروايات كالنبوي الآتي، الدال على أنه لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل، بعد كون المراد التبييت مقدمه حتى يقارن أول جزء من الصوم للنيه، وما رواه الدعائم عنه (صلى

الله عليه وآله) قال: «لا تصام الفريضة إلا باعتقاد نيه»^(١).

ونحوها غيرها.

استدل للقائل بامتداد وقت النيه إلى الظهر أو المغرب بأمور:

الأول: إن الصوم حقيقه واحده، فإذا ثبت حكم فى بعض أفرادها سرى إلى سائر الأفراد.

الثانى: أصالة البراءه بعد عدم الدليل على عباديته المطلقه.

الثالث: بعض الإطلاقات الشامله للمقام، كصحيحه الحلبي: فإن رجلا- أراد أن يصوم ارتفاع النهار، أيصوم؟ قال: «نعم»^(٢)،

ونحوها غيرها مما سيأتى فى مسأله امتداد وقت النيه إلى الظهر أو الغروب، كخبرى ابن سنان وابن سالم.

وفى الكل ما لا يخفى.

إذ كون الصوم حقيقه واحده، قد عرفت الإشكال فيها، بل اللازم الأخذ بالمطلقات إلا فى ما استثنى، وأصل البراءه لا محل له

بعد الدليل، والروايات لا تدل على الإطلاق لاحتفافها بالقرائن الداله على الاختصاص بغير الواجب المعين، كما سيأتى تفصيل

الكلام حولها.

أما قول ابن أبى عقيل فإنما يتم لو أريد من الليل حقيقه مقدمه

ص: ٦٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٢ باب ذكر الدخول فى الصوم

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ١

ويجوز التقديم في أى من أجزاء ليله اليوم الذى يريد صومه.

والأمر بالعكس، إذ المستفاد عرفاً من مثل هذه العبارة المقدميه، بالإضافة إلى صحيحه عبد الرحمان الآتيه، وفيها: ولم يكن نوى ذلك من الليل؟ قال: «نعم ليصمه وليعتد به»^(١). وكذا قيل، لكن فيه تأمل لعدم الإطلاق كما سيأتى.

وكيف كان فالمشهور هو الأقوى.

{ويجوز التقديم} {لنيه} {فى أى جزء من أجزاء ليله اليوم الذى يريد صومه} للإجماع، ولبداهه جواز النوم بعد النيه قبل الفجر، للنبوى المتقدم الدال على جواز تبيت النيه، هذا بناءً على أن النيه إخطار.

وأما بناءً على ما اختاره المتأخرون من الداعى، فلا يخفى مقارنته لأول جزء من أجزاء العباده، وما ذكرناه من جواز التقديم فى صوره كون النيه إخطاراً من باب الاستثناء، إذ ما دل على لزوم تقارن العمل بالنيه من النص والإجماع وما أشبه شامل بإطلاقه للصوم لولا الدليل الخاص فى أمثال المقام.

خلافاً لما ينقل من السيد من أنه قال: إن وقتها قبل الفجر، وربما يقال: بأن كلامه ليس مخالفاً للمشهور، لأن مراده عدم جواز التأخير عن الفجر، وإن بقى كلامه على ظاهره أمكن أن يستدل له بأنه القدر المتيقن من الخروج من قاعده اعتبار مقارنه النيه للعباده.

ص: ٦٨

ومع النسيان أو الجهل بكونه رمضاناً أو المعين الآخر يجوز متى تذكر ذلك ما قبل الزوال، إذا لم يأت بمفطر وأجزأه عن ذلك اليوم ولا يجزيه إذا تذكر بعد الزوال.

ولكن فيه: إن النبوى الذى هو مستند فى المقام أعم، فلا وجه للقول بالقدر المتيقن.

هذا، أما تقديم النيه على الليل إلى النهار السابق، على القول بالإخطار ففيه احتمالان.

الأول: الجواز لأنه لا إجماع، خصوصاً بناءً على كفايه نيه واحده للشهر كله، والنبوى إضافى بالنسبه إلى التأخير عن الفجر لا بالنسبه حتى إلى التقديم عن الليل.

الثانى: العدم، لأن ما دل جواز عدم المقارنه خاص بالليل، فالتعدى عنه إلى ما عداه يحتاج إلى دليل مفقود.

ومع النسيان أو الجهل بكونه رمضاناً أو المعين الآخر يجوز متى تذكر إلى ما قبل الزوال، إذا لم يأت بمفطر وأجزأه عن ذلك اليوم، ولا يجزيه إذا تذكر بعد الزوال { بل يمسك تأدياً ثم يقضيه بعد ذلك على المشهور فى الحكمين، وربما ادعى الإجماع عليهما.

ويدل على ذلك النصوص المستفيضة، وإن لم تخل عن مناقشه كما يأتى التنبيه عليه، وبهذه الروايات يخرج عن إطلاق النبويات، ففي أحدها: «لا صيام لمن لا يبيت الصيام بالليل»^(١). وفى

ص: ٦٩

الأخرى: «من لم يبيت الصيام بالليل فلا صيام له» (١٢). رواهما في كتاب الغوالي، واشتهرا في كتب الفتوى معتمدين عليهما.

وثالثه قريبه منهما.

والرضوى: «وأدنى ما يتم به فرض الصوم العزيمه» (٢٢)، وهى النيه، بناءً على إطلاقه لجميع أوقات الصوم.

أما الروايات الداله على الامتداد فى هذه المسأله أو غيرها فهى:

صحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبى الحسن (عليه السلام): فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار فى صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل؟ قال: «نعم ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئاً» (٣).

وصحيحه محمد بن قيس، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: قال على (عليه السلام): «إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شرباً ولم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر» (٤).

وموثقه عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): عن الرجل يكون

ص: ٧٠

١- الغوالى: ج ٣ ص ١٣٣ ح ٦

٢- ([٢]) فقه الرضا: ص ٢٣ باب الصوم سطر: ٣٦

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٤ باب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ٥

٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٥ باب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ٥

عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوى الصيام؟ قال: «هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر»، سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: «لا» (١).

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصبح وهو يريد الصيام ثم يبدو له فيفطر، قال: «هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار». قلت: هل يقضيه إذا أفطر؟ قال: «نعم، لأنها حسنة أراد أن يعملها فليتمها». قلت: فإن رجلاً أراد أن يصوم ارتفاع النهار أيصوم؟ قال: نعم» (٢).

أقول: الظاهر من الصدر استحباب القضاء للعله، والأصل عدم الوجوب بعد عدم وجوب الأصل.

وصحيحه عبد الله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من أصبح وهو يريد الصيام ثم بدا له أن يفطر فله أن يفطر ما بينه وبين نصف النهار، ثم يقضى ذلك اليوم، فإن بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فإنه يحسب له من الساعة التي نوى فيها» (٣).

ص: ٧١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧ باب ٢ من أبواب وجوب الصوم ح ١٠

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١١ باب ٤ من أبواب وجوب الصوم ح ١٣

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ١٠ باب ٤ من وجوب الصوم ونيته ح ٧

وصحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يصبح وهو لا ينوى الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأى فى الصوم، فقال: «إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى» (١).

وخبر صالح بن عبد الله، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) قلت: رجل جعل لله عليه صيام شهر فيصبح وهو ينوى الصوم ثم يبدو له فيفطر ويصبح وهو لا ينوى الصوم، فيبدو له فيصوم؟ فقال: «هذا كله جائز» (٢).

وصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً، وكان عليه يوم من شهر رمضان، أله أن يصوم ذلك اليوم، وقد ذهب عامه النهار؟ قال: «نعم، له أن يصوم ويعتد به من شهر رمضان» (٣).

وخبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح

ص: ٧٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٨

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٥ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٤

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٥ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٦

فلا يأكل إلى العصر، أيجوز أن يجعله قضاءً من شهر رمضان؟ قال: «نعم» (١).

وخبر ابن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى ما مضى من النهار، قال: «يصوم إن شاء، وهو بالخيار إلى نصف النهار» (٢).

وصحيحه هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يدخل على أهله فيقول: عندكم شيء وإلا صمت، فإن كان عندهم شيء أتوه به وإلا صام» (٣).

وخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة؟ قال: «هو بالخيار ما بينه وبين العصر، وإن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم وإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك إن شاء» (٤).

وخبر الجعفریات، عن علي (عليه السلام): «إن رجلاً من الأنصار أتى النبي (صلى الله عليه وآله) فصلى معه صلاة العصر ثم

ص: ٧٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ج ٣

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٦ باب ٢ من وجوب الصوم ونيته ح ٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٧ باب ٣ من وجوب الصوم ونيته ح ١

قال: فقال: يا رسول الله إني كنت اليوم في ضيعه لى وإنى لم أطعم شيئاً أفأصوم؟ قال (صلى الله عليه وآله): نعم. قال: إن على يوماً من شهر رمضان فأجعله مكانه؟ قال: نعم» (١).

وخبره الآخر: إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «إذا لم يفرض الرجل على نفسه الصيام ثم ذكر الصيام قبل أن يأكل أو يشرب فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر» (٢).

إلى غيرها من الأخبار التي يجدها المتتبع في مختلف أبواب الصيام بالمناسبه.

ثم إن ما يمكن أن يستدل به للمسأله أعنى امتداد وقت النيه لمن نسى أو جهل كونه من رمضان أو واجب معين إلى وقت الزوال، أمور:

الأول: الإجماع، كما عن الغنيه والمعتبر والمنتهى والتذكرة وغيرها.

الثانى: المناط المستفاد مما ورد فى المسافر إذا حضر قبل الزوال، وفيمن نوى يوم الشك أنه من شعبان ثم تبين أنه رمضان.

الثالث: حديث رفع النسيان وما لا يعلمون.

الرابع: المرسل: إن ليله الشك أصبح الناس فجاء أعرابى

ص: ٧٤

١- الجعفریات: ص ٦١

٢- [٢] الجعفریات: ص ٦١

فشهد برؤيه الهلال، فأمر النبي (صلى الله عليه وآله) منادياً ينادى: «من لم يأكل فليصم، ومن أكل فليمسك»^(١)، ولا يضر اختصاص مورده بالجهل لاستفاده العرف منه مطلق العذر ولو كان نسياناً.

الخامس: إطلاق صحيحه سالم وخبر صالح، فإن إبداء الرأي يمكن أن يكون اعتباطاً، ويمكن أن يكون لتذكر أو علم، ألا ترى أنه يصح أن يقول: من نسي أن اليوم غدیر أو جهل ثم علم أو تذكر ذلك بدا له الذهاب إلى النجف الأشرف.

وأما ذيل الصحيحه، فلا يضر بالإطلاق، إذ لو ثبت عدم امتداد النيه في الواجب إلى ما بعد الزوال لزم تقييد الذيل بذلك لدليل خارجي، وقد ثبت في الأصول أن تقييد بعض فقرات الحديث لدليل لا يوجب التعدي منه لسائر الفقرات.

ولا يخفى أن بعض ما ذكر من الأدله وإن كان فيها مناقشه، إلا أن في المجموع كفايه، وخصوصاً أن دليل النيه قد عرفت ما فيه لولا الإجماع والعمل بالنبويات وكلاهما مفقود في المقام.

ثم لا يخفى أن ما ذكر من الأدله للكفايه شامله لقسمى الجهل بالموضوع أى كونه رمضاناً، أو الحكم أى كون الصيام واجباً عليه، كما يشمل الغفله عنهما، وكذلك النسيان إليهما، كما أن الأدله

ص: ٧٥

شامله للواجب المطلق المضيق، كما إذا نذر نذراً موسعاً ثم تضيق، والقضاء المضيق كقضاء رمضان السابق حين لم يبق إلى رمضان الثاني إلا بقدر أيام القضاء، بل يشمل ذلك أخبار عبد الرحمان وعمار وابن سالم وأحمد والجعفریات.

بقى الكلام فى دليل عدم الإجزاء إذا تذكر أو علم بكونه رمضاناً، أو واجباً معيناً أو مضيقاً بعد الزوال، فإن مقتضى حديث الرفع والمرسل السابقين كفايه النيه بعد الزوال، والإجماع بمعنى ذهاب الكل غير متحقق، إذ المحكى عن ابن الجنيد والمفاتيح والذخيره كفايه النيه بعد الظهر أيضاً، والمناطق يكون هنا بالنسبه إلى صوم النافله لانكشاف وحده الحقيقه من بعض صغريات الماهيه، إلا إذا كان هناك دليل على الاختلاف فى الصغريات، ولذا إذا ورد دليل فى كيفية الوضوء أو الغسل أو ما أشبهه نقول بالتعدى عنه إلى كل غسل ووضوء واجب أو مستحب، وإن كان الدليل خاصاً بأحدهما.

هذا مضافاً إلى ظهور صحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، ومرسله اليزنطى فى الكفايه، وكذلك خبر الجعفریات، وبعض الإطلاقات الأخر، فإنها وإن كانت فى قضاء رمضان إلا أن عدم القول بالفصل كاف فى الأخذ بها فيما نحن فيه، وحيث إنها ظاهره فى الكفايه فلا بد من حمل ما يدل على خلافها على الكراهه أو ما أشبهه، لأن الجمع الدلالى مقدم على سائر أنحاء الجمع، فما ذكره الفقيه الهمدانى من

وأما فى الواجب غير المعين فيمتد وقتها اختياراً من أول الليل إلى الزوال

التعارض وتقديم المعارض لاعتضاده بالشهره، خلاف ما حققوه فى الأصول.

كما أن ارتكاب التأويل فى الصحيحه والمرسله والخبر بمعزل عن القواعد اللفظيه، ولذا فالقول بالكفايه وامتداد وقت النيه إلى ما بعد الزوال خصوصياً فى قضاء رمضان ولو كان مضيعاً لا يخلو من دليل، إلا أن الترام ذلك مع ذهاب المشهور على خلافه واقتضاء القواعد الأوليه القاضيه بعدم صحه العباده إلا بالنيه، مشكل جداً، وعلى هذا إذا علم أو تذكر بعد الزوال أمسك سواء كان أتى بالمفطر أم لا، وقضاه بعد ذلك.

{وأما فى الواجب غير المعين} الذى لم يضيق وقته {فيمتد وقتها اختياراً من أول الليل} لما تقدم من جواز النيه فى أول الليل {إلى الزوال} كما دل على ذلك الروايات المتقدمه، كصحيح ابن الحجاج والحلبى وغيرهما، وهذا هو المشهور بين العلماء.

بل عن جماعه منهم دعوى عدم الخلاف، أو أنه مما قطع به الأصحاب، أو أنه مما أجمع عليه، خلافاً لابن الجنيده حيث أجاز ذلك إلى ما بعد الزوال، واستدل لذلك بأنه يجوز النيه قبل الزوال وإن فات بعض النهار فكذا يجوز بعده، وبجمله من الروايات المتقدمه.

كصحيح ابن الحجاج وفيه: «وقد ذهب عامه النهار»، الظاهر فيما بعد الزوال، والقول بأن المراد بعامة النهار إلى ما قبل الظهر لأن الظهر باعتبار بين الطلوعين أكثر، خلاف الظاهر.

وخبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، وفيه: «فلا يأكل إلى العصر».

وصحيح هشام بن سالم، وفيه: «وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى».

والظاهر منه الكمال قبل الزوال، وإلا فلا معنى للاحتساب بعد الزوال، فإن الصوم لا يتبعض، فالقول بأن المراد إعطاء ثواب بعض النهار تفضلاً، خلاف الظاهر.

وخبر الجعفریات المتقدم وفيه: «فصلى معه صلاه العصر ثم قال...» وإطلاق خبر الجعفریات الثاني، وإطلاق صحيح محمد بن قيس، وخبر صالح، وصحيحه هشام الثانيه وغيرها.

والقول بأن هذه الروايات تعارض موثق عمار وفيه: «هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر»، وخبر ابن بكير وفيه: «وهو بالخيار إلى نصف النهار» ففيه: منتهى الأمر حمل هذين على الاستحباب لكون الروايات الأولى نص في الجواز، اللهم إلا أن يقال بإعراض المشهور عن تلك فتصح النيه إلى ما قبل الزوال {دون ما بعده على الأصح} وإن كان في ذلك نظر، ولذا ذهب بعض

ولا فرق في ذلك بين سبق التردد أو العزم على العدم.

وأما في المندوب فيمتد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى.

المعاصرين كالسيد الحجة إلى الامتداد إلى العصر.

ثم إن مورد جملة من روايات الطرفين قضاء شهر رمضان، لكن كلا من الطرفين ألحق غيره به، لعدم القول بالفصل، كما في منتهى المقاصد، ولإطلاق بعض أدله الطرفين كما لا يخفى {ولا فرق في ذلك} الحكم من الصحه قبل الظهر {بين سبق التردد أو العزم على العدم} ثم نوى، سواء قلنا بالامتداد إلى قبل الظهر أو بعده، وذلك لإطلاق النص والفتوى.

{وأما في المندوب فيمتد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى} كما أفتى به المشهور، بل عن الانتصار وغيره بالإجماع عليه.

خلافاً لجماعه حيث لم يفرقوا بين النافله والواجب غير المعين في انتهاء وقتها بالزوال، بل عن الذخيره نسبته إلى الأكثر، وعن المسالك والمدارك: إنه المشهور، لكن الظاهر: أن الشهره مع القول الأول.

ويدل عليه غير واحد من النصوص المتقدمه إطلاقاً أو تنصيماً.

واستدل للقول الثاني بالأصل، إذ العباده تحتاج إلى النيه، خرج من ذلك إلى ما قبل الظهر، فيبقى الباقي تحت الأصل، وإطلاق خبر ابن بكير المتقدم، وخصوص خبر دعائم الإسلام، عن جعفر بن محمد

(عليهما السلام) أنه قال: «من أصبح لا ينوى الصوم ثم بدا له أن يتطوع فله ذلك ما لم تزل الشمس، وكذلك إن أصبح صائماً متطوعاً فله أن يفطر ما لم تزل الشمس» (١).

وفى الجميع ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالأصل.

وخبر ابن بكير أما يحمل على خصوص الواجب المعين، أو غير المعين، أو على الفضل، جمعاً بينه وبين ما دل على الكفاية، وخبر الدعائم أيضاً يحمل على المحمل الأخير، كما أن فقرته الثانية أيضاً لا بد وأن يحمل على ذلك جمعاً بينه وبين ما دل على جواز الإفطار فى النافله بعد الظهر أيضاً، أما حمل لفظ التطوع فيه على الواجب فهو خلاف الظاهر كما لا يخفى.

ص: ٨٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٨٥ باب ذكر صيام السنه والنافله

(مسأله ١٣): لو نوى الصوم ليلاً ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال فنوى وصام قبل أن يأتى بمفطر صح على الأقوى

{مسأله ١٣: لو نوى الصوم ليلاً- ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال} أو بعد الزوال فيما يصح فيه القصد بعد الزوال {فنوى وصام قبل أن يأتى بمفطر صح على الأقوى} وفاقاً لغير واحد، بل هو المشهور نقلاً وتحصيلاً، خلافاً للمحكى على الحلبي والإرشاد وشرحه لفخر الدين والدروس والبيان وحاشيه القواعد والمسالك والجواهر وغيرهم، فحكموا بالبطلان.

والأقوى ما هو المشهور، لإطلاق الأدله الداله على صحه النيه قبل الظهر أو بعده، مضافاً إلى أنه يفهم منها أن المعتبر فيه ما قبل الظهر أو الغروب، بل لعل صحيحه ابن سنان المتقدمه داله على المطلب.

هذا مضافاً إلى إشكال مشهور القدماء فى نيه القطع والقاطع حتى فى الواجب المعين كشهر رمضان، بحجه أن الأعمال العباديه كالإحرام والصيام لا يحتاج إلى أزيد من النيه فى الجملة فى ابتداء العمل، ولذا لو نوى الإحرام وأحرم لا يخرج عن ذلك بمجرد قصد الخلاف، وهكذا الصيام.

والقول بالفرق بينهما لأن الإحرام لا يبطل بفعل المحرم والصيام يبطل غير تام، إذ الدليل دل على الإبطال فى الصيام بفعل المفطر

إلا أن يفسد صومه برياء ونحوه، فإنه لا يجزيه لو أراد التجديد قبل الزوال على الأحوط.

فرضاً ولم يدل على البطالين بينه القطع والقاطع، بل الأدلة الحاصره في المفطرات بأمور خاصه نافية الإفطار بما عداها، وكيف كان فإن تم ما ذكر فهو، وإلا كان في الإطلاق كفايه كما عرفت.

أما من قال بعدم الانعقاد بنيه الخلاف بعد نيه الصيام وإن نوى ثانياً قبل الظهر أو قبل الغروب، فقد استدل بأن مقتضى العباديه احتياج كل جزء إلى النيه، خرج منه صوره عدم النيه مطلقاً قبلاً للأدله السابقه، فيبقى الباقي وما هو إذا نوى ثم قصد القطع ثم نوى ثانياً تحت الأصل الأول، وهو البطالان للعباده بدون النيه.

وإن شئت قلت: إن فوت النيه في جزء يوجب بطلان العباده في ذلك الجزء، وحيث إن العباده ارتباطيه أوجب ذلك بطلان الكل.

وفيه: ما تقدم من إطلاق الأدله وفهم المناط.

وبما ذكرنا يعرف أنه لا خصوصيه للنيه ليلاً، بل لو نوى صباحاً ثم قصد الخلاف ثم عاد كفى، وإن تكرر منه النيه والخلاف.

{إلا- أن يفسد صومه برياء ونحوه فإنه لا- يجزيه لو أراد التجديد قبل الزوال} أو بعده {على الأحوط} كما اختاره بعض، لأن الرياء مبعده فلا يصلح التقرب بمثله، وذلك بخلاف ما لو لم ينو، فإنه يبقى صالحاً للتقرب به لو نوى بالشرط المتأخر

مثلاً، خلافاً لآخرين حيث لم يفرقوا بين الرياء وغيره، لإطلاق الأدلة المصححة للصوم إذا نوى قبل الزوال أو قبل الغروب، مضافاً إلى ما كان يحتمله الوالد (رحمه الله) من كون الصوم قبل وقت النية كقبل الزوال أو قبل المغرب من الأمور التوصليه التي يكون المعيار فيها عدم الإتيان بالمفطرات المنصوصه فقط، وإلى ما ربما يقال في أنه لا دليل على إفساد الرياء والسمعه والعجب فيما إذا وقعت النية في موقعها صحيحه، خصوصاً ما إذا أشكل في إبطال نيه القطع والقاطع.

وكيف كان فالقول بعدم ضرر الرياء في المسأله المبحوث عنها هو الأقوى.

(مسأله ١٤): إذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الإتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم.

{مسأله ١٤: إذا نوى الصوم ليلاً لا يضره الإتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم} كما هو المشهور، لأن المعيار فى النيه طلوع الفجر، والمفروض وجودها فى هذا الوقت، مضافاً إلى إطلاق الأدله الداله على اشتراط الصيام بالتبیت من الليل، وإلى أن عدم الإتيان بالمفطر بعد النيه مما يغفل عنه العامه، فلو كان شرطاً لزم التنبيه عليه مع كثره الابتلاء بذلك.

خلافاً للمحكى عن البيان، حيث جزم بعدم جواز تناول، والتردد فى جواز ما يبطل الغسل، وكأنه لمنافاه ذلك للنيه عرفاً، فلا يكفى إلا تجديد النيه.

وفيه أولاً: هذا ليس منافياً للنيه، إذ النيه تعلقت بالكف بعد الفجر.

وثانياً: إن الداعى كاف، وهو موجود بعد تناول.

(مسأله ١٥): يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نيه على حده، والأولى أن ينوى صوم الشهر جملة ويجدد النيه لكل يوم

{مسأله ١٥: يجوز في شهر رمضان أن ينوى لكل يوم نيه على حده، والأولى أن ينوى صوم الشهر جملة ويجدد النيه لكل يوم} قد عرفت الخلاف في أن النيه هل هي الإخطار أو الداعي، فإن قلنا بالثاني كما هو الظاهر فاللازم أن يكون للمكلف وقت الشروع في العباده داع فعلى أو حكمي، بمعنى الارتكاز في النفس المجامع مع الغفله والنوم وما أشبه الموجب لاستناد الفعل إليه بعنوان الطاعه، يسوقه إلى العمل.

وهذا المعنى يكفي أن يكون في شهر رمضان، كما يكفي أن يكون في غيره، وكذلك يكفي أن يكون لكل يوم، ويكفي أن يكون للشهر كله، وعلى هذا يسقط كثير من التفاصيل الآتية.

وقد اختاره غير واحد من الفقهاء، وخصوصاً المتأخرين كالفقيه الهمداني وغيره، وهو الظاهر من الأدله الداله على اعتبار النيه في العباده.

أما لو قلنا: بأنه الإخطار، فقد اختلفوا:

فمن قال: إنه يجب أن ينوى لكل يوم نيه على حده، لظاهر قوله (عليه السلام): «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل».

ومن قال: إنه يجب أن ينوى للشهر كله نيه واحده، لأن شهر رمضان عباده واحده، فكما لا يجوز تعدد النيه لأجزاء الصلاه كذلك لا يجوز تعدد النيه لأجزاء الشهر.

ومن

قال بجواز كل واحد من الأمرين لوجود الاعتبارين _ أى اعتبار التعدد _ لأن كل يوم طاعه ومعصيه مستقله، مما يكشف عن التعدد المصحح لتعدد النيه.

واعتبار الوحده لأن الشهر جملة عبادته واحده، فى مقابل أن الصلاة عبادته والزكاه عبادته، فقد قال سبحانه: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (١١))، فقد اعتبره سبحانه أمراً واحداً.

ومن قائل بالاحتياط بين الأمرين، النيه الواحده لكل الشهر، والنيه لكل يوم يوم، ثم هناك من فرق بين رمضان فى كفايه وحده النيه، وبين غيره فى لزوم التعدد فيها، بل فى الجواهر: بلا خلاف أجده، بل فى الدروس الإجماع عليه، انتهى.

لكن لا يخفى ما فى الإجماع المذكور لمخالفه غير واحد وعدم ذكر واحد للمسأله، فكيف يكون إجماعاً، بالإضافة إلى محتمل الاستناد بل مقطوعه مما يسقطه عن الحجيه حتى على تقدير تحقق الإجماع.

وقد تبين بما ذكرناه أنه لا- يشترط تقارن النيه لأول الشهر أو أول الفجر، بل يكفى التقدم على الشهر أيضاً إذا امتد الداعى المحرك للمكلف إلى الشهر.

والحاصل إن النيه فى العبادته ليست إلا كغيرها من سائر الأفعال

ص: ٨٤

ويقوى الاجتراء بنيه واحده للشهر كله لكن لا يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم، وأما في غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم إذا كان عليه أيام كشهراً أو أقل أو أكثر.

الاختياريه، وإنما يضاف في العباده قصد القربه فقط، ومما ذكرنا يظهر مواقع النظر في قول المصنف {ويقوى الاجتراء بنيه واحده للشهر كله} بل هو إجماعى على ما ذكره السيد والشيخ وغيرهما، بل في الحدائق نسبه وجوب ذلك إلى المشهور، لكن في كلا الأمرين إجماع الجواز وشهره الوجوب نظر.

{لكن لا يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم} خروجاً من خلاف من لم يكتف بنيه واحده.

{وأما في غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم إذا كان عليه أيام، كشهراً أو أقل أو أكثر} وكأن عدم ذكره للواجب غير المعين وغير الواجب لأولويه لزوم التعدد فيهما عن الواجب المعين، لكنك قد عرفت قوه الكفايه في الجميع لوحده الملاك وعدم دليل على الفرق والتفصيل.

(مسألة ١٦): يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان فلا يجب صومه وإن صام ينويه

{مسألة ١٦: يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان فلا يجب صومه وإن صام ينويه} غير رمضان، بلا خلاف ولا إشكال في جواز صومه وعدم وجوبه، وكفايه نيه غير رمضان على تقدير الصيام، بل دعاوى الإجماع عليه مستفيضة.

ويدل عليه قبل الإجماع مستفيض الروايات، كموثق سماعه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل صام يوماً ولا يدري أمن شهر رمضان هو أو من غيره، فجاء قوم فشهدوا أنه كان من شهر رمضان، فقال بعض الناس عندنا لا يعتد به، فقال: «بلى»، فقلت: إنهم قالوا: صمت وأنت لا تدري أمن شهر رمضان هذا أم من غيره، فقال: «بلى فاعتد به فإنما هو شيء وفقك الله له، إنها يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان، لأنه قد نهى أن ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، وإنما ينوي من الليله أنه يصوم من شعبان فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله وبما قد وسع على عباده، ولولا ذلك لهلك الناس» (١).

وخير الزهري المروى عن التهذيب، عن علي بن الحسين (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «يوم الشك أمرنا

ص: ٨٨

بصيامه ونهينا عنه، أمرنا أن يصومه الإنسان على أنه من شعبان، ونهينا أن يصومه على أنه من شهر رمضان، وهو لم ير الهلال» (١).

وخبره الآخر أيضاً عن علي بن الحسين (عليه السلام) في خبر طويل، قال: «وصوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه، أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان، ونهينا عنه أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس». فقلت له: جعلت فداك فإن لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع؟ قال: «ينوى ليله الشك أنه صام من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجراً عنه، وإن كان من شعبان لم يضره». فقلت: كيف يجزى صوم تطوع عن فريضة؟ فقال: «لو أن رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوعاً وهو لا يعلم أنه من شهر رمضان ثم علم بذلك لأجزأ عنه لأن الفرض إنما وقع على اليوم بعينه» (٢).

وخبر سهل بن سعد، قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول: «الصوم للرؤية والفطر للرؤية، وليس منا من صام قبل الرؤية للرؤية وأفطر قبل الرؤية للرؤية». قال: قلت له: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فما ترى في صوم يوم الشك؟ فقال: «حدثني أبي، عن جدي، عن آبائه (عليهم السلام)، قال: قال لي أمير

ص: ٨٩

١- تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٨٣ باب ٤٢ ح ١٢

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٤ باب ٥ وجوب الصوم ونيته ح ٨

المؤمنين (عليه السلام): «لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من شهر رمضان» (١).

والظاهر من هذا الخبر استحباب صوم يوم الشك لا بعنوان رمضان، فما ورد في جملة من الأخبار مما ظاهره النهي محمول على الصيام بعنوان رمضان.

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) في الرجل يصوم الذي يشك فيه من رمضان فقال: «عليه قضاؤه وإن كان كذلك» (٢).

وخبر هشام بن سالم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه قال: «في يوم الشك من صامه قضاؤه وإن كان كذلك» (٣)، يعني من صامه على أنه من شهر رمضان بغير رؤيه قضاؤه وإن كان يوماً من شهر رمضان، لأن النية جاءت في صيامه على أنه من شعبان، ومن خالفها كان عليه القضاء، هكذا رواه في التهذيب، فالتفسير إما من الراوى أو من الشيخ (رحمه الله) ظاهراً.

وخبر الحسين بن زيد، عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام)

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٨ باب ٦ من وجوب الصوم ونيته ح ٩

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٦ باب ٦ من وجوب الصوم ونيته ح ١

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ١٧ باب ٦ من وجوب الصوم ونيته ح ٥

: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن صيام ستة أيام: يوم الفطر ويوم الشك ويوم النحر وأيام التشريق» (١).

وخبر الأعشى قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن صوم ستة أيام، العيدين وأيام التشريق واليوم الذى يشك فيه من شهر رمضان» (٢).

وخبر عبد الكريم بن عمرو، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم، فقال: «صم، لا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم الذى يشك فيه» (٣). وفي بعض الروايات هكذا: «الذى يشك فيه من شهر رمضان».

وخبر أبي خالد الواسطي، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من ألحق في رمضان يوماً من غيره فليس بمؤمن بالله ولا بى» (٤).

وخبر محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فى اليوم الذى يشك، إلى أن قال: «ولا يعجبني أن يتقدم أحد بصيام يوم» (٥).

ص: ٩١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٨٣ باب ١ من الصوم المحرم ح ٤

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٦ باب ٦ من وجوب الصوم ونيته ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٣٨٣ باب ١ من أبواب الصوم المحرم ح ٨

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ١٧ باب ٦ من أبواب وجوب الصوم ح ٦

٥- [٥] الوسائل: ج ٧ ص ١٧ باب ٦ من أبواب وجوب الصوم ح ٧

وعن الصدوق مرسلًا قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: لأن أفطر يوماً من شهر رمضان أحب إليّ من أن أصوم يوماً من شعبان، أزيده في شهر رمضان» (١).

والرضوى: «إذا شككت في يوم لا تعلم أنه من شهر رمضان أو من شعبان، فصم من شعبان فإن كان منه لم يضرك، وإن كان من شهر رمضان جاز لك في رمضان» (٢).

ثم إن الظاهر من النهي في هذه الأخبار عن الصيام بعنوان شهر رمضان البطلان إذا صام بهذا القصد، خصوصاً ما دل على أنه من صام بهذا القصد فعليه قضاؤه وإن وقع في شهر رمضان.

ومنه يظهر أنه لا- وجه للمحكي عن المفيد، والشيخ في الخلاف، وابن الجنيد، وابن أبي عقيل، من القول بالصحة. وكأنهم استندوا إلى صحيحه معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك؟ فقال: «هو شيء وفق له» (٣).

ومضمرة سماعه، قال: سألته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أهو من شعبان أو من رمضان، فصامه من شهر

ص: ٩٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٧ باب ٦ من أبواب وجوب الصوم ح ٨

٢- [٢] (٢) فقه الرضا: ص ٢٣ باب الصوم

٣- [٣] (٣) الوسائل: ج ٧ ص ١٣ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٥

رمضان؟ قال: «هو يوم وفق له ولا قضاء عليه»^(١)، لكن هذه الرواية رواها في الكافي هكذا: «فصامه فكان من شهر رمضان».

وصحيحه سعيد الأعرج، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني صمت اليوم الذى يشك فيه فكان من شهر رمضان أفأقضيه؟ قال: «لا هو يوم وفق له»^(٢).

وخبر محمد بن حكيم، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن اليوم الذى يشك فيه فإن الناس يزعمون أن من صامه بمنزله من أفطر فى شهر رمضان؟ فقال: «كذبوا، إن كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له، وإن كان من غيره فهو بمنزله ما مضى من الأيام»^(٣).

وخبر بشير النبال، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن صوم يوم الشك؟ فقال: «صمه فإن يك من شعبان كان تطوعاً، وإن يك من شهر رمضان فيوم وفق له»^(٤).

وخبر الكاهلى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن اليوم الذى يشك فيه من شعبان؟ قال: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان»^(٥).

ص: ٩٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٣ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٢ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ١٤ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ١٢ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٣

٥- [٥] الوسائل: ج ٧ ص ١٢ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ١

ومرسل الصدوق، قال: سئل أمير المؤمنين (عليه السلام) عن اليوم المشكوك فيه؟ فقال: «لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من شهر رمضان» (١).

وعن المفيد (رحمه الله) في المقنعه قال: روى أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، قال: حدثني علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) عن جده (عليه السلام) أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من صام يوم الشك فراراً بدينه فكأنما صام ألف يوم من أيام الآخرة غراً زهراً لا تشاكل أيام الدنيا» (٢).

قال: وروى أبو خالد، عن زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «صوموا سر الله»، قالوا: يا رسول الله وما سر الله؟ قال: «يوم الشك» (٣).

وعنه أيضاً في المقنعه، قال: ثبت عن الصادقين (عليهما السلام) أنه لو أن رجلاً تطوع شهراً وهو لا يعلم أنه شهر رمضان ثم تبين له بعد صيامه أنه كان شهر رمضان

ص: ٩٤

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ١٤ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ٩
 - ٢- ([٢]) المقنعه: ص ٤٨ باب فضل صيام يوم الشك سطر ١٧
 - ٣- ([٣]) المقنعه: ص ٤٨ باب فضل صيام يوم الشك سطر ١٨

لأجزأه ذلك عن فرض الصيام» (١).

وخبر خلاد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان ولم يكن هو صائماً فأتوه بمائده فقال: «أدن» وكان ذلك بعد العصر قلت له: جعلت فداك صمت اليوم، فقال لى: «ولم»؟ قلت: جاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى اليوم الذى يشك فيه أنه قال: «يوم وفق له»، قال: «أليس تدرّون إنما ذلك إذا كان لا يعلم أهو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه الرجل فكان من شهر رمضان، كان يوماً وفق له، فأما وليس عله ولا- شبهه فلا». فقلت: أفطر الآن؟ فقال: «لا». فقلت: وكذلك فى النوافل ليس لى أن أفطر بعد الظهر؟ قال: «نعم» (٢).

وخبر هارون بن خارجه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «عدّ شعبان لتسعه وعشرين يوماً فإن كانت مغيمه فأصبح صائماً، وإن كان مصحيه وتبصرته ولم تر شيئاً فأصبح مفطراً» (٣).

وخبر ربيع بن ولاد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا رأيت هلال شعبان فعد تسعاً وعشرين ليله، فإن أصحت ولم تره

ص: ٩٥

١- المقنعه: ص ٤٨ باب النيه للصيام، السطر الأخير

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ١٥ باب ٥ من أبواب وجوب الصوم ونيته ح ١٣

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٢١٧ باب ١٦ من أحكام شهر رمضان ح ٤

فلا تصم وإن تغيمت فصم»(١)).

ولا يخفى أن روايات المشهور حاكمه على هذه الروايات، لأن هذه الطائفة دلت على رجحان الصيام، وتلك الطائفة دلت على كون الصوم بعنوان رمضان محظوراً، فالجمع العرفي بينهما رجحان الصيام لا بعنوان رمضان.

أما مضمرة سماعه فقد عرفت الاضطراب فيها، وأن نسخه الكافي التي هي أدق وأتقن لا تدل على كون الصيام بعنوان أنه من رمضان، وبعد هذا كله لا حاجة إلى ارتكاب التأويل في هذه الطائفة، أو حملها على التقيه، أو إلقاء التعارض بين الطائفتين وحمل هذه الطائفة على محمل بعيد أو الطرح لترجيح تلك الطائفة بالشهره وما أشبهه، إلى غيرها من الأمور المذكوره في المفصلات.

كما أنه لا حاجة إلى تضعيف هذه الطائفة بالإشكال في السند مره وفي الدلاله أخرى، مما ذكر في المفصلات.

ثم إنه لا فرق في عدم الإجزاء فيما إذا نوى أنه من رمضان بين عدم الأماره، وبين الأماره غير المعبره، كحساب النجوم والظن والشهاده غير المعبره ونحوها، لإطلاق الأدله الداله على عدم الإجزاء.

كما أن الظاهر أن المعيار في ذلك الشك الشخصى لا النوعى، بمعنى أنه لو كان شاكاً لانقطاعه عن الناس أو خدشته في مستندهم، وكان كل الناس موقنين أنه من رمضان، لم يجوز أن يصومه من رمضان،

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢١٦ باب ١٦ من أحكام شهر رمضان ح ٢

فباللزام إذا أراد صيامه أن ينويه {ندباً أو قضاءً أو غيرهما} أما صيامه ندباً فلا إشكال فيه، وأما صيامه قضاءً أو نذراً أو نحوهما فربما أشكل فيه: بأن ظاهر الأدلة المتقدمة لزوم الإتيان به ندباً، فالإتيان به لغيره موجب لبطلان كليهما إذا كان رمضان واقعاً.

إذا لا دليل على الإجزاء عن رمضان إذا نوى غير النذب، هذا مضافاً إلى روايه عبد الكريم: إني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم، فقال: «صم، ولا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه»^(١)، ولذا ذهب المستند إلى عدم جواز صيامه بعنوان النذر، وإن أجاز صومه بسائر العنوانين كالكفاره ونحوها.

لكن المشهور المحكى عن العلامة والشهيد وغيرهم الصحة مطلقاً، لإطلاق الأدلة الداله على صحة كل صوم في كل وقت، إلا ما خرج كالعيدين ونحوه، وما في هذه الروايات من الصوم ندباً لا يراد به الحصر الحقيقي، بمعنى عدم صحة صوم آخر، بل الحصر إضافي بالنسبه إلى صيام رمضان كما لا يخفى، أما بالنسبه إلى صوم النذر الذي نهى عنه خبر عبد الكريم، فيمكن دعوى كون النهى للتنزه، مثل النهى عن مطلق الصوم في جملة من أخبار الطائفه الأولى، فلا يدل على التحريم والبطلان، فتأمل.

ص: ٩٧

ولو بان بعد ذلك أنه من رمضان أجزأ عنه، ووجب عليه تجديد النية إن بان في أثناء النهار ولو كان بعد الزوال.

{ولو بان بعد ذلك أنه من رمضان} أو لم يظهر لكنه كان في الواقع من رمضان {أجزأ عنه} إن كانت النية بنحو التقييد بأن نوى أنه لا- يصوم رمضان، بل التقييد هو الظاهر من الأخبار، والظاهر أن الحكم بالإجزاء تعبدى، للنص والإجماع، لا أنه على القاعده، بتقريب أن الواجب الصيام في هذا الظرف وقد فعل، كما مال إليه بعض، إذ لا وجه للصحة مع نية الخلاف كما تقدم تفصيل الكلام حول ذلك.

وربما أشكل في ما لو نوى غير النذب ثم بان أنه من رمضان في وقوعه عن رمضان لأنه لم ينوه، وفي وقوعه عن المنوى لأن الزمان غير قابل لغير رمضان.

وأشكل آخر في وقوع رمضان وأجزأه عن المنوى، إذ لم ينو رمضان حتى يجزأه، ولا- دليل على عدم صحه غير رمضان في رمضان مطلقاً، حتى في مثل يوم الشك.

لكن كلا- الإشكاليين بمعزل عن المستفاد من الأدله، إذ قد عرفت إطلاق ما دل على أنه لو صامه وقع عن رمضان، ومنه يعرف وجه النظر فيما ذكره المستند وغيره فراجع.

{ووجب عليه تجديد النية} وأنه من رمضان {إن بان في أثناء النهار ولو كان بعد الزوال} وذلك للقاعده الكليه الحاكمه باحتياج العباده إلى النيه، خرج منها صوره الجهل المستمر في المقام،

ولو صامه بنيه أنه من رمضان لم يصح، وإن صادف الواقع.

ويبقى الباقي تحت الكليه، فما ذكره الجواهر من عدم وجوب التجديد لإطلاق الأدله بالكفايه، لا وجه له، إذ لا إطلاق في الأدله.

كما أن احتمال التفصيل بين قبل الظهر بوجوب التجديد، وبين بعد الظهر بالعدم لأنه ليس وقتاً للنيه في الواجب المعين لا وجه له، إذ الكليه المتقدمه هي المرجع في المقام.

ولو لم يجدد النيه غفله أو جهلاً صح، لما تقدم في مسأله ترك النيه، وأما لو لم يجدد عمداً فالظاهر البطان، والتعليل في روايه الزهرى كتوجيه الفقيه الهمداني كلاهما لا يفتيان بالصحه.

{ولو صامه بنيه أنه من رمضان لم يصح، وإن صادف الواقع} بل ولو تبين في أثناء النهار، لإطلاق الأدله، وخصوص ما دل على لزوم القضاء، كما تقدم تفصيل الكلام في ذلك.

نعم لو كان ذلك جهل بالحكم أو بالموضوع، بأن لم يعلم إبطال هذه النيه، لو لم يعلم أنه يوم الشك كان الأقوى الصحه.

أما في الجهل بالحكم، فلما تقدم من أدله عدم اعتبار النيه في صوره الجهل بالمناط.

وأما في الجهل بالموضوع، فلما عرفت من أن المعيار الشك الشخصى فراجع.

ثم لو بدلت حالته شكاً وتيقناً، فالظاهر أن لكل حال حكمه

فيبدل النيه حسب تبدل حاله النفسيه.

ولو انتقل من مكان الشك كأفق شكّ فيه الهلال، إلى مكان التيقن بالهلال، أو التيقن بعدمه، تبع الأفق في التبدل، وهكذا العكس، فلو كان في أفق علم بالهلال وصام بنيه رمضان، ثم انتقل إلى أفق علم بعدم الهلال نقله إلى واجب آخر إن بقي وقت النيه، أو إلى الندب، ولو انتقل إلى أفق شكّ فيه في الهلال عدل إلى واجب آخر إن بقي الوقت، وإلا إلى الندب.

وهكذا في سائر الصور التسع المتصوره من ضرب صور اليقين بالهلال، واليقين بالعدم، والشك في المحل المنتقل عنه، في مثلها بالنسبه إلى المحل المنتقل إليه.

لكن لا يخفى لزوم مراعاة سائر القواعد من امتداد وقت النيه وعدم الإفطار وما أشبه.

ص: ١٠٠

(مسألة ١٧): صوم يوم الشك يتصور على وجوه:

الأول: أن يصوم على أنه من شعبان، وهذا لا إشكال فيه، سواء نواه ندباً، أو بنيه ما عليه من القضاء أو النذر أو نحو ذلك، ولو انكشف بعد ذلك أنه كان من رمضان أجزأ عنه وحسب كذلك.

{مسألة ١٧: صوم يوم الشك يتصور على وجوه}:

{الأول: أن يصوم على أنه من شعبان، وهذا لا إشكال فيه} فتوى ونصاً كما سبق {سواء نواه ندباً أو بنيه ما عليه من القضاء أو النذر أو نحو ذلك} وقد عرفت أن الإشكال في نية النذر وما أشبه لا موقع له.

{ولو انكشف بعد ذلك أنه كان} من شعبان أجزأ عما نوى، وإن انكشف أنه كان {من رمضان أجزأ عنه وحسب كذلك} ولو لم ينكشف أحد الأمرين بأن بقى الشك أو ما أشبه الشك كالظن غير المعتبر كان محسوباً من شعبان ظاهراً فيجزى عما نوى.

ولو علم الوصى أو الوارث مثلاً بأنه كان من رمضان وكان صامه الميت بنيه النذر أو القضاء أو ما أشبهه، وجب عليه القضاء عما فى ذمه الميت، لأن الحكم منوط بالواقع، وإنما الظاهر موجب للتنجيز والإعذار كما لا يخفى.

ثم إنه قد تقدم أنه لو كان الانكشاف فى أثناء النهار، وجب العدول بالنيه، فلو لم يعدل كان كما سبق فى مسألة نيه الخلاف عمداً أو غفلة أو جهلاً أو نسياناً.

الثانى: أن يصومه بنيه أنه من رمضان، والأقوى بطلانه وإن صادف الواقع.

{الثانى: أن يصومه بنيه أنه من رمضان، والأقوى بطلانه وإن صادف الواقع} لما سبق من الدليل الخاص الذى به يخرج عن مقتضى القاعده الأولى من الحكم بالصحة لمطابقه المأتى به للمأمور به.

ولا يستشكل على ذلك بأنه كيف يمكن الحكم بالبطلان مع أنه رمضان واقعاً، والرمضان حكمه الصيام، لوضوح لزوم التخصيص فى كليه وجوب الصيام فى رمضان بهذه الأدله الخاصه، فالحكم فى المقام معلق على الظاهر.

ثم إنه لو نوى صيام رمضان، ثم عدل عنه إلى نية توجب الصحة قبل الظهر فى الواجب، أو بعد الظهر فى المندوب مثلاً، فهل يحكم بالصحة إن صادف رمضان، لغرض أنه أتى بالصوم الواجب والمندوب، ولا دليل على إبطال مثل نية رمضان فيما إذا أتى بنيه صحيحه، فحاله حال ما إذا نوى فى يوم من رجب أنه يصوم لرمضان ثم عدل بنيته إلى الواجب أو المستحب، فإن نيته الأولى لغو، فيكون حاله كمن لم ينو أصلاً، حيث يصح منه أن ينوى حين لم يأت بالمفطرات.

أو يحكم بالبطلان، لما دل على إبطال مثل هذه النيه، فيكون حاله حال الإتيان بالمفطرات؟

احتمالان، وإن كان الأقرب الأول، إذ الظاهر من أدله الإبطال استمرار النيه.

الثالث: أن يصومه على أنه إذا كان من شعبان كان ندباً أو قضاءً مثلاً، وإن كان من رمضان كان واجباً، والأقوى

أما إذا جاء مصحح للصيام، فإطلاقات أدله صحه الصوم إذا نوى قبل الظهر في الواجب، وحتى بعد الظهر إذا نوى في المندوب شامله للمقام.

ثم إنه لو نوى صوم رمضان ولم يتبين إلى آخر عمره أن كان من رمضان لم يكن عليه شيء، إذ لم ينتجز التكليف في حقه، وهل هناك عقاب على هذه النية لظاهر النهي، أو لا- لأن المنهى في أمثال المركبات تدل على الوضع، كما هو المشهور، احتمالان، وإن كان لا يبعد الأول.

{الثالث: أن يصومه على أنه إن كان من شعبان كان ندباً أو قضاءً مثلاً، وإن كان من رمضان كان واجباً، والأقوى} صحته كما عن الخلاف والمبسوط والوسيلة والمختلف والدروس وغيرهم، وغير واحد من المتأخرين، وذلك لقصور أدله البطلان عن شمول المقام، إذ الظاهر منها أن ينوى كونه من رمضان لا أن ينوى الواقع رمضاناً أو غير رمضان، بل لعل بعض الأدله شامله له، كحسن بشير النبال، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، سألته عن صوم يوم الشك، فقال: «صمه، فإن يك من شعبان كان تطوعاً، وإن يك من

شهر رمضان فيوم وفقت له»^(١١)، فإن الظاهر عرفاً من هذا الخبر كفايه الترديد في النية، وتلك الأخبار ظاهرها الجزم بكونه من رمضان.

خلافاً للمصنف تبعاً للشيخ في جملة كتبه، والحلّي والمحقق وصاحب المدارك، وكثير من المتأخرين، حيث جزموا بالبطلان، واستدل لذلك بوجوه:

الأول: شمول الروايات المانعه له، إذ إنها تعين قصد شعبان، فإذا قصد غيره ولو بنحو الترديد كان خارجاً عن مفاد تلك النصوص.

وفيه: إنك قد عرفت أن الحصر إضافي، فالمراد منها عدم نية شهر رمضان جزماً، فلا تشمل المقام.

الثاني: إنه تشريع محرم، إذ لا يعلم أنه شهر رمضان، فكيف ينويه ولو مردداً.

وفيه: إن التشريع عبارته عن الإدخال في الدين، وهذا ليس من ذلك، بل إنه إطاعه محضه وامتنال مجرد كما لا يخفى.

الثالث: ما عن التذكرة من أنه لم ينو أحد السببين، والنية فاصله بين الوجهين.

وفيه: إنه نوى الواقع على كل تقدير، فلا محذور في تبين كونه

ص: ١٠٤

بطلانه أيضا.

الرابع: أن يصومه بنيه القربه المطلقه، بقصد ما فى الذمه، وكان فى ذهنه أنه إما من رمضان أو غيره

شعباناً أو رمضاناً من حيث الإخلال بالنيه.

الرابع: ما عن الشيخ المرتضى (رحمه الله) من أن النيه التى حقيقتها استحضار حقيقه الفعل المأمور به لم تقع، لأن الشخص لا يعرف أن الذى يأتى به أى قسم من أقسام الصوم.

وفيه: إنه لا دليل على لزوم التعيين تفصيلاً حتى فى مختلف الحقيقه، فهل يقول الشيخ بأنه لو كان عليه صلاه ركعتين أما نافله أو فريضه، ثم نوى المكلف به واقعاً، لم يقع المأتى به عن أحدهما.

وعليه فالقول {بطلانه أيضاً} محل منع.

{الرابع: أن يصومه بنيه القربه المطلقه} بلا-التفات إلى أنه رمضان أو شعبان أو غيرهما، كالذى يصوم الدهر مثلاً، ولم يعرف الشهور إطلاقاً، والأقوى الصحه أيضاً، لأنه لم يقصد رمضان، وقد عرفت أن ظاهر النصوص البطلان فى صورته قصد رمضان دون ما سواه.

الخامس: أن يصومه بقصد مطلق القربه {بقصد ما فى الذمه، وكان فى ذهنه أنه إما من رمضان أو غيره} ويتصور هذا القسم فيما إذا لم يعلم بالشهر لكنه لا-ح فى ذهنه أنه فى الواقع إما رمضان أو غيره، وإنما تكلفنا هذه الصوره ليحصل الفرق بين ثالث المصنف ورابعه، إذ بدون هذا التكلف لا يمكن الفرق، للتلازم بين العلم بيوم

ص: ١٠٥

بأن يكون التردد في المنوى لا في نيته، فالأقوى صحته وإن كان الأحوط خلافه.

الشك، وبين وحده صورته التردد.

فإن من كان ذهنه أنه إما من شعبان أو من رمضان، لا بد وأن يقع هذا التردد في متعلق نيته، فليس للمسألة صورتان، وأما ما يظهر من المصنف من الفرق بين الصورتين، حيث قيد هذه الصورة بقوله: {بأن يكون التردد في المنوى لا في نيته}، ففيه: ما أشكل عليه المستمسك بقوله: التردد في النية في مقابل الجزم بها، وليس هنا كذلك للجزم بنية الصوم على كل تقدير، نعم لو نوى صومه من رمضان إن كان كذلك، ولم ينو صومه من شعبان، كان ترديداً في النية (١)، انتهى.

وكيف كان {فالأقوى صحته وإن كان الأحوط خلافه} لإطلاق فتوى جماعه بالبطلان حتى في هذه الصورة.

ص: ١٠٦

١- المستمسك: ج ٨ ص ٢٠٦

(مسألة ١٨): لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر، فإن تناول المفطر وجب عليه القضاء، وأمسك بقيه النهار وجوباً تأديباً، وكذا لو لم يتناوله ولكن كان بعد الزوال

{مسألة ١٨: لو أصبح يوم الشك بنيه الإفطار ثم بان له أنه من الشهر، فإن تناول المفطر وجب عليه القضاء} لإطلاق أدله القضاء لمن تناول المفطر، سواء كان عن جهل بالموضوع وأنه شهر رمضان، أو عن جهل بالحكم بأن لم يعلم أن تناول المفطر موجب للقضاء، نعم في مثل النسيان ومن جهل الشهور وما أشبه دلّ الدليل على عدم القضاء، ولذا لا إشكال في وجوب القضاء ولا خلاف.

نعم لو كان تناول نسياناً لم يستبعد عدم وجوب القضاء، لأدله عدم ضرر النسيان فتأمل.

{وأمسك بقيه النهار وجوباً تأديباً} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعوى الإجماع عليه مستفيضه، ويدل عليه إطلاقات ما دل على وجوب الإمساك عن المفطرات في شهر رمضان، فإنها شاملة لغير ذوى الأعذار سواء أفطر أم لا، وسواء كان الإفطار عمداً أو سهواً، أو جهلاً أو غفلة، كل ذلك بالموضوع أو الحكم.

ويؤيد الإطلاقات ما تقدم من النبوى حيث أمر (صلى الله عليه وآله) بأن من أكل فليمسك، وسيأتى فى باب الكفاره الكلام حول أنه هل يوجب الإفطار بعد الإفطار الكفاره أم لا؟

{وكذا لو لم يتناوله ولكن كان بعد الزوال} على المعروف، كما

وإن كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر جدد النيه وأجزأ عنه.

فى الجواهر ومنتهى المقاصد، خلافاً لابن الجنيد وبعض المتأخرين، حيث اكتفوا بالنيه بعد الزوال.

استدل للقول الثانى: بالنبوى المتقدم: «من لم يأكل فليصم»، وبأنه مأمور بالإمساك وليس بالإمساك إلا الصوم، إلا فيما خرج بالدليل، وبحديث «رفع ما لا يعلمون» فإنه كما يرفع التكليف من أصله يرفع خصوصيات التكليف، وبما دل على كفايه النيه بعد الزوال فى قضاء رمضان، بعد كون الظاهر وحده الأصل والقضاء إلا فيما خرج، خصوصاً بعد ما دل الدليل على أن الله سبحانه إنما يريد شهراً من الصيام فى السنه وأن كونه فى شهر رمضان من باب تعدد المطلوب، وبأن القضاء خلاف الأصل وليس عليه فى المقام دليل.

والإنصاف أن الفتوى بوجوب القضاء مشكله، وبالعدم أشكل، فالاحتياط لا ينبغى تركه.

{وإن كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر جدد النيه وأجزأ عنه} بلا- إشكال ولا- خلاف، كما تقدم فى المسأله الثانیه عشره، واستدل له بالمروى فى قصه الأعرابى، «من لم يأكل فليصم» وبحديث الرفع، وبأصالة عدم اشتراط النيه قبل ذلك فى شمله، بعد تخصيص النبوى الدال على تبييت النيه بمن كان عالماً

للانصراف أو ما أشبهه، وبما عن المعتبر من أنه كالنفل حيث لم يثبت في الذمه، ويمتد وقت النفل إلى الظهر قطعاً، وبما عن المدارك عن فحوى ما دل على الانعقاد في المريض والمسافر إذا زال عذرهما قبل الزوال، وبما دل على جواز النية في القضاء إلى ما قبل الظهر، بعد كون القضاء كالأصل في الخصوصيات إلا ما خرج، إلى غير ذلك.

وأنت خير بأن غالب هذه الأدلة تأتي في النية بعد الظهر أيضاً، فالفرق بينهما مشكل، ولا إجماع في المسألة، بل قد عرفت أن صاحب الجواهر نسبه إلى المعروف، وتبعه في دعوى المعروفيه منتهى المقاصد، ومثله لا يوجب فرقاً.

(مسأله ١٩): لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندباً أو قضاءً أو نحوهما، ثم تناول المفطر نسياناً وتبين بعده أنه من رمضان أجزاء عنه أيضاً، ولا يضره تناول المفطر نسياناً كما لو لم يتبين، وكما لو تناول المفطر نسياناً بعد التبين.

{مسأله ١٩: لو صام يوم الشك بنيه أنه من شعبان ندباً أو قضاءً أو نحوهما ثم تناول المفطر نسياناً وتبين بعده أنه من رمضان أجزاء عنه أيضاً} لإطلاق أدله عدم ضرر تناول المفطر نسياناً كما سيأتي {ولا يضره تناول المفطر نسياناً كما لو لم يتبين} أنه من رمضان حيث لم يكن يضره تناول النسيان {وكما لو تناول المفطر نسياناً بعد التبين} بل في معلوم الرضائيه، كل ذلك للإطلاقات الآتية.

(مسأله ٢٠): لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه برياء ونحوه لم يجزه عن رمضان، وإن تبين له كونه منه قبل الزوال.

{مسأله ٢٠: لو صام بنيه شعبان ثم أفسد صومه برياء ونحوه} من سمعه وعجب مما يخرج الزمان عن صلاحيه الصوم إطلاقاً {لم يجزه عن رمضان وإن تبين له كونه منه} أى كون يوم الشك من رمضان {قبل الزوال} ونوى الصيام لرمضان، وذلك لما تقدم فى المسأله الثانيه عشره، من إسقاط الرياء للزمان عن صلاحيه الصوم، ولكنك قد عرفت ما فيه، فالظاهر عدم البطلان إذا تبين ونوى، لإطلاق الأدله الداله على الكفايه.

(مسأله ٢١): إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار وتبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل أن يفطر فنوى صح صومه.

وأما إن نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عسياناً ثم تاب فجدد النيه قبل الزوال لم ينعقد صومه

{مسأله ٢١: إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ثم نوى الإفطار وتبين كونه من رمضان قبل الزوال} أو بعده على احتمال تساوى النيه قبل الزوال وبعده كما تقدم {قبل أن يفطر فنوى} صيام رمضان {صح صومه} لأنه ليس بأسوأ ممن لم ينو الصوم أصلاً، فإن إطلاق أدله كفايه النيه بعد التبين شامل لفروض المسأله، كما يشمل ما لو لم ينو أصلاً.

{وأما إن نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عسياناً ثم تاب فجدد النيه قبل الزوال لم ينعقد صومه} لإبطال النيه بنيه القطع والقاطع كما سيأتى، وكما تقدم بعض الكلام حوله، لكن مع ذلك فقد اختلفوا فى هذه المسأله.

فالمعروف عن مذهب الأصحاب كما عن المدارك، وظاهر كلام جملة منهم الاتفاق عليه، كما عن الحدائق، وهو الذى اختاره المصنف تبعاً لغير واحد من المتأخرين البطلان.

خلافاً للإسكافى والسيد والنافع والشرائع وغيرها، فاختروا الصحه، وحيث إن المسأله من فروع مسأله نيه القطع والقاطع الآتية نرجئ الكلام إلى هناك.

وكذا لو صام يوم الشك بقصد واجب معين، ثم نوى الإفطار عسبياً، ثم تاب فجدد النية بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال.

{وكذا لو صام يوم الشك بقصد واجب معين، ثم نوى الإفطار عسبياً ثم تاب فجدد النية بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال} لأن نية القطع يوجب فساد الصوم في الواجب المعين، فيخرج الزمان عن صلاحية وقوع الصوم فيه.

لكن الأقوى تبعاً لغير واحد الصحه، لإطلاق أدله تجديد النية، بعد تبين كونه من رمضان، ولا دليل على أن نية الخلاف في يوم رمضان إذا جهله وصامه بقصد غيره، يسقط الزمان عن صلاحية الصوم.

(مسأله ٢٢): لو نوى القطع أو القاطع في الصوم الواجب المعين بطل صومه.

{مسأله ٢٢: لو نوى القطع} بمعنى نيه رفع اليد عما تلبس به من الصوم {أو القاطع} بأن نوى فعل أحد المفطرات {في صوم الواجب المعين} كشهر رمضان والنذر المعين وما أشبه {بطل صومه} كما ذهب إليه أبو الصلاح والإرشاد وفخر الدين في شرحه والإيضاح والمسالك وحاشيه القواعد للشهيد الثاني والدروس والبيان والسيد في المسأله القديمه، كما حكى عنهم، واختاره الحدائق والمستند وجماعه من المتأخرين.

وقال آخرون بالصحه، وعدم بطلان الصوم بذلك، منهم السيد، والشيخ في المبسوط والخلاف، والمحقق في الشرائع، والعلامه في جملة من كتبه، وغيرهم.

بل في المدارك والحدائق والمستند وغيرها نسبه هذا القول إلى المشهور، وفي الذخيره نسبه إلى الأكثر كما في الجواهر، وهذا هو الأقرب، لأنه لم يدل على وجوب امتداد النيه في كل جزء جزء من الصوم، وكونه عباده لا يلازم ذلك، إذ عباده الصوم الصوم بمعنى احتياجه إلى النيه والقربه في الجملة، ولا يستفاد من النبوى: «لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل»^(١)، وما دل على النيه قبل الظهر أو بعده

ص: ١١٤

فى الموارء المءءلفه الءى ءءءم ءملمه مئها أكءر من ذلك؁ فءال الصوم ءال الإءرام الءى فكون مقومه نفه فى الاءءاء؁ وعءم الإءفان بالمفءر هنا والمءرماء هناك؁ وإلا ءب القءاء والكفاره هنا؁ والكفاره هناك.

والءاصل: إن أءله النهه هه الرواءاء والإءماع والمءروسفه فى أءهان المءشرعه؁ وأى مئها لا فءل على ءبب الاءءمرار ءءى فضر مءل نفه القءع والقاطع.

إء الرواءاء إنما ءلء على النهه فى الءملمه كما عرفء؁ ولا- إءماع فى المقام؁ كفف والمءشهور ذهبوا إلى عءم الاءءبار؁ والمءروسفه إن قصد بها فى أءهان المقلءفن لمن ففءى بالءطلائن فلا- ءءفه ففه؁ وإن أرفء بها فى الءملمه فلا- ءلاله لها على الاءءمرار؁ هذا هو الءى فمكن الاءءماء على لهذا القول.

وقء اسءءل لءلك بأمور أءر: مءل أن الصوم إذا انعءء بالنفه لا فبطله إلا المفءراء المءكوره؁ كما عن السفء المءرضى؁ وأنه فكون العزم على الأكل كالأكل نفسه؁ ولفس فى الشرفعه وءءه ءكم العزم ونفس المءزوم علىه؁ فهل العزم على الصلاه كالصلاه نفسها؁ كما عن السفء أفضاً؁ وأنه لو كان العزم مفسءاً لءكره الأءءاب فى عءاء المفءراء؁ فعءم الءكر ءلفل العءم؁ كما عن السفء أفضاً؁ وأن النهه شرط فى انعءاء الصوم فلا فبطل بعء ما ءصل؁ كما عن الشفء

الطوسي، وبالأدلة الدالة على حصر المفطرات في أمور المذكورة في الأحاديث، فلو كانت نية القطع والقاطع من المفطرات لم يكن وجه لعدم ذكرها، وباستصحاب صحة الصوم بعد عزم القطع والقاطع.

وبكثره عزم الصائمين على الإفطار، فلو كان موجباً للبطلان لذكر في الروايات، فعدم الذكر دليل العدم، وبأنه لو كان قصد المفطر مفطراً انحصر المفطرات فيه، إذ كل من يأتي بالمفطر مسبقاً بالعزم على المفطر، فلا وجه لعدم المفطرات عشرة، وبأصاله عدم الإفطار بهذه النية، وهذا غير استصحاب الصحة كما لا يخفى.

وبظاهر قوله سبحانه: (كلوا واشربوا حتى يتبين) حيث منع الأكل والشرب بعد التبين، ولم يمنع العزم مع وجوده فيما سبق.

أقول: قد عرفت أن عمده الدليل لعدم البطلان ما ذكرناه أولاً، أما هذه الأمور العشرة فبعضها مخدوش، وبعضها يصلح مؤيداً، وبعضها يرجع إلى ما ذكرناه.

وكيف كان فقد تبين عدم إبطال قصد القطع والقاطع، ولم يبق مجال لما استدل به القائلون بالبطلان، من أن الصوم كله عبادة يحتاج إلى النية والقربة في كل جزء جزء، فإذا لم ينو في جزء بقصد القطع والقاطع لم يحصل الصوم في ذلك الجزء، فلا يكون الصوم المأمور به، لأن أجزاءه ارتباطية كما لا يخفى، وحيث قد عرفت عدم البطلان بنية القطع والقاطع تعرف عدم كون مثل هذه النية حراماً تكليفاً.

سواء نواهما من حينه أو فيما يأتي

نعم على القول بالإبطال ينبغى القول بذلك لأنه ترك للواجب، ولذا قال المستند: لا- شك في كونه حراماً لكونه عزمياً على الحرام واتباعاً للهوى (١).

لكن فيه: إن العزم على الحرام يوجب التجري لا- أكثر، فمن لم يقل بحرمة التجري ينبغى أن لا يقول بالحرمة في هذا المقام من هذه الجهة، فالأولى التعليل بما ذكرنا لا بما ذكره.

ثم إن القائل بإبطال نيه القطع أو القاطع لا بد وأن يقيد ذلك بما إذا علم بالموضوع والحكم، أي كونه شهر رمضان وأن الشيء الفلاني مفطر، وإلا فلا تكون النية منافية للصوم، كما لا يخفى.

وحيث قد عرفت عدم البطلان بمثل هذه النية لم يلزم تجديد النية بعد ذلك، لكن جماعه من القائلين بعدم المبطلية قالوا: بلزوم تجديد النية للصيام بعد نيه القطع والقاطع.

ثم إن القائلين بالبطلان اختلفوا، فمنهم على الإبطال مطلقاً {سواء نواهما من حينه} كأن ينوى رفع اليد من الصوم الآن أو ينوى الأكل الآن {أو فيما يأتي} كأن ينوى رفع اليد عن الصوم عصراً، أو الأكل عصراً مثلاً، وذلك لأنه حينئذ لا ينوى الصوم الذى أمر الله به، إذ لا صوم إلى العصر فقط.

ومنهم على الإبطال فيما إذا نواهما من حينه فقط، فلا يبطل إذا

ص: ١١٧

وكذا لو تردد، نعم لو كان تردده من جهة الشك في بطلان صومه وعدمه لعروض عارض لم يبطل، وإن استمر ذلك إلى أن يسأل

نواهما فيما أتى إلى نيه القطع بعداً لا ينافي النيه فعلاً فهو ناو الآن، ثم إذا جاء العصر كان المفروض أنه لا ينوى القطع والقاطع حين العصر، وإنما نواهما قبل الظهر فالصوم كان مع النيه من أوله إلى آخره.

الإنصاف أنه لو قلنا بالبطلان لزم عدم الفرق، لما عرفت من أن نيتهما فيما يأتي تلازم عدم نيه الصوم المشروع، وذلك يوجب البطلان.

{وكذا} يأتي القولان بالبطلان والصحة فيما {لو تردد} في أنه هل يأتي بالقطع أو القاطع، الآن أو فيما بعد، أو لا يأتي، إذ التردد يوجب عدم الجزم بالنيه.

{نعم لو كان تردده من جهة الشك في بطلان صومه وعدمه لعروض عارض} كما لو أكل نسياناً ثم تردد هل بطل صومه أم لا، {لم يبطل وإن استمر ذلك إلى أن يسأل} لأن التردد المذكور راجع إلى نيه الصوم على تقدير صحته، وهو كاف في نيه العبادة كما في الصوم الاحتياطي، هكذا في المستمسك (1)، لكن ينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يستتبع التردد في النيه، وإلا- لزم البطلان، كما في جملة من

ص: ١١٨

ولا فرق في البطلان بنيه القطع أو القاطع أو التردد بين أن يرجع إلى نيه الصوم قبل الزوال أم لا.

وأما في غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال.

الحواشي: كالخونساري والبروجردى وغيرهما.

{ولا- فرق في البطلان بنيه القطع أو القاطع أو التردد بين أن يرجع إلى نيه الصوم قبل الزوال أم لا} إذ النيه معتبره من أول الفجر إلى الغروب في الواجب المعين كما عرفت، فلا مجال لأن يقال يستفاد من أدله صحه النيه قبل الزوال لذوى الأعذار كالمسافر إذا حضر ونحوه أن اللازم النيه قبل الزوال، فإذا حصلت تم الصوم.

{وأما في غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال} لصحه النيه فيه قبل الزوال وقد حصل، وكان عليه أن يذكر الصحه بالرجوع إلى قبل الغروب في المندوب، كما عرفت سابقاً.

مسأله ٢٣ - عدم وجوب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات

(مسأله ٢٣): لا يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات مع النيه، أو كف النفس عنها معها.

{ مسأله ٢٣: لا- يجب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات مع النيه، أو كف النفس عنها معها } لأنه بقصد الصوم المكلف به آت بما هو واقعاً، وقد سبق أنه لا يشترط التفصيل فى النيه، فلا وجه للمعرفه التفصيليه.

ص: ١٢٠

(مسأله ٢٤): لا يجوز العدول من صوم إلى صوم، واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين، وتجديد نيه رمضان إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ليس من باب العدول، بل من جهة أن وقتها موسّع لغير العالم به إلى الزوال.

{مسأله ٢٤: لا يجوز العدول من صوم إلى صوم، واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين} سواء كان من الواجب إلى المستحب أو العكس، وذلك لأن العدول على خلاف الأصل، فلا يثبت إلا بدليل، وهو مفقود في المقام.

إلا- في ما لو صام يوم الشك ثم تبين أنه من رمضان، حيث عرفت لزوم العدول، ولا يفرق في ذلك بين قبل الزوال وبعده، فما ذكره المصنف بقوله: {وتجديد نيه رمضان إذا صام يوم الشك بنيه شعبان ليس من باب العدول، بل من جهة أن وقتها موسّع لغير العالم به إلى الزوال} لا يخفى ما فيه.

نعم الامتداد إلى قبل الزوال فيما إذا لم ينو الصوم أصلاً على إشكال فيه أيضاً، تقدم بيانه.

ثم إن ما ذكره المصنف لا يستقيم على مبناه من إبطال قصد القطع والقاطع، بل اللازم أن يقال إنه يجوز العدول من المستحب إلى المستحب وإلى الواجب فيما تصح النيه، إذ معنى العدول رفع اليد عن النيه السابقه، فيكون كغير الصائم، فحيث تجوز له النيه كالمستحب إلى قبل الغروب، والواجب إلى قبل الزوال، جاز له العدول وصح

المعدول إليه دون المعدول عنه، ويجوز العدول من الواجب غير المعين إلى مثله، وإلى المستحب قبل الزوال، ويجوز العدول من الواجب المعين إلى غير المعين وإلى المستحب قبل الزوال، لأنه بالعدول قصد القطع وتصح النية قبل الزوال للواجب غير المعين وللمستحب.

وحيث قد عرفت المناط في صحه النيه، تعرف سائر فروض العدول التي يبلغ جميعها ثمانية عشره حاصله من ضرب الواجب المعين وغير المعين والمستحب في مثلها، وضرب المجموع وهي تسعه في صورتى كون ذلك قبل الزوال وبعده، كما أنه تعرف الصحيح والفاسد من صور العدول على مبنى من لا يرى أن قصد القطع موجب للإبطال، فلا حاجة إلى إطالة الكلام في ذلك، والله المستعان.

ص: ١٢٢

فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات وهي أمور:

الأول والثاني: الأكل والشرب

{فصل}

{فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات وهي أمور} عشرة:

{الأول والثاني: الأكل والشرب} بلا- إشكال ولا- خلاف في الجملة. بل دعاوى الإجماع كالنصوص عليه متواتره، ففي الآية الكريمة: (كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) (١)، فقد دلت على حرمه الأكل والشرب بعد التبين.

وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر

ص: ١٢٣

(عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع، إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء»^(١).

قال في الحدائق هكذا: روى الحديث في الفقيه وموضع من التهذيب، وفي موضعين آخرين منه بسندين آخرين أيضاً بلفظ ثلاث خصال.

أقول: ولعل الوجه في ذلك عدّ الطعام والشراب شيئاً واحداً، باعتبار أن كليهما مما يدخل الجوف، فالمقصود حفظ الرأس والبطن والفرج.

ورواه أبو بصير، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الصيام من الطعام والشراب، والإنسان ينبغي له أن يحفظ لسانه من اللغو والباطل في رمضان وغيره»^(٢).

ورواه السيد المرتضى في المحكم والمتشابه، بإسناده عن علي (عليه السلام) قال: «وأما حدود الصوم فأربعة حدود، أولها: اجتناب الأكل والشرب. والثاني: اجتناب النكاح. والثالث: اجتناب القيء متعمداً. والرابع: اجتناب الارتماس في الماء وما يتصل بها وما يجرى مجراها»^(٣).

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وصحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ فقال: «بياض النهار من سواد الليل»، قال (عليه السلام): «وكان بلال يؤذن للنبي (صلى الله عليه وآله)، وابن أم مكتوم وكان أعمى يؤذن بليل، ويؤذن بلال حين يطلع الفجر، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحتم» (١).

وصحيح أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) فقلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم ويحل الصلاه صلاه الفجر؟ فقال: «إذا اعترض الفجر وكان كالتبطينه البيضاء فثم يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاه» (٢).

وخير الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «وأدنى ما يتم به فرض صوم العزيمه من قلب المؤمن على صومه بنيه صادق، وترك الأكل والشرب والنكاح في نهاره كله، وأن يحفظ في صومه جميع جوارحه كلها عن محارم الله، متقرباً بذلك كله إليه، فإذا فعل ذلك كان مؤدياً لفرضه» (٣).

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٩ باب ٤٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٩ باب ٤٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٦٨

من غير فرق في المأكول والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوهما، وغيره كالتراب والحصى وعصاره الأشجار ونحوها.

والرضوى: «واتق في صومك خمسة أشياء تفطرك، الأكل والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله، وعلى رسوله، وعلى الأئمة، والخناء من الكلام، والنظر إلى ما لا يجوز» (١٢).

إلى غيرها من الروايات الآتية في تضاعيف المسائل.

{من غير فرق في المأكول والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوهما، وغيره كالتراب والحصى وعصاره الأشجار ونحوها} وهذا هو المشهور بين العلماء، بل عن الناصريات والخلاف والغنية والسرائر والمنتهى وغيرها الإجماع عليه، خلافاً لما يحكى عن الإسكافي والسيد في بعض كتبه، فخصصوا المبطل بالمعتاد، بل نوقش في مخالفه السيد أيضاً، حتى أن العلامة في المنتهى نسب الخلاف إلى بعض العامة فقط.

وكيف كان فقد استدلل للمشهور بإطلاق الآيه والروايات وبالإجماع وبأنه لو قيد المبطل بالمعتاد لزم الفساد، إذ المراد بالمعتاد إما معتاد الشخص، أو معتاد الغالب، أو معتاد الكل.

وعلى الأول يلزم عدم بطلان صوم شخص لم يعتد أكل الخبز إذا أكل الخبز.

وعلى الثاني يلزم عدم بطلان الصوم بمعتاد غير الغالب، كأكل

ص: ١٢٤

القت ونحوه مما يأكله النادر، ولا يأكله غالب الناس.

وعلى الثالث يلزم عدم بطلان الصوم بما يؤكل فى المخصصه، كالحيتات والخنافس.

ولا يظن أن يلتزم بأحد هذه الأقوال من نقل عنه التخصيص بالمعتاد.

وكذلك لو أريد بالمعتاد المعتاد من حيث الأكل لا من حيث الناس، يعنى مما يمكن أن يكون أكلاً للمعتاد وإن لم يأكله أصلاً لقله وجوده كأكل لحم الطوطى (ببغاء) مثلاً، فإن اللحم معتاد الأكل وإن كان هذا القسم الخاص لندرته وجوده أو ثمن حيوانه لا يؤكل.

واستدل للقول الآخر على تقدير القائل به، بالأصل وبانصراف النصوص إلى المعتاد، وبصحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس»^(١)، بناءً على أن المراد بالطعام والشراب ما ينصرف إليه هذان الاسمان، فالحصاه لا تسمى طعاماً مثلاً.

وبخبر مسعده بن صدقه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم؟ قال: ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام»^(٢).

والجواب: أما عن الأصل فبأنه

ص: ١٢٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٧ باب ٣٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

ولا- بين الكثير والقليل كعُشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المايعات، حتى أنه لو بلّ الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم رده إلى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه لا يقاوم الدليل.

وأما من الانصراف، فبأنه خلاف الظاهر من الإطلاقات أو العمومات، ولو كان فهو بدوى، بل قد عرفت الإشكال فى التخصيص بالمعتاد.

وأما عن الصحيحه فبأنها من صغيريات الانصراف، وليست دليلاً مستقلاً، فإن الظاهر أن المراد مطلق الأكل والشرب لا خصوص قسم خاص ألا ترى أنه لو شرب أحد النفط، يقال إنه يشرب النفط، ولو ابتلع الطين، يقال إنه يأكل الطين.

وأما عن الخبر، فبأن الظاهر أن قوله (عليه السلام): «إنه ليس بطعام» يراد به دخول الحلق ليس بأكل، لا أن الذباب ليس بطعام، ولذا فلو أكل شخص الذباب حتى امتلأ بطنه وشبع يقال له إنه أكل أو يطعم الذباب.

وعلى هذا فلا فرق بين المعتاد وغيره فى وجوب الاجتناب عنه، وضرره بالصوم مع العلم والعمد.

{و} مما تقدم تعرف أنه {لا} فرق فى مفطريه الأكل والشرب {بين الكثير والقليل كعُشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المايعات، حتى أنه لو بلّ الخياط بريقه أو غيره} من الماء الخارج {ثم رده إلى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه} وذلك لإطلاق النص والفتوى.

إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجيه.

وكذا لو استاك وأخرج المسواك من فمه وكان عليه رطوبه ثم رده إلى الفم، فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه، إلا- مع الاستهلاك على الوجه المذكور.

{إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجيه} وذلك لعدم صدق الأكل والشرب حينئذ.

وأشكل عليه بأنه بناءً على هذا يجوز أكل شيء كثير لا يجوز دفعه، بالتدرج فما الفرق؟

والجواب: إن الفرق هو الصدق في الدفعه دون الكثير، ولذا تراهم يصرحون تبعاً للأدله بعدم ضرر الغبار القليل، مع أنه ذرات تراب إذا اجتمعت مره واحده _ المتفرقات التي تصل إلى جوفه في طول الشهر _ كانت مفطره، فالمراد بالاستهلاك ما يوجب عدم صدق الأكل والشرب لقله ذلك.

{وكذا لو استاك وأخرج المسواك من فمه وكان عليه رطوبه ثم رده إلى الفم فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه إلا- مع الاستهلاك على الوجه المذكور} وهذا هو الذي اختاره العلامة وغير واحد من الفقهاء، سواء في الخيط أو المسواك.

وأشكل على العلامة حيث ذكر الأول عدم البأس في صورته الاستهلاك فقط دون سواه، صاحب الجواهر بقوله: وإن كان في جميع ما ذكره منع واضح متى لم يستهلك بما في الفم بحيث يعد ابتلاع ريقه لا غيره وعليه تحمل نصوص ذوق المرق وغيره ومضغ الطعام ونحوه (١)، انتهى.

أقول: لا وجه للإشكال إذ بعد خروج الريق عن الفم لا يعد ابتلاعه ثانياً ابتلاع ريقه إلا بالمجاز، وإلا فهو ابتلاع شيء خارجي.

وإن شئت قلت: إن الأدلة الدالة على حرمة الشرب لها إطلاق شامل للريق وغيره خرج من الريق الموجود في الفم، فيبقى الباقي تحت الإطلاق، وربما انتصر للجواهر بما دل على جواز مص لسان الغير ونحوه، كصحيح أبي ولاد الحناط، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إنى أقبل بنتا لى صغيره وأنا صائم فيدخل فى جوفى من ريقها شيء؟ قال: فقال لى: «لا بأس لىس عليك شيء» (٢).

وروايه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهم السلام)، قال: سألته عن الرجل الصائم أله أن يمص لسان المرأه أو تفعل المرأه ذلك؟ قال: «لا بأس» (٣).

ص: ١٣٠

١- الجواهر: ج ١٦ ص ١٩٩ سطر ٤

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وكذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من

وموثق زرعه، عن أبي بصير، قال لأبي عبد الله (عليه السلام): الصائم يقبل. قال: «نعم ويعطيها لسانه تمصه»^(١)، ومن الواضح وصول لعاب المرأه إلى لسان الصائم عند مصها له.

هذا مضافاً إلى أصل عدم الإبطال عند الشك في صدق الشرب، ألا ترى أنه لو نهى الشخص عنده عن شرب شيء ثم مص لسان زوجته أو ولده، لم يصدق عرفاً أنه أتى بالمنهى عنه.

أقول: لكن الإنصاف الإشكال في ذلك كله، ولذا أفتى الشهيد الثاني وغيره بالحرمة والإفساد، والأدلة المذكوره في غير محلها، إذ الصحيحه لا يبعد دعوى ظهورها في عدم الاختيار، وإلا فأيه مناسبه للتقبيل ودخول ريقها في فم المقبل، والروايه لا دلالة لها إذ الماصه تأخذ من لعاب الممصوص لا العكس، وكذلك الموثقه.

أما الأصل وعدم الصدق، ففيه: إن هذا يرجع إلى تجويز أكل عشر حبه الحنطه وما أشبهه، لأنه لا يصدق عليه أنه أكل، والحل أن الإنصراف بدوى، فيلزم الأخذ بالإطلاق، وربما أجيب عن الروايات بأن لعاب الغير يستهلك في الفم، ولذا لم يكن به بأس.

وكيف كان فالحكم هو المشهور بين المتأخرين، وإن لم يكن مذكوراً في كلمات القدماء حسب اطلاعى.

{وكذا يبطل} الصوم {بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من

ص: ١٣١

بين أسنانه.

بين أسنانه { في صورته عدم الاستهلاك أيضاً، فإنه لو كان قدراً من الماء الخارج أو اللعاب أو ما أشبهه في أطراف أسنانه ثم استهلك بماء الفم لم يفطر لما عرفت.

أما بطلان ابتلاع بقايا الطعام فهو المشهور، بل قال في الجواهر: إنه قول واحد، خلافاً لأبي حنيفة، انتهى.

لكن المدارك ناقش في البطلان، لعدم تسميته أكلاً أولاً، ولصحيح عبد الله بن سنان ثانياً، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء أي فطره ذلك؟ قال: «لا». قلت: فإن ازدرده بعد أن صار على لسانه؟ قال: «لا يفطره ذلك» (١).

وقال في الحدائق (٢): إن ما ذكره المدارك لا يخلو من قرب، وإن كان الأحوط القضاء، وقد أجاب منتهى المقاصد وغيره: أما عن عدم صدق الأكل بوجود مناط الأكل، وإن لم يسم أكلاً لقلته، كما في الشيء القليل الذي يضع في فمه من الخارج، ورد بالفرق بأن ظاهر الأكل الدخول من الخارج لا من الداخل، وأشكل على الراد بأنه بناءً على هذا يلزم جواز أن يبقى شيئاً في فمه من الليل ثم يزدرده نهاراً، فتأمل.

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

٢- [٢] الحدائق: ج ١٣ ص ٧٩

وأما عن الروايه فبأنها شاذه، لما عرفت من دعوى الجواهر الاتفاق، وردّ بأن المسأله غير المذكوره فى كلام كثير من المتقدمين فكيف يقال بذلك، كما أنها حملت على التقيه لفتوى أبى حنيفه بذلك، وردّ بأن الحمل على التقيه إنما هو مع التعارض، ولا تعارض فى المقام.

وأجاب آخرون عن الروايه بأن قوله (عليه السلام): «لا يفطر» لفظتان، فـ «لا» ناهيه وصيغه النهى محذوفه، وقوله «يفطر» بمنزله العله. وردّ بأن ذلك خلاف الظاهر، لا يصار إليه إلا بقريينه.

هذا ولكن الاحتياط اللازم عدم الأكل بعد الشهره المحققه ولو من متأخرى المتأخرين فى هذا الفرع والفرع السابق.

مسأله ١- عدم وجوب التخليل بعد الأكل للصائم

(مسأله ١): لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم، وإن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه، ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً.

{مسأله ١: لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم، وإن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه} أما في الصوم غير الواجب فلا إشكال، إنما الكلام في الصوم الواجب.

أما عدم وجوب التخليل فلأصل، وعدم التنبيه عليه في النصوص، وقال بعض بالفرق بين أن يكون معرضاً للدخول في الحلق وغيره، ففي الأول يجب التخليل دون الثاني، لأن اللازم التحفظ عن الاضطرار بالمفطر، فكما لا يجوز أن يأكل ليلاً ما يتقيؤه نهائياً، ولا يجوز أن يعرض نفسه في محل يضطر إلى الإفطار، أو يكره عليه، كذلك في المقام. ومنه يعلم حكم ما لو علم بذلك بطريق أولى.

وردّ بأنه لا- دليل على وجوب مثل هذا التحفظ، والأصل عدم، خصوصاً فيما إذا لم يعلم ذلك قطعاً، ولذا يجوز له النوم وإن احتمل أنه يجنب، أو بل قطع بذلك، ومثله ما لو احتمل أو علم بأنه يخرج من أسنانه الدم في النوم مما يبلعه بلا شعور، كما هو كثير في ضعيفي الأسنان، والحاصل أنه يحتاج إلى دليل مفقود في المقام، والمناط الاحتمالي والاستحسان لا يثبتان الأحكام الشرعية. {ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً}

نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه، وبطل صومه على فرض الدخول.

لأن الأكل سهواً لا يوجب بطلاناً ولا قضاءً وكفارةً، للأصل وللمنط الأولوى من الاستفادة من أدله الأكل السهوى.

{نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه} التخليل وجوباً مقدماً لا شرعياً، إذ التخليل بما هو ليس مورد حكم شرعي، {وبطل صومه على فرض الدخول} لأنه من الأكل العمدي عرفاً، إذ لا فرق بين فعل الشيء وفعل مقدمه تصل إليه قطعاً، لكن إطلاق عبارته الشرائع وآخرين عدم الفرق في عدم الإبطال بين الصورتين، كذلك أفتى منتهى المقاصد وولده.

قال الثاني منهما: فأصله البراءة من القضاء والكفارة في صورته الابتلاع سهواً مطلقاً محكمه، لكن فوائد الشرائع أوجب القضاء في صورته التقصير.

وقال في المسالك: لا بأس به، أي بالقول بالقضاء، وعلله بتفريطه وتعريضه للإفطار.

أقول: قد عرفت أنه لا دليل خاص في المسألة يقتضي وجوب التخليل حتى في صورته العلم، فالبراءة محكمه، ومنتهى ما يستدل به صدق الأكل العمدي لأنه عرّض نفسه على ذلك، ومقتضاه القضاء والكفارة، لما دل على التلازم بينهما مما سيأتي، فالقول بالقضاء وحده لا وجه له، لكن في صدق الأكل العمدي عليه خفاء

خصوصاً بعد كثرة ذلك عند الناس، وعدم تخليلهم غالباً، ولم يتبّه على ذلك في لسان الشرع. وإلا فإن كان من الواجبات لأشتهر بين الناس، وسئل عنه الأئمة (عليهم السلام).

ومع ذلك فالأحوط التخليل والقضاء إذا قَصُر ودخل الحلق، وقد عرفت سابقاً أن أصل المسألة محل إشكال، والله العالم.

ص: ١٣٦

(مسألة ٢): لا بأس ببلع البصاق وإن كان كثيراً مجتمعاً، بل وإن كان اجتماعه بفعل ما

(مسألة ٢: لا- بأس ببلع البصاق وإن كان كثيراً مجتمعاً} فكيف بالكثير المتدرج بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع متكرره عليه في كلمات الفقهاء، للأصل بعد عدم صدق الشرب، والسيره المستمره القطعيه، والإجماع المتقدم.

وربما استدل لذلك بالخرج والحكمه، وفيهما نظر، ويدل عليه أيضاً خبر زيد الشحام المروى عن الكافي: عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الصائم يتممض؟ قال: «لا يبلع ريقه حتى يبيزق ثلاث مرات»^(١).

فإنه دل على جواز بلع الريق بعد الثلاث.

وخبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: لا بأس أن يزدرد الصائم ريقه»^(٢).

وروى الصدوق في الهدايه عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «لا بأس أن يتممض الصائم ويستنشق في شهر رمضان وغيره، فإن تممض فلا يبلغ ريقه حتى يبيزق ثلاث مرات»^(٣).

كما أنه ربما استدل بما تقدم من الروايات الداله على بلع ريق الغير، لكنك قد عرف الإشكال فيها بل وإن كان اجتماعه بفعل ما

ص: ١٣٧

١- الكافي: ج ٤ ص ١٠٧ باب المضمضه والاستنشاق للصائم ح ٢

٢- [٢] الجعفریات: ص ٦٢

٣- [٣] الهدايه، الجوامع الفقيهيه: ص ٥٥ سطر ٢٣

يوجهه كتذكّر الحامض مثلاً، لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصاً مع تعمد السبب.

يوجهه كتذكّر الحامض مثلاً-} كما نص عليه غير واحد، وذلك لإطلاق النص، وما عرفت من حكم الأصل {لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصاً مع تعمد السبب} وذلك لاحتمال انصراف النص المجوز وشمول نص المنع عن الشرب له، فلا مجال للأصل، والسيره غير معلوم الوجود في المقام.

لكن الظاهر أنه لا وجه لهذا الاحتياط الاستحبابي، فكيف بالوجوبي كما ذكره البعض، إذ تعارف مثل هذا التذكّر بل غلبه تجمع الماء في الفم عند أصحاب البلغم، وجريان السيره مطلقاً، بالإضافة إلى إطلاق النص كاف في الحكم بالإطلاق.

ثم إن الظاهر أن حال الصفراء، والحلاوه اللذين تكونان في فم أصحاب الصفراء، والدم حال الماء الكثير، فلا يلزم البصاق للتخلص منهما، وإن كان للماء حينئذ غلظه ولوناً خاصاً وطعماً خارجاً، واحتمال انصراف النص والفتوى في غير محله بعد غلبته مثل هؤلاء خصوصاً في حاله الصيام التي توجب غلظه الماء وتكيفه.

ص: ١٣٨

(مسألة ٣): لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، وما ينزل من الرأس.

{مسألة ٣: لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، وما ينزل من الرأس} سواء كان هو السبب في الخروج والجزء أم لا، وسواء وصل إلى فضاء الفم أم لا، وذلك للأصل بعد عدم شمول أدله الأكل والشرب له، لانصرافهما إلى غير النخامة، وللمنط في أدله البصاق، لعدم الفرق بينهما، ولموثق غياث المروى عن الكافي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته»^(١).

وللمنط في صحيحه ابن سنان المتقدمه في القلس، ولإطلاق روايه ابن سنان: «من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم يمر بداء في جوفه إلا أبرأته»^(٢).

أقول: أما صحيح ابن سنان، فإن قلنا به في مورد فلا إشكال في استفاده المنط منه، وإلا لم يكن دليلاً للمقام، لعدم دلالة الروايه، إذ ليس الكلام في مقام الإطلاق، أما سائر ما ذكر من الأدله فلا بأس بها، خصوصاً وأن مثل هذا محل الابتلاء، فلو كان محرماً مطلقاً، أو في بعض صورته لزم التنبيه عليه، فما نحن فيه من قبيل عدم الدليل دليل العدم.

ص: ١٣٩

١- الكافي: ج ٤ ص ١١٥ باب في الصائم يزدرد نخامته ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٠ باب ٢٠ من أحكام المساجد ح ١

بل الأقوى جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق، وإن كان الأحوط تركه.

وإما ما وصل منهما إلى فضاء الفم

ولذا اختار هذا القول المعتمد والمنتهى والتذكره والبيان والمدارك والمستند وغيرها، إطلاق عدم ضرر النخامة.

كما أن الموضوع للنخامة هو مطلق ما ينزل من الرأس أو الصدر، قال في القاموس: النخمة والنخامة بالضم النخاعه، ونخم _ كفرح _ نخماً، ويحرك وتنخم: دفع بشيء من صدره أو أنفه، انتهى (1).

وقريب منه عبارته جمع آخر من اللغويين، وغير واحد من الفقهاء، ولذا قال المصنف: {بل الأقوى جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق، وإن كان الأحوط تركه} باعتبار أن النازل بنفسه لا يصدق عليه الأكل، بل هو شيء تحرك من الداخل إلى الداخل بنفسه مثل جريان الدم من الرأس إلى البدن، بخلاف ما لو جره فإنه يصدق عليه الأكل، وفيه ما لا يخفى، إذ الأكل منصرف عن مثله، وصدق أنه أكل نخامته مجازاً، مضافاً إلى ما عرفت من إطلاق النص والسيره وما أشبهه.

{وأما ما وصل منهما إلى فضاء الفم ف_} قد عرفت عدم

ص: ١٤٠

١- القاموس المحيط: ج ٤ ص ٣٤٤ مادة (ن خ م)

فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع.

الإشكال في ازدراده لكن {لا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع} وقد اختار التفصيل بين ما وصل إلى فضاء الفم بعدم الجواز، وبين غيره بالجواز، جمع كالشهيدين وغيرهما.

واستدل له بالاشتغال، وصدق الأكل بعد تضعيف النص بإجماله دلالة، وفي الكل ما لا يخفى، إذ قد عرفت تقدم البراءة على الاشتغال، والأكل منصرف عن مثله كما سبق، ولا إجمال في النص.

كما أن هناك تفصيلاً آخر بين الدماغية فالبطالان، إلا- أن يصل إلى الحلق بالاسترسال بدون الوصول إلى فضاء الفم، وبين الصدرية فعدم البطلان، واختار هذا القول الإرشاد، وهو ظاهر الشرائع، وكأن الوجه في ذلك تخصيص روايه غياث بالصدرية، ودعوى صدق الأكل في الدماغية، وفيه ما تقدم.

ص: ١٤١

مسألة ٤- الأكل والشرب بنحو غير متعارف

(مسألة ٤): المدار صدق الأكل والشرب، وإن كان بالنحو غير المتعارف

(مسألة ٤: المدار صدق الأكل والشرب { فى الإفساد {وإن كان بالنحو غير المتعارف} وذلك لأن المستفاد من الأدله عرفاً هو الأكل والشرب وما يكون فيه مناطهما العرفى، ولذا لو قال المولى لعبده لا تشرب الماء، فشرب من أنفه، كان عندهم مخالفاً لما أمره المولى، دون ما إذا صب الماء فى عينه أو أذنه أو إحليله أو جرحه فننذ إلى جوفه.

نعم فى مثل صب الماء فى المعده بواسطه إبره أو نحوها، يكون مخالفاً لأمر المولى فى نظر العرف.

إن شئت قلت: إن فى المقام مفاهيم ثلاثه:

الأول: صدق الشرب والأكل بما ينصرف إليهما الذهن من النحو المتعارف.

الثانى: صدقهما لدى التوجه إلى بعض المصاديق الغامضه البعيده عن الذهن دون الالتفات إليها.

الثالث: المناط الذى ربما يفهم بالمناسبه بين الحكم والموضوع، والمستفاد عرفاً من النص والشهره هو الأولان دون الثالث، ويشهد له ما تقدم من فهم العرف عند ما قال المولى لعبده لا تشرب الماء، أو لا تأكل الطعام، حتى أنه إذا قيل لمن صب الدواء فى عينه: إنك خالفت المولى، رأى العرف عدم ارتباط بين نهى المولى وبين فعل

الشخص، أما فهم المناط بحيث يمنع كل دخول في الجوف ولو بابتلاع مطاط لاكتشاف باطنه، كما يتعارف في زماننا هذا في بعض الأمراض، أو إدخال الإصبع في الحلق، أو حصول نتيجة الشرب بالإبره تزريقاً في اللحم أو الوريد أو إنفاذ سكين أو رمح في البدن، أو صب الدواء في الإحليل، أو الإدخال من طريق الأذن أو العين أو لبعض أقسام الإدخال من طريق الأنف كالسعو ط أو الدهن القليل مثلاً، فليس أمراً عرفياً، وإلاّ لمنع من الجلوس في الماء أيضاً لحصول التبريد المماثل لنتيجة الشرب منه، وكذلك النوم في السرداب (الملجأ) الرطب أو ما أشبه ذلك.

ويقابل هذا الفهم، فهم خصوصيه للأكل والشرب، حتى أن شرب الماء من طريق الأنف أو إدخال الطعام والماء في المعده من طريق الفتق أو التزريق لا يكون ضاراً بالصوم.

فما عن المشهور من الوسط بين الأمرين هو الأقرب.

ويؤيد المشهور بالإضافة إلى عدم فهم مطلق الإدخال في الجوف من أدله الأكل والشرب، ما دل على جواز السعو ط وصب الدواء في الأذن والعين والحقنه بالجامد.

أما ما ورد في مفطريه الغبار والحقنه بالمائع فللدليل خاص، وبهذا تعرف أن ما ذكره الفقيه الهمداني من الفرق بين ما يصل الحلق من طرق العين مثلاً، بعد الاستهلاك كحلو النبات، وبين ما يصله من دون

فلا يضره مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل والشرب، كما إذا صب دواءً في جرحه أو شيئاً في أذنه أو إحليله

الاستهلاك بالجواز في الأول، دون الثاني، كأنه يراد به الفرق بين ما إذا كان فيه صدق الأكل والشرب عرفاً كما يصدق على الشرب من الأنف، ولو كان الصدق من باب الفرد النادر، وبين غيره.

كما أنه بما ذكرنا ظهر وجه النظر في ما ذكره المبسوط والمختلف وأبو الصلاح وبعض آخر، فيما حكى عنهم من الإشكال في صب الدواء في الجرح أو تقطير المائع في الأذن، بل الشيخ والعلامة في بعض كتبهم الأخر، وأفتوا المشهور.

وأوضح منه إشكالا ما أفتى به بعض من قارب عصرنا، من جواز شرب الماء من طريق الأنف، أو احتمال جواز إدخال الماء بالتريق في المعدة، أو بواسطة فتحة في الحلق، أو ما أشبهه.

وكيف كان {فلا يضر مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل والشرب، كما إذا صب دواءً في جرحه أو شيئاً في أذنه أو إحليله} وقد تردد المحقق في الشرائع في الصب في الإحليل بعد أن أفتى بعدم الإفساد بما يصل إلى الجوف بغير الحلق، ولعله للخروج عن خلاف المبسوط والمختلف حيث أفتيا بالإفساد، وإن كان المحكي عن المعتبر أنه قال في جواب القائل بالإفساد مستدلاً بأن المثانه تصل إلى الجوف لأنها أحد المسلكين، ما لفظه: إن المثانه ليست موضوعة للاغتذاء، وقولهم للمثانه منفذ إلى الجوف، قلنا لا نسلم، بل ربما كان

فوصل إلى جوفه، نعم إذا وصل من طريق أنفه فالظاهر أنه موجب للبطلان، إن كان متعمداً لصدق الأكل والشرب حينئذ.

ما يرد إليها من الماء على سبيل الترشح، ولا يبطل الصوم بالأمر المحتمل، انتهى. وظهره أن الكبرى مسلمه عنده.

لكنك قد عرفت عدم تماميه الكبرى، وقد تصدى المصباح للجمع بين كلامي الشرائع فراجع.

وكيف كان {فـ} الظاهر عدم البطلان بما {وصل إلى جوفه} من الطرق التي ذكرناها.

{نعم إذا وصل من طريق أنفه} فيما إذا صدق الشرب ونحوه {فالظاهر أنه موجب للبطلان، إن كان متعمداً، لصدق الأكل والشرب حينئذ} أما إذا لم يصدق كالسعوط ونحوه، فعدم البطلان أقرب، لعدم الصدق أولاً، ولخصوص ما ورد في عدم البأس بالسعوط، كخبر ليث المرادي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يحتجم ويصب في أذنه الدهن؟ قال: «لابأس إلا السعوط فإنه يكره»^(١).

ومثله في السعوط خبيرا غياث.

ومما تقدم ظهر أنه لا فرق بين أقسام الإبره المتداوله في هذا

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٥١ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

الزمان إلا ما صدق عليه الأكل والشرب.

كما لا بأس بإذهاب العطش والجوع بسائر الوسائل كتسليط الأشعه إلى الجسم، أو الذهاب إلى المحل الذى لا يحس بالجوع أو العطش، أو استعمال المخدر الموضعى الذى لا يحس معه بهما، أو ما أشبهه، كل ذلك لعدم الدليل، ومفهوم الروايات الحاصره للمفطر بالثلاث أو الأربع، وعدم فهم العرف لمناطق قطعى، وإلا لزم القول بالإشكال فى الاستبراد بالماء ونحوه.

ص: ١٤٦

(مسأله ٥): لا يبطل الصوم بإفناذ الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل إلى الجوف وإن كان متعمداً.

الثالث: الجُماع

{مسأله ٥: لا يبطل الصوم بإفناذ الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل إلى الجوف وإن كان متعمداً} سواء كان الإفناذ إلى ما دون الحلق أو إلى المعده أو إلى سائر البدن، وذلك لعدم دليل على المفطريه فالأصل عدمه، ولا يصدق الأكل والشرب عليه، بل مناط الحقنه بالجامد التي ورد أنها لا تضر موجود فيه، ولذا ذهب المشهور إلى عدم البطلان.

خلافاً للمحكي عن المبسوط والمختلف من القول بالبطلان، ولعله لمناط الأكل الذي هو الإدخال في الجوف بعد أن عرفت فيه عدم الفرق بين المعتاد وغير المعتاد، لكن قد تقدم عدم صدق الأكل هنا ولا مناط، بل المناط بالعكس.

{الثالث} من المفطرات: {الجُماع} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع عليه كالنصوص متواتره، ويدل عليه:

من الكتاب قوله سبحانه: (أحل لكم ليله الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتموا الصيام إلى الليل، ولا

تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد، تلك حدود الله (١) إلى آخر الآيه.

فإن ظاهر ظاهر الآيه وجوب الإمساك عن الأمور المذكوره التى هى الأكل والشرب ومباشره النساء بعد طلوع الفجر مما كانت محلله بالليل.

وقد ورد فى سبب نزول هذه الآيه ما عن على بن إبراهيم فى تفسيره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان النكاح والأكل محرّمين فى شهر رمضان بالليل بعد النوم، يعنى كل من صلى العشاء ونام ولم يفطر ثم انتبه حرم عليه الإفطار، وكان النكاح حراماً بالليل والنهار فى شهر رمضان، وكان رجل من أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله) يقال له خوّان بن جبير، أخو عبد الله بن جبير، شيخاً كبيراً ضعيفاً وكان صائماً فأبطأت عليه امرأته فنام قبل أن يفطر فلما انتبه قال: لأهله قد حرم على الأكل فى هذه الليله، فلما أصبح حضر حفر الخندق فأغمى عليه فرآه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرّق له، وكان قوم من الشبان ينكحون بالليل سراً فى شهر رمضان، فأنزل الله (أحل لكم ليله الصيام) (٢).

ص: ١٤٨

١- سورة البقره: آيه ١٨٧

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٨٠ و ٨١ باب ٤٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

ونحوه روايه السيد المرتضى فى المحكم والمتشابه عن تفسير النعمانى.

ومن السنه: صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم إذا اجتنب أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس فى الماء»^(١).

وصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمى؟ قال: «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»^(٢).

وصحيحته الأخرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل يعبث بامرأته يمى وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك فى شهر رمضان؟ فقال: «عليهما من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»^(٣).

ومرسله حفص بن سوجه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الرجل يلاعب أهله أو جاريتيه وهو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل؟ قال: «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع فى شهر رمضان»^(٤).

ص: ١٤٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

وإن لم ينزل، للذكر والأنثى

ومضمرة سماعه قال: سألته عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً؟ فقال: «عليه عتق رقبه، وإطعام ستين مسكيناً، وصيام شهرين متتابعين، وقضاء ذلك اليوم، ومن أين له مثل ذلك اليوم»^(١).

وخبر عبد السلام الهروي الآتي، وخبر الغوالي عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «من جامع في نهار رمضان متعمداً فعليه الكفاره»^(٢). وغيرها مما سيأتي في المباحث الآتية.

ومنه يعلم مبطلية الجماع في قبل المرأة {وإن لم ينزل} إذ الحكم دائر مدار الجماع، أما الإنزال فأمر آخر، واحتمال الانصراف إلى الجماع الموجب للإنزال في غير محله، بعد كثره وجوده بدون الإنزال، وإطلاقات النصوص والفتاوى ومعاهد الإجماعات.

ثم إن الجماع يوجب فساد الصوم {للذكر والأنثى} بلا- إشكال ولا- خلاف، ويدل عليه الإطلاقات نصاً وفتوى، وجمله من الروايات، كخبر المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمه؟ فقال (عليه السلام): «إن كان استكرها فعليه كفارتان، وإن طواعته فعليه كفاره، وعليها كفاره»^(٣)، الحديث.

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٢ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١٣

٢- [٢] (غوالي اللثالي: ج ١ ص ٢١١ ح ٥٨)

٣- [٣] (الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١)

ومثله غيره في إفاده أن الجماع يوجب الإفطار بالنسبة إليها {قبلاً} بلا إشكال {أو دبراً} إن أنزل بالنسبة إليه، فبلا إشكال، لأدله الأستمناء الآتية.

وأما بالنسبة إليه إن لم ينزل وبالنسبة إليها مطلقاً فهو المشهور، بل عن الخلاف والوسيلة والمبسوط والغنية وغيرها: الإجماع عليه، إما ابتداءً أو بالملازمه.

واستدل له بالآية الكريمة، وبجملة من الرويات المتقدمة، فإنها نهت عن (المباشرة) و (الجماع) و (اجتناب النساء) كما في صحيحه محمد بن مسلم و (الإتيان) وما أشبهه، والكل شامل للإتيان في دبر المرأة.

والقول بالانصراف ليس في محله بعد تعارف إتيان المرأة في دبرها في أوائل الإسلام، بل إلى هذا اليوم عند من يجوز ذلك.

وقد استدل لذلك بما يأتي من خبري عمر والقماط: «ولا بأس به» بل يظهر من خير حفص: «إن الدبر أحد المأتين» اللذين رتب الشارع عليهما أحكام الجماع، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي أهله من خلفها؟ قال: «هذا أحد المأتين فيه الغسل»^(١)، والمراد إتيان الدبر، كما هو الظاهر لا إتيان القبل من الخلف، كما ربما احتمل.

صغيراً كان أو كبيراً

وكيف كان فلا- ينبغي الإشكال في الحكم بعد النص والإجماع باحتمال الانصراف إلى خصوص الدبر أو ببعض الروايات الشاذة، كمرفوعه أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمه، قال: «لا ينقض صومها وليس عليها غسل»^(١).

ومرسله على بن حكيم، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمه لم ينقض صومها وليس عليها غسل»^(٢).

ومرفوعه البرقي النافيه للغسل عليها ما لم ينزل، ووجوبه عليه دونها مع الإنزال.

أقول: ومع ذلك كله، فقد أشكل صاحب الحدائق في المسألة لمكان المرفوع والمرسله، بعد أن عبّر عنها بالصحيح، وأخيراً احتاط في المسألة طبق المشهور.

والإنصاف أنه لو لا إعراض الأصحاب عن هذه الروايات كانت مقدمه على الأدلة التي ذكرها المشهور لكن بعد الإعراض لا يمكن الأخذ بها.

{صغيراً كان} الواطء أو الموطوء {أو كبيراً} لإطلاق النص والفتوى، واحتمال شمول أدله رفع القلم

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨١ باب ١٢ من أبواب الجنابه ح ٣

٢- ([٢]) الوسائل: ج ١ ص ٤٨١ باب ١٢ من أبواب الجنابه ح ٣

بالنسبة إلى الموطوء الصغيره فلا يفسد صومها، كاحتمال الانصراف إلى الوطاء الكبير فلا تفسد صوم المرأة بإدخال الصغير فيها، بل ولا- صومه لرفع القلم، في غير محله، إذ دليل رفع القلم لا يجعل حقيقه الصوم في حق الصغير مختلفه عن حقيقتها عند الكبير.

كما أن الانصراف لو كان فهو بدوى، يزول عند الملاحظه لهذا الفرد.

{حيًا أو ميتًا} سواء كان الفاعل الحيّ أو الميت بأن أدخلت المرأة الحيه عضو الميت في نفسها، كما صرح به جماعة، للصدق، وقد عرفت في مثله أن الانصراف لو كان فهو بدوى.

نعم الانصراف في المقام شديد، وفي بعض المقامات ضعيف.

نعم اللازم صدق الجماع وما أشبه من العناوين المأخوذه في الآيه والأحاديث وكلام الفقهاء، أما لو لم يكن كذلك فلا، كما إذا دخلت الداخلة المقطوعه في نفسها، أو أدخل آلتها في العضو المقطوع منها.

ومنه يعلم أوليه عدم الإبطال فيما أدخل عضوه في آله مطاطيه صنعت شبيهه بعضو المرأة، أو العكس، وهكذا لا يوجب الفساد والبطلان فيما إذا جامع امرأه مطاطيه أو جامع رجلاً مطاطياً فيما إذا لم يتزلا، لعدم صدق الجماع أو ما أشبهه المأخوذ في النص والفتوى.

نعم الظاهر الحرمه، لشمول أدله حفظ الفرج للمقام، فقوله

واطئاً كان أو موطوءاً.

وكذا لو كان الموطوء بهيمه

سبحانه: (فمن أبتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) (١١) يشمل المقام قطعاً، فإنه ابتغاء لوراء المحلل من الزوجه والجاريه {واطئاً كان أو موطوءاً} لما عرفت من النص والفتوى.

{وكذا لو كان الموطوء بهيمه، بل وكذا لو كانت هي الواطئه} كما اعتادت ذلك بعض النساء الكافرات في بعض البلدان، وقد اختلف الفقهاء في إيجاب مثل ذلك الغسل والإفطار وما أشبهه، وإن كانوا جزموا بالحرمة لأنه ابتغاء لما وراء الحلال.

وكيف كان، فقد أفتى جمع بوجوب الغسل والإبطال في وطء البهيمه، وعن الشيخ في المبسوط دعوى الإجماع عليه، بل في الجواهر قد يستشكل في النساء بإدخال ذكر البهيمه للإشكال في الغسل، وربما ظهر من بعض البطلان أيضاً، وهو لا يخلو من وجه ينشأ من احتمال التلازم بين حكم الواطئه والموطوءه، انتهى.

وكيف كان فقد وجه الإبطال بوطء البهيمه بأمور:

الأول: الإجماع المدعى.

الثاني: إطلاقات الجماع وما أشبهه.

الثالث: المناط.

ص: ١٥٤

الرابع: خبر عبد السلام، عن صالح الهروي، قال: قلت للرضا (عليه السلام): يا بن رسول الله قد روى عن آبائك فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر، فيه ثلاث كفارات عتق رقبه وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفاره واحده، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه»^(١)، لكن في الجميع ما لا يخفى.

إذ الإجماع غير ثابت، بل الثابت عدمه، ولذا تردد فيه الشرائع وغيره، بل لو سلم الإجماع يكون محتمل الاستناد الذي ليس بحجه، والإطلاقات لا تشمل المقام، إما وضعاً أو انصرافاً، فليس كل إيلاج في شيء أو إيلاج لشيء جماعاً ونكحاً ووطياً، وإلا لزم القول بذلك في المطاط وما أشبهه، ولا- مناط مقطوع في المقام يمكن الاعتماد عليه، والخبر لا دلالة فيه، ولذا قال الفقيه الهمداني: إن هذه الرواية لورودها في مقام بيان التفصيل بين الحلال والحرام ليس لها ظهور في الإطلاق بالنسبة إلى أفراد الجماع ولا أحواله، بحيث يفهم من هذا الخبر حكم الوطء المجرد عن الإنزال، انتهى.

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٥ باب ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

ومنه يعرف الإشكال فى التعليل الآتى فى خبرى عمر والقماط، وقد تقدم توقف المصنف فى اقتضاء وطء البهيمه الغسل، فليس فى المقام إلا الاحتياط.

هذا تمام الكلام فى وطء البهيمه.

أما وطء الذكر فقد اختلفوا فيه أيضاً، واستدل القائلون بالبطلان بإطلاقات أدله الجماع، وبخبر الهروى، وخبر عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم والنكاح يفطر الصائم، قال (عليه السلام): «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به» (١).

وخبر القماط، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، حيث سأله عن من أجنب فى شهر رمضان فى أول الليل فنام حتى أصبح؟ قال: «لا شىء عليه» (٢)، وذلك أن جنابته كانت فى وقت حلال، بتقريب أن مفهوم التعليل قدح الجنابه فى وقت حرام، وبالإجماع المدعى فى كلام الخلاف، وبما دل على التلازم بين الغسل والإفطار بعد تحقق الغسل بوطئ الغلام لإجماع الغنيه وظاهر بعض الأدله.

أما المستشكلون فقد ردوا الإطلاقات بالانصراف، وخبر الهروى بما عرفت من كلام الفقيه الهمداني، وبأن مصب الكلام فى خبرى

ص: ١٥٦

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٤
 - ٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

ويتحقق بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها فلا يبطل.

القماط وعمر غير ما نحن فيه، ولا يمكن أن يكونا بصدد بيان الموضوع، فالاستدلال بهما لإبطال وطء الغلام من قبيل الاستدلال بهما للإبطال في إيلاج المطاط، والإجماع بعد تماميته محتمل الاستناد، والتلازم غير مثبت بالدليل، مضافاً إلى الإشكال في لزوم الغسل بذلك.

أقول: لكن الإنصاف الفرق بين وطء المطاط والبهيمه ووطء الغلام، فإن الانصراف عن مثله في غير محله بعد تعارفه عن الجاهلين والفساق حتى بعد الإسلام.

نعم بناءً على الإشكال في وطء دبر المرأة، كما عرفت عن صاحب الحقائق لبعض النصوص المتقدمه يكون الإشكال هنا أولى، فالأحوط لو لم يكن أقوى الإبطال هنا، ولا ينقض بوطء البهيمه، للانصراف هناك، ولو شك في شمول الإطلاق له كان الأصل العدم.

{ويتحقق} الوطاء {بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها} سواء بالنسبه إلى الفاعل أو المفعول، وذلك لصدق النكاح والجماع والمباشره ونحوها من العناوين المأخوذه في النص والفتوى، بل يصدق بعض هذه العناوين بالأقل من ذلك، وإنما لم نقل به لمقام تحديد الشارع في باب الغسل، ولذا فهم الفقهاء وحده باب الغسل والصوم والاعتكاف والنكاح من هذه الجبهه، فإشكال المستمسك لا وجه له.

أقول: للمسأله فروع ذكرها كاشف الغطاء فراجع {فلا يبطل

بأقل من ذلك، بل لو دخل بجملته ملتويًا ولم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل، وإن كان لو انتشر كان بمقدارها.

بأقل من ذلك، بل لو دخل بجملته ملتويًا { فيما إذا لم يدخل الحشفه } ولم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل، وإن كان لو انتشر كان بمقدارها { وقد فهم المستمسك بقرينه الانتشار إرادته الانكماش من الالتواء، وفهم غيره التثنيه من الالتواء، وتصرف في لفظ انتشر.

وكيف كان، فالمعيار دخول الحشفه أو مقدارها لا أقل، إذ قد عرفت تحديد الشارع بها الذى يفهم لحوق مقدارها أيضاً.

وأشكل فى عدم البطلان هنا البروجردى، وكأنه للصدق، وقد تقدم أنه لو شك كان الأصل العدم.

ص: ١٥٨

مسأله ٦- قصد الإنزال فى الجماع

(مسأله ٦): لا فرق فى البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به وعدمه.

{مسأله ٦: لا فرق فى البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به وعدمه} بلا إشكال ولا خلاف لظهور الأدله فى كونه بنفسه مبطلًا.

ص: ١٥٩

(مسألة ٧): لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا إنزال

{مسألة ٧: لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا- إنزال} بلا- إشكال ولا خلاف، لأن الأدلة إنما دلت على مبطله الجماع الذي هو الإيلاج في أحدهما فقط، فلو أولج في فمها أو أذنها أو ما أشبه لم يبطل صومه، وكذا لو أولج في ثقبه في جسدها، وإن كانت منتهية إلى الفرج، كما لو كانت الثقبه في أحد أطرافه.

نعم لو كان الإيلاج منتهياً إلى الفرج بحيث صدق الجماع بالنسبة إلى بعض الآله كان مبطلاً، ولو شك في الصدق كان الأصل العدم، واحتمال كون الأصل البطلان باعتبار صدق الجماع والمباشرة لغيره، وإنما الخارج هو الإيلاج في غيرهما، فما شك يكون داخلياً في المبطل في غير محله، بعد أن عرفنا من الخارج ولو بالانصراف أن المراد بالجماع وما أشبه خصوص الإيلاج في الفرج.

ولو أولج مع مانع كالحرير والمطاط وما أشبه، فالظاهر البطلان أيضاً لصدق الجماع.

نعم لو كان الغلاف واسعاً بحيث لم يكن عضو الرجل ملاصقاً، وإنما كان الإدخال في فضاء من غير مسّ فالظاهر عدم البطلان، لعدم الصدق.

وفيما لو أدخل العضو وحده بلا مماسه لعضوها إشكال، من صدق المباشرة، ومن احتمال الانصراف.

ثم إنه لا فرق بين أن يدخل هو، أو تدخل هي للصدق، وكذا لو أدخل

إلا إذا كان قاصداً له فإنه يبطل وإن لم ينزل من حيث إنه نوى المفطر.

غيرهما أحد العضوين في الآخر باختيارهما وإرادتهما.

وإذا قد عرفت الصدق فيما لو أدخل بالحرير ونحوه، فالإدخال مطلياً بشيء ولو كان حاجباً بطريق أولى للصدق المذكور.

{إلا- إذا كان قاصداً له، فإنه يبطل وإن لم ينزل، من حيث إنه نوى المفطر} كما لو قصد الدخول في أحدهما فزلق ودخل في ثقبه هناك مثلاً، لكن لا يخفى أنه قد تقدم عدم إبطال قصد القطع والقاطع، ولذا فالأقرب عدم البطلان.

ولو انعكس بأن قصد الإيلاج في غيرهما فولج في أحدهما لم يبطل، لما يأتي من شرط القصد والعمد.

ص: ١٤١

مسأله ٨- إدخال الأصبع لا بقصد الإنزال

(مسأله ٨): لا يضر إدخال الإصبع ونحوه لا بقصد الإنزال.

{مسأله ٨: لا يضر إدخال الإصبع ونحوه لا بقصد الإنزال} بلا إشكال ولا خلاف، للأصل والروايات الحاصره للمبطل فى أشياء معينه ليس هذا منها.

واحتمال البطلان فيما لو أثار شهورتها بالنسبه إليها، لعدم الفرق بين الآله والإصبع، فى غير محله، لأنه قياس، ولا مناط فى المقام.

وإذ قد عرفت عدم إبطال قصد القطع والقاطع كان التقييد بقوله (لا- بقصد الإنزال) إنما على مذاقه (رحمه الله) من الإبطال بالقصد.

ص: ١٦٢

(مسأله ٩): لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائماً، أو كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره، كما لا يضر إذا كان سهواً.

{مسأله ٩: لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائماً} الصائم، سواء كان الصائم الرجل أو المرأة {أو كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره} في مقابل ما إذا أكره كأن هدد أو نحوه بأن فعل باختياره خوفاً أو ما أشبهه.

{كما لا يضر إذا كان سهواً} عن الصيام، لما سيأتى فى الفصل الآتى من اختصاص البطلان والقضاء والكفاره بصوره العمده.

وهل يجوز الجماع مع النائمه الصائمه فيما إذا لم يكن الرجل صائماً أو العكس، احتمالان: من أنه ليس بحرام عليه لعدم الصوم، ولا حرام عليها لأن الحرمة إنما هى بالنسبه إلى الملتفت، وهذا لأن الصوم بطبعه ينافى الجماع فلا يحل الجماع للنائمه طبعاً، وإن كانت معذوره فى حاله النوم، ومثله كل مورد كان الفعل حلالاً لأحدهما حراماً طبيعياً للآخر، لا حراماً فعلياً.

ثم إن فى حكم النوم فى عدم البطلان كل ما أوجب عدم الالتفات كالتخدير الموضعى أو ما أشبهه.

مسأله ١٠ - لو قصد التفخيز فدخل

(مسأله ١٠): لو قصد التفخيز مثلاً فدخل في أحد الفرجين لم يبطل، ولو قصد الإدخال في أحدهما فلم يتحقق كان مبطلاً من حيث إنه نوى المفطر.

{مسأله ١٠: لو قصد التفخيز مثلاً فدخل في أحد الفرجين} بلا اختيار ولا معرضيه {لم يبطل} صومه، لأنه لم يعمد ذلك، ويأتي في الفصل الآتي بطلان الصوم بالعمد.

نعم لو كان معرضاً كان من قبيل العمد، وقد مر في مسأله التخلييل ما ينفع المقام فراجع.

{ولو قصد الإدخال في أحدهما فلم يتحقق كان مبطلاً} من حيث إنه نوى المفطر} عند من يرى مبطله قصد القطع والقاطع، لكنك قد عرفت عدم إبطال مثل هذا القصد.

ولو ظن أنه غيره فأدخل فبان فرجاً لم يبطل لعدم العمد، ولو ظن العكس فأدخل فبان أنه ليس بفرج بطل بناءً على أن قصد القطع مبطل.

(مسأله ۱۱): إذا دخل الرجل بالخنثى قبلاً لم يبطل صومه ولا صومها

{مسأله ۱۱: إذا دخل الرجل بالخنثى قبلاً لم يبطل صومه ولا صومها} كما ذكره مشهور المتأخرين، وعللوا ذلك بأن فرج الخنثى المشكل لا يعلم أنه فرج حقيقه، والحكم معلق على الإدخال فى الفرج، فالشبهه موضوعيه.

خلافاً لكاشف الغطاء وبعض آخر حيث قروا البطلان.

وهذا هو الأقوى لصدق الأدله الداله على حرمة الجماع والمباشره والإتيان وما أشبهه، بعد صدق الفرج حقيقه على كلا فرجيه، فإن التعدد لا- يوجب سلب الإسم، ألا- ترى أنه لو كان للرجل ذكران حقيقيان كاملان كان كل واحد منهما محكوماً بحكم الذكر، أو كان لإنسان ثلاثه عيون أو رأسان أو ما أشبهه، فإن تعدد الفرج لا يوجب سلب الصدق حتى فيما إذا علمنا أنه رجل ولكن له فرج المرأه كاملاً أو علمنا أنها امرأه ولكن لها فرج الرجل كاملاً فإن عدم الاعتياد لا- يقتضى سلب الاسم أو الانصراف.

فاذا أمر المولى ستر العوره، فهل يشك أحد فى وجوب ستر هذه العوره الزائده قطعاً، وإذا حكم المولى الاستبراء فهل يشك أحد فى الوجوب بالنسبه إلى هذا الذكر الزائد.

وهكذا بالنسبه إلى سائر الأحكام المترتبه على الفرج، فإذا قال المولى: (والذين هم لفروجهم حافظون) (۱)

ص: ۱۶۵

وكذا لو دخل الخنثى بالأنثى ولو دبراً، أما لو وطأ الخنثى دبراً بطل صومهما

لا يشك أحد في لزوم حفظ هذا الفرج الكامل الزائد قطعاً، فكيف بالمشكوك أنه الأصلي أو الزائد.

وعلى هذا يكون حال فرج الخنثى قبلاً ودبراً حال فرج من عدها في الإبطال ولزوم الغسل، خصوصاً بعد ما يكون له من الخواص مثل سائر الفرج من الحبل والبول والحيض.

نعم لو كانت هناك آله لم يصدق عليها الفرج، وشك أنه الأصلي أو العارضى لزم القول بعدم بطلان صومه وصومها إذا لم يكن هناك علم إجمالي، كما لو تبادلا الإيلاج الرجل والخنثى حيث تعلم الخنثى بأنها إما فاعله أو مفعوله.

وهكذا إذا كان هناك علم إجمالي آخر من أنه بطل صومها بإيلاج الرجل في فرجها، أو يجب الوضوء عليها بنزول قطرات يشك في أنها بول من فرجها الآخر، حيث إن الأول لو كان فرجاً بطل الصوم، وإن كان الثاني فرجاً بطل الوضوء، وهكذا في سائر صور العلم الإجمالي.

{وكذا لو دخل الخنثى بالأنثى ولو دبراً} لم يبطل صومهما على مذاق المصنف، لاحتمال أن يكون العضو الداخل غير فرج، فيكون كما إذا أدخل شخص إصبه في قبل امرأته أو دبرها.

ولا يخفى أن الأحسن أن يقال (ولو قبلاً) لما تقدم من الإشكال بالإدخال في دبر المرأة حتى من الذكر.

{أما لو وطأ} الرجل {الخنثى دبراً} لا قبلاً {بطل صومهما} لأنه بمنزلة وطء المرأة أو وطء الغلام دبراً مما قد

ولو دخل الرجل بالخنثى ودخلت الخنثى بالأنثى بطل صوم الخنثى دونهما، ولو وطأت كل من الخنثيين الأخرى لم يبطل صومهما.

عرفت البطلان فيهما.

{ولو دخل الرجل بالخنثى} قبلا {ودخلت الخنثى بالأنثى} قبلاً أو دبراً {بطل صوم الخنثى} لأنها لو كانت امرأة فقد أدخل بها الرجل، ولو كانت رجلاً فقد أدخل بالمرأة {دونهما} لأن الرجل لم يعلم أنه أدخل في الفرج، والمرأة لم تعمل بأنها أدخل فيها الفرج.

لكن لا يخفى أنهما حينئذ يكونان كواجدي المنى في الثوب المشترك في الأحكام المرتبطة بهما معاً، كما لو كان أحدهما الولد الأكبر فيعلم بوجود قضاء صومه أو صوم الآخر فيما إذا مات مثلاً، وهكذا في سائر الصور.

{ولو وطأت كل من الخنثيين الأخرى لم يبطل صومهما} لاحتمال كونهما امرأة.

أما ما ذكره المستمسك من احتمال تساويهما في الذكوره والأنوثة ففيه إشكال، من حيث إن التساوى في الذكوره يوجب بطلان صومهما.

ثم إن ما ذكره من الفروع في باب الخنثى إنما أرادوا الخنثى المشكل، وإلا فلها حكم الملحق به.

ص: ١٦٧

مسأله ١٢ - الجماع نسياناً أو من غير اختيار

(مسأله ١٢): إذا جامع نسياناً أو من غير اختيار ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً فإن تراخى بطل صومه.

{مسأله ١٢: إذا جامع نسياناً أو من غير اختيار} كالأضطرار مثلاً {ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً} لحرمة الجماع الاختياري وإبطاله، والاستمرار من أقسام الجماع فيلزم عدم الاستمرار {فإن تراخى بطل صومه} لتعمد الجماع بقاءً الذي هو كالجماع حدوثاً فيما يفهم من الأدله.

ثم الظاهر إن المقدار المضطر إليه ليس بمبطل، فلو زاد أبطل، مثلاً لو كان الاضطرار إلى مقدار الحشفه فزاد، أو كان الاضطرار بالإيلاج دون التحريك بالإدخال والإخراج، وذلك لأن الزائد على المقدار المضطر إليه جماع اختياري ومثله مبطل وحرام.

ص: ١٤٨

(مسألة ١٣): إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه.

الرابع من المفطرات: الاستمناء، أى إنزال المنى متعمداً بملامسه أو قبله أو تفخيذاً.

{مسألة ١٣: إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه} للأصل، والظاهر أن ذلك بعد الفحص لما عرفت من لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه فى ثانياً مباحث الكتاب، ولو أدخله ليلاً ثم أصبح وهو داخل كان من مسأله من أكل من دون مراعاة الفجر، ولو عكس بأن أدخل نهاراً إلى أن دخل المغرب، كان من مسأله الإفطار قبل الغروب.

{الرابع من المفطرات: الاستمناء} وإنما فسره بقوله: {أى إنزال المنى متعمداً بملامسه أو قبله أو تفخيذاً} لئلا يتوهم أن المراد طلب نزول المنى، كما هو الأصل فى باب الاستفعال.

ثم إن الاستمناء حرام مطلقاً، ومفطر فى باب الصوم، ويدل على ذلك متواتر الروايات، كما تواتر على ذلك الإجماع، كما عن الانتصار والوسيله والغنيه والتذكرة والمنتهى والذخيره والحدائق والمعتبر والمدارك وغيرها.

أما الروايات الداله على ذلك، فهى: صحيحه ابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمنى؟ قال (عليه السلام): «عليه من الكفاره مثل ما

على الذى يجمع فى شهر رمضان»(١).

وخبر أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وضع يده على شىء من جسد امرأته فأدفق؟ فقال (عليه السلام): «كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبه»(٢).

ومرسل حفص بن سوقه، عن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل يلاعب أهله أو جاريتها وهو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء؟ فقال (عليه السلام): «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»(٣).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل يمس من المرأه شيئاً أفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: «إن ذلك ليكره للرجل الشاب مخافه أن يسبقه المنى»(٤).

وموثقه سماعه، عن الرجل يلصق بأهله فى شهر رمضان؟ قال: «ما لم يخف على نفسه فلا بأس»(٥).

ص: ١٧٠

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٥
- ٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٦٩ باب ٣٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٥- [٥] الوسائل: ج ٧ ص ٦٩ باب ٣٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٦

وصحيحه محمد بن مسلم، إنه سأل أبا جعفر (عليه السلام): هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال: «إني أخاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا أن يثق أن لا يسبق منه» (١).

ومرسل المقنع، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث قال: «لو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان فأدق كان عليه عتق رقبه» (٢).

وموثقه سماعه، قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل؟ قال: «عليه إطعام ستين مسكيناً، مد لكل مسكين» (٣).

وخبر الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) إنه قال: «في الرجل يعبث بأهله في نهار شهر رمضان حتى يمني أن عليه القضاء والكفاره» (٤).

والرضوى: «ولو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان وأدق كان عليه عتق رقبه» (٥).

إلى غيرها من الأخبار الداله أو المشعره على ذلك.

ص: ١٧١

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٠ باب ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١٣
 - ٢- ([٢]) المقنع (الجوامع الفقيهيه): ص ١٦ سطر ٢٨
 - ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٤
 - ٤- ([٤]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣
 - ٥- ([٥]) فقه الرضا: ص ٢٦ السطر الثاني

أو نظر أو تصوير صورته الواقعه أو تخيل صورته امرأه أو نحو ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله

{أو نظر} إلى المرأه أو الغلام مثلاً- {أو تصوير صورته الواقعه، أو تخيل صورته امرأه، أو نحو ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله}.

قال في المستند: وفي حصول الإماء بالنظر أقوال:

عدم الإفساد مطلقاً، حكى عن الشيخ في الخلاف والحلّى.

والإفساد إن كان إلى من لا- يحل بشهوه، وعدمه إن كان إلى من يحل، نسب إلى المفيد والمبسوط والديلمي وابن حمزه والتحرير.

والإفساد إن قصد به الإنزال، أو كرر النظر حتى ينزل من غير قصد، وعدمه بدونهما، استقر به في المختلف.

والإفساد إن اعتاد الإنزال عقيب النظر، وعدمه بدونه، اختاره بعضهم.

والإفساد إن كان من عادته ذلك وقصده، وعدمه بدونه، اختاره في المدارك.

ثم اختار المستند الإفساد بتعمد النظر مع اعتياد الإنزال معه أو مع قصده، لصدق تعمد الإنزال معه.

أقول: قد استدل أصحاب هذه الأقوال بأمور لا تخلو عن مناقشه، والأقوى ما اختاره المصنف تبعاً للمستند وغيره: الإفساد مع التعمد، سواء حصل بالقصد أو الاعتياد أو التكرار أو ما أشبهه، وذلك لدلاله الأخبار عليه، مثلاً صحيحه محمد بن مسلم تدل على أن وجه التنزه خوف الدفق، مما يفهم منه أنه هو المعيار دون سواه، وكذلك يفهم مما عداه من الأخبار أن المناط هو الإماء، ولذا ذهب المشهور إلى ذلك، ومنه يعرف عدم الفرق بين الأقسام المذكوره

فإنه مبطل للصوم بجميع أفراده.

وأما لو لم يكن قاصداً للإنزال وسبقه المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء.

والإصغاء والاستمناء باليد وبواسطه آله مطاطيه أو الحك بشيء أو ما أشبه {فإنه مبطل للصوم بجميع أفراده} هذا كله فى صورته القصد الأعم من القصد ابتداءً أو القصد التبعى، كمن يعلم أن النظر يورث ذلك مثلاً.

{وأما لو لم يكن قاصداً للإنزال وسبقه المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء} أما إذا لم يفعل ما يوجب الإنزال كما لو جاء الدفق بنفسه فكأنه لا إشكال فيه.

وأما إذا فعل بدون قصد ولا- عاده فالأقرب عدم البطلان، كما هو المحكى عن السيدين والحلى والفاضلين، والمشهور بين المعاصرين، ومن قاربنا عصرهم.

خلافاً لمشهور المتقدمين كما عن المختلف والمهذب، أو الجمع عليه كما عن الخلاف والمعتبر، حيث حكموا بالبطلان والقضاء والكفاره وإن لم يكن آثماً، أما عدم الإثم فلعدم القصد، وأما القضاء والكفاره فلإطلاقات، بل بعضها منصرفه إلى صورته عدم القصد.

وقد اختلف أصحاب الكتب المجامع كالحدائق والجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وحاشيته والمصباح وغيرهم،

فبعضهم تبعوا المشهور في عدم الفرق بين العمد وغيره، وبعضهم قال بالفرق.

استدل القائلون بعدم البطلان في صورته عدم العمد: بالأصل بعد منع الإطلاقات، وبالأولوية فإن الإيماء لا يزيد حكمه على الجماع الذي لا يبطل مع عدم العمد، بل العمد الذي قارن النسيان.

وبما رواه المقنع عن علي (عليه السلام): «لو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان فأمنى فليس عليه شيء»^(١) بحمله على صورته عدم القصد جمعاً.

وبروايه أبي بصير الآتيه في المسألة الثامنة عشره.

وبالمناط المستفاد من أخبار الأكل والشرب من غير عمد.

بل وربما أشكل في دلالة الأخبار أو في سندها كما في المستند عن بعض المتأخرين.

وأجاب المشهور عن هذه الأدلة: أما البراءة فبأنه لا مجال لها مع الإطلاق. والأولوية غير معلومه كالمناط، ومرسل المقنع فبأنه ضعيف السند، مضافاً إلى أن الجمع تبرعى فيقع التعارض، ولا يتمكن من مقاومه بعد إعراض المشهور وموافقته للعامه كما عن الانتصار، قالوا: بل ظاهر «يسبقه الماء» ونحوه في بعض الروايات صورته عدم

ص: ١٧٤

١- المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢١

القصد، هذا ولكن لا يبعد ما اختاره المتأخرون، إذ يشكل فهم الإطلاق من الروايات بعد تعارف عدم الدفق بدون القصد.

فإن الغالب أن من له زوجه أو جاريه عدم إيمائه إلا بقصده، ولفظه «سبقة» إنما يستعمل في المنى مجازاً باعتبار أن الفاعل يريد حفظ نفسه لالتذاذ أكثر، لكن الأعصاب تدفق من غير إرادته فعليه كما لا يخفى، ولا وجه لمنع الأولويه، والمناطق مؤيد وإن لم يكن دليلاً كالمرسل.

والحاصل: إن المستند في الحكم منع الإطلاق المؤيد بالأولويه والمناطق والمرسل والروايه، فالأصل البراءه.

ص: ١٧٥

(مسألة ١٤): إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم

{مسألة ١٤: إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم} لم يكن بنومه بأس، إذ لا إطلاق يشمل مثل المقام، ولذا لم يستشكل فيه أحد فيما أعلم، بل إطلاق الإجماعات بعدم البأس بالاحتلام في النهار يشمل المقام، بل لو علم أنه لو نام جومع معه لم يكن من تعمد الجماع، هذا مضافاً إلى خبر عمر بن يزيد قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم، والنكاح يفطر الصائم؟ قال: «لأن النكاح فعله، والاحتلام مفعول به» (١).

وإلى جملة من المطلقات، كموثق عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ثلاثة لا يفطرون الصائم: القيئ والاحتلام والحجامه» (٢).

وموثق ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه كما هو؟ قال: «لا بأس به» (٣).

ص: ١٧٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

فالأحوط تركه، وإن كان الظاهر جوازه خصوصاً إذا كان الترك موجباً للخرج.

وصحيح العيص بن القاسم، إنه سئل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام قبل أن يغتسل، قال: «لا بأس»⁽¹⁾، لظهوره في كون ذلك في النهار ولو بقريته أخبار نوم الجنب ليلاً.

والإشكال فيه بعدم إطلاق التعليل لصوره العلم بذلك، في غير محله، لكثرة من يعلم ذلك ولو علماً إجمالياً، ومن المعلوم عدم الفرق بين العلم الإجمالي والتفصيلي، ومنه يعلم أن قول المصنف {فالأحوط تركه} لا وجه له، وأقرب منه فتوى البروجردى بلزوم الاحتياط في صوره العلم وعدم الخرج {وإن كان الظاهر جوازه خصوصاً إذا كان الترك موجباً للخرج} والظاهر أن مراده أن الخرج مانع عن شمول أدله التكليف له، فإطلاقات إبطال الإمضاء لا تشمل الإمضاء الذي يقع في النوم الحرجي وإن كان يعلم بذلك، فلا يرد عليه ما ذكره المستمسك بأن أدله الخرج والضرر على تقدير جريانها إنما تدل على جواز الإفطار لا على نفى المفطريه، انتهى.

ص: ١٧٧

١- الوسائل: ج ٧ باب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢

(مسأله ١٥): يجوز للمحتلم فى النهار الاستبراء بالبول أو الخرطات، وإن علم بخروج بقايا المنى فى المجرى، ولا- يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله

{مسأله ١٥: يجوز للمحتلم {والجنب من غير احتلام، سواء كان الاحتلام والجنب مضرين بالصوم أم لا {فى النهار الاستبراء بالبول أو الخرطات، وإن علم بخروج بقايا المنى {الموجوده {فى المجرى { لأصل البراءه بعد عدم شمول إطلاقات الإماء له قطعاً، ولا مجال لإطلاقات الاستبراء، لأنها لا اقتضائه، وقد قرر فى محله أن الأدله اللا اقتضائه لا تعارض الأدله الاقتضائه على فرض وجودها، هذا مضافاً إلى السيره بالبول التى لم يردع عنها. فأشكال بعض من قاربنا عصره فى ذلك منظور فيه.

{ولا يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله { أو فى وسطه كما لو استيقظ وقد تحرك المنى من محله ولم ينزل من المجرى، أو نزل بعضه دون بعض، فإنه لا يبطل صومه بإطلاقه حتى يخرج كله أو بعضه الباقي فى المجرى. وذلك لعدم دليل على وجوب التحفظ، ولا- يصدق على مثل هذا الإنزال دليل حرمة الاستمناء والقضاء والكفاره، بل التعليل السابق شامل له، فإنه لا يسند إليه عرفاً، بل إنما هو شىء فعل به.

بل ربما يقال بشمول إطلاق قوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر»، {خصوصاً مع الإضرار أو الحرج} في الإمساك، وقد عرفت معنى ذلك فراجع.

ثم الظاهر أنه لو فعل في النهار شيئاً أوجب خروج المنى بحركته عن موضعه ثم تحفظ فلم يخرج، لم يكن مبطلاً لأنه لم يمن، كما أنه لو فعل ليلاً- فعلاً- أوجب الإمناء نهاراً، كما لو فعل مقدمات الإمناء قبل لحظات من الفجر كان من الإمناء المحرم، ولو عكس بأن فعل المقدمات قبل لحظات من الليل لم يكن مضراً، إذ لا عبره بالمقدمات، وإنما العبرة بوقوع الإمناء العمدي نهاراً.

كما أن الظاهر أن الثقبه في الإحليل حكمها حكم الثقبه المعتاده، أما فوق الإحليل وتحتة وفي مكان آخر فحكمه يعرف من حكم المسألة في ناقضيه البول إذا خرج من ثقبه كذلك.

وليس من الإمناء جر المنى بواسطة الآله، كما أنه ليس من الجماع إفراغ المنى بواسطة الآله في رحم المرأة، ولو كانت الآله متصله بين عضوه ورحمها.

ثم إن الظاهر أن سلس المنى الذي لا يملك أمره لا يبطل صومه بذلك، لانصراف الأدله عن مثله.

(مسأله ١٦): إذ احتلم في النهار وأراد الاغتسال، فالأحوط تقديم الاستبراء إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنابه جديده.

{مسأله ١٦: إذا احتلم في النهار} أو أجنب ولو بما يفسد صومه، وذلك لأن تعدد الإجناب محرم آخر، فلا يختص الحكم في المقام وفي المسأله السابقه بما عنونه المصنف {وأراد الاغتسال فالأحوط تقديم الاستبراء، إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل} في النهار {فتحدث جنابه جديده} وذلك من غير فرق بين كون الخروج بفعله كالبول والخرطات، أو لا بفعله كسيلانه من نفسه، ولا وجه لما فصله المستمسك فراجع.

وكيف كان، فيدل على الحكم أنه من الإماء العمدي، أما قبل الغسل فقد عرفت عدم شمول أدله الإماء له، وجريان السيره بذلك.

وهناك احتمال الجواز مطلقاً، إذ أدله الإماء منصرفه عن مثل هذه البقايا، سواء خرجت قبل الغسل أو بعده، ولذا أفتى بعض المحشين بعدم الإشكال في ترك الاستبراء.

ثم إن تقييد المصنف المسأله بقوله: (إذا علم) محل نظر، إذ محكوميه الخارج بدون الاستبراء بكون منيا كاف في لزوم الاستبراء، وإن شك في أن الخارج هي البقايا أو غيرها، إلا إذا أراد بالبقايا المحكوم بكونها بقايا.

ثم إن الظاهر أنه ليس من هذا الباب حكم بقايا المنى الخارجه

من المرأة بعد الجماع، فلو جامعته ليلاً واغتسلت قبل أن تستبرئ فخرج نهاراً منى الرجل منها، لم يوجب جنابه لها، ولذا لا يجب عليها الاستبراء قبل الغسل، على ما شرح في مسأله الجنابه، فراجع.

ص: ١٨١

مسأله ١٧ - لو قصد الإنزال ولكن لم ينزل

(مسأله ١٧): لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر، ولكن لم ينزل، بطل صومه من باب إيجاد نية المفطر.

{مسأله ١٧: لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر، ولكن لم ينزل، بطل صومه من باب إيجاد نية المفطر} لكن قد عرفت غير مره الإشكال في ذلك، فالظاهر عدم الإبطال.

ص: ١٨٢

(مسأله ١٨): إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال، لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل، بطل صومه أيضاً إذا أنزل.

{مسأله ١: إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال، لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل، بطل صومه أيضاً إذا أنزل} لأنه من الإنزال العمدي، فإن كل واحد من القصد والاعتقاد إذا تحقق صدق الإيماء عمداً الذي هو مورد النصوص والإجماع، بل قد عرفت ذهاب المشهور إلى البطلان حتى بدون العمد.

وكيف كان، فربما أشكل في ذلك بناءً على أن القدر المتيقن من النص والفتوى هو صورته القصد دون صورته الاعتقاد بدون القصد، فالأصل الصحة والبراءة من الكفاره والقضاء.

بل وخصوص مرسل المقنع المقدم عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

وروايه أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام): عن رجل كلم امرأته في شهر رمضان فأمنى؟ فقال: (عليه السلام): «الأس» (١)، فإن إطلاقهما شامل لصورته الاعتقاد.

أو يقال: بالجمع بينهما وبين الروايات السابقة، بحمل هاتين على صورته الاعتقاد بدون القصد، وتلك على صورته القصد.

ولكن لا يخفى ما في الجميع: إذ الروايات السابقة شامله لجميع

ص: ١٨٣

وإما إذا أوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للإنزال ولا كان من عادته فاتفق أنه أنزل، فالأقوى عدم البطلان

الصور خرج منها صورته عدم القصد والاعتقاد بما تقدم، فيبقى الباقي تحت إطلاق تلك الروايات، أو عمومها، فلا قدر متيقن فيها كما زعم، والفتوى صريحه في البطلان في هذه الصورة.

نعم إن المدارك ذاهب إلى الصحه هنا بسبب تضعيفه الروايات غير الصحيحه المرويه عن ابن الحجاج، والإشكال في دلالتها حيث احتمال أن يكون قوله: «يعبث بأهله حتى يمى» يراد بحتى معنى «كى» أى لكى يمى، الظاهر فى القصد لا- أن يكون «حتى» غاية ليشمل صورته الإيماء مطلقاً.

وفيه ما لا- يخفى، لوجود الموثق فى الروايات وظهور «حتى» فى الغايه، أما المرسله وروايه أبى بصير فلا بد من حملهما على صورته عدم القصد والاعتقاد، لأنه أولى من الطرح بالنسبه إلى المرسله التى لا حجيه لها سندا، ولأنه الظاهر بالنسبه إلى الروايه التى موردها ما لا يعتاد غالباً خروج المنى به.

فكيف كان فالمشهور هو المتبع.

{وإما إذا أوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للإنزال ولا- كان من عادته فاتفق أنه أنزل، فالأقوى عدم البطلان} لما عرفت من الدليل فى المسأله الثالثه عشره، وليس ذلك لأجل قرينه الكفار، كما ذكره المستمسك بحجه أنها تلائم الذنب المفقود فى المقام، فإن وجود الكفار فى كثير من الموارد بلا ذنب، يسقطها عن الدلاله العرفيه على

وإن كان الأحوط القضاء، خصوصاً في مثل الملاعبه والملاسه والتقييل.

الخامس: تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة (صلوات الله عليهم).

ذلك {وإن كان الأحوط القضاء} لما عرفت من ذهاب المشهور إلى ذلك، وإطلاقات النصوص خصوصاً في صورته احتمال ذلك.

{خصوصاً في مثل الملاعبه والملاسه والتقييل} مما هو مورد الاحتمال ومورد النصوص المطلقة التي سبق بعضها في أول البحث، فتحصل أن الإنزال قد لا يحصل بدون السبب إطلاقاً، وقد يكون مع السبب، والثاني قد يكون مع القصد والاعتیاد، وقد يكون بدونهما، وما يكون بدونهما، قد يكون مع الاحتمال وقد يكون مع ثقه عدم الإنزال.

والظاهر أن الموجب للقضاء والكفاره صورته القصد أو الاعتیاد فقط، لا الصور الثلاث الأخر، وإن كان الأحوط فيما له سبب، القضاء بل والكفاره خصوصاً في صورته الاحتمال.

{الخامس} من المفطرات: {تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة (صلوات الله عليهم)} لا إشكال في حرمه الكذب عليهم في شهر رمضان وغيره، كما لا إشكال في عدم مبطلية الكذب على غيرهم ومن ألحق بهم في شهر رمضان، وإنما الكلام في مبطلية الكذب عليهم وإيجابه للقضاء والكفاره، فقد ذهب الشيخان

والسيدان، في الانتصار والغنيه، وأبو الصلاح وابن البراج وعلى بن بابويه والمنتهى إلى الإفساد، بل عن السيدين دعوى الإجماع عليه، وعن الخلاف نسبه إلى الأكثر.

خلافاً للسيد في الجمل، والحلى، والمحقق في المعبر والشرائع، والعلامه في التذكرة والمختلف، وعن المراسم وغيرهم: عدم البطلان، وفي الحدائق إنه المشهور بين المتأخرين، وفي المستند: إن عليه أكثر المتأخرين، وفي الجواهر: إن عليه أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم.

استدل الأولون للبطلان بالاحتياط، وبالإجماع، وبالأخبار، كموثقه أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصائم»، قال: قلت له: هلكننا، قال (عليه السلام): «ليس حيث تذهب إنما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام)» (١).

وموثق سماعه المضمرة، قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: «قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم يقضى صومه ووضوءه إذا تعمد» (٢).

ص: ١٨٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وموثقته الأخرى قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: «قد أفطر وعليه قضاؤه». فقلت: فما كذبتة؟ قال: «يكذب على الله وعلى رسوله»^(١).

والمرفوعه المرويّه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خمسه أشياء تفطر الصائم، الأكل، والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام)»^(٢).

وخبر أبي بصير المروي عن النوادر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من كذب على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وهو صائم نقض صومه ووضوءه إذا تعمّد»^(٣).

وخبر منصور بن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة يفطر الصائم»^(٤).

والرضوى قال (عليه السلام): «وأدنى ما يتم به فرض الصوم العزيمه وهى النهيه، وترك الكذب على الله وعلى رسوله، ثم ترك الأكل

ص: ١٨٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

والشرب والنكاح والارتماس في الماء» وفي موضع آخر منه: «واتق في صومك خمسه أشياء تفطرك الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام) والخنا من الكلام والنظر إلى ما لا يجوز» (١)

وقد أشكل القائلون بعدم المبطلية على الأدلة المذكورة، أما الاحتياط فبأن الأصل البراءة والصحة، وأما الاجماع فبأنه لا إجماع حتى أن مدعى الإجماع كالسيد خالف ذلك في كتاب آخر له، وبالإضافة إلى أنه محتمل الاستناد وهو مسقط له عن الحجية.

وإما الأخبار فبأنها بين ضعيف السند كالمرفوعه والرضوى، بل وأخبار أبي بصير بالاشتمال على الواقفيه والإضمار، وبين ضعيف الدلالة لاشتمالها على نقض الموضوع مما لم يقل به أحد.

ثم استدل هؤلاء لعدم البطلان بالأصل، وبالأخبار الحاصره للمفطرات في أمور غيره، كصحيح محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال»، وفي بعض الروايات «أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس» (٢)، فإن الحصر مفهوماً ومنطوقاً دال على عدم ضرر الكذب بالصوم.

ص: ١٨٨

١- فقه الرضا: ص ٢٣ سطر ٣٦

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

لكن الإنصاف أن ما ذكره المصنف تبعاً لمن عرفت هو الأقرب، إذ الأصل لا مجال له في قبال الدليل، ولا يחדش أدله البطلان إلا- الأخبار الحاصره والأخبار التي دلت على بطلان الوضوء بالكذب، ولا دلالة في شيء من هذه الأخبار، إذ الحصر إضافي بقرينه ما دل على بطلان الصوم بما سوى المذكورات في هذه الأخبار، ولذا يلتزم نفس القائلين بعدم البطلان في الكذب بأن المفطرات أكثر من المذكورات في الأخبار الحاصره، وما أكثر الحصر الإضافي في الأخبار، والسّر أن المتكلم يأتي بالكلام حسب مقتضى المقام، فقد يكون المقام مقام أمور خاصه، فينساق الكلام حولها فقط إثباتاً ونفيّاً وحصرّاً.

ألا ترى لو سأل صياد صياداً عن أنه هل يوجد شيء في هذه الصحارى كانت الإجابة بالنفي منصبه على الصيد، ولو وجه السؤال خطاب إلى خطاب كان النفي منصباً على الخطب وهكذا.

وأما الأخبار التي قرنت الوضوء بالصوم في البطلان مع أنه لا قائل ببطلان الوضوء، فذلك أيضاً غير ضار، بعد أن عرفنا أن ذكر الواجبات والمستحبات كالمحرمات والمكروهات في الأخبار في سياق واحد غير عزيز، ولذا اشتهر بينهم أن مقتضى القاعده هو رفع اليد عن ما دلت القرينه على أن يراد به خلاف الظاهر دون ما عداه.

فإذا قال المولى اغتسل للجمعه والجنابه، رفع اليد عن ظهور اغتسل في الوجوب بالنسبه إلى الجمعه، لدليل خارجي دل على

سواء كان متعلقاً بأمور الدين أو الدنيا،

استحباب غسل الجمعة، ويبقى ظهور الوجوب بالنسبة إلى الجنابه على حاله، لعدم قرينه صارفه عنه، فما ذكره المصنف تبعاً لمن عرفت هو الأقرب.

أما الإشكال في سند بعض ودلاله أخرى فبمعزل عن التحقيق، بعد وجود ما هو ظاهر الدلالة وحجيه السند كما لا يخفى.

ثم إن الكذب على هؤلاء مضر {سواء كان متعلقاً بأمور الدين} كأن ينسب الحكم إلى أحدهم {أو الدنيا} كأن يقول: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أكل كذا أو مشى إلى الموضع الفلاني أو ما أشبهه، سواء كان في الأمور التكوينية كأن يقول: إن الله خلق كذا، أو الأمور التشريعية كأن ينسب حكماً إليه سبحانه.

وهذا الإطلاق هو الذى اختاره المنتهى والتحرير ومنتهى المقاصد وغيرهم، وذلك لإطلاق الأدله.

خلافاً لكاشف الغطاء الذى اختار الاختصاص بأمور الدين فقط، وكأنه للانصراف بمناسبه الحكم والموضوع، ولا يخفى ما فيه ثم احتاط الكشف فى تسريه الحكم إلى الأمور العاديه والطبيعيه وإلى القضاء والفتوى، وأشكل عليه الجواهر(1) بأن من الفتوى ما يكون إخباراً فمع فرض كونها باطلاً كانت كذباً.

أقول: ومقتضى الإطلاق المتقدم عدم الفرق بين قول المعصوم

ص: ١٩٠

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٢٢٦

وسواء كان بنحو الإخبار أو بنحو الفتوى، بالعربي أو بغيره من اللغات

وفعله وتقريره، فإذا قال: قتل خالد رجال قبيله كذا ولم يظهر النبي (صلى الله عليه وآله) أسفأ، كان من الكذب المبطل.

وربما يناقش في تقسيم ما ورد عنهم (عليهم السلام) إلى أمور الدنيا وإلى أمور الدين، بدعوى أن كل شيء ورد عنهم ولو بنحو التقرير مصدر للحكم، فلا يصدر منهم إلا الأمور المربوطة بالدين، نعم يصح التقسيم بالنسبة إلى ما يصدر عنه سبحانه، فتأمل.

{وسواء كان بنحو الإخبار} كأن يقول: قال الله كذا {أو بنحو الفتوى} كأن يقول: هذا حلال، إذ الظاهر أنه في مقام الحكم ينسب المفاد إلى الله تعالى.

نعم لو صرح: بأن هذا استفادتي من الأخبار، وكان كاذباً، كان من الكذب على نفسه.

ومن قبيل قوله هذا حلال، أمره ونهيه في ما إذا كان في مقام بيان الحكم، كالفقيه الذي يسأل عن أنه هل أفعل كذا، فيقول أفعل أو لا- تفعل، إذ المقام مقام نقل الحكم ولو بصورة الإنشاء، ولذا يصح أن يقال: إنه يكذب على الله، فإن الإنشاء إذا كان طريقاً إلى الخير جاء فيه الصدق والكذب كما ذكر في محله، ولذا يقول الإنسان لمن يستعطي إنه يصدق أو يكذب، لأن استعطاءه طريق إلى إخباره بأنه فقير.

{بالعربي أو بغيره من اللغات} للإطلاق، كما ذكره غير واحد

من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه أو غيرها مما يصدق عليه الكذب عليهم

{من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه} بذكر اللازم وإرادته الملزوم، كأن يقول فلان كثير الرماد وهو يريد به الكرم، والمعيار حيثئذ ما أريد من اللفظ لا ما هو ظاهر اللفظ، فإن كان كريماً في المثال كان القائل صادقاً وإن لم يكن له رماد، وإن كان بخيلاً كان كاذباً وإن كان كثير الرماد {أو غيرها} كسائر أقسام المجاز {مما يصدق عليه الكذب عليهم} إذ لا اختصاص للكذب بالكلام.

نعم في مثل السكوت في موضع الكلام تأمل، مثلاً إذا كان في معرض مقابله كتاب بانياً على أنه يتكلم بأنه كذب إذا وصل إلى خبر كاذب فسكت عند الخبر الكاذب، ففي كونه كذباً عليهم لإطلاق الكذب له عرفاً، أو لا لأنه لم يصدر منه إلا السكوت، احتمالان.

ثم لا فرق بين كون الكذب نفيّاً أو إثباتاً، فلو قال: لم يقل رسول الله (صلى الله عليه وآله) «الحسن والحسين إمامان» كان كاذباً، خلافاً لما حكاه منتهى المقاصد عن بعض المحققين واستغربه، والاستغراب في محله كما لا يخفى.

وهل فتح المسجله التي سجل فيها الكذب في حكم الكذب عليهم أم لا، احتمالان، والظاهر العدم لأنه في حكم إراءه الورقه المكتوب عليها الكذب.

اللهم إلا أن يقال بدخولهما في أقسام الإشاره، ألا ترى أنه لو

ومن غير فرق بين أن يكون الكذب مجعولاً- له أو جعله غيره وهو أخير به مسنداً إليه، لا على وجه نقل القول، وأما لو كان على وجه الحكايه ونقل القول فلا يكون مبطلاً.

كتب أن طريق النجف إلى كربلاء من طرف الشمال، فإذا سأله أحد عن الطريق أراه الورقه، صدق عرفاً أنه كذب عليه.

{من غير فرق بين أن يكون الكذب مجعولاً- له، أو جعله غيره وهو أخير به مسنداً إليه لا- على وجه نقل القول} بل كان كلامه إخباراً من نفسه وإشاره إلى الغير، كما لو قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): خالد سيف الله، كما فى الكتاب الفلانى.

{وأما لو كان على وجه الحكايه ونقل القول فلا يكون مبطلاً} لأنه لم يكذب، وإنما نقل الكذب مسنداً، وناقل الكذب ليس بكاذب.

ثم الظاهر أن المعيار تلقى السامعين له كلاماً منسوباً إليهم (عليهم السلام) وإن ورى هو أو أتى بمخرج جهراً أو إخفاتاً، فلو قال: كان زيد كافراً، فيما إذا كان زيد مؤمناً، وأراد الكفر بالجبت والطاغوت، كان داخلاً فى أقسام الكذب، وهكذا لو قال: لم أر فى تاريخ أن شمرأ قتل الصادق (عليه السلام) فيما إذ كان السامعون يتلقون الكلام أنه يثبت ذلك، كما أن ذلك كثير فى العوام، وخصوصاً النساء منهم، واستغل مثل هذه الكلمات الذين يريدون تهيج عواطف الناس فى قضايا الحسين (عليه السلام) حيث لا يلتفت العوام إلى خصوصيات الكلام، وهكذا لو أخفت قوله (لم أر) ثم أجهر قوله

فى بعض التوارىخ أن علماً (علله السلام) قتل معاووه؁ فإن كل ذلك داخل فى الكذب.

وهل لسان الحال من الكذب؟ فىه أقوال:

الأول: إنه من الكذب مطلقاً؁ لأنه مخالف للواقع؁ مثلاً قول الشاعر:

فهوى عليه ما هناك قائلاً اليوم حل من البنود نظامها

وهكذا لم يكن واقعاً.

الثانى: التفصیل بین ما كان یقتضیه الحال؁ و بین ما لم یکن؁ فالأول لا إشكال فیہ؁ بخلاف الثانی؁ إذ اقتضاء الحال یرجى ذلك عن الكذب عرفاً؁ وكان الوالد (رحمه الله) یرجى هذا القول.

الثالث: الجواز مطلقاً؁ ولا استبعده لأنه خارج عن الكذب؁ ولذا لو سمع الإنسان بأشعار السيد الحللى أو غيره لم یخطر بباله أنه یكذب على الحسين (عليه السلام)؁ ویؤید ذلك ما ثبت فى الديوان المنسوب إلى الإمام (عليه السلام) من الأبیات التى قرأها على قبر سیده النساء (صلوات الله علیها) التى منها:

وقال الحبيب وكيف لى بجوابكم

وأنا رهين جنادل و تراب

أكل التراب محاسنى فنسيتكم

وحجبت عن أهلى وعن أترابى

والسر أن الذى یضفى على الكلام صبغه الكذب لیس اللفظ المخالف للواقع؁ وإنما المقصود المخالف للواقع؁ كما عرفت فى

الكنايه، فإذا أنشأ الكلام بداعى التفجع أو التحزن أو السرور أو المزاح أو الكنايه أو ما أشبهه، كان محور الكذب مخالفه الداعى للواقع وعدمها، لا أن المحور مخالفه الخبر للواقع.

ص: ١٩٥

(مسألة ١٩): الأقوى إلحاق باقي الأنبياء والأوصياء بنبينا (صلى الله عليه وآله) فيكون الكذب عليهم أيضاً موجباً للبطلان

{مسألة ١٩: الأقوى إلحاق باقي الأنبياء والأوصياء بنبينا (صلى الله عليه وآله)} وأئمتنا (عليهم السلام) {فيكون الكذب عليهم أيضاً موجباً للبطلان} كما اختاره الجواهر وغيره.

واستدل لذلك: بأن الكذب عليهم راجع إلى الكذب على الله تعالى، وبالمناط، وبإطلاق رسوله والأئمة في الروايات لهم.

خلافاً لكاشف الغطاء وغيره حيث لم يطلوا بذلك، للأصل.

وردّوا ما ذكره الأولون من الأدله، لأن جعل الكذب على النبي في الروايات في مقابل الكذب على الله دليل على عدم رجوع الكذب عليهم إلى الكذب على الله تعالى، والمناط غير قطعي، ولفظه الرسول والأئمة منصرفه إلى رسولنا (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمتنا (عليهم السلام).

أقول: المقابلة بين الله والرسول في المقام من قبيل المقابلة بينهما في (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) (١)، كما لا يخفى، وعليه يرجع الكذب عليه على الكذب على الله، إلا في نحو ما إذا قال: لبس الرسول الثوب الفلاني مثلاً، والمناط عرفي وهو كاشف في استناده

ص: ١٩٤

بل الأحوط إلحاق فاطمه الزهراء (سلام الله عليها) بهم أيضاً.

الحكم، والإطلاق لا بأس به، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، فالقول بالإلحاق أقوى، كما ذكره المصنف وغيره {بل الأحوط} أو الأقوى {إلحاق فاطمه الزهراء (سلام الله عليها) بهم أيضاً} فإن إطلاق الأئمة فى مثل هذه المقامات شامل لها، كما لا يخفى على من علم أن حكمها حكمهم مطلقاً، حتى ورد فى جملة من الروايات، كما ذكرها السيد هاشم البحرانى (رحمه الله): إن لها الولايه المطلقه كولايه على (عليه السلام) وأنها أفضل من الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام).

والحاصل: إن العرف الملتفت إلى هذه المنزله ينصرف إلى ذهنه من إطلاق الأئمة الأعم منها (عليها السلام)، ولذا اختار كشف الغطاء والجواهر وغيرهما ذلك، خلافاً لنظر المستمسك وفتوى منتهى المقاصد.

أما الملائكه والصالحون كالمقداد وأبى ذر وأولاد الأئمة الطاهرين، فلا إلحاق، ولم أر من أفتى بالإلحاق، إذ لا دليل ولا إطلاق ولا مناط كما لا يخفى.

ص: ١٩٧

(مسألة ٢٠): إذا تكلم بالخبر غير موجه خطاباً إلى أحد، أو موجهاً إلى من لا يفهم معناه، فالظاهر عدم البطلان، وإن كان الأحوط القضاء

{مسألة ٢٠: إذا تكلم بالخبر غير موجه خطاباً إلى أحد، أو موجهاً إلى من لا يفهم معناه} أو إلى من يفهم ذاتاً لا فعلاً، لنوم أو سكر أو ذهول أو ما أشبهه، أو تكلم بإخفات مع التوجه إلى أحد، سواء فهم أنه يتكلم بوساطة إشاره أم لا، وسواء علم بأنه بما ذا تكلم إجمالاً أو لا، {فالظاهر} عند المصنف وبعض آخر {عدم البطلان} في الموارد التي ذكرها {وإن كان الأحوط القضاء}.

أما عدم البطلان، فلعدم صدق الكذب، إذ المنصرف عنه ما كان موجهاً مع سائر الخصوصيات، وأما الاحتياط بالقضاء فلاحتمال الإطلاق.

أقول: وهذه المسألة سياله تأتي في الغيبة والسب وما أشبهه، فلو سب زيداً وحده في داره، فهل يشمل أدله السب أم لا، وهكذا لو سبه أمامه بما لا يعرف معناه، ولكنه فهم أنه أخذ في سبه.

والظاهر لزوم القول بالبطلان في بعض الموارد، للصدق قطعاً، كما إذا أكذب موجهاً إلى مخاطب يعلم أنه يكذب إجمالاً ولكنه لا يعلم تفاصيله، أو يسمع بعضه ولا يسمع بعضه، والأحوط إلحاق سائر الموارد، فكما أنه لو سب أحد المعصومين وحده، ثم علم بذلك الحاكم حده، لصدق السب، كذلك لو كذب على أحدهم، ولذا إذا اطلع

أحد على فعله ولو اطلاقاً إجمالياً يقول إنه يسب، أو يدعو، أو يستهزئ، أو يكذب وهكذا.

بل الكتابه أهون وقد حكموا بالبطلان، وإن لم يطلع أحد عليها بأن أعدمها بعد الكتابه.

ومنه يعلم حكم ما لو كذب فى المسجل أو فيما أشبهه.

ثم إن من لا- يقول بالبطلان فى غير الموجه، هل يقول بذلك فى غير الموجه الذى يسمعه الغير باطلاع من المتكلم أو دون اطلاع منه، احتمالان.

ص: ١٩٩

(مسألة ٢١): إذا سأله سائل هل قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كذا، فأشار نعم في مقام لا، أو لا في مقام نعم، بطل صومه.

{مسألة ٢١: إذا سأله سائل هل قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كذا، فأشار نعم في مقام لا، أو {أشار {لا في مقام نعم بطل صومه { لصدق الكذب، إذ لا يلزم فيه التفصيل، بل الإجمال كاف في الصدق عرفاً، وكذلك إذا فعل فعلاً بعد سؤال السائل، مثلاً قال توضاً وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فتوضاً منكوساً.

ولو قال: لا أعلم، فيما إذا كان يعلم، فهو كذب على نفسه لا على الرسول، وبالعكس بأن قال: أعلم، في مقام لا أعلم.

ومن الكذب المجمل المبطل ما لو سئل عنه هل تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل كذا فقال: أعلم، في مقام لا أعلم. أو في مقام أعلم بالعدم، إذ لا يلزم في صدق الصدق والكذب ذكر المتعلق.

ولو قرر فعلاً يخالف قول الرسول أو فعله تقريراً باعتبار الحكايه، كما لو قال له سائل: إنى أتوضأ، فإن كان وضوئى موافقاً لوضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاسكت وإلا فاستشكل، ثم توضأ السائل منكوساً، فسكت، أو توضأ صحيحاً فقال فيه إشكال، فهل هذا من الكذب مطلقاً، أو ليس من الكذب مطلقاً، أو يفصل بين السكوت فليس بكذب، والاستشكال فهو من الكذب؟ احتمالات.

(مسألة ٢٢ - ٢٢): إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلاً ثم قال: كذبت بطل صومه.

وكذا إذا أخبر بالليل كاذباً، ثم قال في النهار: ما أخبرت به البارحة صدق.

{مسألة ٢٢: إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلاً، ثم قال: كذبت بطل صومه} لأن قوله كذبت تكذيب إجمالي للواقع الذي قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولذا صرح كاشف الغطاء بإبطاله، وقيده المستمسك بما إذا كان المقصود نفى الواقع المطابق للخبر كما هو الظاهر، لا- ما إذا كان المقصود نفى الخبر المطابق للواقع، فلا يبطل صومه لأنه ليس كذباً على الله، وإنما هو كذب على نفسه.

{وكذا إذا أخبر بالليل} أو قبل شهر رمضان {كاذباً، ثم قال في النهار} من رمضان {ما أخبرت به البارحة صدق} أو بالعكس، لصدق الكذب في المقامين، وهكذا بأن صدق يوماً وكذب في يوم آخر، ولو قال: إنني أريد أن أكذب، ثم نقل كلاماً عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان مطابقاً للواقع، أو قال: إنني أريد أن أصدق، ثم نقل كذباً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان مبطلاً.

ثم إنه ليس من الكذب ما لو عقب الكلام بما يخرج عن الكذب، فيما لم يكن رجوعاً

عرفاً، كما لو قال: علّم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً (عليه السلام) تسعمائه باب من العلم ومائه باب آخر، أو قال: علمه ألف باب وباب إلا باباً واحداً، على تأمل في ثانى المثالين.

ص: ٢٠٢

(مسأله ۲۳): إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل، لم يرتفع عنه الأثر، فيكون صومه باطلاً، بل وكذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان.

{مسأله ۲۳: إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل، لم يرتفع عنه الأثر} إذ لا يخرج الخبر السابق عن كونه كذباً بالرجوع عنه، كما صرح بذلك كاشف الغطاء ومنتهى المقاصد وغيرهما {فيكون صومه باطلاً، بل وكذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان} كما صرح بذلك من تقدم.

ولو أخبر صادقاً ثم أظهر الندم، كما لو كان من عادته الاستغفار عقيب كلما يكذب، فاستغفر وقصد بكذب إظهار كون كلامه كذباً، فالظاهر أنه داخل في الإشاره التي تقدم الكلام في كونها من أقسام الكذب.

مسألة ٢٤ - عدم الفرق بين أن يكون الكذب مكتوباً أو لا

(مسألة ٢٤): لا- فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار، أو لا، فمع العلم بكذبه لا يجوز الإخبار به وإن أسنده إلى ذلك الكتاب، إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاية دون الإخبار، بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه، بل وكذا مع احتمال كذبه

{مسألة ٢٤: لا- فرق في البطلان} بالكذب {بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار، أو لا، فمع العلم بكذبه لا يجوز الإخبار به وإن أسنده إلى ذلك الكتاب} فيما إذا كان الإخبار من نفسه والإسناد لذكر السند فقط، وذلك لأنه إخبار وإسناد، وقد عرفت سابقاً أن الإسناد لا يخرج الأخبار عن كونه إخباراً، كما لو قال رسول الله: خالد سيف الله، كما في البخاري، فإنه إخبار وإسناد، {إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاية دون الإخبار}، كما لو قال: في البخاري ذكر كذا، ولم يقصد إخباره بنفسه عن الرسول (صلى الله عليه وآله).

{بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه، بل وكذا مع احتمال كذبه} إلا أن يكون الرواية ثقته يشمله قوله (عليه السلام): «لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما يرويه عنا ثقاتنا». خصوصاً بعد مثل خبر ديه قطع أصابع المرأه، فإنه يجوز الإسناد إليهم حينئذ.

والحاصل: إن العمل وما هو بمنزلة من الأدله المسوغه للإخبار

إلا على سبيل النقل والحكاية، فالأحوط لناقل الأخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب، أو إلى قول الراوى على سبيل الحكاية.

كالاستصحاب والبينه والخبر الموثق والمناطق القطعى وما أشبه، كلها يخرج الخبر عن الكذب العمدى، فالأخبار حينئذٍ جائز، ولو كان فى الواقع مخالفاً لم يكن مبطلاً، فهو مما أذن به الله، وهو قول على الله بما يعلم، فلا يشمل الافتراء فى قوله: (الله أذن لكم أم على الله تفترون) (١)، وقوله: (اتقولون على الله ما لا تعلمون) (٢) وأمثالها.

ولو لم يكن الرواى ثقة بأن احتمل الصدق والكذب احتمالاً متساوياً، فإن نقله مجرداً عن الإسناد فالظاهر عدم البطلان للشك فى حصول الكذب _ أى الخبر المخالف للواقع _ الموجب للشك فى حصول الإفطار فالأصل عدمه، بل هذا لا يسمى كذباً عمدياً.

نعم الأولى أن لا ينقل {إلا على سبيل النقل والحكاية} سواء مسنداً كأن يقول قال فلان، أو مجملاً كأن يقول روى مثلاً.

أما قول المصنف: {فالأحوط لناقل الأخبار فى شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب أو إلى قول الراوى على سبيل الحكاية} فهو أولى، لا أنه لازم، بل لو قلنا بأن الظاهر من

ص: ٢٠٥

١- سورة يونس: آيه ٥٩

٢- ([٢]) سورة يونس: آيه ٦٨

الإخبارات أنها مسنده، لعلم السامعين بأن المتكلم إنما ينقله عن مصدر، فلا فرق عندهم بين أن يقول: قال رسول الله، وبين أن يقول: روى أنه قال رسول الله، أو في الكتاب الفلاني قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كان الاحتياط الأولوى أيضاً محل نظر.

وعلى هذا فالظاهر أنه إذا قرأ القارئ من كتب أمثال الطبرى، أو نقل الأخبار التي لا يعلم كذبها عن صحاح السنه مثلا بدون الإسناد لم يكن مضراً بصومه، وإن كان الاعتماد على هؤلاء مذموماً، لما ورد من أنهم أوتمنوا على كتاب الله فحرفوه، وعلى العترة فضيعوها، فتأمل.

ثم إنه ربما أشكل بعض في قراءة القرآن لحنا، وكذلك الأدعية والأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام)، لأنه إسناد، والحال أن الآيه مثلا- لم ينزلها الله سبحانه كما يقرأ هذا اللحن، ولذا أشكل في ذلك في غير شهر رمضان، واحتمل البطلان في شهر رمضان، قال: بل ربما قرأ القارئ اللحن كقرأ، كما لو قرأ بصيغه الخطاب في دعاء الكميل قوله: «وتجرات بجهلك»، وهكذا.

أقول: والظاهر انصراف الكذب والكفر والافتراء عن مثل ذلك، خصوصاً واللغه الفصحى إنما هي نادره المثل منذ أول الإسلام، والذى لا يلحن أندر من النادر، ولذا ورد أن الرجل الأعجمي من الأمه إذا قرأ القرآن رفعه الملائكه عربياً، كما سبق في بحث القراءه،

بل تكليف العامه بالصحه من أصعب التكاليف.

ولذا ذهب جمع كبير من الفقهاء إلى عدم الإشكال فى القراءات الملحونه لحنا لا- يخرجها عن الصوره العرفيه، فالأقوى عدم البأس فى ذلك لا فى شهر رمضان ولا فى غيره، والله العالم.

ص: ٢٠٧

(مسألة ٢٥): الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواه وإن كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم، إلا إذا رجع إلى الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

{مسألة ٢٥: الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواه وإن كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم} وذلك لحصر المبطل في الأمور المذكوره في الروايات، فالأصل عدم إبطال غيرها.

وما يمكن أن يستدل به على الإبطال، المناط الموجود في الكذب على الله ورسوله، وأن الكذب على هؤلاء مرجعه إلى الكذب على الله ورسوله، وفيهما ما لا يخفى، إذ لا مناط، وليس مطلق الكذب عليهم راجعاً إلى الكذب على الله ورسوله.

نعم إذا رجع كان مبطلاً، ولذا استثناه بقوله: {إلا- إذا رجع إلى الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)} والأئمة (عليهم السلام) فهو مبطل من حيث إنه كذب عليهم، لا- من حيث إنه كذب على الفقهاء، وذلك مثل أن يكون المتكلم في صدد بيان أفعال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم ينسب إلى الصدوق أنه روى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل كذا، نسبه مكذوبه، حيث إنه أخبر عن الرسول ونسبه كذباً إلى الصدوق.

(مسألة ٢٦): إذا اضطر إلى الكذب على الله ورسوله في مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به

{مسألة ٢٦: إذا اضطرَّ إلى الكذب على الله ورسوله في مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به} كما عن كشف الغطاء، واختاره بعض المحققين، وذلك لأن التقيه ترفع الأحكام مطلقاً، وضعيه كانت أو تكليفية، إلا إذا دل الدليل من الخارج على عدم رفع الحكم الوضعي، كما دل على قضاء الصوم بالإفطار تقيه، لقوله (عليه السلام): «لأن أفطر يوماً من رمضان وأقضيه أحب إلي من أن يضرب عنقي» (١).

هذا بالإضافة إلى انصراف أدله الكذب على الله ورسوله إلى الكذب المحرم، بقريته ذكر نقض الوضوء، وبمناط السب الذي هو أشد من الكذب، وقد قال سبحانه: (إلا من أكره وقلبه مطمئن) (٢).

وقال الإمام (عليه السلام): «أما السب فسبوني» (٣).

خلافاً لمنتهى المقاصد وبعض آخر، فقالوا بأنه يبطل.

واستدلوا لذلك بإطلاق أدله الكذب، واختصاص أدله التقيه

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٩٥ باب ٥٧ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] سورة النحل: آية ١٠٦

٣- [٣] الوسائل: ج ١١ ص ٤٧٨ باب ٢٩ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ح ١٠

كما أنه لا يبطل مع السهو أو الجهل المركب.

برفع الحكم التكليفي لا الوضعي، ولا مناط، مع أنه يشكل أصل النظر.

أقول: قد عرفت عدم الإطلاق للانصراف، وتصنيف الحكم إلى التكليفي والوضعي بعد الغض عن أنه لا حكم وضعي إطلاقاً، كما قرره الشيخ في الرسائل، وإنما الأحكام كلها تكليفية.

يرد عليه أن مطلقات التقيه لا وجه لتقييدها بأحد القسمين بلا شاهد، ولذا يقولون بعدم وجوب إعادة الصلاة في ما لو أتى بها تقيه مع أن الصحة والفساد حكمان وضعيان، والمناط لا بأس به إذ السب يوجب الكفر وهو مبطل للعمل، فإذا لم يوجب البطلان وهو أشد لم يوجب الأخف البطلان، فتأمل.

ثم الظاهر عدم اختصاص التقيه بما كان الطرف سنياً، أو بما لم يكن يعلم الطرف بمذهب المتقى أو ما أشبه من التقييدات التي أحدثها المتأخرون، وذلك لإطلاق أدله التقيه كما شرحناه في موضعه.

{كما أنه لا يبطل} الصوم بالكذب {مع السهو} بأن أراد شيئاً فصدر عنه كلام آخر سهواً {أو الجهل المركب} بأن قطع بأن الكلام الفلاني صادر عنهم (عليهم السلام) ثم تبين العدم، وذلك لما سيأتي من أن المفطرات المذكوره إنما تفطر مع العمد، وليس في المقامين عمد.

ثم إن بعضهم ذكروا: إن كذب الصبي غير ضار، لأنه ليس بمحرم، فيكون كالكذب تقيه.

وفيه: إن حقيقه صوم الصبى كحقيقه صوم غيره، فما يضر صوم غيره يضر صومه كسائر أبواب العبادات.

ص: ٢١١

(مسأله ٢٧): إذا قصد الكذب فبان صدقاً، دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطراً.

{ مسأله ٢٧: إذا قصد الكذب فبان صدقاً } لم يكن مبطلاً من حيث إنه كذب، لأن الكذب مخالفه الخبر للواقع لا - مخالفته للاعتقاد، إلا على مذهب النظام الذي يشهد له قوله سبحانه: (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) (١)، وقد أجيب عنه في علم البلاغه فراجع.

نعم إذا كذب كذلك { دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطراً } فإذا قلنا بأن قصد المفطر كان مفطراً، وإذا لم نقل بذلك، كما قربناه لم يكن مفطراً، وإنما شرط العلم لأنه إذا لم يعلم كونه مفطراً، كان من قصد ذات المفطر، وذلك لا يضر بالنيه الذي هو معيار الضرر بالصوم، ومن المعلوم أن قصد ذات المفطر غير قصد المفطر.

ص: ٢١٢

مسأله ٢٨ - إذا قصد الصدق فبان كذباً

(مسأله ٢٨): إذا قصد الصدق فبان كذباً لم يضر، كما أشير إليه.

{ مسأله ٢٨: إذا قصد الصدق { بأن زعم أن هذا الكلام لهم (عليهم السلام) فنقله عنهم { فبان كذباً لم يضر { لأنه ليس من الكذب العمدي { كما أشير إليه { في المسأله السادسه والعشرين.

ص: ٢١٣

(مسألة ٢٩): إذا أخبر بالكذب هزلاً بأن لم يقصد المعنى أصلاً لم يبطل صومه.

{مسألة ٢٩: إذا أخبر بالكذب هزلاً بأن لم يقصد المعنى أصلاً لم يبطل صومه} كما صرح به غير واحد، لأنه ليس بخبر حتى يتصف بالصدق والكذب.

ثم إن الظاهر أنه لا فرق في مبطلية الكذب بين النسبة إلى أحدهم بالخصوص أو بالإجمال، كأن يقول: قال أحد الصادقين (عليهما السلام) كذا، فيما إذا لم يكونا أو لم يكونوا قائلين له، لأنه من مصاديق الكذب عليهم (عليهم السلام)، ولو أجمل بالنسبة أحدهم (عليهم السلام) وغيرهم فيما قاله الغير أو لم يقله، كما قال الإمام الصادق (عليه السلام) أو أبو حنيفة قال كذا، سواء كان الثاني قائلاً له، أو كان أصل الخبر كذباً، فهل يعد هذا من الكذب عليهم مطلقاً، أو لا يعد مطلقاً، أو يفصل بين ما لو قاله غيرهم فلا كذب، أو لم يقله غيرهم أيضاً فهو كذب، احتمالات، ولو شك فالأصل العدم.

ولو نسب إلى الصادق (عليه السلام) ما قاله الباقر (عليه السلام) أو العكس عمداً، فالظاهر عدم الإفطار، لانصراف أدله الكذب عن مثله، خصوصاً بعد ما ورد جواز نسبه ما ورد عن أحدهم (عليهم السلام) إلى الآخر.

ولو نسب إليهم ما هو حق ولكنهم لم يقولوه، كما لو نسب قصه موسى (عليه الإسلام) الواردة في القرآن إلى الإمام المهدي

(عليه السلام)، ففي كونه داخلاً في الكذب المبطل، احتمالان، وإن كان الاحتياط الدخول، إذ ليس كل شيء مطابق للواقع من كلامهم (عليهم السلام).

الا ترى أنه لو قال: قال الإمام المهدي أن صحن الحسين يصلى فيه زد كان كذباً، وإن كان زيد يصلى في الصحن فعلاً، ولذا اختار ثاني المامقانيين: الأفساء، ولو اجمل في الكلام، كأن قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: الثاني من الجملتين.

نعم لو لم يقلها الرسول كان كذباً، ولو افتى العالم بما يطابق الأدلة حسب نظره وكان مخالفاً للواقع واقعا لم يبطل، لعدم الكذب العمدي، ولو لم يجتمع فيه شرائط الافتاء، إذ شرائط الافتاء حسب تقليد الغير لا حسب ابداء ما استفاده.

ولو نسب الواعظ ما أفتاه المجتهد إلى الله تعالى، لم يكن مفسداً وإن خالف الواقع، لظهور الفتوى في أنه استفاد من أحكام الله تعالى، فلا إشكال في النسبة إليه.

ولو قضى بالباطل فيما لم يعلم أنه باطل، لم يكن من الكذب المفسد، ولو علم ببطلانه فإن كان قضاؤه متضمناً للنسبة إليهم كان

مبطلا، لما تقدم من أنه لا فرق بين الصريح والإشارة، وإن لم يكن متضمنا للنسبه إليهم لم يكن مبطلا.

ولو فسر القرآن أو الحديث بما ليس ظاهراً فيه مع اعتقاده بالظهور لم يكن كذباً عمدياً وإن خالف الواقع، ومع اعتقاده بعدم الظهور يكون من الكذب إن كان فيه نسبه إليهم ولو إشاره، وإلا فلا يكون مفسداً.

ولو روى في النسبه بأن فهم المخاطب أنه ليس من الإمام وهو من الإمام، كأن قال: قال السيد على كذا، وأراد أمير المؤمنين (عليه السلام)، لكن المخاطب فهم أنه رجل آخر، لم يكن من الكذب.

ولو انعكس بأن فهم المخاطب أنه عن الإمام، وليس من الإمام، كأن قال: قال الإمام، وأراد به إمام الجماعة، فهل هو من الكذب عليهم، كما في المستند، أو لا كما في حاشه منتهى المقاصد، احتمالان، الظاهر الثانى، لأنه لم يكذب عليهم (عليهم السلام)، وإنما فهم المخاطب ذلك. ويحتمل الأول، إذ المعيار الظهور العرفى، ولو شك فالأصل العدم.

ولو ظن أن أحدهم (عليهم السلام) قال كذا، لم يجز النسبه، لأن الظن لا حجيه فيه، إلا إذا وصل إلى الاطمئنان، وكذا لو شك، وقد تقدم الكلام فى مبطلتيهما.

ثم إن التصرفات المتعارفه فى الكلام لا يوجب كذبيته، كالمبالغه فى نقل الكلام القائل، والمجاز، والاستعاره، والكنايه، والتعليق

السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه

بتحشيه القصه بالزوائد، والإجمال، والتنقيص بحذف بعض الكلام، وما أشبه.

وهل نسبه الشيء إلى الغير مع ربطه بهم (عليهم السلام) كذباً يوجب الإفساد، كما لو قال أن عمر ضرب علياً (عليه السلام) كذباً، احتمالان، من أنه كذب عليهم، كما ورد في عنوان الروايات، ومن احتمال انصراف الكذب عليهم إلى فعلهم وقولهم وتقريرهم فقط.

وقد تقدم غير مره أن مع الشك الأصل العدم.

ولو قال نهاراً: سأنقل ليلاً- أحد أقوال الإمام (عليه السلام)، ثم نقل ليلاً كذباً، فهل يفطر أم لا؟ احتمالان، من أنه إشاره إلى الكذب، ومن أن الأدله منصرفه عن مثله.

وفى المقام فروع أخر اكتفينا منها بهذا المقدار.

{السادس} من المفطرات: {إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه} كما هو قول معظم الأصحاب عن المدارك، والمشهور كما فى الحدائق والمستند والجواهر ومنتهى المقاصد، وعن البرهان القاطع والمشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً كما فى المستمسك، خلافاً لسكوت الصدوق والسيد والشيخ فى المصباح وسار، الظاهر فى عدم الإبطال، بل توقف المعبر كما عن المدارك، وصرح بالعدم جمله من متأخرى المتأخرين.

استدل القائلون بالإبطال: بروايه سليمان المروزى قال: سمعته

يقول: «إذا تضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحه غليظه أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له فطر مثل الأكل والشرب والنكاح» (١).

وبأن في الغبار ذرات التراب فهو داخل في الأكل الذي عرفت أنه أعم من القليل والكثير، وبأنه إيصال شيء إلى الجوف وهو مفسد بالمناط، وأيد ذلك بأخبار السعوط والاحتقان بالجامد، وجلوس المرأه في الماء، والاحتقال والاستياك بالرطب.

واستدل القائلون بالعدم: بالروايات الحاصره للمفطرات في غير المذكور، وبالأصل بعد المناقشه في الأدله المذكوره، أما الروايه فبضعف السند، وبالإضمار إذ لم يعلم المراد بالمسؤول عنه، وليس المروزي ممن لا يضمم إلا عن الإمام، ربما اشتمالها على ما جمع الأصحاب على عدم مفطريته، أما الكفاره فمنتهى الأمر حملها على نوع من الاستحباب.

وبمعارضتها بموثق عمر بن سعيد، عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك، فتدخل الدخنه في حلقه؟ قال: «جائز لا بأس». وسألته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه؟ قال: «لا بأس» (٢)، بل وبكلام المقنع الذي هو مضمون

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٨ باب ٢٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ٢٢ مما يمسك الصائم ح ١١

الأخبار، قال: «لا بأس أن يتمضمض الصائم» إلى أن قال: «ويتبخر» (١).

ورواه الصدوق عن الصادق (عليه السلام) المروي في الوسائل وفيها: قيل يشم الصائم الغاليه والدخنه؟ قال: «نعم» (٢).

وفيه عن الخصال عن الحسن (عليه السلام) قال: «تحفه الصائم أن يدهن لحيته ويجمر ثوبه، وتحفه المرأه الصائمه أن تمشط رأسها وتجمر ثوبها» (٣). ومن المعلوم ملازمه التجمير لدخول الدخان الحلق.

بل وما دل على كون المسلمين في غزوه الخندق كانوا يحفرون وهم صيام بدون أدنى إشاره إلى شد حلقهم، مع أنه لو كان لبان.

وأما أن في الغبار ذرات التراب، فبأنه غير ضار بعد عدم صدق الأكل عرفاً، ألا ترى أنه لو قال المولى لعبده: لا تأكل شيئاً حتى آتيك، لم يصدق أنه خالف المولى فيما إذا كنس البيت فدخل الغبار حلقه.

وأما إيصال الشيء إلى الجوف فقد عرفت أنه لا دليل على إبطاله في غير الأكل والشرب والحقنه بالمائع مما هو مورد النص، وأما ما ذكر

ص: ٢١٩

١- المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢٥ آخر كلمه

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٦ باب ٣٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١٤

٣- ([٣]) الخصال: ص ٦١ باب تحفه الصائم شيئان ح ٨٦

فى التأييد فالحكم فى الأصل الكراهه أو ما أشبهه، فكيف يؤيد الفرع به، قالوا: والشهره غير ثابتة وإن أرسلها بعض إرسال المسلمات، إذ المحكى عنهم ليسوا إلا جماعه لا يتجاوزون العشرين شخصاً مع أن بعضهم خالف نفسه فى كتاب آخر بالسكوت أو التوقف أو الفتوى بالخلاف.

أقول: الإنصاف أنه لو لا- النسبه إلى الشهره كان اللازم القول بعدم الإبطال، لأن العمده فى المقام هى الروايه، ولم تتحقق حجيتها، إذ محمد بن عيسى مجهول، والقول بأن روايه الصفار عنه قرينه على أنه هو ابن عبيد منظور فيه، إذ لا حجه فى مثل هذه القرينه المحتمل، بالإضافة إلى أن ابن عبيد مختلف فيه.

وأما سليمان فقد اختلفت النسخ فى أنه ابن حفص أو ابن جعفر، والثانى مجهول، والأول مختلف فيه، فلم يبق إلا جبرها بالشهره، وقد عرفت ما فى الشهره، مضافاً إلى كون الشهره مطلقاً جابره محل نظر، على أنه لم يتحقق استناد المشهور إلى هذه الروايه تقيدهم الغبار بالغليظ، وليس فى هذه الروايه ذكر له، والتلازم بين كنس البيت وذلك غير تام كما هو المشاهد، فالقول بعدم هو الأقرب لو لا النسبه إلى المشهور.

هذا مع الغض عن المعارض المقتضى للحمل على الكراهه، والجمع بينها وبين الموثق تكلف ظاهر كما لا يخفى، وأظن أنه لو لم

يكن خوف الشهره كان حتى القول بالكراهه مما يجب التمسك له بذييل أخبار التسامح، وقد أطال المتأخرون الكلام حول ذلك تشييداً وتأيداً ونقضاً ومنعاً فراجع.

{بل وغير الغليظ على الأحوط} لإطلاق دليل المنع الذي قد عرفت، بل وجمله من الروايات المشعره بالمطلب، كروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «أنه كره للصائم شم الطيب والريحان والارتماس في الماء، خوفاً من أن يصل من ذلك إلى حلقه شيء» إلى أن قال: «ومن فعل ذلك ولم يصل منه إلى حلقه شيء طعمه فلا شيء عليه»^(١).

والرضوى: «لا- بأس للصائم» إلى أن قال: «واستعمال الطيب من البخور وغيره ما لم يصعد في أنفه» إلى أن قال: «ولا بأس لشم الطيب إلا أن يكون مسحوقاً فإنه يصعد إلى الدماغ»^(٢).

وعن الهدايه، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا بأس أن يشم الصائم الطيب إلا المسحوق منه، لأنه يصعد إلى دماغه»^(٣).

وقد أفتى بإلحاق غير الغليظ بالغليظ جماعه، لإطلاق الروايه

ص: ٢٢١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥ باب ما يفسد الصوم

٢- ([٢]) فقه الرضا: ص ٢٤ سطر ٢٠

٣- ([٣]) الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٥٥ سطر ١٩

سواء كان من الحلال كغبار الدقيق، أو الحرام كغبار التراب ونحوه، وسواء كان يثارته بنفسه بكنس أو نحوه، أو يثاره غيره، بل أو يثاره الهواء مع التمكين منه وعدم تحفظه

السابقه، ولصدق الأكل غير المعتاد، وللاحتياط، ولإطلاق بعض الإجماعات.

أقول: المحكى عن المشهور القائلين بالبطلان، كالمحقق والعلامة في جملة من كتبه وغيرهما التقييد بالغليظ، بل في المدارك تقييد الأكثر بذلك، وقد ردوا ما ذكروه المطلقون بلزوم تقييد الروايه بالموثقه، وبالسيره المستمره، وبلزوم الحرج لاختلاط الهواء كثيراً ما بأجزاء خفيفه، وصدق الأكل غير تام، بل لو كان هذا المفطر من باب الأكل لم يكن لإفراده وجهاً، بل اللازم أن يذكروه في ضمن مسائل الأكل، والاحتياط لا وجه بعد وجود الدليل، والإجماعات مخدوشه صغرى وكبرى، وعليه فلو قلنا في الغبار الغليظ لا نقول به في الخفيف.

ولذا أشكل الشيخ المرتضى وغيره في الإلحاق {سواء كان من الحلال كغبار الدقيق، أو الحرام كغبار التراب ونحوه} لإطلاق أدله الجانبيين، وخصوص مورد بعض النصوص ملغاه للمناط ولإطلاق بعض الأدله الأخر {وسواء كان يثارته بنفسه بكنس أو نحوه، أو يثاره غيره} إنساناً كان أو حيواناً {بل أو يثاره الهواء مع التمكين منه وعدم تحفظه}.

والأقوى إلحاق البخار الغليظ ودخان التباك ونحوه

وإنما نص على ذلك لما فى كشف الغطاء، حيث بنى على عدم مفطريته ولو مع عدم التحفظ، وكأنه لا اختصاص الروايه بما كان هو السبب، والسيره على عدم التحفظ فى أوقات الصحه، ومن الممكن الفرق كما يفرق فى المضاف بين ما خلطه بنفسه بالطين أو الملح حيث يصدق المضاف عرفاً، وبين ما خلط بنفسه فى الأنهر وقت السيل وبأصلاح الأرض حيث لا يصدق المضاف، لكن الظاهر عدم الفرق بعد عموم بعض أدلتهم والمناطق.

ثم إن قولهم: إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، لا فرق فيه بين كون الوصول من الفم أو الأنف، كما لا يضر الغبار الخفيف، وإن اجتمع بقدر الغليظ بمرور الزمان، وإن قذفه أسود مخلوطاً بالماء شبه الطين.

ولو شك فى كونه غليظاً أو خفيفاً، فالأصل الموضوعى، إن كان فهو، وإلا كان الأصل الخفه وعدم الإبطال بعد تعذر الفحص، لما عرفت غير مره من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه.

{والأقوى} عند المصنف وجمع آخر {إلحاق البخار الغليظ ودخان التباك ونحوه} بالغبار.

واستدل لذلك بالمناطق المستفاد من الروايه، وبالسيره، وبارتكاز المشرعه منافاتها للصوم والاحتياط، وبيعض الروايات المتقدمه الوارده فى شم الطيب، وبعدم الفرق بين الأجزاء الترايبه الداخله فى الغبار، والأجزاء الرماديه الداخله فى الدخان، والأجزاء المائيه

ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلةً أو نسياناً أو قهراً.

الداخله في البخار، وقد استبعد الإلحاق المدارك تبعاً للتقيح، ومثلها الكفايه والذخيره، بل عن التنقيح الجزم بالعدم في الدخان، وعن الشيخ المرتضى (رحمه الله) الإلحاق إن عممنا الغبار للخييف، وإلا فعدم الإلحاق، وعن آخر الفرق بين الدخان بالمنع، والبخار بالجواز، للسيره في دخول الحمامات الممثلته بخاراً.

أما القائلون بعدم مبطليته مطلقاً، أو في الجملة، فقد استدلوا: بالبراءه، وبالأخبار المتقدمه في جواز الغبار، وبالسيره في دخول الحمامات، وبالأخبار الحاصره للمفطرات في أمور مخصوصه.

وأشكلوا على أدله المانعين بأن المناط غير قطعي، والسيره منقطعه قطعاً، لحدوث شرب التتن ونحوه، فإنه حدث سنه الثمانمائه والخمسين فتاريخه لفظه (تتن). وارتكاز المتشرعه ليس بدليل إذا لم تكن سيره، بالإضافة إلى أنه حدث عند المتأخرين المفتين بذلك، والاحتياط محكوم، وروايات شم الطيب محموله على الكراهه بالاتفاق، والفرق موجود بالنص في الغبار دون سواه.

وكيف كان، فلا دليل قوى في المسأله يوجب الفتوى القطعيه، والاحتياط في الدخان سبيل النجاه، أما البخار فالمتعارف منه في الحمامات وما أشبه فالظاهر عدم الإبطال، والله العالم.

{ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلةً أو نسياناً أو قهراً} لما سيأتي من الأدله الداله على أن المفطرات إنما تفطر مع العمده لا ما سواه

أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول ونحو ذلك.

السابع: الارتماس في الماء

{أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول ونحو ذلك} لأنه ليس من قسم العمدة، ولا إطلاق للنص، لأن كانس البيت ليس ممن يظن بعدم الوصول، فأشكال المستمسك والبروجردى وغيرهما على المتن يحتاج إلى التأمل.

{السابع} من المفطرات: {الارتماس في الماء} وقد اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: بأنه يكره وليس بمحرم، ولا موجب للقضاء والكفاره، وهم: التهذيب والعماني والحلي والسيد في أحد قولييه.

وقال بعض: بالحرمة بدون سببيه للقضاء والكفاره، وهم: الاستبصار والمعتبر والمنتهى والمختلف والتحرير والتذكرة والإرشاد والمستند وغيرهم.

واختار هذا القول الوالد (رحمه الله) في فتواه الأولى.

وقال بعض: بأنه محرم وموجب للقضاء فقط دون الكفاره، وهم: الحلبي، واحتمال القواعد، ووظاهر النافع وغيرهم.

وقال بعض: بالحرمة وإيجاب القضاء والكفاره، وهذا القول هو المنسوب إلى المشهور، بل عن الانتصار والغنيه الإجماع عليه، فالأقوال في المسألة أربعة:

الأول: الكراهه، واستدل القائل به بالأصل، وبخبر عبد الله بن سنان: «يكره للصائم أن يرتس في الماء»^(١).

ص: ٢٢٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

ويخبر الصيقل (١١) الذى جمع بين لبس الثوب المبلول وبين الارتماس، ومن المعلوم كراهه الأول، فالسياق يقتضى كراهه الثانى.

ومثله فى الدلالة خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «أنه كره للصائم شم الطيب والريحان والارتماس فى الماء» (٢) خوفاً من أن يصل من ذلك فى حلقه شىء، وبمفهوم الأخبار الحاصره، كخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وترك الأكل والشرب والنكاح نهاراً». بل والآيه الكريمه والأخبار التى ذكرت فيها الأكل والشرب والجماع فقط.

أقول: الأصل لا مجال له مع الدليل، ولفظه «يكره» لا بد وأن يرفع اليد عن ظاهرها بالقرينه، والسياق غير مفيد، بل المقرر أن يرفع اليد عن فقره التى دل الدليل على أنه أريد بها خلاف الظاهر، والحصر إضافى بقرينه سائر الأخبار الآتية.

الثانى: الحرمة وإيجاب القضاء والكفاره، كما عن المشهور، ويدل عليه صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله

ص: ٢٢٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٣- ٢٤ باب مما يمسك عنه الصائم ح ٤ و ١٠

٢- ([٢]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥ الفقرة ٥

(عليه السلام) قال: «الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس رأسه» (١).

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء» (٢).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «الصائم يستنقع في الماء ويصب على رأسه الماء يتبرد بالثوب وينضح بالمروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء» (٤).

وصحيح يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم» (٥).

وما رواه الكليني (رحمه الله) عن الصيقل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يرتمس في الماء؟ قال: «لا، ولا المحرم» (٦).

ص: ٢٢٧

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٧
- ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٨
- ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٥- ([٥]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٦- ([٦]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

وموثق حنان بن سدیر، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يستنقع في الماء؟ قال: «لا بأس، ولكن لا ينغمس فيه، والمرأه لا- تستنقع في الماء لأنها تحمل الماء بقبلها»^(١)، إلى غيرها من الروايات الكثيره الموجوده في الوسائل والمستدرک فراجع.

هذا كله للدلاله على الحرمة، خلافاً للقول الأول، ومن المعلوم لزوم التصرف في أدله القول الأول بهذه الصحاح الكثيره الصريحه أو الظاهره المعمول بها لدى المشهور.

أما الدليل على إيجاب القضاء والكفاره خلافاً للقولين الآخرين، فالدليل على القضاء: صحيحه محمد بن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والارتماس والنساء»^(٢)، بتقريب أن الضرر ليس إلا- البطلان، وهو يستلزم القضاء.

والدليل على الكفاره التلازم بين الفساد وبينهما، لصحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أفطر في شهر رمضان تعمداً يوماً واحداً من غير عذر؟ قال: «يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر على

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ذلك تصدق بما يطبق»(١١).

الثالث: البطلان، والقضاء بدون الكفاره، أما البطلان والقضاء فلما تقدم في القول الثاني، وأما عدم الكفاره فلأن الصحيحه لا تدل على إطلاق الكفاره في كل مورد تضرر الصوم بشيء، ولذا ذكر الفقهاء غير مورد فيه قضاء دون الكفاره.

الرابع: عدم القضاء أيضاً، وهذا القول اختاره جماعه كثيره كما عرفت، بل في مصباح الفقيه نسب إلى أكثر المتأخرين، فالإمسك عن الارتماس حكم تكليفي محض لا يترتب عليه شيء، واستدل له بعدم الدليل على القضاء.

إذ صحيحه محمد بن مسلم لا يدل على أزيد من الضرر، أما كون الضرر مما يستتبع القضاء فلا، فالأصل العدم، مضافاً إلى موثقه إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: «ليس عليه قضاء، ولا يعودن»(١٢). وهذه كما تراها نص في الحرمة دون القضاء، وحيث ذيلت بقوله «ولا يعودن» الظاهر في التحريم لا مجال للجمع بينها وبين خبر ابن سنان بالحمل على الجواز مع الكراهه، وإن بالغ في تشييده في المصباح، وتبعه المستمسك بعد كون

ص: ٢٢٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٧ باب ٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ويكفي فيه رمس الرأس فيه وإن كان سائر البدن خارجاً عنه

«لا يعودن» في مفاده أقوى من «يكره» في الكراهه المصطلحه، بالإضافة إلى ضعف الخبر وتأيد الموثقه بالأخبار الكثيره الظاهره في الحرمه.

بل في الرضوى: «خمسه أشياء تفترك، الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمه (عليهم السلام)» (١).

وفي مرفوعه الخصال، عن الصادق (عليه السلام): «خمسه أشياء تفتط الصائم، الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمه (عليهم السلام)» (٢).
فهذا القول هو الأقرب.

ويكفي فيه رمس الرأس فيه وإن كان سائر البدن خارجاً عنه { كما هو المشهور، فإن غالب الأحاديث وإن اشتملت على الرمسه الظاهر في رمس البدن مع الرأس، إلا أن صحيح بن مسلم المتقدم حيث قال (عليه السلام): «ولا يغمس رأسه في الماء». وكذا صحيح الحلبي وحريز وغيرها ظاهر في الاختصاص بالرأس، وأن المحذور إنما هو من جهه الرأس.

ص: ٢٣٠

١- فقه الرضا: ص ٢٣

٢- ([٢]) الخصال: ص ٢٨٦ باب خمسه أشياء تفتط الصائم ح ٣٩

من غير فرق بين أن يكون رسمه دفعه أو تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً

بل قد عرفت في خبر الدعائم المتقدم في مسأله الغبار الغليظ التصريح بأن المحذور من باب خوف الوصول إلى الحلق، لكن هذا أشبه بالحكمه، لعدم قائل بدوران الحكم مداره، بل المطلقات ظاهره في الإطلاق، فلا يمكن الاعتماد على الخبر.

وكيف كان، فالتوقف في الإفطار برمس الرأس فقط كما عن الدروس، أو منع ذلك كما عن الميسر، أو الإشكال كما في كلام بعض المحققين، بحمل ما اشتمل على الرأس على الارتماس المتعارف، إذ المتعارف رمس الرأس مع البدن لا وحده منكوساً، لا ينبغي الاستشكال لأجله، بل ظاهر الجواهر أنه ليس فيه خلاف، فتأمل.

{من غير فرق بين أن يكون رسمه} في الماء {دفعه أو تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً} إذ الارتماس عباره عن الكون تحت الماء، ولا فرق فيه بين الحصول الدفعي أو التدريجي، أما احتمال عدم الضرر في التدريجي لأن البقاء ليس رسماً، والحدوث لم يحصل دفعه، التي هي المفهوم من الرمس، والارتماس انصرافاً، ففي غير محله، إذ الرمس شامل للتدريجي، ولا انصراف، بالإضافة إلى ما يفهم من النص والفتوى من المناط، ولذا صرح الجواهر وغيره بعدم الفرق.

وأما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه، فلا بأس به وإن استغرقه، والمراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه، فلا يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان.

{وأما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه فلا بأس به وإن استغرقه} خلافاً لاحتمال المدارك حيث قال: ولو غمسه على التعاقب لم يتعلق به التحريم، لعدم صدق الارتماس مع احتماله (1)، انتهى.

ولكن مقتضى القاعده هو ما ذكره المصنف وصاحب المدارك أولاً وغيرهما، إذ الظاهر حصول الفعل في زمان واحد لعدم الصدق، وأما احتمال التحريم فبملا-حظه المناط، لكنه غير معلوم لأنه من المحتمل كون وجود الرأس بجميع منافذه موجبا للبطلان، حيث يستولى الماء على المنافذ وغيرها، فتتسرب، بخلاف ما إذا كان بعض الرأس خارجاً إذ يبقى مجال تنفس المنافذ من الهواء فلا تتسرب الماء، وقد ظن صاحب الحقائق أن مرادهم بالدفعه ما يقابل التدريج فأورد عليهم ونسبهم إلى الخطأ، وكأنه (رحمه الله) لم يلتفت إلى أنهم أرادوا بذلك ما يقابل التعاقب.

{والمراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه، فلا- يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان} وإن اجتمعت تحت الماء جميعاً، أما يكون المراد

ص: ٢٣٢

وإن كان هو الأحوط

بالرأس ذلك، فهو الظاهر منه لدى الإطلاق المجرد، وإن كان الرأس قد يطلق ويراد به مقابل الوجه ومقابل الرقبه، لكنه بمعونه القرينه نحو حلق رأسه أو شج رأسه أو ما أشبهه، أما المطلق منه فالمنصرف مقابلته للجسد، وأما عدم البطلان بغمس خصوص المنافذ، فلعدم تحقق غمس الرأس بتمامه، كالعكس وهو ما إذا غمس منابت الشعر فقط منكوساً، خلافاً لمن أشكل في غمس المنافذ وحدها، حيث استنبط أن معيار الحكم المنافذ.

وقد يؤيده ما فى الخبر من أنه احتياط لعدم وصول الماء إلى الحلق، كما مر فى مسأله الغبار الغليظ، لكنك عرفت ضعف هذا الكلام، بعدم حجيه الخبر، وعدم المناط القطعى، بل لو كان المعيار المنافذ لصرح الروايات بها لا بشىء آخر، مع تعارف رسم المنافذ دون المنابت كثيراً، ومما تقدم يعرف ما فى كلام مجمع البحرين (١) حيث إنه قال: والرأس عند الفقهاء يقال لمعان:

الأول: كره الرأس التى هى منبت الشعر، وهو رأس المحرم.

الثانى: إنه عباره عن ذلك مع الأذنين، وهو رأس الصائم.

الثالث: إنه ذلك مع الوجه، وهو رأس الجنايه فى الشجاج.

الرابع: إنه ذلك كله مع الرقبه، وهو رأس المغتسل.

{وإن كان هو الأحوط} لما عرفت من المناط، وروايه الدعائم، وفتوى

ص: ٢٣٣

وخرج الشعر لا ينافى صدق الغمس.

المدارك {وخرج الشعر لا ينافى صدق الغمس} إذ الشعر ليس رأساً، وإنما هو شيء خارج متصل، كشعر سائر البدن، وقد نص بعدم ضرر ذلك غير واحد.

ص: ٢٣٤

(مسألة ٣٠): لا بأس برمس الرأس أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات، بل ولا رمسه في الماء المضاف، وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصاً في الماء المضاف.

{مسألة ٣٠: لا بأس برمس الرأس} وحده {أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات} وفاقاً للجواهر والمستند والمصباح ومنتهى المقاصد وغيرها، وذلك لأن النصوص اشتملت على ذكر الماء غالباً، وبعضها كصحيح محمد بن مسلم: «الطعام والشراب والارتماس والنساء» وإن كان مطلقاً إلا أن المنصرف عنه الماء، ولذا لو غمس رأسه في الدبس أو الوحل أو ما أشبه لا يصدق عليه الارتماس بدون القيد، خلافاً للمسالك حيث قال: وفي حكم الماء مطلق المائع، وإن كان مضافاً، كما نبه عليه بعض أهل اللغة والفقهاء، انتهى.

واستدل له بالإطلاق بعد حمل ذكر الماء في الروايات على الفرد الغالب المعتاد، والمناطق، وفيهما نظر، كما عرفت.

والانصاف أن المسألة محل شك، حتى لو لم يكن إطلاقاً للمناطق القريب إلى الذهن في مثل الغمس في اللبن أو الخل، أو ماء الرمان أو ما أشبهه، لكن الذي يهون الخطب أنه حتى مع التوقف والاستشكال مقتضى الأصل العدم، خصوصاً وأن مناطق الأحكام غير معلومه، {بل ولا رمسه في الماء المضاف} وإن كان هنا أشكل، ولذا أفتى كاشف الغطاء بإلحاقه بالماء {وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصاً في الماء المضاف} ولو

شك في الإضافة والإطلاق أو كونه ماءً أو لا، فإن كان أصل موضوعي فهو، وإلا كان الأصل عدم البطلان به.

وقد أشكل غالب المعلقين على المتن في مطلق المايح أو المضاف منه، ولا بأس بالاحتياط بالترك، وإن كان لا يترتب عليه قضاء أو كفاره على ما عرفت، في أصل مسأله الارتماس.

ص: ٢٣٦

(مسأله ٣١): لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه في الماء فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه، نعم لو أدخل رأسه في إناء كالشيشه ونحوها ورسم الإناء في الماء فالظاهر عدم البطلان.

{مسأله ٣١: لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه في الماء فالأحوط { كونه بحكم الرسم لصدق الرسم، ولذا أفتى بذلك كاشف الغطاء، وتبعه المصنف بقوله: {بل الأقوى بطلان صومه { لكن في الأقوائيه نظر.

إذ الظاهر المنصرف غمس بشره الرأس، ولا أقل من الاحتمال الموجب لسقوط الظهور، ولذا قوى البروجردى عدم البطلان، منتهى الأمر الاحتياط.

{نعم لو أدخل رأسه في إناء كالشيشه ونحوه ورسم الإناء في الماء فالظاهر عدم البطلان { لانصراف رسم الرأس عن مثله، خصوصاً إذا كان منفصلاً لا كالمطاط المتصل.

لا يقال: فكيف قلتم بالإشكال في الإدخال ملفوفاً بحرير أو نحوه.

لأنه يقال: هناك يصدق الوطء والجماع والمباشره وما أشبهه، بخلاف المقام، فتأمل.

مسأله ٣٢ - لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه

(مسأله ٣٢): لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه، وكان ما فوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلاً أو بعضاً لم يبطل صومه على الأقوى، وإن كان الاحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مرّ.

{مسأله ٣٢: لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه، وكان ما فوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلاً أو بعضاً} ينافى صدق رمس الرأس.

أما خروج البعض الذى لا- ينافى صدق الرمس عرفاً كمحل إبره مثلاً، فالظاهر اللحوق برمس تمام الرأس للمناطق، بل لا يبعد الصدق عرفاً، ولذا قال المولى: لا ترتمس، ففعل العبد ذلك كان مخالفاً عرفاً وشبهه المستهزئ بأمر المولى لو اعتذر بأنه أبقى بعض رأسه خارجاً.

{لم يبطل صومه على الأقوى} على ما تقدم {وإن كان الأحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مرّ} فى المسأله التاسعه والعشرين.

ص: ٢٣٨

(مسألة ٣٣): لا بأس بإفاضه الماء على رأسه، وإن اشتمل على جميعه، ما لم يصدق الرسم في الماء، نعم لو أدخل رأسه أو تمام بدنه في النهر المنصب من عال إلى السافل ولو على وجه التنسيم فالظاهر البطلان لصدق الرسم

{مسألة ٣٣: لا بأس بإفاضه الماء على رأسه وإن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرسم في الماء} بسبب كثرة الماء الغامر للرأس، وفاقاً لمنتهى المقاصد وغيره، خلافاً للمحكي عن بعض الأجله، حيث ألحق ذلك بالرسم فيما إذا اشتمل الماء على الرأس دفعه واحده.

واستدل للأول: بصحيح ابن مسلم وبالأصل.

وللثاني: بالصدق والمناط، بعد تخصيص صحيح ابن مسلم بالصب المتعارف الذي لا يشمل الرأس كله دفعه واحده.

ولكن الأقرب الأول، لأنه لا وجه لمنع إطلاق الصحيح في مفروض الكلام، وهو عدم صدق الرسم.

{نعم لو أدخل رأسه} وحده {أو} مع {تمام بدنه في النهر} أو ما أشبه {المنصب من عال إلى السافل ولو على وجه التنسيم فالظاهر البطلان لصدق الرسم} والقول بانصراف الرسم إلى غير ذلك ممنوع، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، كما أن انصراف الاستقامه في البدن حال الرسم بدوى، فالارتماس منكوساً أو معترضاً

وكذا فى الميزاب إذا كان كبيراً وكان الماء كثيراً كالنهر مثلاً.

كالارتماس مستقيماً } وكذا فى الميزاب إذا كان كبيراً وكان الماء كثيراً كالنهر مثلاً } فإن موجب للصدق الذى هو معيار
البطلان.

ص: ٢٤٠

(مسأله ٣٤): فى ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه، ومع عدم التمييز يجب عليه الاجتناب عن رسم كلّ منهما لكن لا يحكم ببطلان الصوم إلا برمسهما ولو متعاقباً.

{مسأله ٣٤: فى ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه} إذ هو الرأس وغيره شىء زائد شبيه بالرأس، ومن المعلوم أن صدق الارتماس إنما يكون فى الرأس لا فى غمس الشبيه به.

نعم إذا كانا رأسين مستقلين بحيث يصدق الرسم والارتماس فى كل منهما كان كل واحد مدار الحكم، كما أنه كذلك فى الإنسانين اللذين على حقو واحد أو على بطن واحد، كما يوجد الآن فى بعض البلاد.

{ومع عدم التمييز} مع العلم بكون أحدهما زائداً {يجب عليه الاجتناب عن رسم كلّ منهما} من باب العلم الإجمالى، إذ المفروض أن الرأسين محل ابتلائه، فلا مجال لإجرائه البراءة، ومعنى وجوب الاجتناب الأعم من التكليفى والوضعى فيشمل ما لو كان الصوم مستحباً، {لكن لا يحكم ببطلان الصوم إلا برمسهما ولو متعاقباً} لاحتقال أن يكون المرموس الرأس الزائد.

أقول: الظاهر لزوم الاجتناب مطلقاً، وعدم الاعتماد على الصوم الذى رسم فيه أحدهما، إذ العلم الإجمالى بالتكليف المتوجه إليه كاف فى تنجز التكليف عليه، فهو من قبيل وجوب إمساكه عن

الأكل والشرب بالنسبة إلى الرأسين، وتحفظه عن النظر إلى غير المحرم بالنسبة إلى عيني الرأسين وهكذا، وعليه فلا- يجرى الاستصحاب وأصالة الصحة وما أشبه، لأنها في غير أطراف العلم الإجمالي، ولذا علق المستمسك وغيره على هذا الموضع بالإشكال، وعليه فلا يجوز له الرمس تكليفاً، ولا يمكنه الاكتفاء بهذا الصوم بناءً على البطلان وضعاً، ومطلقاً بالنسبة إلى الأكل والشرب.

ص: ٢٤٢

(مسأله ٣٥): إذا كان مايعان يعلم بكون أحدهما ماءً يجب الاجتناب عنهما، ولكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرسم فيهما.

{مسأله ٣٥: إذا كان مايعان} يشك فى أن أحدهما ماء أم لا، يلزم الفحص إذا أراد الارتماس فيهما أو فى أحدهما، لما عرفت غير مره من لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه، وإذا كان {يعلم بكون أحدهما ماءً يجب الاجتناب عنهما} من باب العلم الإجمالى {ولكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرسم فيهما} وقد عرفت فى المسأله السابقه ما يدل على الإشكال فى الصوم بالرسم فى أحدهما.

ثم إن هذا بناءً على عدم إبطال الرسم فى مطلق الماء، وإلا كان الحكم دائراً مدار كل واحد، كما لا يخفى.

ولو شك فى شىء أنه ماء أم لا، أم مائع أم لا، فإن كان هناك أصل موضوعى فهو، وإلا فإن أمكن الفحص فهو، وإلا كان أصل الصحه محكماً.

(مسأله ٣٦): لا يبطل الصوم بالارتماس سهواً أو قهراً أو السقوط فى الماء من غير اختيار.

{مسأله ٣٦: لا يبطل الصوم بالارتماس سهواً أو قهراً أو السقوط فى الماء من غير اختيار} لما يأتى من توقف البطلان على العمد والاختيار، وقد صرح بذلك غير واحد كالجواهر ومنتهى المقاصد وغيرهما.

(مسأله ٣٧): إذا ألقى نفسه من شاهق في الماء بتخيل عدم الرسم فحصل لم يبطل صومه.

{ مسأله ٣٧ : إذا ألقى نفسه من شاهق في الماء بتخيل عدم الرسم فحصل لم يبطل صومه } لما تقدم من اختصاص الحكم بالعامد، كما سيأتي دليله.

وربما يستشكل بأن لازمه الفحص لما عرفت من لزوم الفحص في الموضوعات، كما ربما يفرق بين الشك والظن بالوفاق والخلاف والعلم بعدم الرسم، فإنه لا- يحق له الإلقاء فيما إذا ظن بالرسم وإن احتمل عدمه، بل لو شك في أنه يرمس أم لا، كما لو ظن أن في الإناء ماءً واحتمل عدم الماء، فشرب فتبين الماء، أو شك في ذلك فشرب، فكيف بما إذا ظن أن فيه ماءً فشرب فتبين وجوده، وكذا فيما إذا كان الشك في أصل وجود الماء في النهر مثلاً، ثم ألقى بنفسه فتبين الماء وحصل الارتماس.

مسأله ٣٨ – عدم وجوب الاجتناب من غير المائع

(مسأله ٣٨): إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره، أو ماء مطلق أو مضاف لم يجب الاجتناب عنه.

{مسأله ٣٨: إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره أو ماء مطلق أو مضاف} وجب الفحص فيما إذا أراد الارتماس، فلو ارتمس بدون ذلك وكان ماءً بطل صومه، هذا في الماء وغيره، أما في المطلق والمضاف فقد عرفت الإشكال في أصل المضاف وأنه ملحق بالماء.

ثم إنه لو فحص ولم يتبين {لم يجب الاجتناب عنه} فإن الفرد المشكوك يحكم بعدم اتساع الكليف بالنسبه إليه، فهو كالشيء الذي يشك أنه خمر أم لا، في عدم لزوم الاجتناب، لجريان الأصول في مثله كما حقق في محله.

ص: ٢٤٦

(مسأله ٣٩): إذا ارتمس نسياناً أو قهراً ثم تذكر ارتفاع القهر، وجب عليه المبادره إلى الخروج وإلا بطل صومه.

{مسأله ٣٩: إذا ارتمس نسياناً} للصوم أو ما أشبهه {أو قهراً} بأن أدخله فى الماء شىء بالقوه والجبر {ثم تذكر أو ارتفاع القهر} وجب عليه المبادره إلى الخروج وإلا بطل صومه {لأنه حينئذ من الارتماس العمدى، وقد تقدم أن الأدله شامله للحدوث والبقاء، ولو كان للماء جانبان جانب يمكن منه الخروج أسرع من الجانب الآخر، لزم اختيار ذلك، ومثل القهر ما لو غرق فإن رمسه وإن تعدد يكون من غير اختيار.

(مسألة ٤٠): إذا كان مكرهاً في الارتماس لم يصح صومه، بخلاف ما إذا كان مقهوراً.

{مسألة ٤٠: إذا كان مكرهاً في الارتماس} كما لو هدهد شخص بأن يرتس فارتس باختياره خوفاً من وعيده {لم يصح صومه} لأنه من الارتماس الاختياري، ولا تصلح أدله رفع الإكراه لإثبات الصحة، لأنه قد تحقق في الأصول أن أدله الرفع مطلقاً إنما تنفي المؤاخذه وسائر الآثار، وليست صالحه لإثبات الأحكام، ولذا لو أكرهه على ترك جزء أو شرط في الصلاة لم يكن الإكراه مصححاً له.

ويؤيده ما ذكره الإمام الصادق (عليه السلام) حين كان مكرهاً على الأكل في يوم من رمضان من أنه يقضيه (١)، ومن المعلوم عدم الفرق بين الأكل والارتماس من هذه الجهة.

{بخلاف ما إذا كان مقهوراً} كما لو ألقاه شخص في الماء بدون اختياره، فإنه حيث لم يكن عمداً لم يبطل صومه، كما سيأتي من اختصاص الأدلة بالعامد.

ص: ٢٤٨

مسأله ٤١- الارتماس لإنقاذ غريق

(مسأله ٤١): إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه وإن كان واجباً عليه.

{مسأله ٤١: إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه وإن كان {الإنقاذ {واجباً عليه { إذ الوجوب لا يسبب الصحة، كما لو وجب عليه الأكل حتى يتقوى في مقابل عدو دفعه أهم من الصوم شرعاً، أو ما أشبهه من سائر المفطرات إذا وجب عليه الإتيان بها.

ص: ٢٤٩

(مسأله ٤٢): إذا كان جنباً وتوقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجباً معيناً، وإن كان مستحباً أو واجباً موسعاً وجب عليه الغسل وبطل صومه.

{مسأله ٤٢: إذا كان جنباً وتوقف غسله على الارتماس} وكان الغسل واجباً عليه، ومثل الجنابه سائر الأغسال الواجبه.

{انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجباً معيناً} لأن وجوب الصوم يقتضى حرمة الارتماس، فيكون الغسل غير مقدر، ومن المعلوم أن المانع الشرعى كالمانع العقلى فى نقله الطهاره إلى التيمم.

{وإن كان} الصوم {مستحباً أو واجباً موسعاً} وجب عليه الغسل { إذ لا وجه لانتقال الطهاره إلى التيمم بعد تمكنه من الماء عقلاً وشرعاً } وبطل صومه { بمجرد وجوب الغسل، إذ التكليف بالارتماس لا يجتمع مع التكليف بالصوم، فإنه كالتكليف بالصوم مع التكليف بالأكل.

وربما يقال: لا يبطل الصوم بمجرد ذلك لوجود ملاك المحبويه بناءً على الترتب.

ثم إنه ربما توهم أنه بناءً على كون الارتماس محرماً لا مبطلاً لا يفرق الأمر فى وجوب التيمم بين الصوم الواجب المعين وغيره.

بيان ذلك: إن الارتماس إما أن يحرم فى المستحب مثلاً أم لا.

وعلى الثانى: يلزم اختلاف حقيقه الصوم، بالإضافة إلى أن ذلك خلاف ظاهر الأدله المطلقه للارتماس، خلافاً للمدارك حيث
احتمل

عدم شمول النهى للنافله.

وعلى الأول: يلزم الحرمة فى الارتماس إذا حرم وجب التيمم.

أقول: فى المقام ثلاثة أمور:

الأول: بطلان الصوم بالارتماس، والاحتياج إلى القضاء والكفاره.

الثانى: حرمة الارتماس فقط، فلا يكون إلا من قبيل حرمة السرقة فى الصيام بما لا يرتبط بالصوم أصلاً.

الثالث: كون الارتماس موجباً لنقص فى الصوم دون الإبطال الموجب للقضاء، إذ ليس كل إبطال يوجب قضاءً، فإن مبطلات الصلاة لا- توجب إعادته وقضاء فى النافله، كما لا تكون محرمة لفرض عدم وجوب الصلاة، والارتماس من قبيل الأمر الثالث يوجب نقص الصوم مطلقاً، وحرام فى الواجب، ولا يوجب قضاءً وإعادته.

فالقائل بالحرمة التكليفيه، لا- يريد أن يقول بالحرمة فى غير واجب، كما زعم المتوهم، ولا- يقول بعدم الضرر مطلقاً فى المستحب، كما يستفاد من كلام المدارك، بل حاله حال التكلم فى النافله الذى لا يوجب حرمةً ولا قضاءً، ولكنه يورث خلل فى النافله، مع فرق أن النافله تبطل بالكلام، والصوم لا يبطل بالارتماس.

وعلى هذا يجب الارتماس إذا وجب الغسل، ومما تقدم تعرف أن ما ذكره المستمسك فى جواب المتوهم خارج عن كلام المتوهم، إذ

إشكاله يرجع إلى أنه كيف يمكن الجمع بين عدم حرمة الارتماس في النافله، بناءً على أن الارتماس لا يوجب البطلان مطلقاً، وبين كونه مربوطاً بالنافله.

ص: ٢٥٢

(مسأله ٤٣): إذا ارتمس بقصد الاغتسال فى الصوم الواجب المعين بطل صومه وغسله إذا كان متعمداً، وإن كان ناسياً لصومه صحاً معاً.

وأما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً موسعاً بطل صومه وضح غسله.

{مسأله ٤٣: إذا ارتمس بقصد الاغتسال فى الصوم الواجب المعين} سواء كان التعيين بالأصل أو بالعارض كبعد الظهر مثلاً {بطل صومه وغسله إذا كان متعمداً} بناءً على إبطال الارتماس، أما بطلان الصوم فللارتماس العمدى، وأما بطلان الغسل فللنهي عنه لكونه مفطراً، ولا يجتمع النهى عن العباده مع الصحه، كما حقق فى باب اجتماع الأمر والنهى.

{وإن كان ناسياً لصومه صحاً معاً} أما صحه الصوم فلأنه لا يضره الارتماس السهوى، وأما صحه الغسل فلعدم النهى عنه فى حال النسيان.

{وإما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً موسعاً} فاغتسل عمداً {بطل صومه} لأن الارتماس مناف له {وضح غسله} لأنه ليس بمنهى عنه، ولا يتوهم أنه فى الواجب المعين إذا قصد الغسل عمداً صح غسله، لأن بطلان الصوم حدث بالقصد للمفطر _ على القول بأن قصد المفطر مفطر _ فالغسل لا يبطل الصوم حتى يكون منهياً عنه، إذ إتيان المفطر فى حال الصيام لا يوجب رفعه حتى يجوز الإتيان بالمفطر ثانياً، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

(مسأله ٤٤): إذا أبطل صومه بالارتماس العمدي فإن لم يكن من شهر رمضان ولا من الواجب المعين غير رمضان يصح له الغسل حال المكث في الماء أو حال الخروج

{مسأله ٤٤: إذا أبطل صومه بالارتماس العمدي فإن لم يكن { الصوم {من شهر رمضان { يعنى الواجب صيامه لا الجائز، لإمكان ذلك فيما إذا كان الصوم مضرًا به ضررًا رافعًا للتكليف لا موجبًا للإفطار، كما ذكروا ذلك في مسأله الوضوء لمن يضر لا ضررًا بالغًا وهكذا، لأن أدله الضرر والحرَج وما أشبهه قد يرفع التكليف الإلزامى وقد يرفع أصل التكليف {ولا من الواجب المعين غير رمضان، يصح له الغسل حال { الارتماس أو حال {المكث في الماء { بحركه نفسه أو حركه الماء الجارى ونحوه.

{أو حال الخروج { قبل أن يخرج، وذلك لأن حال الارتماس يكون هذا العمل مبطلًا للصوم وموجبًا للغسل، فإنه لا دليل على أن مبطل الصوم الذى ليس بحرام إبطاله لا يمكن أن يكون عباده، ولذا لو نذر الأكل فيما كان راجحًا، أو وجب عليه الجماع لأنه رأس أربعه أشهر أو ما أشبهه، صح أن يكون أول الازدراء والإدخال مبطلًا ووفاءً بالنذر أو الواجب.

فلا وجه لاختصاص المصنف الأمر بحال المكث والخروج، ولعله لأجل المقابله بالفرع اللاحق، لوضوح عدم الصحه فى حال

وإن كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث، لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه بعد البطلان أيضاً، بل يشكل صحته حال الخروج أيضاً لمكان النهى السابق كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامداً

الارتماس فيما إذا كان حراماً {وإن كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه} حتى {بعد البطلان أيضاً} إذ لا يجوز الإتيان بالمفطرات ولو بعد الإفطار عمداً عصياناً، كما استفيد من الأدله {بل يشكل صحته حال الخروج أيضاً، لمكان النهى السابق، كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامداً} فإن كلاً من دخول الدار والمكث فيها والخروج منها غير جائز، بمعنى كونها مبغوضاً معاقباً عليها.

أما الدخول والمكث فواضح، لأنهما كانا بالاختيار وبقي بالاختيار. وأما الخروج ففيه ملاك المبغوضيه، ومثله لا يكون مقرباً، وإن لم نقل بالنهى الفعلى عنه، لأن النهى لا يكون إلا للبعث ولا يعقل البعث حينئذ، إلا إذا أجزنا التكليف بالمحال ولو معلقاً على الاختيار، كأن يقول المولى: إذا فعلت كذا يجب عليك أن تكون فى آن واحد هنا وهناك، ومن الواضح أنه كما لا يمكن الأمر بالمحال ابتداءً، كذلك لا يمكن الأمر بالمحال على تقدير اختيار شىء، لعدم فرق العقل بين أن يقول المولى اجمع بين النقيضين، وبين أن يقول إذا شربت الماء فاجمع بين النقيضين.

ومن ذلك تعرف أنه لا يمكن أن يقال: إن النهى عن الخروج كان سابقاً ثم سقط.

ولا أن يقال: إن الخروج مأمور به.

ولا أن يقال: إن الخروج مأمور به ومنهى عنه.

ولا أن يقال: إن النهى باق إلى الآن.

ولا أن يقال: إن النهى حادث الآن، مما ذهب إلى كل فريق.

استدل الأولون: بأن الخروج كالدخول والمكث غصب، فهو منهى عنه، لكن لا يمكن بقاء هذا النهى حالاً، لأن النهى عن الخروج الملازم للأمر بالبقاء ينافى النهى عن الغصب، ولذا يسقط النهى بمجرد الدخول.

وفيه: سؤال فائده هذا النهى بعد أن فى الأول لا محل له، وبعد ما صار له محل يسقط، فإن قيل إن فائدته لمبغوضيته، قلنا يمكن بيان ذلك بصورة أخرى مما لا محذور فيها.

واستدل الثانى: بأن التخلص من الغصب واجب، ولا يتحقق ذلك إلا بالخروج.

وفيه: إن التخلص إن أريد به الكون فى الخارج _ أى المكان المباح _ فلا- دليل على وجوب الكون فى المكان المباح، وإن أريد به معنى أن كل حرام تركه واجب وكل واجب تركه حرام، فلا يمكن أن يكون أحد الأمرين مقدمه للأخرى، لأنهما فى عرض واحد، ورتبه المقدمه سابقه على رتبه ذى المقدمه.

واستدل الثالث: بأن الخروج مأمور به لأنه تخلص، ومنهى عنه

لأنه غضب، فيكون واجباً حراماً.

وفيه: مضافاً إلى ما حقق في الأصول من عدم إمكان اجتماع الأمر والنهي، ما عرفت في الجواب عن الثاني من أنه ليس بمأمور به.

واستدل الرابع: بأنه فرد من أفراد الغضب المنهى عنه فيكون منهيّاً عنه، ولا وجه لسقوط النهي إلا توهم الاستحالة، وذلك ليس بمحذور، إذ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار.

وفيه: ما تقدم أول البحث من أن الأمر بالمحال غير معقول من الحكيم، سواء كان مطلقاً أو معلقاً على شيء باختيار المكلف.

واستدل الخامس: بأنه لم يكن السابق مجالاً للنهي، لأنه لم يكن محلاً للفعل والترك، بأن الخروج غير مقدر إلا بالدخول، وحيث لا دخول لا يكون الخروج مقدوراً فلا نهى، أما إذا توسط فقد تمكن من الخروج وعدمه فيتوجه النهى.

وفيه:

أولاً: إن قدره على المقدمه قدره على ذى المقدمه.

وثانياً: ما عرفت من أن النهي لا يمكن للحكيم.

وبما ذكرنا تعرف النظر في كثير من الكلمات، كما يظهر لمن راجع الجواهر ومنتهى المقاصد والمستمسك وغيرها.

وكيف كان، فالخروج عن الماء كالخروج عن الدار، كالإخراج لمن زنى أو

ص: ٢٥٧

لاط أو ما أشبهه، كلها تقع مبعوضاً قبيحاً، لكن العقل يلزم المكلف بذلك تخلصاً من أشد القبيحين، وأعظم المحذورين، ومثل هذا المبعوض لا يمكن أن يكون مقرباً ومأموراً به.

لا- يقال: إن كان هذا الخروج ليس بمنهى عنه، فمن أين يحق للمولى العقاب، وهل يكون العقاب بدون النهى إلا- من قبيل العقاب على ما لم يصل إلى المكلف مما هو قبيح عقلاً.

لأنه يقال: قد فهم من المناط ونحوه قبح هذا العمل، وأن المولى أعدّ له العقاب، لكنه لا يقدر المولى أن ينهى لكونه لغواً أو شبه لغو، فمثله مثل من ألقى بنفسه من شاهق حيث إنه في وسط الطريق الذى يهبط والأمر خارج عن اختياره، لا يعقل النهى عنه، ومع ذلك يكون قتله لنفسه، الحادث عند اصطدامه بالأرض قبيحاً وموجباً للعقاب.

إن قلت: المشهور إنه لا- عمل اختياري للإنسان إلا وهو محكوم بأحد الأحكام الخمسة، فالخروج الاختياري في المقام محكوم بأى الأحكام إذا لم يكن محرماً ولا واجباً كما اخترتم، مع وضوح أنه لا يعقل أن يكون مباحاً أو مستحباً أو مكروهاً.

قلت: مراد المشهور بأن كل عمل اختياري لا بد وأن يكون فيه مناط أحد الأحكام الخمسة، من الحسن التام أو الناقص أو القبح التام أو الناقص أو التساوي، لا أن يكون فعلاً محكوماً

ومن هنا يشكل صحه الغسل فى الصوم الواجب المعين أيضاً

بأحد الأحكام، كما يظهر ذلك لمن راجع كلامهم فى هذه المسأله وكيفيه نقضهم وإبرامهم، خصوصاً تقارير الشيخ والكفايه وغيرهما، والكلام فى المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر.

ثم إن ما ذكره جمع من أنه إذا تاب المتوسط الأرض الغصبيه والمرتمس ومن أشبهه كان خروجه غير قبيح، لم يعلم وجهه، إذ لا دليل على أن التوبه تمحو القبح، فمثله مثل من دخل دار زيد التى فرشت فيها اللبن الرطبه مما يستلزم الخروج فساد لبنة، فإنه سواء تاب أم لم يتب يكون خروجه المفسد لبنة مبغوضاً لزيد، ومثله لا يصلح مقرباً فتدبر.

نعم ذكر بعض أن المكث والخروج غير منهيين عنه، لا ابتداءً ولا عند حصولهما، إذ ظاهر أدله الارتماس النهى عن الانغماس لا عن المكث والخروج، بل هما على حالهما الأول من الإباحه، وعليه فلا وجه لبطلان الغسل إذا نواه عند المكث أو فى حال الخروج.

لكن هذه الدعوى عهدتها على مدعيها، إذ المتفاهم عرفاً من «لا ترتمس» مبغوضيه الارتماس شروعاً وبقاءً وخروجاً، فالنهي عنه من قبيل النهى عن الزنا الظاهر فى الأحوال الثلاثه، ولو كان هناك انصراف إلى الشروع فهو بدوى يزول بأدنى تأمل.

{ومن هنا يشكل صحه الغسل فى الصوم الواجب المعين أيضاً} تعييناً ولو بالعرض كما بعد الظهر فى قضاء رمضان الموسع

سواء كان في حال المكث أو حال الخروج.

مثلاً- {سواء كان حال المكث أو حال الخروج} لعدم الفرق بين شهر رمضان وبين غيره فيما إذا كان الارتماس محرماً، إذ الاستفادة من أدله الارتماس أنه منافع للصوم حرمة، أو حرمة وفساداً في الواجب المعين أصلاً أو عرضاً، أو رافعاً لماهيته بحيث ينافي معه، كما تقدم تقريره بالنسبة إلى الصوم غير الواجب.

ص: ٢٦٠

(مسأله ٤٥): لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب فإن كان ناسياً للصوم وللغصب صح صومه وغسله، وإن كان عالماً بهما بطلا معاً. وكذا إن كان متذكراً للصوم ناسياً للغصب.

وإن كان عالماً بالغصب ناسياً للصوم صح الصوم

{مسأله ٤٥: لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب} بعنوان الغسل {فإن كان ناسياً للصوم وللغصب} أو كان جاهلاً بالغصب، إذ الجاهل بالموضوع كالناسى له فى المقام {صح صومه وغسله}، أما صحه صومه فلما يأتى فى الفصل الآتى من اختصاص المفطرات بحال العمدة، وما صحه غسله فللجهل أو نسيان الغصبيه، وكلاهما يوجبان صحه التقرب بالغسل، كما مرّ فى باب الوضوء والغسل والتيمم.

{وإن كان عالماً بهما بطلا معاً} والمراد بالعلم مقابل الجهل والنسيان، أى كان عالماً متذكراً، ووجه البطلان واضح، إذ الصوم يبطل بالارتماس، والغسل يبطل بأنه منهى عنه فى حال الصوم وفى الغصب أيضاً، فلا يكون مقرباً.

{وكذا إن كان متذكراً للصوم ناسياً للغصب} فإنه يكفى فى بطلان الغسل أحد الأمرين: تذكر أنه صائم، أو العلم والتذكر بأن الماء غصب، فلا يضر عدم أحدهما فى بطلان الغسل. ومنه يعرف بطلان الغسل أيضاً لو تذكر الغصب دون الصوم.

{وإن كان عالماً بالغصب ناسياً للصوم صح الصوم} لعدم الإبطال

في صورته النسيان {دون الغسل} لتذكر الغضب، والحاصل إنه قد يصحان وقد يبطلان، وقد يصح الصوم دون الغسل، وقد ينعكس، ووجه الكل واضح.

(مسألة ٤٦): لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالماً بكونه مفطراً أو جاهلاً.

{مسألة ٤٦: لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالماً بكونه مفطراً أو جاهلاً} وذلك لإطلاق الأدلة الظاهرة في كون الحكم منوطاً بالواقع، من غير مدخلية العلم والجهل فيه، كما هو الشأن في سائر الأحكام، إلا إذا قيد الحكم بالعلم بنحو نتيجة التقييد، كما في القصر والتمام والجهر والإخفات وبعض مسائل الحج، خلافاً للمدارك حيث قال في محكي كلامه: الأظهر مساواة الجاهل له في ذلك _ أي للناسي في عدم البطلان _ لاشتراكهما في عدم توجه النهي إليهما، وإن أثم الجاهل بتقصيره في التعلم على بعض الوجوه، (١٢) انتهى.

ولذا أشكل عليه غير واحد، بأنه مناف لحكمهم بعدم معذوريه الجاهل في الأحكام، وإلا لزم القول بعدم البطلان بالأكل والشرب والجماع جهلاً بالحكم، ولا يقول المدارك بذلك.

والحاصل إن التقييد بالعلم يحتاج إلى دليل مفقود في المقام، وأدله الرفع لا تكفي كما حقق في موضعه، ولا مجال للقول بانصراف أدلة الارتماس إلى العالم، وإلا لجرى مثله في الأكل وسائر الأحكام ولا يقول بذلك أحد.

ص: ٢٤٣

(مسأله ٤٧): لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحد، ولا بالارتماس فى الثلج.

{مسأله ٤٧: لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحد، ولا بالارتماس فى الثلج} لعدم كونهما ماءً، ووجود الذرات المائيه فيهما لا يوجب الصدق، بل قد عرفت أن إدخال بعض الرأس فى الماء غير ضار، واحتمال الضرر تابع للقول بإبطال مطلق الارتماس فى أى شىء كان ولو فى الدقيق وما أشبهه، ولا يقول به أحد، أو لأن فى الوحد ذرات الماء، وأن الماء الجامد فى حكم الماء الذائب، وكلاهما غير تام، إذ الذرات لا تكفى فى الصدق، كما أن الجمود يخرج الماء عن صدق كونه ماءً.

ثم الظاهر إن من له نصف رأس خلقه أو لعارض لا يصدق فى حقه الارتماس، لما تقدم من أن العبره بكل الرأس، إذ النصف الآخر ليس برأس، وإنما رقبه أو باطن رأس مثلاً.

(مسألة ٤٨): إذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه.

{مسألة ٤٨: إذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه} لأصله عدم كيف كان الشك، إلا في أطراف العلم الإجمالي، كما عرفت في بعض المسائل السابقة.

ثم إنه إنما يبنى على عدم في ظرف الشك، إذا لم يكن هناك استصحاب ينقح الموضوع، كما إذا كان مرتماً قبل الفجر، ثم انفجر الفجر ولم يعلم أنه كان باقياً على الارتماس، أم كان بعض رأسه خارجاً عن الماء، أو كان في هذا المحل الماء ثم تغير بالمحتمل كونه مضافاً مثلاً، فإن الأصل عدم الموجب لتحقيق الارتماس.

ويجوز في المقام مسألة عدم تنجيز العلم الإجمالي فيما لو علما بأن أحدهما ارتمس، لإجراء كل واحد أصل البراءة، كواجدى المنى، إلا- إذا انقلب التكليف تفصيلاً، كما إذا كان أحدهما أباً والآخر ابناً ومات الأب، فإن الولد يعلم حينئذ بتوجه تكليف بالصوم إليه إما من جهة ارتماسه بنفسه أو من جهة ارتماس أبيه الذى كلف بقضاء صومه وصلاته.

ولو علم بأن هذا الشيء الذى يرتمس فيه اليوم الماء أو الشيء الذى يرتمس فيه غداً، كان من صغريات العلم الإجمالى التدريجى الذى يقع الكلام فى أنه هل يجوز مطلقاً، أو لا يجوز مطلقاً، أو يجوز بالنسبة إلى اليوم الأول دون الثانى، ولو ارتكب أحد اليومين فهل له قضاء أم لا؟

{الثامن} من المفطرات: {البقاء على جنبه عمداً إلى الفجر الصادق} على المشهور شهره عظيمه، بل عن الانتصار والوسيله والغنيه والسرائر والجواهر والمستند والبرهان القاطع والخلاف والمسالك الجامعيه وكشف الرموز وحواشى التحرير والروض والمقاصد العليه وشرح الإرشاد وغيرها: الإجماع عليه.

خلافاً للمنقول عن الصدوقين، والسيد الداماد فى شرح النجاه، والمحقق الأردبيلى فى آيات الأحكام، ومجمع الفائده، والمحقق الشيخ حسن، والكاشانى فى المعتصم، فلم يوجبوا البطلان، بل حكاه فى الشارع عن الصدوق وغيره من أعيان القدماء وعن بعض من تأخر من الفضلاء وعن صاحب الكفايه التوقف فيه.

استدل للمشهور بالأخبار المستفيضه، كصحيحه أحمد بن محمد، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن رجل أصاب من أهله فى شهر رمضان أو أصابته جنبه، ثم ينام حتى يصبح متعمداً؟ قال: «يتم ذلك اليوم، وعليه قضاؤه» (١).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: فى رجل احتلم أول الليل وأصاب من أهله ثم نام متعمداً فى شهر

رمضان حتى أصبح؟ قال: «يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان ويستغفر ربه» (١).

وموثقه أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح؟ قال: «يعتق رقبته أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» وقال: إنه حقيق (لخليق) أن لا أراه يدركه أبداً» (٢).

ورواه سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه قال: «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بالليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضله يومه» (٣).

ورواه عبد الحميد عن بعض مواليه، وفيها: «فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبته أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه أبداً» (٤).

ورواه إبراهيم بن ميمون قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى تمضي بذلك جمعه أو يخرج شهر رمضان؟ قال: «عليه

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

قضاء الصلاة والصوم»^(١)، إلى غيرها من الروايات الآتية في المباحث المستقلة.

وليس بعيد دعوى تواترها كما عن بعض، كما يظهر لمن راجع الوسائل والمستدرک في هذه الأبواب.

هذا وقد استدلل للقول الآخر بالآية، وبجمله الروايات:

أما الآية فقوله سبحانه: (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر)^(٢) فإن الظاهر أن «حتى» غاية للمباشره والأكل والشرب، فكما يجوز الأكل إلى الفجر، كذلك يجوز الجماع، فلا وقت للغسل بين الجماع وبين الفجر.

بل ربما يستدل أيضاً بقوله سبحانه: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)^(٣)، فإن الليل شامل إلى الفجر فلا يبقى وقت للغسل.

وصحيح الخثعمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان، ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر»^(٤).

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٧ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] سورة البقرة: آية ١٧٨

٣- [٣] سورة البقرة: آية ١٨٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

وصحيحه عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخر الغسل حتى يطلع الفجر؟ قال: «يتم صومه ولا قضاء عليه»^(١).

وما رواه الشيخ، عن إسماعيل بن عيسى، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان فنام عمداً حتى أصبح، أى شىء عليه؟ قال: «لا يضره هذا ولا يفطر ولا يبالي، فإن أبى (عليه السلام) قال: قالت عائشه: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصبح جنباً من جماع من غير احتلام»^(٢).

وما رواه الصدوق فى المقنع، عن حماد بن عثمان، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب فى شهر رمضان من أول الليل وأخر الغسل حتى يطلع الفجر؟ فقال (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب»^(٣)،

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٣- [٣] الأقباب: جمع قشب ككتف، وهو من لا خير فيه من الرجال (منه دام ظله)

يقضى يوماً مكانه»(١).

وما رواه الشيخ عن سليمان بن أبي زينه قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) أسأله عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر؟ فكتب إليّ بخطه أعرفه مع مصادف: «يغتسل من جنبته ويتم صومه ولا شىء عليه»(٢).

ومثله ما رواه الحميرى فى قرب الإسناد.(٣)

ويؤيد هذه الروايات جملة من الروايات المطلقة الداله على عدم البأس بالنوم بعد الجنابه.

وجمله من الروايات الداله على عدم البأس بمن طلب الماء حتى طلع الفجر.

وجمله من الأخبار الحاصره للمفطر فى الأكل والشرب والجماع والكذب وما أشبهه، وقد أتى الكلام فى الجمع بين هذه الطائفة من الأخبار، وبين الطائفة الأولى.

أما من ذهب إلى القول الثانى فقد حمل الأخبار المتقدمه على التقيه، بقرينه روايه المقنع الصريحه فى أن القول بالقضاء قول العامه الذين لا خير فيهم، أو على الاستحباب بناءً على ما بنوا

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ ح ٣

٢- [٢] المصدر: ح ٥

٣- [٣] انظر قرب الإسناد: ص ٧٦

عليه، من أن التقيه فيما إذا لم يمكن الجمع الدلالي، وفي المقام ممكن ولا غرر في ذلك، فإن كثيراً من الأمور التي لا مفطريه لها في نظر المشهور، ورد فيها الإفساد والقضاء والكفاره، مع أنها محموله على الاستحباب، كالذى دل على وجوب القضاء لمن أمذى، والذى دل على أن النظر إلى المرأه من وراء الثوب حتى يتبين له حجم عظامها يوجب الإفطار، وكذا ما دل على الإفطار والقضاء بالنسبه إلى المحرمات الأخر التي لم يذهب المشهور إلى الإفطار بها.

وإما المشهور فقد جمعوا بين الطائفتين بأنحاء، جمع جمله منها الوسائل (1) فقال: فإن كان المراد من هذه الأحاديث _ أى أحاديث غير المشهور _ ظاهرها وجب الحمل على التقيه فى الفتوى أو فى الروايه لما يأتى، ذكرها الشيخ وغيره، واستشهدوا له بإسناده إلى عائشه، وبعضه يحتمل الحمل على تعذر الغسل وبعضه يحتمل النسخ، وبعضه يحتمل على أن المراد بالفجر الأول، انتهى.

أقول: وأجاب آخرون عن الآيه وهذه الروايات المنافيه لقول المشهور، بأنها شاذه يخالفها الإجماعات المتكرره فى كلامهم، وبأنها بين ضعيفه الدلاله.

أما الآيه فقالوا: يقيد قوله سبحانه (ليله الصيام) ببعض الليل

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ذيل ح ٨

بقرينه ما دل على وجوب الغسل و «حتى» غايه للأكل والشرب لا الجماع.

وأما الروايات، فيقال: إن المراد بـ «الفجر» فيها الفجر الكاذب، والمراد بـ «نام عمدًا» كون النوم عن عمد لا أنه لم يقصد الغسل قبل الفجر، وما أشبه ذلك من الإجابات التي يراها المطلع في المستند والجواهر والمصباح ومنتهى المقاصد وغيرها.

أقول: لو لا إعراض المشهور قديماً وحديثاً عن هذه الروايات، حتى أن المخالف ينحصر في من تقدمت أسماؤهم لكان الجمع بالحمل على الاستحباب أو التقيه في روايات المشهور المتعين، إذ صحه سند جمله من روايات غير المشهور، وصراحه دلالتها، وكونها على خلاف التقيه تمنع عن المناقشات التي ذكروها، لكن الإعراض القطعي المنكشف عن الإجماعات المتكرره لا يبقى مجالاً للعمل بها، والله العالم.

ثم إن التقييد بالعمد في إبطال البقاء على الجنابه، إنما هو لأجل ما يظهر من النص والفتوى من كون البطلان خاصاً بصوره العمد، كما سيأتي تفصيل الكلام في ذلك في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

والتقييد بالفجر الصادق، لأنه هو المعيار في الكف عن المفطرات، كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، واحتمال أن

للاستبانة موضوعيه، فالعبره بها، لا بالخيط المعترض فى الأفق، كما احتمله بعض المحققين، خلاف ظاهر النصوص والفتاوى.

وإن كان ربما يؤيده ما دل على الإمساك، إذا أذن المؤذن، كما فى حديث: «وإذا أذن بلال فأمسكوا» وغيره، إذ الأذان لا يكون إلا بعد الفجر، إلا أن هذه الدلاله ضعيفه بعد تصريح النصوص بكون المعيار هو الفجر، والأذان علامه.

وإن كان ربما يعكس الأمر ويجعل هذا حاكماً على ذاك وموسعاً لدائرته، خصوصاً بعد عدم تعارف معرفه الفجر، وعدم تداول الساعات فى أوائل الإسلام، فلم يكن الناس يعتمدون إلا على الأذان، ومن الطبيعى الأكل والشرب حتى يسمعوا صوت الأذان خصوصاً بعد عدم إشاره فى آيه من نصوص الباب الكثيره على لزوم الاحتياط بالإمساك قبل الفجر وقبل سماع الأذان، هذا وللکلام محل آخر.

هذا وكيف كان، فليس من البقاء العمدى ما إذا كان بصدد الغسل فلم يتهياً وطلع الفجر فجأه، وإن كان تكليفه التيمم لو علم بذلك، لورود جمله من النصوص بذلك، كالذى رواه الشيخ، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) فى حديث أنه سأله عن الرجل تصيبه الجنابه فى رمضان ثم ينام؟ إنه قال: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماءً ليسخن أو يستقى فطلع

فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه دون غيرهما من الصيام الواجبه والمندوبه على الأقوى

الفجر، فلا يقضى صومه»(1)، وقريب منه غيره.

ثم إن البطلان للبقاء إنما هو {فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه، دون غيرهما من الصيام الواجبه والمندوبه على الأقوى} وهذا القول هو الذى اختاره جمع من المتأخرين، وهو مقتضى النصوص الآتية.

وهناك أقوال أخرى:

الأول: جريان الحكم فى الواجب والمندوب مطلقاً، قال فى حاشيه منتهى المقاصد: اختاره بعض الأواخر واصفاً له بالشهره، مستنداً فى ما اختاره إلى دعوى اتحاد المناط، انتهى.

أقول: مراده باتحاد المناط أن الحكم إذا ثبت فى ماهيه وكانت تلك الماهيه ذات أفراد كان اللازم سرايه ذلك الحكم إلى تلك الأفراد، ولذا نقول بأن ما ثبت فى الصلاه الواجبه أو الحج الواجب أو الزكاه الواجبه أو ما أشبهه، سار فى المندوب من هذه العبادات، بدون أن يكون فى المندوب دليل خاص، ولا- مجال للتمسك بالأصل، وإلا لزم عدم اشتراط المندوب من هذه العبادات إلا- ببعض الشرائط التى ذكرت بالنصوص لخصوص المندوب أيضاً، أو كانت فى النصوص إطلاقاً أو عموم يشمل المندوب، ولا يقول بذلك أحد.

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب مما يمسك عنه الصائم ح ١

نعم لو كان هناك دليل خاص استثنى شرطاً أو جزءاً من قسم من أقسام الماهية واجباً كان أو مندوباً، نقول بعدم الاشتراط، لمكان الدليل الخاص.

الثانى: جريان الحكم فى مطلق الواجب دون المندوب مطلقاً، اختاره فى محكى المصاييح، ناقلاً عليه الشهره، والجواهر وغيرهما، وعن العلامه فى المنتهى نسبه التعميم إلى الأصحاب، وعن مفتاح الكرامه: إنى لم أجد فى علماء المتقدمين من خالف فى ذلك أو تردد سوى المحقق فى المعبر، انتهى.

كما أن هذا القول ربما نسب إلى ظاهر التحرير والقواعد والإرشاد والدروس والجعفرية وجامع المقاصد واللمعه والروضه وكنز العرفان وغيرها، ولعل النسبه نشأت من إطلاقهم للحكم فى الواجب.

الثالث: عدم جريان الحكم حتى فى قضاء رمضان للأصل، كما يظهر عن محكى المعبر الميلى إليه.

أقول: الذى اختاره المصنف هو الأقوى، ويدل عليه جملة من النصوص الموجبه للخروج عن الأصل الذى عرفت من اتحاد حكم الماهية الواحده حسب المستفاد عرفاً فى صورته عدم استثناء بعض أفرادها، كالصحيح عن حبيب الخنعمى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عن التطوع وعن هذه الثلاثه أيام إذا

أجنب من أول الليل فأعلم أنى قد أجنبت فأنام متعمداً حتى ينفجر الفجر أصوم أم لا أصوم؟ قال: «صم» (١).

وموثقه ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار» (٢).

وموثقته الأخرى أيضاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ما مضى؟ قال: «يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار» (٣).

بل ومفهوم الروايات الحاصره، كصحيح ابن مسلم، سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال، الطعام والشراب، والنساء، والارتماس فى الماء» (٤).

فهذه الروايات داله على عدم كون البقاء على الجنابه مانعاً عن الصوم التطوعى مطلقاً.

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

بل ظاهر التعليل فى الموثقه جوازه فى غير شهر رمضان والواجب المعين.

نعم يجب تقييد ذلك بما دل على عدم الجواز فى قضاء شهر رمضان، كصحيح ابن سنان، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل، وهو يرى أن الفجر قد طلع؟ قال: «لا يصوم ذلك اليوم، ويصوم غيره»^(١).

وصحيحه الآخر أنه كتب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) وكان يقضى شهر رمضان، وقال: «إني أصبحت بالغسل، وأصابتنى جنابه فلم أغتسل حتى طلع الفجر؟ فأجابه (عليه السلام): «لا تصم هذا اليوم وصم غداً»^(٢).

وموثقه سماعه قال: فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى شهر رمضان، قال (عليه السلام): «فليأكل يومه ذلك وليقض، فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور»^(٣). والمراد بهذه الفقرة أن رمضان يجب الإمساك فيه ولو للمفطر الذى عليه الصوم بخلاف غيره، إذ الصوم موسع فى غيره حسب الطبيعه الأوليه.

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٣، والسقط « شهر »

بل ربما يقال: إن الناظر في أخبار البقاء على الجنابه يطمئن بعدم جريان الحكم في مطلق الصوم، لتقييد غالبها في كلام الراوى أو الإمام بشهر رمضان، ولو كان الحكم عاماً لم يكن وجه للتقييد، كعدم التقييد في أبواب الصلاه والطهاره والحج بقسم خاص غالباً.

لا- يقال: ظاهر التعليل بأنه بالخيار إلى الزوال، عدم الصحه فيما لا خيار فيه كالواجب المعين مطلقاً، وعدم الجواز في المنسوب عند انتهاء مده الخيار.

لأنه يرد عليه: إن إطلاق الروايات الحاصره كاف في كون الأصل عدم ضرر البقاء، إلا ما خرج والخارج شهر رمضان وقضاؤه، والمفهوم المقتضى للضرر في الواجب المعين، وفي وقت انتهاء الخيار في غير المعين ليس بقوه المفهوم في الأخبار الحاصره، فيقدم مفهوم الحاصره على هذا المفهوم، ولو وقع التعارض كان الأصل العدم، خصوصاً بعد الإجماع المركب في عدم اختلاف حكم ما قبل الزوال وما بعده في النافله ونحوها، فالقول بعدم الضرر في ما قبل الظهر، والضرر فيما بعده خلاف الإجماع.

وعليه فاللازم إما الحكم بالضرر مطلقاً، أخذاً بالمفهوم، وهو خلاف المنطوق في ما قبل الزوال. وإما القول بعدم الضرر مطلقاً، وهو وإن كان خلاف المفهوم بالنسبه إلى ما بعد الزوال، إلا أن رفع اليد عنه أهون خصوصاً بعد

وإن كان الأحوط تركه في غيرهما أيضاً، خصوصاً في الصيام الواجب، موسعاً كان أو مضيقاً.

وأما الإصباح جنباً من غير عمد فلا يوجب البطلان

ملاحظه الأخبار الحاصره، من رفع اليد عن المنطوق.

وبما ذكرنا ظهر ضعف القولين الآخرين، وإن استدل لإطلاق البطلان بتعمد البقاء بأصل وحده الحكم، وبعض الروايات المطلقة، وخصوص النبوى المروى فى محكى المنتهى: «من أصبح جنباً فلا صوم له».

{وإن كان الأحوط تركه في غيرهما أيضاً، خصوصاً في الصيام الواجب} لأن المندوب أخف كلفه، فترك الصيام المندوب تفويت قطعى للثواب، بخلاف الإتيان به جنباً، فإنه تفويت احتمالى، ولا دليل على حرمة نية الصوم جنباً، مثل ما دل الدليل على حرمة الصلاة ندباً جنباً أو غير متطهر {موسعاً كان} الواجب {أو مضيقاً} ولو كان الضيق لسبب عارض كتأخير الموسع إلى أن ضاق وقته.

هذا كله فى تعمده البقاء على الجنابه.

{وَأما الإصباح جنباً من غير عمد فلا يوجب البطلان} سواء كان عدم العمد بسبب الجهل بالجنابه، أو العلم به ولكن كان نائماً نوماً جائزاً أو ما أشبهه، وكأنه لا خلاف فى المسأله ولا إشكال، وذلك لما سيأتى فى فصل أن المفطرات إنما تكون مفطره مع العمده، وفى مسائل نوم الجنب، ولما عرفت فى نصوص أول المسأله من تقييد الروايات

غالبًا بالعمد وما أشبهه {إلا في قضاء شهر رمضان على الأقوى} كما نسب إلى جماعه من الأعيان، وعلى هذا يكون حكم قضاء شهر رمضان أشد، إذ الإصباح جنبًا لا يوجب البطلان في شهر رمضان ويوجب البطلان في قضاائه، واستدل له بصحيحى ابن سنان وموثق سماعه المتقدمان.

خلافًا لآخرين فألحقوا قضاء رمضان برمضان في عدم إبطاله بالإصباح جنبًا، واستدل لهم بالأصل، وباتحاد حكم القضاء والأداء، إلا ما خرج بالدليل، إذ القضاء هو الأداء في خارج الوقت.

بل ظاهر «أن الله فرض الصوم شهرًا في السنه وجعله في رمضان» من باب تعدد المطلوب، كما يستفاد من بعض الأحاديث، كالقصر في اتحاد حكم القضاء والأداء، إلا ما خرج بالدليل، وإطلاقات ما دل على عدم ضرر النوم الأول بحديث الرفع، وبما دل على أن «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»^(١) على ما يأتي من استدلالهم به في فصل اختصاص المفطرات بحال العمد، وإطلاق خبرى ابن بكير.

ففى أحدهما: «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار».

وفى الثانى: «يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار»، هذا

ص: ٢٨٠

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من قضاء الصلوات ح ٣ و ٧، فى ج ٧ ص ١٦٢ باب ٢٤ ممن يصح منه الصوم ح ٣ و ٦

وإن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب غير المعين به في ذلك.

كله بعد ضعف ما استدل به للقول الأول، لظهور الصحيحين في العمد، فإن الظاهر العرفي من قوله: «ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع»، وقوله: «إني أصبحت بال غسل وأصابتنى جنبه فلم أغتسل حتى طلع الفجر» أنه بقي عالماً عامداً إلى طلوع الفجر، خصوصاً بعد احتمال وحده الصحيحين وقوه ظهور الأولى منها في العمد.

وأما موثق سماعه فالظاهر منه صورته الاختصاص بالعمد لأنه أوجب القضاء فمثله بالنسبة إلى رمضان، وقد عرفت أن ذلك خاص بالعمد دون غيره، فبقربنه الصدر يقيد الذيل بالعمد أيضاً، أو يحمل على استحباب القضاء في الصدر، واستحباب تبديل ما يريد قضاءه إلى يوم آخر في الذيل، ولو شك في إيجاب ذلك الإفطار فالأصل العدم.

وكيف كان ففي القوه التي ذكرها المصنف (رحمه الله) نظر، وإن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب غير المعين به في ذلك { كما نسب إلى الشيخ والأصحاب، واستدل له بالاحتياط، وباحتمال الإجماع، وبيعض المطلقات التي دلت على بطلان الصوم بالإصباح جنباً، كالنبوي المحكي عن المنتهى: «من أصبح جنباً فلا صوم له»⁽¹⁾، وبذيل موثق سماعه: «فإنه لا يشبه رمضان شيء»، وبأن

ص: ٢٨١

١- المنتهى: ج ٢ ص ٥٦٥ المسألة ١٠ سطر ٣

وأما الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره فلا يبطل بذلك، كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً معيناً أو غيره بالاحتلام في النهار.

الصوم ماهيه واحده فإذا ثبت شيء في قضاء رمضان، كان مقتضى القاعده ثبوته في مطلق الواجب، وإنما يستثنى الواجب المعين لأنه كرمضان في لزوم أخذه.

أقول: وفي الكل ما لا يخفى، إذ الاحتياط محكوم بالبراءه، واحتمال الإجماع لا يصلح مستنداً، والنبوي قد عرفت ضعفه، وذيل موثق سماعه لا دلالة فيه أصلاً، خصوصاً بعد أن تقدم، إن قرينه الصدر تعطى الاختصاص بالعمد، وكون الصوم ماهيه واحده مما ثبت خلافه بالأدله، مضافاً إلى أن يقتضى قياس سائر الواجبات برمضان الذي لا يضر فيه البقاء غير العمدي لا بقضائه على فرض التسليم في القضاء، وعليه فلاحتياط استحبابي، كما ذكره المصنف، ولا وجه لجعله وجوبياً، كما في تعليقات جماعه من المعاصرين ومن قاربهم.

{وأما الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره فلا يبطل بذلك} البقاء على الجنابه من غير عمد، لما عرفت من اختصاص الدليل بالبقاء العمدي {كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً، معيناً أو غيره، بالاحتلام في النهار} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه

دعاوى الإجماع فى كلامهم متكرره، ويدل عليه غير واحد من النصوص، كروايه ابن ميمون: «ثلاثه لا يفطرون الصائم، القيئ والاحتلام والحجامه»^(١).

وروايه ابن بكير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحتلم بالنهار فى شهر رمضان يتم صومه كما هو؟ فقال: «لا بأس»^(٢).

وفى نسخه أخرى: «أجنب» بدل «يحتلم».

وروايه عيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام فى شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: «لا بأس»^(٣).

وروايه عمر بن يزيد قال: (قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم والنكاح يفطر الصائم؟ قال: «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به»^(٤)).

وروايه إبراهيم بن عبد الحميد، عن بعض مواليه، قال: سألته عن احتلام الصائم؟ قال فقال: «إذا احتلم نهاراً فى شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل»^(٥)، وهذا محمول على الكراهه بقرينه صحيحه

ص: ٢٨٣

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣
- ٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤
- ٥- ([٥]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

ولا- فرق فى بطلان الصوم بالإصباح جنباً عمداً بين أن تكون الجنابه بالجماع فى الليل أو الاحتلام، ولا بين أن يبقى كذلك مستيقظاً أو نائماً بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل

العيس المتقدمه.

والرضوى: «وكذلك إن احتملت نهراً لم يكن عليك قضاء ذلك اليوم» (١).

ثم الظاهر أنه لا فرق بين أن يعلم بالاحتلام لو نام أم لا، إذ العلم لا يوجب الخروج عن الموضوع.

نعم إذا فعل هو فعلاً أوجب الاحتلام قطعاً لم يستبعد كونه من الإماء العمدى للانصراف، ولعدم صدق أنه مفعول به، بل هو فاعل له.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون الاحتلام بنكاحه من غير علم، أو إمنائه غيره كزوجته مثلاً وهو نائم، أو بالاحتلام المعتاد للإطلاق.

{ولا- فرق فى بطلان الصوم بالإصباح جنباً عمداً بين أن تكون الجنابه بالجماع فى الليل أو الاحتلام} للإطلاق نصاً وفتوى، وخصوص ما صرح بكل منهما، كصحيحى الحلبي والبزنى وغيرهما {ولا بين أن يبقى كذلك} جنباً {مستيقظاً} حتى أصبح {أو نائماً بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل} أما عدم الفرق بين الأمرين فلعموم الأدله نصاً وفتوى، واحتمال شمول رفع القلم عن

ص: ٢٨٤

ومن البقاء على الجنابه عمداً الإجناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم. وأما لو وسع التيمم خاصه فتيمم صح صومه

النائم، ينفيه أخبار النومات الآتية.

كما أن ما دل على عدم البأس بالنوم، كصحيحه العيص، قد عرفت الجواب عنه.

وإنما قيد بالعزم على ترك الغسل، لأنه لولا ذلك لم يكن داخلاً في العمدة الذي عرفت اشتراط الإبطال به.

{ومن البقاء على الجنابه عمداً الإجناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم} كما ذكره غير واحد، بل عن الخلاف الإجماع عليه، واستدل عليه بالمناط، وبأن الظاهر من النصوص اختيار البقاء جنباً سواء كان بعدم الغسل والتيمم مع إمكانهما، أو بالإجناب مع عدم سعة الوقت، أو بالإجناب مع العذر عن استعمالهما.

والظاهر أن في الدليلين كفايه، فلا يرد كون المعلق عليه عدم الغسل الظاهر في تعمد ذلك لا في تعمد سببه لمن لا يقدر.

نعم اللازم تقييد ذلك بالعمد، كما ذكره المصنف، فليس منه ما لو ظن أن الوقت واسع، أو أن أحد الطهورين حاضر، أو أنه لا مانع من استعمال أحدهما.

{وأما لو وسع التيمم خاصه فتيمم صح صومه} لأن التراب أحد الطهورين، وهو وضوء المحدث وغسله، و«رب الماء هو رب الصعيد»، إلى غير ذلك، وسيأتي الكلام فيه في المسألة الواحدة

وإن كان عاصياً في الإجناب

والخمسین، إنما الكلام في قوله {وإن كان عاصياً في الإجناب} وقد اختلفوا فيه على قولین:

الأول: العصیان، لأن التراب بدل اضطراری، ولا يجوز للإنسان أن يدخل نفسه في الموضوع الاضطراری ليكون محكوماً بحكمه، بخلاف ما إذا كان هناك موضوعان لكل حكم مستقل، كموضوع السفر والقصر والإفطار، وموضع الحضر للتمام والصيام، فإنه يجوز اختياراً إدخال الإنسان نفسه في موضوع السفر ليكون محكوماً بحكمه، بخلاف المواضيع الاضطراریه، كدخول الإنسان نفسه في موضوع المضطر إلى شرب الخمر مثلاً، ليحل عليه شربه، فإن الشرب وإن حل لكن إدخال نفسه في هذا الموضوع كان حراماً، وذلك لان ظاهر أدله الاضطرار عدم وفاء الحكم بتمام المصلحه، وإنما اقتنع المولى بذلك من باب عدم العلاج، ولذا لا يجوز للإنسان أن يفنى طهوريته، أو يشد رجله شداً لا يقدر على حلها، مما يضطره إلى الصلاه جالساً، وهكذا سائر أقسام الاضطرار التي هي من هذا القبيل.

الثاني: عدم العصیان، بتقريب أن الكليه وإن كانت تامه في كثير من أقسام الاضطرار، لكنها غير تامه في مثل المقام، إذ الاستفادة من أدله التيمم السعه فيه، ولذا يجوز السفر للتجاره والزياره وما أشبه فيما يعلم أنه يضطر لعدم الماء إلى التيمم، وكذلك يجوز السكنى في البريه لمن لا يقدر على الوضوء والغسل في الأوقات الباردة وما أشبه،

ص: ٢٨٦

وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابه متعمداً كذلك يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر

وليس ذلك من باب عدم توجه التكليف بالصلاه، فإنه يجوز السفر ونحوه بعد الوقت أيضاً.

وهناك فرق بين مثل المحرمات، وبين مثل المقام، وهذا القول ليس ببعيد.

ثم إن القول بالعصيان إنما هو مع العلم والعمد بعدم سعه الوقت وما أشبهه، وإلا فليس بعاص قولاً واحداً.

{وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابه متعمداً، كذلك يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر} كما عن العماني والمختلف والتحرير والمنتهى والتذكرة والذكرى والبيان والدروس والألفية ومعالم الدين وفوائد الشرائع وجامع المقاصد وحواشى التحرير والإرشاد والجعفرية والطالبيه والجامعيه ومنهج السداد والروض والمقاصد العليه، وعن الروض والحديقه نسبتبه إلى المشهور، وعن جامع المقاصد نفى الخلاف فيه، قالوا: وكأنه آراء المتأخرين.

وكيف كان فهناك قول آخر بعدم البطلان، بمعنى عدم اشتراط الصوم بالغسل عن الحيض والنفاس، صرح به العلامة فى محكى النهايه، ونفى فى المدارك خلوه من قوه، وعن المصاييح إنه قال: إن كتب من عدا الحسن بن عقيل من المتقدمين، كالمقنعه والنهايه والمبسوط والخلاف والجمل والانتصار والمراسم والكافى والمهذب

والوسيله والغنيه والسرائر، خاليه عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفاس ووجوبهما فيما يجب منه، وقد ضبطوا في كتاب الصوم ما يوجب القضاء والكفاره أو القضاء وحده، ولم يذكروا ذلك في شىء من القسمين، وإنما ذكروا تعمد البقاء على الجنابه، وإخلال المستحاضه بما يجب عليها من الأغسال، انتهى.

واستدل للقول الأول: باستصحاب بقاء المنع الذى كان موجوداً فى حال الحيض والنفاس إلى زمان الغسل، وبأصالة اشتغال الذمه بالعباده حتى يعلم الإتيان بها كامله جامعاً للشرائط المعلومه والمحتمله، وبالأولويه عن الجنابه فإن الحيض والنفاس يبطلان الصوم إذا حدثا فى جزء من النهار، بخلاف الجنابه بالاحتلام ونحوه مما ليس باختيارى فإنه لا يوجب بطلان الصوم.

ويخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن طهرت بليل من حيضها ثم توانت أن تغتسل فى رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (١).

ورد الجميع، إذ الاستصحاب لا مجال له بعد ارتفاع الدم، خصوصاً بعد أن علمنا بجواز الجماع وغيره بعد الانقطاع، والأصل البراءه كما حقق فى محله، لا الاشتغال، والأولويه

ص: ٢٨٨

ممنوعه، إذ كون الحيض أشد من الجنابه لا يلزم كون المرأه المنقطع عنها الدم أشد حاله من الجنب، وخبر أبى بصير ضعيف لاشتراكه بين الثقه والضعيف، وبعض الشواهد الظنيه على أن أبى بصير هذا هو الثقه لا تلحق الخبر بالموثقات، مضافاً إلى ضعف الدلاله، فإن التوانى أخص من البقاء بلا غسل ولو عمداً.

أقول: الإنصاف أنه لو لا- الشهره المتأخره لكان اللازم القول بعدم الإبطال، خصوصاً بعد الروايات الحاصره للمفطر فى الأمور المذكوره، أما بعد شهره الخبر المجبور بها فلا مجال إلا للاحتياط، أما لفظ التوانى فالظاهر صدقه على من لم يغتسل عمداً.

هذا تمام الكلام فى الحيض، وأما النفاس فالظاهر أنه كالحيض فى الحكم، للقاعده المستفاده من الأخبار والفتاوى من تساويهما فى الأحكام، بل النفاس هو الحيض وإنما يفترق عنه بإمكان كون أقله أقل من ثلاثه، وإن كان كون الطهر الذى بينه وبين الحيض المتقدم أقل من عشره، كما تقدم الكلام فى ذلك فى كتاب الطهاره فراجع.

ثم إن القائلين بالإبطال اختلفوا فى وجوب الكفار، فمنهم من أوجبها للتلازم بين القضاء والكفار مطلقاً، ومنهم من نفاها بحجه عدم الدليل على التلازم والأصل عدمه، خصوصاً بعد سكوت خبر أبى بصير فى مقام البيان عنها، وهذا القول ليس ببعيد.

ثم إن جماعه خصصوا اشتراط الصوم بالغسل بشهر رمضان، وهذا غير بعيد بعد

فإذا طهرت منهما قبل الفجر وجب عليها الاغتسال أو التيمم ومع تركهما عمدًا يبطل صومها، والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان وإن كان الأحوط إلحاق قضاؤه به أيضاً

عدم العلم بوحده ماهيه الصوم، كما عرفت في باب البقاء على الجنابه، وتصريح الروايه برمضان، وشمول الأخبار الحاصره للمفطر لغير رمضان.

اللهم إلا- أن يقال: بأن الأصل الموحده إلا فيما خرج، وليس المقام منه فتأمل، وربما فصل بين قضاء رمضان وغيره بالإلحاق في الأول دون الثاني، للأصل في الثاني.

أما القضاء فلظهور أدلته في أنه كرمضان في جميع الخصوصيات، وهذا وإن كان غير بعيد إلا أنه غير ثابت، وما دل على أنه كرمضان ليس له هذا العموم، فالأصل هو الأقرب.

وكيف كان {فإذا طهرت} المرأه {منهما قبل الفجر، وجب عليها الاغتسال} إن أمكن {أو التيمم} إن لم يمكن ذلك، لما سيأتى من عموم أدله التيمم الشامل لمثل المقام، وإلا- فليس للتيمم دليل خاص في هذه المسأله {ومع تركهما عمدًا يبطل صومها} بمعنى الإثم والقضاء، وإلا فاللازم الإمساك بقيه النهار في شهر رمضان {والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان} لما عرفت من اختصاص النص به {وإن كان الأحوط إلحاق قضاؤه به أيضاً} لأنه هو

بل إلحاق مطلق الواجب بل المندوب أيضاً.

الأداء حقيقه، وإن اختلف عنه وقتاً {بل إلحاق مطلق الواجب} كما عن نجاه العباد بالنسبه إلى النذر المعين ونحوه، وذلك لاحتمال وحده الماهيه بالنسبه إلى أقسام الواجب {بل المندوب أيضاً} لاحتمال الوحده فى ماهيه الصوم مطلقاً، إلا ما خرج بالدليل، فالتقييد برمضان فى خبر أبى بصير من باب ذكر المصداق، لأن له خصوصيه.

بل ربما استدلل لذلك بصدق الحائض والنفساء على من انقطع الدم عنهما، ولم تغتسل فما دل على بطلان الصوم بالنسبه إليهما شامل للمقام، وبأن المستحاضه لا تصح صومها بدون الغسل، ففى المقام أولى، ولا يخفى ما فيهما.

إذ الأدله إنما دلت على عدم صحه الصوم من المتلبسه بالدم لا كل من صدق عليه الحائض والنفساء، مضافاً إلى أن الصدق ليس فى محله.

إذ لو أريد الصدق من باب كون المشتق حقيقه فى من انقضى عنه المبدأ، ففيه ما لا يخفى.

وإن أريد الصدق حقيقه فهو خلاف المستفاد من اللغه والشرع من كون اللفظين حقيقه فى خصوص المتلبسه بالدم، لذا يقولون النقاء أثناء الحيض بحكم الحيض.

أما مسأله الأولويه عن المستحاضه فممنوعه، إذ المستحاضه بدون الغسل لا يجوز لزوجها مباشرتها، والنقيه فى باب الحيض قبل الاغتسال يجوز لها المباشره، مضافاً إلى أن الأولويه تحتاج إلى فهم مناط قطعى هو مفقود كما لا يخفى.

وأما لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم، أو لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح، واجباً كان أو ندباً على الأقوى.

{وأما لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم، أو لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح} لاختصاص النص والفتوى بصوره التواني غير الصادق في المقام {واجباً كان أو ندباً على الأقوى} فما عن كشف الغطاء من تخصيص الصحة بغير الموسع، وعن نجاه العباد من تخصيص الصحة بالواجب المعين دون الموسع والمندوب، وفي حواشي البروجردى والجمال الكلبايكاني والاصطهباناتي وغيرهم من التفصيل محل إشكال وإن كان يمكن الإسناد لها ببعض الوجوه الاعتبارية.

ص: ٢٩٢

مسأله ٤٩ - اشتراط الأغسال النهاريه فى صحه صوم المستحاضه

(مسأله ٤٩): يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التى للصلاه دون ما لا يكون لها

{مسأله ٤٩: يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التى للصلاه دون ما لا يكن لها} قال فى الجواهر: من غير خلاف أجدده فيه، بل فى جامع المقاصد وعن حواشى التحرير ومنهج السداد والطالبه والروض الإجماع عليه ((١))، انتهى.

وعن الذخيريه وبحث الاستحاضه من المدارك أنه ذهب الأصحاب. لكن عن المبسوط والمعتبر والمنتهى التوقف فى ذلك.

واختلف القائلون بالاشتراط:

فعن الشيخ وابن ادريس اشتراط صومها بكل ما يجب عليها.

وعن الدروس والمدارك اشتراطه بالغسل النهارى خاصه.

وعن علامه فى بعض كتبه اشتراطه بالغسل للفجر، وعدم اشتراطه بالغسل للظهيرين، إذا تجددت الكثره.

وعن ثانى الشهيدين اشتراطه بما قارنه أو تقدم عليه، لا بما تأخر عنه.

واضطراب كلام جماعه من الفقهاء حول المسأله، والأصل فى

ص: ٢٩٣

ذلك، مضافاً إلى الإجماع المدعى، وأصالة الشغل كما ذكرها جماعه، صحيحه ابن مهزيار قال: كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب: «تقضى صومها ولا تقضى صلاتها، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمر فاطمه والمؤمنات من نسائه بذلك» (1).

وقد أورد على هذه الرواية:

أولاً: بأنها ضعيفه لكونها مكاتبه، فيحتمل فيها التقيه ونحوها.

وثانياً: بأن الظاهر كون الجواب عن الحيض لا عن الاستحاضه، لقوله (عليه السلام): «تقضى صومها، ولا تقضى صلاتها»، لأن ذلك حكم الحائض، أما المستحاضه فالواجب عليها قضاء الصلاة.

وثالثاً: إنها مشتمله على ما يخالف ضروره مذهب الشيعه، من كون فاطمه (عليها السلام) لم تك ترى حمرة، كما تظافت بذلك النصوص.

ورابعاً: بأنها معارضه بالأخبار الحاصره، وهي أظهر منها دلالة وأقوى سنداً.

ص: ٢٩٤

١- انظر الكافي: ج ٣ ص ١٠٤ ح ٣، والوسائل: ج ٢ ص ٥٩٠ ح ٧

وخامساً: بأنها مضمرة فلم يتبين المراد بمرجع الضمير.

وسادساً: باحتمال الاشتباه من الناقل في اللفظ، لأن مثل هذه الرواية وردت في باب الحيض، وهي صحيحة زواره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام؟ قال: «ليس عليها أن تقضى الصلاة، وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان، ثم أقبل على فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر بذلك فاطمه، وكانت تأمر بذلك المؤمنات» (١).

أقول: وقد أجاب المشهور عن هذه المناقشات.

أما الأول: فلأنها صحيحة، ومجرد كون الخبر مكاتبه لا يمنع من الحجية، كما حقق في محله.

والثاني: فلأن الخبر ظاهر في كونه حكم الاستحاضه، وعدم العمل بقطعه من الخبر لا يلزم عدم العمل بسائر فقراته، كما حقق في محله لإمكان التفكيك في الحجية.

والثالث: بأنه لعل أمر فاطمه (عليها السلام) كان لإعلامها نساء المؤمنات، أو أن المراد فاطمه بنت أبي حبيش، بل المحكى عن الفقيه والعلل (٢) روايته هكذا: «كان يأمر المؤمنات».

والرابع: بأنها أخص من مفهوم الروايات الحاصره، فيلزم

ص: ٢٩٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٩ باب ٤١ من أبواب الحيض ح ٢

٢- ([٢]) الفقيه: ج ٢ ص ٩٤ باب ٤٨ من أبواب صوم الحائض ح ٢، والعلل: ص ٢٩٣ باب ٢٢٤ ح ١

العمل بها دون المفهوم.

والخامس: بأن الإضمار لا يضر بالحجيه بعد نقل أصحاب الحديث كالشيخ والصدوق له.

والسادس: بأن الاشتباه خلاف الأصل، والصحيحه مشابهه لهذا الخبر، لا أنها تؤيد الاشتباه فى هذا الخبر.

أقول: وهناك وجوه آخر من الإشكال والجواب أضربنا عنها، ومع ذلك كله فالإنصاف أن الفتوى بذلك مشكل، إذ أمثال هذه الإشكالات توجب سلب الاطمئنان بالخبر، وإن كان كل واحد على حده لا يوجب ذلك، ولذا كان احتياط المصنف فى محله، ولذا سكت عليه غالب المحشين، أما الإجماع فقد عرفت ما فيه، وأما الأصل فهو البراءة لا الاشتغال، كما مرّ غير مره.

ثم إن الظاهر من لفظ النص أن الشرط إنما هو الغسل لصلاتى الظهرين والعشاءين، لا لصلاه الفجر ولا بالنسبه إلى أغسال اليوم السابق، ولا- بالنسبه إلى أغسال اليوم الآتى، ولا أن اللازم الاغتسال للظهرين فقط دون العشاءين، خلافاً لجماعه حيث قالوا بكل ذلك.

أما بالنسبه إلى التعدى إلى سائر الأغسال، سواء كان فجراً، أو يوماً ماضياً، أو يوماً مستقبلاً، فلدعوى المناط وفهم عدم الخصوصيه، وإنما المستفاد من النص منافاه الحدث الأكبر للصيام، وذلك لا يزول

إلا- بالأغسال مطلقاً، ولذلك تعدوا إلى الغسل للمتوسطه مع أنها لا يجب عليها إلا غسل واحد، بل الجواهر رمى بالشذوذ من خص الحكم بالكثيره.

وأما بالنسبه إلى الاختصاص بالغسل للظهرين، فبدعوى أن الغسل المتأخر عن النهار الواجب للعشاءين لا مدخلية له بالنسبه إلى الصوم المتقدم، فإن الأمر لا يعقل أن يؤثر فيما تقدمه.

أقول: حيث إن المناط ليس قطعياً يقع الشك في اشتراط الصوم بغسل الفجر وبغسل اليوم السابق وغسل اليوم اللاحق والغسل للمتوسطه، والأصل عدم الاشتراط، خصوصاً بعد ضعف الخبر، وإن اسم الغسل في كلام السائل لا الإمام (عليه السلام) حتى يعرف المراد منه من الإطلاق الذي يتوجه إليه الإمام أكثر من غير الإمام.

وإما ما ذكره صاحب الجواهر من شذوذ القول باختصاص الحكم بالكثيره، ففيه: إن ظاهر غير واحد كالجامع والبيان والموجز وشرحه والجعفرية وغيرهم الاختصاص، وإن كان جامع المقاصد ادعى الإجماع على عدم الفرق.

وأما تخصيص الحكم بغسل الظهرين، ففيه: إنه خلاف ظاهر الخبر حيث قال: «من الغسل لكل

فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه أو الكثيره فتركت الغسل بطل صومها، وأما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها

صلاّتين» وإشكال تأثير المؤثر المتأخر غير وارد، إذ إنما لا يمكن ذلك بالنسبه إلى المؤثر الحقيقي لا الاعتبارى، كما حقق فى مسأله الشرط المتأخر.

ثم إن الظاهر اختصاص الحكم بشهر رمضان دون غيره حتى قضائه لاختصاص النص بذلك، والأصل البراءه فيما عداه، وإن كان التعدى خصوصاً إلى قضائه أحوط، حيث إن طبيعه القضاء والأداء واحده غالباً.

ومما ذكرنا تعرف أن إطلاق المصنف بالنسبه إلى مطلق الصوم، وكلامه بالنسبه إلى غسل الفجر وبالنسبه إلى المتوسطه إنما هو من باب الاحتياط الذى صدر المسأله به.

{فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه أو الكثيره} دون القليله التى لا توجب الغسل {فتركت الغسل} عالماً عامداً {بطل صومها، وأما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين} استحاضه كثيره أو متوسطه {فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها}.

والظاهر أن قوله (فتركت) مربوط بما لو استحاضت بعد

ولا يشترط فيها الإتيان بأغسال الليله المستقبليه وإن كان أحوط، وكذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها لأجل ذلك. نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر فلو تركته بطل صومها من هذه الجهه.

الظهرين لا بما إذا استحاضت بعد الفجر، إذ الظهرين حينئذ تحتاجان إلى الغسل فعدم الإتيان بالغسل لهما موجب للبطلان.

{ولا يشترط فيها} فى صحه صومها {الإتيان بأغسال الليله المستقبليه وإن كان أحوط} خروجاً من خلاف من أوجب ولاحتمال شمول النص لها {وكذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها لو تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها} الذى تصومه فى اليوم الآتى {لأجل ذلك} لما عرفت من أن المفهوم من الصحيح كون الشرط غسل نفس اليوم، لا-اليوم المتقدم أو المتأخر.

{نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر، فلو تركته بطل صومها من هذه الجهه} لأنها مأموره بالغسل حينئذ للنهار، وقد عرفت اشتراط الصوم بالأغسال النهاريه، هذا ولكنك خير بما ذكرنا من عدم الاشتراط بأصل غسل الفجر، فكيف بالغسل الذى وجب من الليله السابقه، ومن ذلك تعرف حال ما لو لم تغتسل للظهرين فى اليوم السابق، وانقطعت الكثره بما لم تحوج إلى

وكذا لا- يعتبر فيها ما عدا الغسل من الأعمال، وإن كان الأحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال والوضوءات وتغيير الخرقه والقطنه، ولا يجب تقديم غسل المتوسطه والكثيره على الفجر، وإن كان هو الأحوط.

الاغتسال للعشاءين وبقيت بلا غسل حتى اليوم الثاني.

{وكذا لا يعتبر فيها} أى فى صحه صومها {ما عدا الغسل من الأعمال} اللازمه لها لإتيان الصلاه {وإن كان الأحوط} خروجاً عن خلاف النهايه وغيرها {اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال والوضوءات وتغيير الخرقه والقطنه} لاحتمال فهم المناط من النص، وأن الصوم مشروط بالطهاره الكامله المصححه للصلاه بالنسبه إلى المستحاضه، فلو لو تعمل بعض وظائفها لم يصح منها الصوم {ولا- يجب تقديم غسل المتوسطه والكثيره على الفجر} لأن منتهى ما دل عليه الدليل بالمناط لزوم إتيانها بالأغسال الواجبه عليها.

ومن المعلوم أنه لا- يجب عليها الغسل قبل الفجر، بل الغسل للصلاه سواء أتى بها قبل الفجر أو بعده {وإن كان هو الأحوط} لاحتمال اشتراط الصوم بالطهاره من الحدث الأ-كبر، فإذا لم تغتسل قبل الفجر فقد دخلت فى الصوم متلبسه بالحدث الأكبر الموجب لبطلان صومها.

بل احتمال فى محكى كشف اللثام، تبعاً لنهايه الأحكام،

اشترط صومها بغسل الفجر خاصه، وكأنه لاحتمال أن الحدث فى النهار بمنزله الاحتمال، بخلاف الحدث فى الليل، فإن البقاء عليه كتعمد الجنابه، ولكنك قد عرفت مفاد النص، فلا وجه لهذا الاحتمال، كما لا وجه للاحتياط الذى ذكره المصنف، والله العالم.

ص: ٣٠١

(مسأله ٥٠): الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلاً قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام

{مسأله ٥٠: الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلاً قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام} وهذا القول هو المنسوب إلى الإسكافي والشيخ والصدوق وابن سعيد والمعتبر والعلامة وأكثر المتأخرين، بل ربما نسب إلى الأكثر بقول مطلق.

وهناك قول ثان بعدم القضاء، نسب إلى الحلبي والنافع، وفي الشرائع وغيرهم.

وقول ثالث بالتوقف، كما هو ظاهر العلامة في التلخيص، واللمعه.

وقول رابع بالتفصيل بين من اغتسل ولو لغير الجنابه كالجمعه فلا يجب القضاء، وبين غيره فيجب القضاء، اختاره المستند ومال إليه ابن العم في التعليق.

استدل للقول الأول: بصحيحه الحلبي، قال: سئل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أجنب في شهر رمضان، فنسى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان؟ فقال (عليه السلام): «أن يغتسل ويقضى الصلاه والصيام»^(١).

ص: ٣٠٢

وصحيحه على بن رثاب، عن إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان، فنسى أن يغتسل حتى تمضى بذلك جمعه أو يخرج شهر رمضان؟ فقال: «عليه قضاء الصلاة والصوم»^(١).

وقد روى ذلك في عده كتب كما لا يخفى على من راجع الوسائل.

والرضوى: أنه سئل العالم (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج رمضان، قال عليه السلام: «أن يقضى الصلاة والصوم إذا ذكر»^(٢).

واستدل لذلك بالأصل، وبأن الحدث مبطل إلا ما خرج.

واستدل للقول الثاني: بخبر الجعفریات، بسنده عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) أن علياً (عليه السلام) سئل عن رجل احتلم أو جامع فنسى أن يغتسل جمعه فصلى جمعه وهو في شهر رمضان؟ فقال على (عليه السلام): «عليه قضاء الصلاة، وليس عليه قضاء صيام شهر رمضان»^(٣)، ونحوه المروى عن نوادر الرواندى.

وبما دل على عدم القضاء على من نام غير عامد، فإن من

ص: ٣٠٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- [٢] مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٥٩ باب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- [٣] مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٥٩ باب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢

مصاديق ذلك نسيان الغسل، وبحديث الرفع، وبما دل على حصر المفطر في أمور مذكوره غيره، وبما دل على أن القضا والكفاره إنما يكون بتناول المفطر عمداً، وبالأصل الحاكم على أصل الاشتغال.

واستدل للتفصيل: بمرسل الفقيه: «من أجنب في أول رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان، أن عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعه، فإنه يقضى صلاته وصومه إلى ذلك اليوم، ولا يقضى ما بعد ذلك».

قال في المستند بعد ذكر المرسل، وعدم معلوميه سنده عندنا غير ضائر، وبه يقيد إطلاق الأخبار المتقدمه، أن حمل الغسل فيها على غسل الجنابه، وإلا- كما هو الأولى، فلا تعارض أصلاً بل على المختار من التداخل القهرى في الأغسال مطلقاً لا جابه إلى الخبر أيضاً، لتحقق غسل الجنابه، بل لا يكون هذا قولاً مغايراً للقول الأول، انتهى.

أقول: لا- بأس بالتفصيل إن لم نقل بالقول الثانى، فإن مرسل الفقيه حجه لما ضمن هو في أوله من حجه ما أورد فيه، وضمانه كاف فيما لم يعلم الخلاف، لكن لا يبعد الذهاب إلى القول الثانى.

وأشكل على ما استدل له، أما الخبر فلضعف أخبار الجعفریات التي بها يحمل خبر المشهور على الاستحباب جمعاً بين الطائفتين، وأما ما دل على من نام غير عامد، فلعدم التنافى بينه

وبين ما دل على قضاء الناسى، إذ تلك النصوص إنما دلت على عدم اقتضاء الجنابه من حيث النوم للإفطار، وهذه النصوص إنما دلت على اقتضاء النسيان للإفطار، فإذا نام بدون النسيان لا يقضى، كما لا تعارض بين الأدله الاقتضائيه والأدله اللا اقتضائيه دائماً.

وأما حديث الرفع فلأنه إن كان أريد به رفع المؤاخذه، فلا ربط له بالمقام، وإن كان أريد به جميع الآثار، كان ما دل على القضاء هنا أخص مطلقاً منه، فيلزم تقييده به، كما يقيّد الحديث بما دل على أن نسيان نجاسه الماء لا تفيد فى صحه الغسل أو الوضوء، وما أشبه ذلك مما هو أخص من الحديث.

وأما حصر المفطر فقد عرفت غير مره أنه إضافى يرفع اليد عنه بما دل على زياده مفطر آخر.

وأما كون القضاء للمفطر العمدى، فإن كان هناك عموم يشمل المقام، يلزم تقييد العموم بهذه الأحاديث.

وأما الأصل فلا مجال له بعد الدليل.

أقول: قد أثبت الحاج النورى (رحمه الله) فى خاتمه المستدرك حجيه الجعفریات، وأنه من الأصول المعتمده، فلا وجه لرفع اليد عن الخبر لمجرد أنه فى الكتاب المذكور، مضافاً إلى ما عرفت من روايته فى نوادر الراوندى.

وأما رد دليل من نام غير عامد بأنه لا اقتضائى، ودليل قضاء

الناسى اقتضائى، ففيه إن ذلك يقتضى أشديه نوم الناسى من نوم غيره، فإذا أجنب ثم نسى ثم نام واتصل نومه بالصباح من غير عمد، بل بناءً منه أن يقوم، كان اللازم عليه القضاء، وإذا أجنب ثم نام بلا نسيان كان صومه صحيحاً، وهذا خلاف إطلاق أدله النوم جنباً، ولو قيل بذلك لزم القول بأنه لو احتلم فى النهار ثم نسى أن يغتسل حتى دخل المغرب كان عليه قضاء ذلك اليوم، لإطلاق صحيحه الحلبي الداله على وجوب القضاء للناسى، وتقييد صحيحه ابن رثاب لا يوجب تقييد صحيحه الحلبي لأنهما مثبتتان.

ومن المعلوم أنه لا يقول بوجوب القضاء بالنسبه إلى الفرض المذكور أحد، لأنه يفهم العرف تقدم أدله الاحتلام فى النهار، وأنه لا يوجب شيئاً على إطلاق ما دل على القضاء للناسى، ولو صح الاستدلال بالاعتضاء واللا اقتضاء لكان آتياً فى المقام أيضاً.

والحاصل: إن نسبه أدله القضاء إذا نسى الجنابه إلى كل من أدله النوم جنباً، ومن أدله عدم البأس بالاحتلام نهاراً واحده، فاللازم إما القول بالقضاء فيهما، وإما القول بعدم القضاء فيهما، فإذا ثبت عدم القضاء بالنسبه إلى النوم ناسياً لزم القول بذلك بالنسبه إلى مطلق النسيان لعدم القول بالفصل.

وربما يؤيد ذلك ما دل على أن «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»، فإن النسيان مما غلب الله عليه، وما دل على التعليل بعدم

والأحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه به وإن كان الأقوى عدمه.

كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض والنفاس لو نسيهما

إبطال الاحتلام، بأنه ليس من فعله وإنما هو مفعول به، بل المنطوق في نسيان الأكل والشرب والجماع، فالإنصاف أن القول بوجود القضاء مشكل جداً، وإن كان بعض ما ذكر للقول بالعدم يصلح مؤيداً لا دليلاً، هذا خصوصاً بعد ما تقدم من الإشكال في أصل إبطال البقاء العمدي، فغاياه الأمر الاحتياط في القضاء.

{والأحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه به} وفاقاً للجواهر وغيره، لأن الصوم طبيعه واحده فما ثبت في بعض أفرادها من الشرائط، والخصوصيات يثبت في سائر الأفراد.

وهناك قول بالتفصيل بين قضاء رمضان وغيره، لأن القضاء كالمقضى فيثبت في القضاء ما ثبت في المقضى، بخلاف غيره، إذ الأصل عدمه بعد اختصاص الدليل بشهر رمضان {وإن كان الأقوى عدمه} سواء القضاء أو غيره من أقسام الواجب وفاقاً للمسند وغيره، للأصل بعد اختصاص الدليل بشهر رمضان، ولا دليل على أن ما ثبت في الشهر ثابت في قضائه، كما عرفت في مسأله البقاء جنباً إلى الصباح.

{كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض والنفاس لو نسيهما

بالجنابه فى ذلك وإن كان أحوط

بالجنابه فى ذلك} وفاقاً للمستند وغيره {وإن كان أحوط} وفاقاً للجواهر وغيره، أما وجه الإلحاق فواضح لاختصاص النص بالجنابه، فالتعدى إلى غيرها يحتاج إلى دليل مفقود فى المقام، والمناطق ليس قطعياً، حتى يمكن أن يستند إليه فى حكم مخالف للأصل، ولأدله حصر المفطر فى أشياء مذكوره.

وأما وجه الاحتياط فالمناطق وأولويه الحكم بالنسبه إليهما، لأنه لم يرد فيهما ما ورد فيه مما يوهم أن الشرط إنما هو تعمد البقاء كما فى الجواهر، وما دل على اشتراط الصوم بالطهاره من الحيض كقول الباقر (عليه السلام) حيث سأله محمد بن مسلم عن المرأة تطهر فى أول النهار فى رمضان، أفطر أو تصوم، قال (عليه السلام): «تفطر»، وعن المرأة ترى الدم من أول النهار فى شهر رمضان أفطر أم تصوم، قال (عليه السلام): «تفطر إنما فطرها من الدم»^(١)، بتقريب أن المرء بالدم ليس هو وجوده، وإنما الحدث الحاصل لسببه، كما فى منتهى المقاصد.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ المناطق ليس بقطعى، والأولويه ممنوعه، بل النص المتقدم فى عدم الغسل من حدث الحيض خاص بصوره التوانى، فالجنابه إن لم تكن أقوى لا تكون أضعف، أما فهم الحدث الشامل للباقي بعد انقطاع الدم عن لفظ «الدم» الوارد فى

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٢ باب ٥٠ من أبواب الحيض ح ٧

الحديث المروى عن الباقر (عليه السلام) فذلك في غاية الخفاء، وبمثله مما لا يفهم العرف لا يمكن الاستناد في إثبات الحكم الشرعي، فما ذكره المصنف وسكت عليه غير واحد من المعقلين تبعاً للمستند وغيره هو الأقرب.

ص: ٣٠٩

(مسأله ٥١): إذا كان المجنب مَمَّن لا يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم، وجب عليه التيمم

{ مسأله ٥١: إذا كان المجنب مَمَّن لا- يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم، وجب عليه التيمم } كما هو المشهور، وذلك لإطلاق أدله قيام التيمم مقام الطهاره بالماء، فإن قوله (عليه السلام): «هو أحد الطهورين» (١)، و«يكفيك الصعيد عشر سنين» (٢)، و«رب الماء هو رب الصعيد» (٣) وما أشبهه، يدل على أنه كلما تعذر الماء قام التراب مقامه، ولذا ذهب إلى ذلك المشهور في جميع موارد تعذر الماء، إلا في مثل التأهب حتى قالوا بالتيمم التجديدي ونحوه.

وربما استدل لذلك بقوله سبحانه: (ولم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً) (٤).

خلافاً لجماعه، منهم صاحب المدارك استناداً إلى استناد الأمر بالغسل فيسقط بتعذره وينتفى التيمم بالأصل، قالوا: إن ما دل من الروايات أن التراب كالماء مسلّم، إلا أن الحكم لا

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٥

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٢

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٧

٤- ([٤]) سورة النساء: آيه ٤٣

يثبت موضوعه، فالأدلة إنما دلّت على كون التراب بدل اضطراري، أما أنه يقوم مقام الماء في أى مقام فلا دليل على ذلك هنا، ولو فرض هناك إطلاق، كصحيحه حماد: «هو بمنزله الماء»، فالمنصرف منه في باب الصلاة لا باب الصوم أو ما أشبهه، والآيه الكريمة لا إطلاق فيها لأن صدرها: (إذا قمتم إلى الصلاة) (١).

ولو تمسك بالاستحباب لإثبات وجوب التيمّم بتقريب أن حدث الجنابه والحيض مانع عن الصوم، فيستصحب إلى أن يثبت المزيل الذي هو الغسل أو التيمّم، أشكل عليه بأن كون التيمّم مزيلاً للحدث بالنسبة إلى الصوم أول الكلام.

ثم إن مما يمكن أن يتمسك به لمنع الاحتياج إلى التيمّم فيمن تعذر عليه الغسل، جملة من النصوص، كإطلاق صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) في حديث أنه سأل عن الرجل تصيبه الجنابه في رمضان ثم ينام، أنه (عليه السلام) قال: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء ليسخن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه» (٢)، فإنه لو كان التيمّم بدلاً كان اللازم أن يتيمّم فيما إذا احتمل عدم تمكنه من الماء، فعدم تفصيل الإمام والتنبيه عليه دال على عدم وجوبه.

ص: ٣١١

١- سورة المائدة: آيه ٦

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب ١٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١

فإن تركه بطل صومه، وكذا لو كان متمكناً من الغسل وتركه حتى ضاق الوقت.

ومثله خبر إسماعيل، أنه سأل الرضا (عليه السلام): عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان، إلى أن قال: قلت: رجل أصابته جنابه في آخر الليل فقام ليغتسل ولم يصب ماءً، فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه بالماء، فعسر عليه حتى أصبح، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل إذا جاءه ثم يصلي» (١).

وعلى هذا فلا يبعد عدم الاشتراط بالتيّم، وإن كان الأحوط ما ذهب إليه المشهور {فإن تركه بطل صومه} لأنه من البقاء على الجنابه عمداً.

ثم إنه لو كان فاقده الطهورين صام قطعاً، ولا يحتاج إلى القضاء، بل في حاشية منتهى المقاصد إنهم صححوا من غير خلاف ينقل صوم فاقده الطهورين جميعاً، انتهى، وذلك لعدم شمول ما دل على الطهورين لفاقدتهما.

{وكذا لو كان متمكناً من الغسل وتركه حتى ضاق الوقت} ولم يتيّم، أما لو تيّم فلا دليل على البطلان بعد شمول أدله التيمّم لكل من ضاق وقته، سواء كان عمداً أم لا.

ومنه يعلم أنه لو ضاق وقت الغسل ولم يتمكن من التيمّم، إذ هو حينئذ من فاقده الطهورين.

اللهم إلا أن يقال بشمول أدله البقاء عمداً له، لأن من لا يقدر

ص: ٣١٢

على التيمم، إذا ترك الغسل حتى ضاق وقته كان عامداً في البقاء على الجنابه، وهذا القول غير بعيد.

ص: ٣١٣

{مسألة ٥٢}: لا يجب على من تيمم بدلاً عن الغسل أن يبقى مستيقظاً حتى يطلع الفجر، فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى، وإن كان الأحوط البقاء مستيقظاً لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما على القول بأن التيمم بدلاً عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر.

{مسألة ٥٢}: لا يجب على من تيمم بدلاً عن الغسل أن يبقى مستيقظاً حتى يطلع الفجر، فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى { لأن التيمم إذا كان بدلاً عن الغسل كان حكمه حكم الغسل في عدم إبطاله بالحدث الأصغر كما مرّ تحقيقه في مبحث التيمم، فالنوم والبول وما أشبهه لا يوجب نقضه، بل ينقضه الحدث الأكبر أو وجود الماء ونحوه، وهذا هو الذى اختاره المدارك وغيره.

أما تعليل ذلك بأن انتقاض التيمم بالنوم لا يحصل إلا بعد تحققه، وبعده يسقط التكليف لاستحاله تكليف الغافل فلا يخفى ما فيه، لأن التحفظ عن النوم أمر اختياري يصح التكليف به قبل تحقق النوم، كما فى منتهى المقاصد.

ثم إن صاحب الجواهر وبعض آخر أوجبوا البقاء غير نائم إلى الفجر بناءً على أن التيمم ينتقض بالحدث وقد عرفت ما فيه {وإن كان الأحوط البقاء مستيقظاً لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما { ذهب إليه جمع بناءً {على القول بأن التيمم بدلاً عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر} ثم إن مقتضى القاعدة على هذا القول أنه لو استيقظ قبل

الفجر يجب عليه التيمم ثانياً، إذ لا دليل على أنه ليس بقابل للتيمم ثانياً.

وإن شئت قلت: إنه أما أن نقول بذهاب أثر التيمم الأول، فيكفي التيمم الثاني، وإما أن نقول ببقاء أثره، فليس ممن دخل في الصبح جنباً.

فاحتمال وجوب القضاء مطلقاً، لاحتمال كون الحدث المتوسط موجب لبطلان بعض أثر الأول مما لا يبقى له أثر كامل، ولا يبقى للثاني مجال للتأثير الكامل، كما ذكروا في من أحدث بالأصغر في وسط الغسل الترتيبي، حيث لا يصح الإعادة ارتماساً، لأنه لم يتم الغسل الأول، ولا مجال لغسل كامل آخر، لا يخفى ما فيه من الإشكال.

ص: ٣١٥

(مسألة ٥٣): لا يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعدار أن يبادر إلى الغسل فوراً وإن كان هو الأحوط.

{مسألة ٥٣: لا- يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه} كالذى نسي فأجنب نفسه، بل وحتى من أجنب عمداً مما يوجب عليه القضاء والكفاره {من الأعدار} أو غيرها {أن يبادر إلى الغسل فوراً} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل من غير واحد دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه مضافاً إلى الأصل، خصوص موثق بن بكير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): «عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه كما هو؟ قال: «لا بأس به» (١).

وصحيحه العيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: «لا بأس» (٢).

{وإن كان هو الأحوط} بل مال أو أفتى بذلك بعض من قاربنا عصره.

وفى حاشية الجمال الكلبايكاني جعل الاحتياط وجوبياً، وذلك للاشتغال، ولفهم أن الحدث مناف للصوم حدوداً وبقاءً، ولخصوص خبر عبد الحميد، عن بعض مواليه قال: سألته عن احتلام الصائم؟

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

قال: فقال: «إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا- ينام حتى يغتسل، وإن أجنب ليلاً- في شهر رمضان فلا- ينام ساعه حتى يغتسل» (١).

والتعليل في خبر عمر بن يزيد: «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به»، فإن البقاء بلا غسل فعله.

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل حين يقوم ويتم صومه، ولا شيء عليه» (٢).

أقول: وفي الكل ما لا يخفى، إذ البراءة مقدمه على الاشتغال، وفهم أن الحدث مناف للصوم ليس بفهم عرفي عن الروايات ولذا لم يفهمه الأصحاب، وخبر عبد الحميد مجهول مضمّر مرسل فلا يصلح إلا لمثل الكراهة توسعاً في أدله السنن، مضافاً إلى أن ظاهر ذيله يعطى الاستحباب، وتعليل خبر عمر بمعزل عن معدد هذه المسألة، لأن الخبر في صدد حدوث الجنابه لا بقائها. وخبر الدعائم إنما قال: «حين يقوم» في قبال الغسل بالليل، كما يظهر من صدره، بالإضافة إلى عدم صلاحيته سنداً.

وكيف كان فما ذكره المصنف من الاحتياط الاستحبابي، وأقره غالب المحشين هو الأقرب.

ص: ٣١٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣

(مسأله ٥٤): لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتتماً لم يبطل صومه، سواء علم سبقه على الفجر أو علم تأخره أو بقى على الشك، لأنه لو كان سابقاً كان من البقاء على الجنابه غير متعمداً، ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام في النهار. نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعاً

{مسأله ٥٤: لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتتماً لم يبطل صومه، سواء علم سبقه على الفجر، أو علم تأخره، أو بقى على الشك}، بأن لم يدر هل أن الاحتلام كان سابقاً أو لاحقاً {لأنه لو كان} الاحتلام {سابقاً} على الفجر {كان من البقاء على الجنابه غير متعمداً} ومثله لا يضر بالصوم نصاً وإجماعاً {ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام في النهار} الذى قد تقدم عدم ضرره بلا إشكال نصاً وفتوى، ولو لم يعلم كان فى الواقع منطبقاً عليه أحد الأمرين، وكل واحد منهما غير ضائر كما عرفت.

{نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعاً} على رأى المصنف، لإطلاق النص الشامل للقضاء، لكنك قد عرفت الإشكال فيه فراجع.

وإما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به وبعوضه.

{وأما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به} لأصالة عدم ضرر البقاء غير العمدي بالنسبة إلى المضيق {وبعوضه} لاحتمال شمول إطلاق قولهم (عليهم السلام): «لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره» حتى للمضيق.

ولكن اللازم تقييد هذا بما إذا أخرج الصوم عمداً حيث تنجز القضاء في حقه فيجب الإتيان به ولو بعد العام، أما في غير هذه الصورة فلا- إذ يتبين عدم التكليف بالقضاء، فلو كان له قضاء أربعة أيام، وبرئ من مرضه قبل شهر رمضان بأربعة أيام فصام واحتلم بما ذكر، لم يكن عليه إلا- إتمام هذا اليوم، وإلا كان القضاء بعد العام داخلاً في مسأله من لم يتمكن من الصيام طول السنه حيث يسقط قضاؤه وعليه الفديه فقط.

ثم إن ضيق الوقت الذي في كلام المصنف أعم من كون الضيق لأجل القرب من شهر رمضان المقبل أو لأجل أنه لا يتمكن بعد هذا اليوم من الصيام لمرض أو نحوه.

ص: ٣١٩

(مسألة ٥): من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال إذا علم أنه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال.

{مسألة ٥٥: من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال إذا علم أنه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال} لأنه من تعمد البقاء على الجنابه الذي دل الدليل على عدم جوازه كما تقدم، ودليل رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ لا يشمل، لأن الظاهر منه ما إذا كان توجه التكليف في وقت النوم لا قبله، فهو من قبيل من نام في أرض مغصوبه فإن بقاءه نائماً أيضاً محرماً، لأنه باختياره، لا من قبيل من كان نائماً في أرض مباح ثم صارت مغصوبه بأن باعها مالكها الذي كان راضياً بنومه لمن لا يرضى بنومه.

ثم لا يخفى أن قوله (رحمه الله): "لا يجوز له" يراد به ما إذا استمر النوم حتى الفجر، وإلا فإن استيقظ لم يكن أزيد من التجري، ثم إن قوله (رحمه الله): "لا يجوز النوم" هو الذي أفتى به جماعه، واستدل له بجمله من النصوص.

الأول: ما في صحيح الحلبي: «ويستغفر ربه»^(١)، فإن الاستغفار لا يكون إلا عن ذنب.

الثاني: صحيح معاوية، وفيه: «فليقض ذلك اليوم عقوبه»^(٢).

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ولو نام واستمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفاره.

فإن العقوبه لا تكون إلا عن ذنب.

الثالث: خبر إبراهيم بن عبد الحميد، وفيه: «فلا ينام إلا ساعه حتى يغتسل»^(١٧)، فإن النهى عن النوم ظاهر فى التحريم.

أقول: لكن الظاهر كون النهى والعقوبه والاستغفار لأجل الورود فى الصباح جنباً، لا لأجل النوم.

أما ما ذكره المدارك من الإشكال فى الحرمة بأنه لا معنى لتحريم النوم لسقوط التكليف معه، فلا يخفى عدم وروده، لأن ما بالاختيار يتصف بالأحكام.

ثم ذكر المدارك عدم الريب فى تحريم العزم على ترك الاغتسال. وفيه: إنه لا دليل على حرمة العزم على المعصيه إذا لم تصدر المعصيه، وإذا صدرت فالحرمة لها لا للعزم عليها، وإلا لزم عقوبتان، ولا أظن أن يلتزم بها صاحب المدارك ولا غيره.

{ولو نام واستمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفاره} كما دل على ذلك بالإضافة إلى الشهره وبعض الإطلاقات كإطلاق موثق أبى بصير وخصوص صحيح البنزطى المتقدم.

ص: ٣٢١

وإما إن احتتمل الاستيقاظ جاز له النوم، وإن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد، فلا يكون نومه حراماً، وإن كان الأحوط ترك النوم الثاني فما زاد، وإن اتفق استمراره إلى الفجر، غاية الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره فى بعض الصور كما سيتبين.

وإما إن احتتمل الاستيقاظ جاز له النوم، وإن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد، فلا يكون نومه حراماً فى صورته اعتياد الانتباه بلا- إشكال، ويأتى الكلام فى صورته الشك وعدم الاعتياد {وإن كان الأحوط ترك النوم الثاني فما زاد} وما ذكرنا من عدم الحرمة {وإن اتفق استمراره إلى الفجر، غاية الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره فى بعض الصور كما سيتبين} فى المسأله التاليه.

ص: ٣٢٢

(مسألة ٥٦): نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام

{مسألة ٥٦: نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام} لأنه إما نومه أولى أو ثانيه أو ثالثه وأكثر، وفي كل صورته إما مع العزم على الاغتسال، أو العزم على العدم، أو التردد، أو الغفلة والذهول.

ثم إنه إنما قيد المصنف المسألة باحتمال الاستيقاظ، لأنه مع العلم بعدمه يكون داخلياً في المسألة السابقة، ولذا زاد الشهيد الثاني في المسالك في كلام المشهور الذين قالوا بأنه إذا كان عازماً لا يجب الغسل، انتهى قوله، مع احتمال الانتباه، وإلا كان كتعمد البقاء على الجنابه، كما زاد بعض آخر قيد آخر وهو اعتياد الانتباه، وإلا كان كتعمد البقاء.

أقول: ووجه ذلك واضح، فإن النوم فعل اختياري، فإذا نام بدون احتمال الانتباه ولا اعتياده صدق عليه أنه تعمد البقاء على الجنابه بنومه الاختياري، فيشمله ما دل على القضاء والكفاره عند الصدق المذكور، ولعل القيد المذكور مراد الجميع الذين أطلقوا الكلام، لأن اعتبارهم لنية الغسل، إن كان من دون اعتبار احتمال الانتباه واعتياده كان اشتراطاً لغواً، فإن من علم أنه لا

فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل، وإما أن يكون مع التردد في الغسل وعدمه، وإما أن يكون مع الذهول والغفلة عن الغسل، وإما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار، فإن كان مع العزم على ترك الغسل أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنباً

ينتبه، أو لم يعتد الانتباه، لا يصدق عليه أنه نوى الغسل.

وكيف كان {فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل، وإما أن يكون مع التردد في الغسل وعدمه، وإما أن يكن مع الذهول والغفلة عن الغسل، وإما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار} إلى الصباح {فإن كان مع العزم على ترك الغسل} كان محكوماً بتعمد البقاء جنباً اتفاقاً، كما في المستند، وإجماعاً كما عن الرياض، وعن المعتمد والمنتهى نسبه إلى علمائنا، لأنه من تعمد البقاء فيشمله ما دل على ذلك من النص والإجماع.

كصحيح الزنطى المتقدم، وفيه: ثم ينام حتى يصبح متعمداً؟ قال (عليه السلام): «يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه»^(١). بل وصحيح الحلبي أيضاً.

{أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنباً} في منتهى المقاصد من غير خلاف ظاهر، وعن المنتهى أنه

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٢ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

لو نام غير ناو للغسل فسد صومه، وعليه قضاؤه، ذهب إليه علماؤنا، لكن المدارك أشكل في القضاء.

واستدل للمشهور: بأن النائم متردداً كالمستيقظ متردداً إلى أن يفاجاه الصبح، فكما أن هذا يعد عامداً كذلك ذاك، إذ النوم الاختياري مثل الاستيقاظ في عدم إسقاطه للتكليف، وبأن التردد في الغسل ينافي نيه الصوم، لأنه إذا كانت الطهاره في أول الفجر معتبره في قوامه، فنيته غير نيه الطهاره في الحال المذكوره، ومع عدمهما لا نيه للصوم المأمور به.

وبجمله من النصوص المتقدمه، كصحيحه الحلبي: «ثم ينام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح»، وصحيحه أحمد: «حتى يصبح متعمداً»، وروايه إبراهيم: «فنام حتى يصبح»، وروايه سليمان: «ولا- يغتسل حتى يصبح»، والرضوى: «وإن تعمدت النوم إلى أن تصبح»، بدعوى أن التعمد وما أشبه شامل للمتردد.

واستدل للقول الآخر: بالأصل بعد بطلان قياس المتردد النائم بالمتردد المستيقظ، وعدم التنافي بين تردد في الاغتسال وبين عزم على الصوم، وتقييد المطلقات بما دل على نفي المفطريه مطلقاً، الموجب للجمع بينهما بتخصيص المفطر بصوره العزم على ترك الاغتسال.

لكن لا يخفى ما في هذه الأدله، إذ لا وجه للأصل بعد الدليل، والذي يقول إن المتردد النائم كالمستيقظ، لا يريد القياس، بل بيان أن كون النوم مسقطاً لحكم

عدم الاغتسال المستند إلى عدم إرادته الغسل بسبب التردد فيه الموجب لبطلان الصوم، يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

وإن شئت قلت: إن عدم اغتسال المتردد، ودخوله في الصباح بحاله الجنابه موجب لبطلان الصوم، فإسقاط النوم لهذا الحكم يحتاج إلى الدليل، ولا دليل يدل على ذلك.

أما عدم التنافي بين التردد في الاغتسال والعزم على الصوم، فإنما يتحقق بالنسبه إلى من لا يعرف حقيقه الصوم، كعدم التنافي بين عدم الطهاره وبين الصلاه.

أما بالنسبه إلى الواقع عند العالم بأن من مقومات الصوم الطهاره، فالتنافي واضح لا غبار عليه، كالتنافي بين عدم الطهاره والصلاه.

وحدیث تقييد المطلقات، أو القول بالمتعارض بين ما يثبت القضاء مطلقاً، الذي له فردان العزم على عدم الغسل والتردد، وبين ما يثبت عدم القضاء مطلقاً الذي له فردان العزم على الاغتسال والتردد فيه، فيقع النزاع بين الطائفتين في مورد التردد، والمرجع أصاله عدم القضاء وما أشبه، وذلك بتخصيص كل طائفه بالفرد الذي هي نص في ذلك الفرد في غير محله، لما عرفت من لزوم تقييد روايات الصحه بعدم العمد جمعاً بين الطائفتين، وحيث إن العمد شامل لصوره التردد، كانت هذه الصوره خارجه عن مطلقات عدم البأس بالإصباح جنباً، فلا وجه للمعارضه، فكيف بتقييد مطلقات القضاء بأدله عدم البأس، ألا

بل الأحوط ذلك إن كان مع الغفلة والذهول أيضاً، وإن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير وإن كان مع

ترى أنه لو قال المولى: من بقى فى الدار إلى الصباح فليس عليه شىء، ثم قال: من بقى فى الدار متعمداً إلى الصباح كان معاقباً، رأى العرف أن الذى يبقى متردداً سواء كان نام بتلك الحال أم لا، داخلاً فى الحكم الثانى، خارجاً عن الحكم الأول، لتخصيص التعمد الذى اشتمل عليه أمره الثانى لأمره الأول.

{بل الأحوط ذلك} أى لحوق حكم تعمد البقاء {إن كان مع الغفلة والذهول} عن الغسل {أيضاً} كما عن ظاهر جماعه لإطلاق بعض أدله القضاء، ولمنافاه ذلك بنيه الصوم {وإن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير} أى البناء على الاغتسال فى حكم النومات كما سيأتى.

وذلك كما اختاره غير واحد، لما قد عرفت من أن المطلق الدال على القضاء مخصص بأدله العمدة، وهى لا تشمل الغفلة، إذ الغافل ليس بعامد، والمنافاه غير متحققه بين نيه الصوم وبين الإصباح جنباً غفلة، لإمكان ارتكاز نيه الصوم المأمور به فى ذهنه مع الغفلة عن مفطر بعينه، كيف وأصل ضرر الجنابه فى مثل المقام غير قطعى، فإنما الضار العمدة والتردد، وليس هذا مصادره، بل قد عرفت أن المطلق محكم فى غير هاتين الصورتين {وإن كان مع

البناء على الاغتسال أو مع الدهول، على ما قوينا، فإن كان في النومه الأولى بعد العلم بالجنابه فلا شيء عليه وضح صومه

البناء على الاغتسال أو مع الدهول، على ما قوينا { من إلحاق الدهول بالبناء لا إلحاقه بالبناء على العدم.

{فإن كان في النومه الأولى} وسيأتى تفسير الأولى {بعد العلم بالجنابه فلا شيء عليه} من قضاء وكفاره {وضح صومه} بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المدارك وغيره دعوى الإجماع عليه.

ويدل عليه صحيح معاوية قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يجنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان؟ قال: «ليس عليه شيء»، قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح؟ قال: «فليقض ذلك اليوم عقوبه»^(١).

وصحيح بن أبي يعفور، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح، قال (عليه السلام): «يتم صومه ويقضى يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه وجاز له»^(٢).

ص: ٣٢٨

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢

وصحيح أبي نصر، عن القمط، سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن أجنب في شهر رمضان في أول الليل فنام حتى أصبح؟ قال: «لا شيء عليه» (١)، بل وغيرها من مطلقات عدم البأس المتقدمه فإنها تشمل صورته عدم العمد.

أما ما عن المعتر مما ظاهره وجوب القضاء في هذه الصورة أيضاً حيث قال: ولو أجنب فنام نائياً للغسل حتى أصبح فسد صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه، وعليه أكثر علمائنا، ومستندهم ما روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: «يتم صومه ويقضى يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه وجاز له» (٢)، ومثله روى محمد بن مسلم، انتهى.

فالظاهر كما قال منتهى المقاصد: إنه وقع في العبارة سهو من قلمه الشريف أو قلم الناسخين، وقد سقط منها قوله: «ثم استيقظ ثم نام» بين قوله: «فنام» وقوله: «نائياً»، أو بين قوله: «لغسل» وبين كلمه «حتى».

ويدل على هذا أنه قال بعد أوراق: من أجنب ونام نائياً للغسل حتى طلع الفجر فلا شيء عليه، لأنه نومه سائغ ولا قصد له

ص: ٣٢٩

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عن الصائم ح ٢

وإن كان فى النومه الثانىه بأن نام بعد العلم بالجنايه ثم انتبه ونام ثانياً مع احتمال الانتباه فاتفق الاستمرار وحب عليه القضاء فقط دون الكفاره على الأقوى

فى بقائه، إلى آخر العبارة، فراجع.

ومنه يعرف أن رد المستمسك له بالأخذ بظاهر العبارة، مبنى على عدم السقوط من العبارة.

وكيف كان فلا إشكال فى هذا الحكم {وإن كان فى النومه الثانىه} وفسر المصنف ذلك بقوله {بأن نام بعد العلم بالجنايه ثم انتبه ونام ثانياً مع احتمال الانتباه} احتمالاً معتداً به {فاتفق الاستمرار وحب عليه القضاء فقط} بلا إشكال ولا خلاف ممن يوجبون الإفطار بالبقاء جنباً، بل دعاوى الإجماع عليه مستفيضه.

ويدل عليه جملة من النصوص المتقدمه، التى منها صحيحه معاويه وصحيحه ابن يعفور وغيرهما.

{دون الكفاره على الأقوى} بلا إشكال ولا خلاف، وفى بعض الكتب وصف ذلك بأنه ظاهر الأصحاب، وعن آخر دعوى الإجماع عليه، وذلك للأصل، وسكوت صحيحتى معاويه وابن أبى يعفور فى مقام البيان عن الكفاره.

والرضوى: «إلا أن يكون انتبهت فى بعض الليل ثم نمت وتوانيت ولم تغتسل وكسلت، فعليك صوم ذلك اليوم وإعاده يوم آخر مكانه»⁽¹⁾، وربما قيل بوجوب الكفاره لخبرى المروزى

ص: ٣٣٠

وإبراهيم بن عبد الحميد.

ففى الأول: «إذا أجنب الرجل فى شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه» (١).

وفى الثانى: «فمن أجنب فى شهر رمضان نام حتى يصبح فعليه عتق رقبه أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه أبداً» (٢).

هذا مضافاً إلى القاعده الثانويه الداله على التلازم بين القضاء والكفاره.

وأشكل على الجميع، أما الخبران فبضعف السند، وعدم إمكان العمل بظاهرهما، لشموله النوم الأول.

وأما القاعده فبعدم تماميتها، كما سيأتى.

ولكن لا يخفى أن ضعف السند فى خبر المروزى غير ضار، بعد نقله فى كتاب الفقيه الذى التزم الصدوق بأن ما ينقله فيه حجه بينه وبين ربه (٣)، وعدم العمل بالخبر فى النوم الأول، لما عرفت من الدليل تخصيص له، فلا يسقطه عن الحجية.

نعم ظاهر خبر المروزى كون عدم الغسل عمداً، فلا يشمل

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٣- [٣] انظر الفقيه: ج ١ (المقدمه)

وإن كان فى النومه الثالثه فكذلك على الأقوى، وإن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارہ أيضاً فى هذه الصوره

المقام، ولو شك فى ذلك لم يكن ظهور معتد به يؤخذ به، وربما يؤيد التقييد بالعمد موثق أبى بصير.

ثم إن النومه الثانيه كما عرفت هى ما بعد النومه الأولى التى كانت عقب الجنابه، فالنومه التى احتلم فيها مثلاً لا تحسب نومه أولى.

وذلك لأن صحاح معاويه وابن أبى يعفور والقمط داله على عدم البأس حتى بالقضاء فى النومه الأولى التى قبل الاستيقاظ، سواء أجنب فى ذلك الاستيقاظ، أو احتلم فى النومه التى قبل الاستيقاظ، فاحتمال احتساب النومه التى احتلم فيها نومه أولى كما فى المستند فى غير محله.

{وإن كان فى النومه الثالثه فكذلك} فيه القضاء دون الكفارہ {على الأقوى} أما القضاء فلا خلاف فيه ولا إشكال، لما قد عرفت فى النومه الثانيه.

أما عدم الكفارہ فهو المحكى عن المعتمر والمنتهى والمدارك، واختاره المستند والشيخ المرتضى والفقيه الهمدانى والمستمسك، وجمع من متأخرى المتأخرين، للأصل وإطلاق الأخبار الداله على أن بقاء الجنب لا شىء عليه.

{وإن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارہ أيضاً} كالقضاء {فى هذه الصوره} وهذا القول هو المحكى عن الشيخين وابن حمزه وزهره، والحلبى والحلى والعلامه والشهيد والمحقق الثانى فى جملة من كتبهم، بل عن

الخلاف والغنيه والوسيله وجامع المقاصد الإجماع عليه، بل نسب منتهى المقاصد الإجماع إلى غيرهم أيضاً.

واستدل له بقاعده التلازم بين القضاء والكفاره، وبالإجماع المتقدم، وبجمله من الروايات كموثق أبي بصير: «ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح، قال: يعتق رقبه» (١) إلى آخره، وخبرى المروزى وإبراهيم بن عبد الحميد.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ قد تقدم الإشكال فى القاعده، والإجماع محتمل الاستناد فلا حجيه فيه، والموثق صريح فى العمد فالاستدلال به فى غير محله وإن صدر عن بعض الأعظم، والخبران ظاهران فى العمد كما تقدم.

ولا نقول بدوران الأمر بين تخصيصهما بصوره العمد وبين تقيدهما بالنومه الثالثه حتى يقال كما فى منتهى المقاصد لا منافاه بين الأمرين، فتأمل.

بل ربما يستدل لعدم الكفاره بخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «فيمن وطأ فى ليل شهر رمضان فليطهر قبل طلوع الفجر، فإن ضيع الطهر ونام متعمداً حتى يطلع عليه الفجر وهو جنب فليغتسل ويستغفر ربه ويتم صومه وعليه قضاء ذلك اليوم، وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ الباب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢

بل الأحوط وجوبها فى النومه الثانيه أيضاً، بل وكذا فى النومه الأولى أيضاً إذا لم يكن معتاد الانتباه، ولا يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الأول، بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق الجنابه، فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من النوم الأول لا الثانى. حين يقوم ويتم صومه ولا شىء عليه» (١).

{بل الأحوط وجوبها فى النومه الثانيه أيضاً} لما عرفت من شمول خبرى المروزى وإبراهيم له، والقاعده التى التزم بها جماعه من الفقهاء، {بل وكذا فى النومه الأولى أيضاً إذا لم يكن معتاد الانتباه} لاحتمال صدق العمده.

لكن إطلاق النصوص النافيه للغسل بعد عدم صدق التعمد إلا فيما إذا كان قاطعاً بعدم الانتباه ينفى ذلك.

{ولا يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الأول، بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق الجنابه، فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من النوم الأول} الذى لا يوجب شيئاً {لا الثانى} الذى يوجب قضاءً، بل وكفارةً على بعض الأقوال.

وقد اختلفوا فى المراد بالنوم الأول، فذهب بعض إلى أن المراد به هو النوم بعد العلم بالجنابه، سواء كانت عن احتلام أو غيره، وذهب آخرون إلى احتساب نومه الاحتلام النوم الأول إذا امتدت إلى

ص: ٣٣٤

ما بعد الاحتلام ولو بزمان يسير.

وهناك قول ثالث، بالفرق بين الاحتلام والجنابه العمديه، فالنوم الاحتلامى نوم أول وإن لم يعلم فيه بالجنابه بخلاف الجنابه العمديه، فإن النوم بعدها نوم أول.

والأقوى ما ذكره المصنف، فإنه الظاهر من صحيحه معاويه بن عمار: «يجنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء، قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال: فليقض ذلك اليوم عقوبه» (١).

وصحيحه ابن أبى يعفور: «الرجل يجنب فى شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: يتم صومه ويقضى يوماً آخر» (٢) بناءً على ما ذكره المستمسك (٣) من بعض النسخ المصححه، ولو شك فى صحه أيه من النسختين لم تصلح الصحيحه للاستدلال للشك فى كل من الزيادة والنقصيه، فالمحكم الأصل المقتضى لعدم القضاء فى النومه الأولى.

وبقرينه صحيحه معاويه يجب حمل موثق سماعه على العمده أو ما أشبهه، وحيث إنها ليست مختصه بالجنابه التى ليست باحتلام كان الفرق بينهما فى غير محله، مع ندره القائل به.

ص: ٣٣٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] المستمسك: ج ٨ ص ٢٦٥

ومثل الصحيحه الرضوى، قال: «وإن أصابتك جنابه في أول الليل فلا- بأس بأن تنام متعمداً وفي نيتك أن تقوم وتغتسل قبل الفجر، فإن غلبك حتى تصبح فليس عليك شيء إلا- أن تكون انتبهت في بعض الليل ثم نمت وتوانيت ولم تغتسل وكسلت فعليك صوم ذلك اليوم وإعاده يوم آخر مكانه»(١).

كما يدل على عدم البأس بالنوم بعد الجنابه غير الاحتلام الدعائم: «فيمن وطأ امرأته في ليل شهر رمضان ثم نام، قال: وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل حين يقوم ويتم صومه ولا شيء عليه»(٢).

وكيف كان، فوحده المناط في الجنابه من غير فرق بين الاحتلام والجنابه العمديه، بل وغير العمديه كالتى تؤتى ولا تعلم، أو الرجل الذى تأتیه المرأه ولا يعلم، كما يتفق فى من ثقل نومه، خصوصاً بقرينه قوله (عليه السلام) فى الصحيحه: «عقوبه».

وأصالة عدم القضاء، وحصر المفطر فى الروايات الحاصره، تكفى فى الاستناد لما ذكره المصنف تبعاً لغير واحد من أن المراد بالنوم الأول هو النوم بعد العلم، سواء فى الاحتلام أو الجنابه.

والظاهر أن المراد العلم الفعلى لا- التقديرى الارتكازى، فمن يعلم بأنه يحتلم فى نومه، أو أن زوجها يأتيها وهى نائم، لا يحكم بالنوم الذى حدثت فيه الجنابه أنه النوم الأول، وإن امتد إلى ما بعد الجنابه.

ص: ٣٣٦

١- فقه الرضا: ص ٢٤ سطر ٣٣

٢- ([٢]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣

(مسأله ٥٧): الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به، في حكم استمرار النوم الأول أو الثاني أو الثالث، حتى في الكفاره في الثاني والثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر ونحوه.

{مسأله ٥٧: الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به في حكم استمرار النوم الأول أو الثاني أو الثالث حتى في الكفاره في الثاني} إذا قلنا بها في شهر رمضان {والثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر ونحوه}.

ووجه الاحتياط فهم اتحاد الحكم في مطلق ماهيه الصوم المعين للقاعده التي تقدمت الإشاره إليها غير مره، من أن الماهيه الواحده إذا ثبت الحكم في بعض أفرادها يتعدى منه إلى سائر الأفراد، لفهم العرف عدم الخصوصيه لهذا.

ووجه عدم جزمه بالحكم الأصل، وحصر المفطر في الروايات السابقه في أشياء معينه ليس ما نحن فيه منها، والنص خاص بشهر رمضان، فلا وجه للتعدى، خصوصاً بعد أن علمنا الفرق بين رمضان وغيره، بل قد عرفت تصريح النص أنه لا يسبق رمضان شيء، والقاعده المتقدمه إنما تصح فيما علمنا وحده الماهيه، وذلك مفقود في المقام.

ومنه تعرف وجه التفصيل بين قضاء رمضان بالإلحاق، وبين غيره بعدم الإلحاق، وقد تقدم بعض ما ينفع في المقام فراجع.

(مسأله ٥٨): إذا استمر النوم الرابع أو الخامس فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث.

{مسأله ٥٨: إذا استمر النوم الرابع أو الخامس} أو الأكثر {فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث} في القضاء والكفاره، لعدم فهم العرف خصوصيه في النوم الثالث بما هو ثالث في ترتب القضاء والكفاره، واحتمال أن يكون من قبيل «فمن عاد فينتقم الله منه»، لا يمنع الفهم العرفي المستفاد من النص، بل لا يبعد دعوى الإطلاق في جملة من نصوص المقام، ولذا أرسلوه إرسال المسلمات.

ثم الظاهر أنه لا يهدم العدد تجديد الجنابه، فلو أجنب ونام ثلاث مرات، ثم أجنب لم يكن النوم بعده نوماً أولاً، كما صرح به الشيخ المرتضى، وأقره الفقيه الهمداني وغيره.

نعم الظاهر أن المعيار في النومات نوم الليل لا النهار، فلو احتلم في النهار، أو أجنب نفسه حراماً أو حلالاً، ثم نام عصراً مرتين، وفي الثانيه أو الثالثه امتد نومه إلى فجر اليوم الثاني لم يكن موجباً للقضاء والكفاره للأصل، وانصراف النص عن مثل ذلك، بل في بعض النصوص تصريح بأنه أجنب بليل، ولا مناط، إذ النوم في الليل مظنته الاستمرار، وليس كذلك نوم النهار.

نعم لا يبعد كون نوم الليل بعد الجنابه في النهار له هذا الحكم، لعدم فهم خصوصيه كون الجنابه يلزم أن تكون بليل، فتأمل.

ثم

حيث إن الأصل يقتضى البراءة، بالإضافة إلى أدله حصر المفطر، لا يكون السكر والإغماء والجنون الأدوارى وما أشبه فى حكم النوم بالنسبة إلى القضاء والكفاره فيما لو أجنب ثم أسكر نفسه أو أغمى عليه بسبب من نفسه أو اضطراراً مره أو أكثر.

ص: ٣٣٩

(مسأله ٥٩): الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره.

{ مسأله ٥٩: الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره } لما حقق فى الأصول من قيام الاستصحاب مقام العلم المأخوذ فى موضوع الحكم، وكذلك مقتضى عموم أدله البيئه قيامها مقام الجنابه المعلومه، أما لو كان الاستصحاب بالعكس، بأن كان على الطهاره أو قامت البيئه بأنه اغتسل ثم تبين الخلاف، فعدم القضاء والكفاره إنما هو من جهه عدم العلم الذى هو مقوم للموضوع.

ولو شك فى الجنابه فهل يلزم عليه الفحص، الظاهر ذلك، لما عرفت غير مره من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه إلا ما خرج، لكن لو لم يفحص لم يلحقه حكم النومات لتعلق الحكم بالعلم المفقود فى المقام.

{مسألة ٦٠}: ألحق بعضهم الحائض والنفساء بالمجنب في حكم النوم، والأقوى عدم الإلحاق وكون المنط فيهما صدق التواني في الاغتسال، فمعه يبطل وإن كان في النوم الأول، ومع عدمه لا يبطل وإن كان في النوم الثاني أو الثالث.

{مسألة ٦٠}: ألحق بعضهم الحائض والنفساء { بعد طهرهما من الدم {بالمجنب في حكم النوم} وذلك للأولوية، فإن حدث الحيض والنفساء أكثر قذاره من حدث الجنابه، ولذا يسقط التكليف مع الحدثين بالصلاه والصيام وما أشبه دون حدوث الجنابه، أو لفهم وحده المنط من أخبار النومات في باب الجنابه، إذ لا فرق في الأحداث الثلاثة في عدم جواز الصلاه والصيام ولمس كتابه القرآن وما أشبه معها.

{والأقوى} وفاقاً للمشهور الذين عنونوا هذه المسألة {عدم الإلحاق}، إذ لا دليل على الأولوية بالنسبه إلى الحدث الباقي بعد النقطاع الدم، فإن الأولوية لو كانت فإنما هي بالنسبه إلى ذات الحدث لا بالنسبه إلى الأثر الباقي بعده، والمنط غير معلوم خصوصاً، والأصل وحصر المفطر في جملة من الروايات في أشياء معينه ينفيان ذلك.

{كون المنط فيهما صدق التواني في الاغتسال، فمعه يبطل وإن كان في النوم الأول، ومع عدمه لا يبطل وإن كان في النوم الثاني أو الثالث} أو ما بعدهما، وذلك لأنه هو المعيار المعلق عليه الحكم في الروايه، وهو خبر

أبى بصير المتقدم، حيث قال الإمام (عليه السلام): «إن طهرت بليل من حيضها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم»^(١).

ومن المعلوم وحده الحيض والنفاس، ولذا ألحق النفاس به.

ثم إنه لو شك في صدق التواني فالظاهر العدم، لأن القضاء بأمر جديد، لا يثبت إلا مع القطع بالموضوع.

كما أن الظاهر عدم إلحاق غير رمضان به في هذا الحكم لعدم الدليل، بعد أن عرفت مكرراً عدم استفادته وحده ماهية الصوم مطلقاً من النصوص والفتاوى.

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٨ باب ٢١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

مسأله ٦١ - الشك في عدد النومات

(مسأله ٦١): إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل.

{مسأله ٦١: إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل} لأصالة العدم، ولو علم بعدد من النومات ولكن كان الشك في تقدم الجنابه عليها أو تأخرها عنها كان الحكم ذلك، وربما احتمل هنا إجراء قاعده الحادئين المجهول تاريخهما أو المعلوم تاريخ أحدهما.

ثم الظاهر عدم جريان حكم النومات فيما لو كان فقد الشعور بسبب غير النوم، كالسكر أو الإغماء أو ما أشبهه، لعدم الشمول النوم لهما، وإن كانا مشتركين مع النوم في فقدان الشعور، وذلك لدوران الحكم في النص مدار النوم، ولا وجه للتعدى إلا المناط، وهو غير مقطوع.

ص: ٣٤٣

(مسأله ٦٢): إذا نسي غسل الجنابه ومضى عليه أيام وشك في عددها، يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن، وإن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ.

{مسأله ٦٢: إذا نسي غسل الجنابه ومضى عليه أيام وشك في عددها يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن { لأصالة الصحه بالنسبه إلى سائر الأيام التي يشك في الجنابه بالنسبه إليها {وإن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ { لأنه علم بتوجه التكليف بالصوم إليه ولم يعلم بفراغ ذمته منه.

ثم إنه لا- فرق بين كون الشك لأجل الشك في وقت الغسل أو الجنابه أو في عدد الأيام الماضيه من شهر رمضان أو في عدد الأيام الباقيه منه، مثلاً قد يجنب فينسى الغسل أياماً ثم يغتسل ثم يشك في أن غسله كان في عاشر رمضان أو الحادى عشر منه، أو علم بأن غسله كان في العاشر لكن يشك في أن جنابته المنسيه كانت في الخامس من رمضان أو السادس منه.

وقد يجنب في شهر رمضان ثم ينسى الغسل، وبعد الاغتسال يشك في أن غسله كان في ثالث رمضان لأن شهر شعبان كان كاملاً، أو في رابع رمضان لأن شهر شعبان كان ناقصاً.

وقد يجنب في شهر رمضان ثم ينسى الغسل، وبعد الاغتسال في شهر شوال يشك في أن شهر رمضان كان ناقصاً حتى يكون صومه بالجنابه ثلاثه أيام، أو كان رمضان كاملاً حتى يكون صومه بالجنابه

أربعة أيام، وربما يحتمل جريان الاستصحاب في بعض الصور، لكنه ليس في محله كما لا يخفى.

ص: ٣٤٥

مسأله ٦٣ - جواز قصد الوجوب فى الغسل ولو فى أول الليل

(مسأله ٦٣): يجوز قصد الوجوب فى الغسل وإن أتى به فى أول الليل، لكن الأولى مع الإتيان به قبل آخر الوقت أن لا يقصد الوجوب بل يأتى به بقصد القربه.

{مسأله ٦٣: يجوز قصد الوجوب فى الغسل وإن أتى به فى أول الليل} لأن التكليف بالغسل إنما توجه إلى الجنب فى الليل، وإذا توجه التكليف كان واجباً، فليس من قبيل الغسل قبل دخول وقت الصلاة، إذ لا تكليف بالطهور قبل دخول الوقت، فإنه إذا زالت الشمس وجبت الصلاة والطهور، واحتمال أن التكليف بالصيام لا يتوجه إلا فى أول جزء من النهار، والطهاره ما أمر بها فى هذا الجزء، فليس الطهور واجباً قبل ذلك، فلا وجه لنيه الوجوب، فى غير محله، إذ الطهور مقدمه وهى لا تتأتى إلا قبل الفعل والمفروض أن الفعل يبدأ من أول جزء من النهار، فعدم الوجوب ينافى ذلك، كما لا يخفى.

{لكن الأولى مع الإتيان به} أى بالغسل {قبل آخر الوقت} أى بمقدار يأتى بالغسل كما لو كان مقدار وقت غسله خمس دقائق وأتى به قبل عشر دقائق من طلوع الفجر مثلاً {أن لا يقصد الوجوب، بل يأتى به بقصد القربه} لأحتمال أن يكون الوجوب قبل آخر الوقت، إذ لا تنجز للتكليف قبل الضيق، لكن لا يخفى ما فى هذه الأولويه، إذ لا دليل على لزوم الضيق فى الوقت.

وكيف كان فحكم غسل الحائض والنفساء والتيمم البدل من الغسل أيضاً ذلك.

وهل أن التكليف بالغسل يأتى فى الليل حتى أنه

إذا أراد الغسل في النهار المتقدم فيما لو أجنب في النهار كان مستحباً، كما في من لا تجب عليه الصلاة في المغرب، إما لأنه قبل البلوغ ويبلغ مع أذان الصبح، أو في من يجن مع أذان المغرب ولا يستفيق إلا مع أذان الصبح أو ما أشبه ذلك، أم أن التكليف بالغسل يأتي بعد الجنابه سواء كانت ليلاً- أو في النهار السابق على الليل، احتمالان، من أن التكليف بالصوم بأصل الشريعة المقتضى لسبقه على الليل فيجب، ولذا يأتي به بنيه الوجوب، ومن أن الظاهر من الأدله أن الغسل إنما يجب ليلاً.

ولا يبعد الأول، إذ الظهور المذكور لو سلم فإنما هو من باب الغالب.

ثم إن قصد الوجوب إنما هو مع وجوب الصوم، أما مع استحبابه كما في المميز أو الذي يجوز له كل من الصوم والإفطار كالأضرار اليسيره على ما ذكروا من أنها ترفع وجوب الصوم لا أصل شرعيته بمقتضى قاعده الامتنان الرافعه للتكليف الالزامى لا أصل التكليف، فالظاهر عدم صحه قصد الوجوب، إذ لا وجوب للغسل في المميز مطلقاً، وفي المكلف قبل دخول الوقت للصلاه.

ص: ٣٤٧

(مسأله ٦٤): فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس.

{مسأله ٦٤: فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم، فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس} إذ الطهور إنما يجب إذا كان المكلف متمكناً منه، فإنه لا- تكليف بغير المقدور، والصوم ليس مشروطاً بالغسل فيما لا- يتمكن المكلف من الطهور، إذ أدله الغسل مخصوصه بصوره الإمكان.

وإن شئت قلت: إن إطلاق أدله الصوم وانصراف أدله الغسل إلى صوره إمكان الغسل يوجب تقييد وجوب الطهور بصوره الإمكان، فالإطلاق فيما عدا صوره الإمكان محكّم.

فلا يقال: إن المشروط عدم عند عدم شرطه، فلا وجوب للصوم في صوره عدم التمكّن من الطهور.

كما ربّما يقال ذلك بالنسبه إلى الصلاه، إذ الأخبار الناهيه عن الصلاه بدون الطهور دلت على مبغوضيه الصلاه بدونه، وليس كذلك الغسل في باب الصوم، ولذا لو صلى بدون الطهور ولو نسياناً كانت الصلاه باطله بخلاف الصوم.

ولكن لا يخفى أن صحه الصوم بدون الطهورين خاص بصوره تعيين الصوم، إذ لولاه لما كان الصوم الفاقد للشرط واجباً حتى يصح الإتيان به بدون الطهور.

وعليه فلو كان الصوم مرفوعاً امتناناً كما عرفت في المسأله السابقه

مما يجوز كل من الإتيان به وتركه، لكون الضرر يسيراً بقدر رفع الإلزام لا بقدر تحريم الإتيان بالصوم، فهل يحرم لأنه بلا شرط، أو لا- لأنه إذا جاز صوم شهر رمضان بدون الطهور في صورته الوجوب جاز في صورته الاستحباب، لوحده حقيقته شهر رمضان وجوباً وندباً. وكذلك في الطفل المميز والشيخ والشيخة فيما جاز لهما الصوم والإفطار، احتمالان، وإن كان الثاني أقرب.

ص: ٣٤٩

مسأله ٦٥ - عدم اشتراط غسل المس في صحه الصوم

(مسأله ٦٥): لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمس الميت، كما لا يضر مسه في أثناء النهار.

{مسأله ٦٥: لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمس الميت} لأصالة عدم الاشتراط بعد كون الدليل خاصاً بالأغسال الأربعة فقط، واحتمال أن معنى وجوب الغسل للمس اشتراط العباده به، في غير محله، بعد أصل العدم، وإن قلنا به في باب الصلاه، لانصراف الوجوب إلى الوجوب الشرطى لا الوجوب تعبدًا، أو لو لم يكن عليه صلاه كالحائض ونحوه.

{كما لا يضر مسه} أى الميِّت {فى أثناء النهار} نهار الصوم إذ لا ينافى المس الصوم.

ص: ٣٥٠

(مسألة ٦٦): لا يجوز إجتنب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال والتيمم

{مسألة ٦٦: لا يجوز إجتنب نفسه في شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال والتيمم} كما هو المشهور، كما أفتى بذلك الجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وغيرهم، وذلك لأن أدله الإصباح جنباً شاملاً له، فإنه من الإصباح متعمداً، وبهذه الأدلة يخصص عموم قوله سبحانه: (أحل لكم ليله الصيام الرفث إلى نسائكم)(١).

وقوله سبحانه: (فالآن باشروهن)(٢) إلى قوله: (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر)(٣).

والإشكال في أن مقتضى الغاية جواز المباشرة إلى التبين، إشكال في أصل عدم جواز البقاء، لا فيما نحن فيه كما لا يخفى.

وعليه فلا فرق بين ضيق الوقت عن كل الغسل والتيمم أو بعضه، لأنه غير متطهر بعدم عدم تمام الغسل أو التيمم، ولو أجنب والحال هذه كان من تعمد البقاء، وهل أن في حكم ذلك ما لو كان عدم التمكن من الغسل والتيمم لأجل عذر آخر لا لضيق الوقت،

ص: ٣٥١

١- سورة البقرة: آية ١٨٧

٢- [٢] سورة البقرة: آية ١٨٧

٣- [٣] سورة البقرة: آية ١٨٧

بل إذا لم يسع للاغتسال ولكن وسع للتيمم

كما لو كان فاقد الطهورين بذاته لا لضيق الوقت، أو كان له عذر آخر من استعمال الماء والتراب؟ احتمالان، من أنه من تعمد البقاء، ومن أن المنصرف من الأدلة غير هذه الصورة، خصوصاً إذا طال فقده لهما، كمن حبس وزوجته في سجن من خشب حيث يفقد الطهورين لمدته طويله.

اللهم إلا أن يقال: إن الفاقد لهما تكليفه التيمم على بعض ملابسه وما أشبه مما ذكره في باب التيمم.

{بل} لا- يجوز إجناب نفسه {إذا لم يسع} الوقت {للاغتسال ولكن وسع للتيمم} قال في الجواهر(1): وإن وسع التيمم فقط عصى وصح الصوم على إشكال، أما على مذهب المدارك الذي لا يرى قيام التيمم مقام الغسل، لأن الأمر إنما هو بالغسل لا بالتيمم، فواضح لأنه من الإصباح جنباً إذ لا يقوم التيمم مقامه حينئذ، وأما على مذهب من يرى قيام التيمم مقام الغسل في المقام لإطلاق أدله البدليه، فالعصيان إنما هو لأجل أن المنصرف من أدله عدم جواز البقاء عدم الجواز إلا بالغسل، وصحة الصوم لأنه لم يدخل الصباح بلا طهور، فهو من قبيل من أراق ماءه في الوقت ثم تيمم وصلى، فإن صلاته صحيحة وإن كان عاصياً بإراقه الماء.

وإن شئت قلت: إنه لا يجوز للإنسان أن يخرج نفسه من

ص: ٣٥٢

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٢٤٤

موضوع الاختيار إلى موضوع الاضطراب، وإن كان العمل في حال الاضطراب صحيحاً، فإن الإجناب مع عدم سعه الوقت إخراج نفسه من موضوع الطهاره الأوليه إلى موضوع الطهاره الاضطرابيه.

ثم إن مقتضى ذلك عدم جواز الإجناب إذا كان هناك مانع آخر عن الماء، غير ضيق الوقت كالمرض وعدم الماء وما أشبهه، لكن الظاهر وجود الإشكال في أصل المسأله، ولعل إشكال الجواهر كإشكال ابن العم في تعليقه ناظر إلى هذا، إذ الأدله إنما دلت على عدم جواز الإصباح جنباً وليس المتيمم تيمماً صحيحاً للعذر ممن أصبح جنباً، وهل أفتى أحد لعدم جواز المريض سنوات أو فاقد الماء كذلك بعدم إجناب نفسه.

والقول بالفرق بين فاقد الماء والمريض وبين ضيق الوقت خلافاً لإطلاق الأدله من الجانبين، فإنه إن قلنا بأنه من موضوع الاضطراب الذى لا يجوز إلقاء النفس فيه كان اللازم عدم الجواز فيهما، وإن قلنا إن المستفاد من أدله التيمم السعه، كما ربما يستفاد من فتواهم بجواز السفر وإن علم أنه يتلى بالتيمم كما كان هو الغالب فى الأسفار القديمه، كان اللازم الجواز فيهما، أى فى صورتى الضيق وسائر الأعذار عن استعمال الماء، وهذا لا ينافى عدم جواز إراقه الماء لمن لا يجد غيره مما يسبب اضطرابه إلى التيمم بعد دخول الوقت، لأن الأمر بالطهاره المائيه حينذاك منجز.

ولو ظن سعه الوقت فتبين ضيقه فإن كان بعد الفحص صح صومه

بل ربما يقال: إن الشارع لم ينه عن الإجناب بل أمر بالغسل لمن كان جنباً، فإذا أجنب نفسه وكان له عذر عن استعمال الماء انتقل إلى التيمم {ولو ظن} عدم سعه الوقت ثم تبين سعته كان تجزئاً وصح الصوم بعد الغسل بلا إشكال إذا لم يشمله دليل عدم جواز الإجناب، وإن كان ظاناً بأنه من مصاديق الدليل المذكور، ومثله ما لو علم جهلاً مركباً عدم السعه، وكذلك ما لو كان الظن أو القطع بالنسبة إلى سائر الأعدار، كما لو قطع عدم وجود الماء وما أشبه.

ولو ظن {سعه الوقت فتبين ضيقه فإن كان بعد الفحص} المسقط للتكليف {صح صومه} بلا إشكال لأنه ليس من متعمد البقاء على الجنابه حينئذ.

ثم إن القول بالفحص إنما هو عند من يرى وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية مطلقاً، أو من ما كان من هذا القبيل كباب الخمس والزكاه والاستطاعه وما أشبهه، وإلا كان اللازم القول بالاستصحاب خصوصاً عند من يرى جواز الأكل والشرب وإن شك في دخول الصباح، بل رأى الفجر أحد الصديقين ولم يره أحدهما الآخر كما هو مضمون بعض الروايات.

ثم إن صحه الصوم في صوره الفحص لا- فرق فيها بين فاقده الماء أو كليهما أى التراب والماء، ضيقاً أو لعذر آخر، وذلك لما عرفت من

ص: ٣٥٤

وإن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط.

التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع ولو مع الاضطرار

أنه ليس من البقاء على الجنابه عمداً الذى هو مدار العصيان والقضاء {وإن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط} لأنه متعمد البقاء، وإنما احتاط لإشكالهم فى وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه، أو فى مسأله الصوم خاصه، لمكان بعض الروايات الداله على جواز الإتيان بالمفطر مع الشك فى طلوع الفجر.

ثم إن السيد جمال الكلبيكانى علق على هذا الاحتياط: بأنه لا يترك، ووجهه غير واضح بعد بنائهم على أن الاحتياط المطلق وجوبى، ولم يسبق من المصنف فتوى بالجواز حتى يكون ظاهر الاحتياط الاستحباب.

ثم إن ما ذكر من الأحكام آت فى كل من الفاعل والمفعول، ولو كان لأحدهما العذر دون الآخر من استعمال الماء، أو كان الوقت ضيقاً بالنسبه إلى أحدهما دون الآخر، كان لكل حكمه، كما لا فرق بين الإجناب عن الحلال أو الحرام.

{التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع ولو مع الاضطرار} عدم جواز الحقنه تكليفاً إلا- فى صوره الاضطرار هو المشهور بين الأصحاب، بل لم ينقل الخلاف إلا من ابن الجنيد، حيث قال: يستحب الامتناع من الحقنه لأنها تصل إلى الجوف.

أما كونها مفسده للصوم فهو المشهور أيضاً، خلافاً للجمل والاستبصار والنهايه والسرائر والمعتبر والنافع والمنتهى والمسالك والروضه والمدارك والمستند وبعض آخر، والأقوى هو المشهور فى الأمرين كما اختاره الماتن.

ويدل عليه صحيحه البنظى، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) أنه سأله عن الرجل يحتقن تكون به العله فى شهر رمضان؟ فقال: «الصائم لا يجوز له أن يحتقن»^(١).

فإن الظاهر من عدم الجواز الحكم الوضعى أى الإفساد، ومن المعلوم أن الإفساد حرام، وإلا فلو كان المراد الحكم التكليفى لجاز فى صورته العله التى هى عبارته عن الاضطرار، إذ ما من شىء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه.

وخبر دعائم الإسلام، عن على (عليه السلام) أنه قال: «نهى الصائم عن الحقنه» وقال: «إن احتقن أفطر»^(٢).

والصدوق فى المقنع، قال: «ولا يجوز أن يحتقن»^(٣)، والمقنع مضمون الروايات، كما لا يخفى.

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٧ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥

٣- [٣] المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢٧

والرضوى قال: «ولا يحتقن»^(١)، في سياق ما لا يجوز للصائم.

استدل القائل بالجواز: بالأصل، وبعض الأخبار الآتية في الجامد، وبما دلّ على حصر المفطر في أمور مخصوصه.

وفي الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، والأخبار الآتية ظاهره في الجامد، ولو كانت مطلقه لزم تخصيصها بالصحيحه، وما دل على حصر المفطر إن سلم المفهوم لها، كان اللازم تقييد المفهوم بالصحيحه.

واستدل القائل بعدم الإفساد: بالأصل، قال في محكى المعبر: والنهي عن الاحتقان لا يقتضى فساد الصوم، لاحتمال أن يكون حراماً، لا لكون الصوم يفسد به، انتهى.

وقد عرفت جواب الأصل فيما تقدم، كما عرفت وجه دلالة الصحيحه على الفساد، مضافاً إلى خبر الدعائم الصريح في الأمرين، وكيف كان فما تقدم هو الأقرب.

والظاهر عدم الفرق بين القليل والكثير، إذا صدق اسم الحقنه.

أما ما يصل من الماء إلى الجوف حسب المتعارف حيث الدخول في الماء فلا ينبغى الإشكال فيه، كما لا ينبغى الإشكال في عدم الفرق

ص: ٣٥٧

إليها لرفع المرض، ولا بأس بالجامد

بين أقسام المائع، المطلق والمضاف، والأجسام السائلة كالدهن وما أشبهه.

نعم الاحتقان بالريح وما أشبه مما يسمى احتقاناً حالاً، الظاهر عدم ضرره، لأنه لا يصدق عليه الاحتقان عرفاً، وإن سمي احتقاناً مجازاً، والظاهر عدم الفرق في الاحتقان بين الإدخال من الدبر أو من ثقبه هناك قريبه منه، أو بواسطة الأبره التي تعمل عمل الاحتقان في الإدخال من نفس المخرج، لكن من أعلى أو أسفل منه.

أما الإدخال من الإحليل أو الفرج أو ما يشك كونه دبراً كما في الخنثى، أو بواسطة التزريق من البطن إلى المعده أو الظهر أو ما أشبهه، فالأصل جوازه تكليفاً ووضعاً، إلا إذا فهم المناط القطعي في بعض الأمور المذكوره.

ولا- يختص الاحتقان بالقينيه وما أشبهه، فإذا حصل الاحتقان بالضغط وما أشبهه كان كذلك، ولو من الاضطراب {إليها لرفع المرض} لإطلاق الأدله.

نعم الاضطراب يرفع الحكم التكليفي، ولو دار الأمر بين الشرب أو الحقنه فالظاهر عدم الفرق لإفساد كليهما للصوم.

{ولا- بأس بالجامد} كما عن المشهور، خلافاً لمن قال بالحرمة دون الإفساد كالمعتبر، أو الفساد أيضاً مع القضاء، كما عن المختلف وغيره، أو مع الكفاره أيضاً كما عن إطلاق الجمل للسيد حكايته، والأقوى هو المشهور.

وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً.

ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل والأخبار الحاصره _ بعد عدم شمول الصحيحه السابقه للجامد، لأن الاحتقان ظاهر فى المائع _ جمله من النصوص، كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل والمرأه هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

وموثقه ابن فضال، قال: كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام): ما تقول فى التلطف يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب: «لا بأس» (٢).

قال فى المجمع: التلطف هو إدخال شىء فى الفرج مطلقاً، وفى الوسائل روايته «فى اللطف» وفى أخيره «لابأس بالجامد»، وروايته عن الشيخ «فى التلطف من الأشياف».

{وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً} وفاقاً لمن تقدم، ولاحتمال شمول الاحتقان له، ولأنه قد أدخل فى جوفه المفطر فيكون كما لو ابتلعه.

وفى الكل ما لا يخفى، لأن الاحتقان أولاً منصرف عن الجامد أو موضوع لغيره، ولو فرض العموم لزم تقييده بما تقدم فى صحيحه ابن جعفر والموثقه، ومعه لا مجال للمقاييسه بالابتلاع.

ص: ٣٥٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

(مسأله ٦٧): إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً وإن كان الأحوط تركه.

{مسأله ٦٧: إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً} لانصراف الاحتقان عنه، بل هو من قبيل الذهاب في الماء الذي يستلزم دخول شيء منه في أوائل الدبر مع أنه جائز قطعاً.

{وإن كان الأحوط تركه} لاحتمال الصدق، والفرق بينه وبين الدخول في الماء بالجواز هناك للنص بخلاف المقام، ولا فرق في الاحتقان كما عرفت بين إدخال المحقنه أو الضغط المصعد للماء، لأن الظاهر من النص والفتوى كون المناط إدخال المائع في الجوف من طريق الدبر.

(مسأله ٦٨): الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامداً أو مائعاً وإن كان الأحوط تركه.

العاشر: تعمد القىء

{مسأله ٦٨: الظاهر جواز الاحتقان بما شك في كونه جامداً أو مائعاً} إذا لم يكن هناك أصل موضوعي، وإنما نقول بالجواز لأصالة الجواز في الشبهات الموضوعية، وحيث قد عرفت غير مره لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية كان مقتضى القاعدة الجواز بعد الفحص وعدم العلم بكونه من أيهما.

{وإن كان الأحوط تركه} تحصيلاً للعلم بالامثال، والظاهر أن التميع الحاصل بحراره الجسد أو رطوبات الدبر لا يوجب صدق الاحتقان بالمائع، كما أن التجمد الحاصل بحراره فيما يجمد بها لا يوجب جواز الاحتقان بالمائع، ولو احتقن بالجامد ثم فعل ما يوجب ميعانه في الداخل لم يفطر لعدم الصدق.

{العاشر} من المفطرات: {تعمد القىء} كما هو المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، خلافاً للحلي، حيث ذهب إلى أنه محرم غير مفطر.

ثم القائل بالبطلان بين من أوجب القضاء خاصه، كما هو المشهور، أو مع الكفاره.

وكيف كان، فيدل على قول المشهور جمله من النصوص، كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا تقيأ الصائم فعليه

قضاء ذلك اليوم، وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه» (١).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا تقياً الصائم فقد أفطر وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه» (٢).

وموثق بن مهران، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن القيء في شهر رمضان، فقال: «إن كان شيء يبدره فلا بأس، وإن كان شيء يكره نفسه عليه فقد أفطر وعليه القضاء» (٣).

وروايه مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من تقياً متعمداً وهو صائم فقد أفطر وعليه الإعادة، فإن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له». وقال: «من تقياً وهو صائم فعليه القضاء» (٤).

وخبر ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من تقياً متعمداً وهو صائم قضى يوماً مكانه» (٥).

وخبر علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه موسى

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦١ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٠ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٦١ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٥- ([٥]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٧

(عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يستاك وهو صائم فيقئ، ما عليه؟ قال: «إن كان تقياً متعمداً فعليه قضاؤه، وإن لم يكن تعمد ذلك فليس عليه شيء»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا استدعى الصائم القيء فتقياً متعمداً فقد استخف بصومه، وعليه قضاء ذلك اليوم، وإن ذرعه القيء ولم يملك ذلك ولا استدعاه، فلا شيء عليه»^(٢).

والرضوى: «والرعاف، والقلس، والقيء لا ينقص الصوم إلا أن يتقياً متعمداً»^(٣).

ثم إنه قد استدلل الحلبي على الحرمة دون البطلان بالأصل، وبما دلّ على انحصار المفطر في ثلاثه أو أربعة كما تقدم جملة منها في باب الأكل والجماع، وبأن الصوم إمساك عما يدخل في الجوف، لا عما يخرج منها، فاللازم أن تحمل أخبار النهي عن الحرمة التكليفيه، وبعض النصوص، كصحيح عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: «ثلاثه لا يفطرون الصائم

ص: ٣٤٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٠

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٤ الفقرة: ٣

٣- [٣] فقه الرضا: ص ٢٦ سطر ١٠

وإن كان للضروه من رفع مرض أو نحوه

القيء والاحتلام والحجامه»(١).

وخير ابن سنان، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام، أيفطر ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا»(٢).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، ودليل الانحصار مقيد بما سمعت، كما قيد بغيره من المفطرات، وكون الصوم خاصاً بالإمساك عما يدخل فى الجوف غير تام، لأنه بالإضافة إلى ما ذكره الجواهر من كونه اجتهاداً فى مقابل النص، النقض بالكذب على الله والرسول والارتماس والبقاء على الجنابه، والصحيح مقيد بكونه ذرعاً لا-قيئاً عمداً، لما تقدم من الأخبار المفصلة وغيرها، والخبر إنما يراد به الذرع، كما وقع التصريح بتفسير القلس بذلك فى بعض الأخبار كما سيأتى، وكيف كان فالمشهور هو المتعين.

ثم إن تعمد القيء مفطر {وإن كان للضروه من رفع مرض أو نحوه} كما لو تألم بطنه فقاء لرفع وجع البطن، وذلك لإطلاق النص والفتوى، وحديث «لا» ضرر إنما يرفع الحكم التكليفي لا الوضعي،

ص: ٣٦٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٨

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

ولا بأس بما كان سهواً، أو من غير اختيار

إلا فيما إذا كان هناك دليل على ذلك.

{ولا بأس بما كان سهواً، أو من غير اختيار} نصاً وفتوى، بل دعوى الإجماع عليه، إلا من ابن الجنييد الذي أوجب القضاء به إذا كان من محرم.

ويدل عليه بالإضافة إلى ما تقدم من تقييد البطلان في النصوص السابقة بالتعمد، جملة من النصوص، كخبر ابن سنان السابق.

ومحمد بن مسلم، قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن القلس يفطر الصائم، قال (عليه السلام): «لا» (١).

وعمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم؟ قال: (عليه السلام): «ليس بشيء» (٢).

وسماعة، قال: سألته عن القلس وهي الجشاء يرتفع الطعام من جوف الرجل من غير أن يكون تقياً وهو قائم في الصلاة؟ قال: «لا تنقض ذلك وضوءه، ولا يقطع صلاته، ولا يفطر صيامه» (٣).

ومحمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القلس أيفطر الصائم؟ قال: «لا» (٤).

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

والمدار على الصدق العرفى فخرج مثل النواه أو الدوده لا يعد منه.

هذا بالإضافة إلى الأصل، والأخبار الحاصره.

أما ابن الجنيد فلم يظهر مستنده، اللهم إلا المناط فى أكل المحرم الذى يوجب أشديه الحكم فإنه (رحمه الله) ممن كان يعمل بمثل هذه القياسات، وردّه واضح لإطلاق ما تقدم من الأدله، وقد فصل المامقانى (رحمه الله) وغيره مذهبه والجواب عنه فراجع.

ثم إنه سيأتى الكلام فى أدله عدم إبطال السهو فى المفطر فى الفصل الآتى.

{والمدار} فى صدق التقيؤ العمدى الموجب للبطلان {على الصدق العرفى} لأنه هو مدار الموضوعات المربوطه بالأحكام الشرعيه {فخرج مثل النواه أو الدوده لا يعد منه} لعدم صدق التقيؤ والقيء على ذلك.

ص: ٣٦٦

(مسألة ٦٩): لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً، ولو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه

{مسألة ٦٩: لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً} سواء وصل إلى فضاء الفم أم لا، أما إذا لم يصل فواضح، وإما إذا وصل فلائذ الأكل بدون الاختيار ليس من المبطلات {ولو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه} لأنه من الأكل الاختياري، فيشمله دليل إبطال الأكل.

اللهم إلا أن يقال: بانصراف أدله الأكل عن مثل ذلك، فإن المولى إذا قال لعبده: لا تأكل حتى آتيك، ثم تجشأ العبد وأكل ما جاء إلى فمه، لم يكن مخالفاً للمولى عرفاً، بالإضافة إلى صحيح ابن سنان الذي تقدم بعضه في المسألة السابقة، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام أي فطر ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا»، قلت: فإن ازدرده بعد أن صار على لسانه، قال: «لا يفطر ذلك» (١).

وموثق عمار: يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم؟ قال (عليه السلام): «ليس بشيء» (٢).

ص: ٣٦٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

وعليه القضاء والكفاره، بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراماً من جهه خباثته أو غيرها.

وحمل الأول: على ما ليس باختيار، خلاف ظاهر «ازدرده» الظاهر فى الاختيار.

والثانى: على ما لم يصل إلى فضاء الفم أيضاً، خلاف ظاهر وصوله إلى الحلق.

هذا بالإضافة إلى ندره على الأكل العمدى لبعض ما يخرج بالقىء ويصل إلى فضاء الفم، فالإطلاقات الداله على عدم البطلان يشملها، لكن لا يخفى وجه الاحتياط، ويظهر من المستمسك التوقف فيه.

{وعليه القضاء والكفاره، بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراماً من جهه خباثته} لاستحاله فى المعده إلى الخبيث لو قلنا بذلك {أو غيرها} كأن كان شارباً للخمر فتجشأ فازدردها، وكفاره الجمع إنما هى لما سيأتى من الدليل على وجوبها فى الإفطار بالحرام.

ص: ٣٦٨

(مسألة ٧٠): لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار فسد صومه

{مسألة: لو ابتلع في الليل ما يجب عليه} وجوباً شرعياً {قيؤه في النهار فسد صومه} قال في المستمسك: "يعنى وإن لم يتقيأ، لأن وجوب فعل القيء المفطر يمنع من التعبد بالإمساك عنه" (١)، انتهى.

لكن الظاهر أنه لا يوجب الفساد، بل هو مثل ما إذا دفع إنساناً في البحر مما يغرق بسببه، فإن وجوب إخراجه لا يفسد صومه من جهة أن وجوب الارتماس المتوقع عليه الإنقاذ، يمنع من التعبد بالإمساك عن المفطر.

والسر أن الظاهر من الأدلة كون القيء ضدّاً وجودياً للصوم، لا أن ترك القيء جزء للصوم، ومثله يقال في باب الإحرام، فيما لو وجب عليه الإتيان ببعض المحظورات كالاستئذان ونحوه، ومنه يظهر عدم وجه لتردد البروجردى (رحمه الله) في أن عدمه جزءاً ووجوده ضد.

ثم إن وجوب القيء إما لكون الصوم ليس واجباً معيناً، أو لكون وجوب القيء أهم، أما إذا كان الصوم واجباً معيناً كشهر رمضان ولم يكن القيء أهم لم يكن وجه لفساد الصوم، وذلك لعدم الوجوب الفعلى للقيء حتى ينافى الصوم، وإنما يكون ذلك موجباً

ص: ٣٦٩

إن كان الإخراج منحصراً في القىء، وإن لم يكن منحصراً فيه لم يبطل إلا إذا اختار القىء مع إمكان الإخراج بغيره، ويشترط أن يكون مما يصدق القىء على إخراجه، أما لو كان مثل دره أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القىء لم يكن مبطلاً.

{إن كان الإخراج منحصراً في القىء، وإن لم يكن منحصراً فيه لم يبطل} لأنه لا- يجب عليه حينئذ فعل ما ينافي الإمساك، ومنه يعرف أنه إن كان الأمر دائراً بين القىء أو الحقنه لم ينفذ، لدوران الأمر بين أحد مبطلين {إلا إذا اختار القىء مع إمكان الإخراج بغيره} لأنه من فعل المفطر عمداً.

{ويشترط} في البطلان {أن يكون مما يصدق القىء على إخراجه، وأما لو كان مثل دره أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القىء لم يكن مبطلاً} والوجه في ذلك انصراف أدله القىء عن مثل هذه الأمور.

فلا يقال أى فرق بين الأكل لهذه الأمور الذى تقولون بإبطاله، والقىء لها الذى تقولون بعدم إبطاله، فتأمل.

مسأله ٧١ - إذا أكل في الليل ما يعلم تقيؤه في النهار

(مسأله ٧١): إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من اختيار فالأحوط القضاء.

{مسأله ٧١: إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من اختيار} في حالة القيء {فالأحوط القضاء} لأنه من قبيل الإتيان بالمفطر اختياراً.

ومنه يعلم حكم ما لو فعل في الليل ما يوجب فعل المفطر في النهار كما لو أكل شيئاً علم بأنه يوجب احتلامه أو جنابته، أو ذهب إلى مكان علم باضطراره نهاراً إلى الجماع أو الارتماس أو ما أشبهه.

وهناك احتمال بعدم القضاء، لأنه ليس من القيء العمدي الذي تضمنه النص والفتوى، وهذا ليس ببعيد، وإن كان الاحتياط ما ذكره المصنف.

ص: ٣٧١

(مسأله ٧٢): إذا ظهر أثر القىء وأمكنه الحبس والمنع وجب إذا لم يكن حرج وضرر.

{ مسأله ٧٢: إذا ظهر أثر القىء وأمكنه الحبس والمنع وجب إذا لم يكن حرج وضرر } لأن إطلاقه بعد إمكان حبسه يوجب صدق اسم التعمد عليه، أما إذا كان ضرراً فلا، فإن من تمكن من عدم الأكل إذا أكل صدق عليه أنه أفطر عمداً، أما من لم يتمكن ولو لضرر أو حرج لم يصدق عليه التعمد، الظاهر في كونه بلا عذر.

هذا ولكن لا يبعد انصراف أدله القىء عن مثل ما لو جاءه القىء بدون كونه سبباً، فإنه من القىء بدون الاختيار عرفاً، فلا يصدق عليه التعمد.

مسألة ٧٣ - لو دخل الذباب في الحلق

(مسألة ٧٣): إذا دخل الذباب في حلقه وجب إخراجه مع إمكانه ولا- يكون من القيء، ولو توقف إخراجه على القيء سقط وجوبه وضح صومه.

{مسألة ٧٣: إذا دخل الذباب في حلقه} فإن تجاوز الحلق إلى الداخل بأن تعدى خروج الخاء المعجمه فالظاهر عدم وجوب إخراجه إذ بعد الدخول في الجوف لا دليل على الإخراج- فهو مثل أن أفطر نسياناً، فهل يقال بلزوم إخراج ما تعدى الحلق إذا تذكر ذلك في الأثناء، والقول بصدق الأكل إذا لم يخرج في غير محله، بل ما دل على أنه لو أكل نسياناً نصاً وفتوى إطلاقه حاكم بالجواز، مع كثره الابتلاء الذي يمكن إخراج بعضه الذي تعدى الحلق.

ومنه يعلم فساد القول بأنه مما يدور بين المحذورين، لأنه إن ازدرده كان من الأكل وإن أخرجه كان من القيء، كما ظهر أن قول المصنف {وجب إخراجه مع إمكانه ولا يكون من القيء} محل نظر، {ولو توقف إخراجه على القيء سقط وجوبه وضح صومه}، ولا- يخفى أن هذا ينافي أكلاً- موجباً للإخراج، إذ لو لم يكن أكلاً لم يكن وجه للإخراج، ولو كان أكلاً كان اللازم التخيير بين الازدرد الموجب للأكل والإلقاء الموجب للقيء.

اللهم إلا أن يقال: إن الأكل حينئذ غير عمدى، أما القيء فهو عمدى، فتأمل.

ولو دخل في الفم وشك في أنه وصل إلى ما يسمى الجوف الذي

لا- يوجب الإخراج، أم لا، فاللزام الإخراج إن لم يمكن الإبقاء في محله، إذ الأصل عدم الوصول إلى الجوف، ولو حدث هذا الحادث في الصلاة ودار الأمر بين أكله فيما إذا لم يصل إلى الجوف، الموجب لبطلان الصوم، أو إلقائه الموجب لبطلان الصلاة مثلاً، كان اللزام الإلقاء لأن الصلاة مما لها بدل _ فيما إذا كان في الوقت سعه _ والصوم مما لا بدل أداءً له، وقد قرروا في باب التراحم تقديم ما له بدل على ما ليس له بدل، وأما فيما إذا كان في ضيق الوقت ففي المسألة تردد.

اللهم إلا- أن يقال: إن أدله حرمة إبطال الصلاة ليست بقوه أدله حرمة إبطال الصوم، ولو شك في الأهميه فالظاهر جواز اختيار أحدهما مخيراً.

(مسأله ٧٤): يجوز للصائم التجشؤ اختيارًا، وإن احتمل خروج شيء من الطعام معه. وأما إذا علم بذلك فلا يجوز.

{ مسأله ٧٤: يجوز للصائم التجشؤ اختيارًا، وإن احتمل خروج شيء من الطعام معه { لأصالة الجواز، مضافاً إلى شمول بعض الإطلاقات السابقه فى الجشأ والقلس له.

نعم إذا كان معرضاً للخروج يوجب البطلان إن خرج، لأنه من التقيؤ عمدًا، فمثله مثل ما لو لم يتخلل مع كونه معرضاً لدخول الحلق، وقد تقدم تفصيل الكلام فيه فراجع.

{وأما إذا علم بذلك فلا يجوز}، ولو فعله وخرج أبطل، ولو لم يخرج كان من مسأله نيه المفطر.

(مسأله ٧٥): إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه وصح صومه، وأما إن تذكر بعد الوصول إليه فلا يجب. بل لا يجوز إذا صدق عليه القيء، وإن شك في ذلك فالظاهر وجوب إخراجه أيضاً مع إمكانه، عملاً بأصالة عدم الدخول في الحلق.

{مسأله ٧: إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه وصح صومه} لأنه لم يأكل شيئاً عمداً حتى يشمله دليل الأكل، كما أنه لا يصدق عليه القيء حتى يشمله دليله.

{وأما إن تذكر بعد الوصول إليه} والتزول عن فضاء الفم {فلا يجب} الإخراج، إذ الإدخال لا يوجب صدق الأكل حتى يجب إخراجه، فإنه إذا وصل شيء إلى ما بعد الحلق صدق الأكل، وليس بعده أكل حتى يقال بأن يلزم إخراجه، وإلا كان أكلاً مبطلاً، ومنه يعلم أن تفصيل بعض الحواشي بين الجوف وبين غيره، محل نظر.

{بل لا يجوز} الإخراج {إذا صدق عليه القيء} لأن إخراجه قيء مبطل، وإدخاله ليس أكلاً، فلا يجوز الإتيان بالمفطر، فراراً عن الإتيان بما ليس بمفطر.

{وإن شك في ذلك} وأنه هل دخل الجوف الموجب لعدم صدق الأكل بعد ذلك، أم لا {فالظاهر وجوب إخراجه أيضاً مع إمكانه، عملاً بأصالة عدم الدخول في الحلق} وليس الأصل

مثبتاً كما لا- يخفى، إذ ما لم يدخل فى الحلق يكون ابتلاعه حراماً على ما يستفاد من النص والفتوى، فى مسأله ابتلاع النخامه، ومسأله من طلع عليه الفجر وفى فمه طعام فابتلعه فسد صومه، ومسأله التخليل، ومسأله القلس وغيرها.

فالقول بأن الأصل مثبت، لأن اللزوم بين عدم الدخول فى الحلق الذى هو مجرى الأصل، وبين كونه أكلاً- أو شرباً عقلى لا شرعى، محل إشكال.

ص: ٣٧٧

(مسأله ٧٦): إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاته الواجبه فدخل في حلقه ذباب أو بق أو نحوهما أو شىء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه وتوقف إخراجه على إبطال الصلاه بالتكلم بـ (أخ) أو بغير ذلك، فإن أمكن التحفظ والإمساك إلى الفراغ من الصلاه وجب

{مسأله ٧٦: إذا كان الصائم { بالواجب غير المعين، مشتغلاً بالصلاته الواجبه، فدخل في حلقه شىء دار أمره بين الأكل المبطل للصيام، أو التلطف بـ (أخ) المبطل للصلاه، لزم تقديم الصلاه على الصيام، ولو كان مشتغلاً بالصلاته المستحبه تخير بينهما، ولو كان الصلاه مستحبه والصيام واجباً معيناً لزم إبطال الصلاه، ولو كان الصائم { بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاته الواجبه فدخل في حلقه { أى فمه { ذباب أو بق أو نحوهما أو شىء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه وتوقف إخراجه على إبطال الصلاه بالتكلم بـ (أخ) أو بغير ذلك { مثلاً- أن يمشى إلى المرآه ليرى موضع لصوق الذباب من فمه فيخرجه مما يستلزم استدبار القبلة أو الفعل الكثير أو ما أشبه ذلك، { فإن أمكن التحفظ { لثلاً- يدخل حلقه {والإمساك إلى الفراغ من الصلاه { ولو باقتصار فى الصلاه على مجرد الواجب {وجب { لأن فيه جمعاً بين عدم إبطال الصلاه وعدم إبطال الصوم، وهما واجبان

وإن لم يمكن ذلك ودار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع أو الصلاة بالإخراج فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء وكان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب ونحوه وجب قطع الصلاة

فالإلزام التحفظ عليهما {وإن لم يمكن ذلك} التحفظ بأن دار بين أحد الإبطالين {ودار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع} فإن بلع الذباب مبطل، لما عرفت سابقاً من عدم الفرق بين القليل والكثير من الطعام والشراب.

أما خبر مسعده، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن علياً (عليه السلام) سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم؟ قال: «ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام»^(١)، فقد عرفت الجواب عنه في أول فصل ما يجب الإمساك عنه، فإنه لا بد من أن يراد به دخول الحلق من غير اختيار، لا- أنه يجوز له ابتلاعه قبل وصوله إلى الحلق اختياراً، فقله (عليه السلام): «ليس بطعام» يراد به أنه ليس بأكل لأنه خارج عن الاختيار {والصلاة بالإخراج} لأنه مستنزم للتلفظ.

{فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء، وكان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب ونحوه} الذى هو من الخبائث، وإن كان فيه نظر، كما يعرف من كتاب الأطحمة والأشربة {وجب قطع الصلاة

ص: ٣٧٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٧ باب ٣٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

بإخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة، وإن كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام، ففي سعه الوقت للصلاة ولو بإدراك

بإخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة} أما في سعه الوقت لأنه يتعارض حرامان هو الأكل وإبطال الصوم لحرام واحد هو إبطال الصلاة، ولا شبهه في لزوم تقديم الحرام الواحد، بل كونه حراماً حيثئذ محل إشكال، إذ لا يحرم قطع الصلاة للفرار من المحرم، فإن أدله حرمة القطع لا تشمل مثل المقام، كما تقدم الكلام في ذلك في باب حرمة إبطال الصلاة.

وأما في ضيق الوقت ففيه إشكال من حيث إنه لم يعلم أهميه الصيام على الصلاة.

اللهم إلا أن يقال: إن التعارض بين أكل الحرام وبين إبطال الصلاة في الضيق كاف في جواز الإبطال، لقاعده دوران الأمر بين ما له بدل وما ليس له بدل، فكيف إذا انضم إلى أكل الحرام إبطال الصيام أيضاً.

ألا ترى أنه لو دار الأمر بين إتمام الصلاة في الضيق وبين ترك شرب الخمر، كما أنه لو بقي هنا مصلياً أجبر بشرب الخمر جاز ترك الصلاة، فإن أهميه الصلاة في نفسها ليس معناها تقديمها على ترك المحرم، فما ذكره المصنف من لزوم القطع تخلصاً من الحرام والإفطار أقرب مما استشكل به جمع من المحشيين، من عدم معلوميه تقديم أحدهما على الآخر، أو حكمهم بالتخيير بين الأمرين.

لو إن كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعه الوقت للصلاة ولو بإدراك

ركعه منه يجب القطع والإخراج، وفي الضيق يجب البلع وإبطال الصوم تقديماً لجانب الصلاة لأهميتها، وإن وصل إلى الحد فمع كونه مما يحرم بلعه وجب إخراجه بقطع الصلاة وإبطالها

ركعه منه يجب القطع والإخراج} لقاعده دوران الأمر بين الواجب الذي له بدل والذي ليس له بدل، فإن بناءهم على تقديم ما ليس له بدل في باب التزاحم، {وفي الضيق يجب البلع وإبطال الصوم تقديماً لجانب الصلاة لأهميتها} ولا يخفى ما فيه، إذ لم يعلم من الأهمية هذا المعنى، بل هي مهمه في نفسها.

أما في صورته عدم بدل للصوم، كصيام من نام عن صلاة العشاء على المشهور من عدم القضاء له، فاللازم تقديم الصيام، لأن القاعده تقديم ما ليس له بدل.

وأما في صورته البدل كرمضان مثلاً، فالظاهر التخيير بين الأمرين، لأنه لم يعلم أهميه أحدهما على الآخر.

{وإن وصل إلى الحد} بأن تعدى مخرج الخاء {فمع كونه مما يحرم بلعه} كالذباب مثلاً- {وجب إخراجه بقطع الصلاة وإبطالها} لصدق الأكل للمحرم، بل المستفاد من الأدله الداله على أن الشارع حرم المحرمات لإضرارها، أن بقاء الشيء المحرم في الجوف مكره للشارع حتى أنه لو أمكن التخلص منه، لزم ولو بالاستفراغ، كما استفراغ الإمام البيض المقامر به، فتأمل.

على إشكال وإن كان مثل بقايا الطعام ولم يجب، وصحت صلاته وصح صومه على التقديرين، لعدم عدّ إخراج مثله قيناً في العرف.

وعليه فلا يحتاج لزوم الإخراج على صدق الأكل حتى يقال {على إشكال} حيث لا يصدق الأكل بعد الانزلاق عن مخرج الخاء، ولكن لا يخفى أن الإشكال إنما هو في الضيق، أما في السعة فقد عرفت لزوم تقديم الصيام إن قلنا بصدق الأكل بعد مخرج الخاء.

{وإن كان مثل بقايا الطعام لم يجب} إخرجه {وصحت صلاته وصح صومه على التقديرين} أي تقدير الإخراج وعدمه، إذ الإخراج ليس قيناً مبطلاً للصوم، وعدم الإخراج ليس أكلاً مبطلاً، فقوله (على التقديرين) قيد لقوله (صح صومه) فقط كما لا يخفى، وحيث إن عدم الإخراج كان واضحاً عدم مبطليته ذكر المصنف وجه صحة التقدير الآخر _ أي الإخراج _ بقوله: {لعدم عدّ إخراج مثله قيناً في العرف}.

نعم لو استلزم الإخراج القيء، أو الإدخال الإبطال باضطراره إلى شرب الماء، لزم مراعاة الأهم منهما وإلا فالتخير.

مسأله ٧٧ - إدخال الأصبع فى الحلق وإخراجه

(مسأله ٧٧): قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه فى حلقه ويخرجه عمداً، وهو مشكل مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك.

{ مسأله ٧٧: قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه فى حلقه ويخرجه عمداً } لأن إدخاله ليس أكلاً وإخراجه ليس قيئاً فالأصل الجواز { وهو مشكل } عند المصنف، { مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك } لاحتمال صدق الأكل فى الإدخال، إذ لا يشترط فيه كونه متعارفاً، أو الوصول إلى الجوف، أو قابليه المأكول للهضم.

وفيه ما لا يخفى، بل الظاهر أن الإشكال كالشبهه فى مقابل البديهه.

ص: ٣٨٣

(مسألة ٧٨): لا بأس بالتجشؤ القهرى وإن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم ورجع، بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج معه شىء من الطعام، وإن خرج بعد ذلك وجب إقاؤه ولو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه وإن كان الأحوط القضاء.

{مسألة ٨}: لا بأس بالتجشؤ القهرى {بدون اختيار له ولا لمقدماته {وإن وصل معه الطعام {أو الشراب {إلى فضاء الفم ورجع {بدون اختياره {بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج شىء من الطعام {ولم يكن معرضاً لذلك لما عرفت فى مسأله وجوب تخليل الأسنان لما كان معرضاً للخروج {وإن خرج بعد ذلك وجب إقاؤه {ولم يكن ذلك داخلاً فى القيء المحرم، لأنه مقيد بالعمد وهذا ليس من العمد، ولذا لو أكل شيئاً ليلاً من طبيعته القيء نهاراً ولم يعلم بذلك ثم قاء لم يكن ذلك مبطلاً كما تقدم.

{ولو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه {لأنه ليس أكلاً عمدياً {وإن كان الأحوط القضاء {حيث إن مقدمته كانت اختيارية، لكن هذا الاحتياط استجبابى، وقد تقدم جملة من النصوص، والاستدلال فى باب التجشؤ والقلس فى بعض المسائل السابقة، فراجع.

ثم إنه لو دار الأمر بين الأكل أو القيء، أو بين أحدهما والحقنه، أو بين أحدهما والجماع، لاضطراب فى المعده لا يهدأ إلاً بذلك، فالظاهر عدم الفرق، وجواز اختيار أحدهما للمكلف، ولو دار بين

القليل والكثير من أحد المفطرات قدم القليل، إلا فيما إذا كان مبطلاً للصوم.

أما تقديم القليل فلأن الضرورات تقدر بقدرها، وأما عدم الفرق في صورته إبطال الصوم، كالمرض ونحوه فلأنه لا صوم حتى يلزم الاقتصار على الأقل، والكل واضح لا يخفى.

ص: ٣٨٥

فصل

المفطرات المذكوره _ ما عدا البقاء عل الجنابه الذى مرّ الكلام فيه تفصيلاً _ إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمء والاختيار، وأما مع السهو وعدم القصد فلا توجبه

{فصل}

فى اعتبار العمء مقابل السهو والجهل والنسيان والغفله، والاختيار مقابل الإكراه والاضطرار والتقيه فى الإفطار.

اعلم أن {المفطرات المذكوره _ ما عدا البقاء على الجنابه الذى مرّ الكلام فيه تفصيلاً _ إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمء والاختيار، وأما مع السهو وعدم القصد فلا توجبه}.

أما عدم القصد إلى فعل المفطر مع الالتفات إلى الصيام، كما لو وقع فى الماء فارتمس فيه، أو دخل الذباب حلقه أو ما أشبه ذلك، فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل فى الحدائق والمستند والجواهر والمستمسك وغيرها ما يظهر منهم الإجماع صريحاً أو إشاره.

وأما السهو عن الصوم، بأن نسى أنه صائم، فكذلك فى دعوى

الإجماع وعدم الخلاف، ويدل على الحكم متواتر النصوص الخاصة ببعض المفطرات، أو العامه الشامله للجميع، كبعض التعليقات الظاهر منها كون الحكم عاماً:

كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن رجل نسي فأكل شرب ثم ذكر؟ قال: «لا يفطر، إنما هو شيء رزقه الله فليتم صومه»^(١).

وصحيح محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: «من صام فنسى فأكل وشرب، فلا يفطر من أجل أنه نسي، إنما هو رزق رزقه الله فليتم صومه»^(٢).

وموثق عمار بن موسى، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينسى وهو صائم، فجامع أهله؟ قال: «يغتسل ولا شيء عليه»^(٣).

وخبر داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل ينسى في شهر رمضان؟ قال: «يتم صومه فإنما هو شيء أطعمه الله أياه»^(٤).

ص: ٣٨٨

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٤ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩
- ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، رجل صام يوماً نافله فأكل وشرب ناسياً؟ قال: «يتم ذلك وليس عليه شيء» ((١)).

وموثق سماعه: عن رجل كذب في رمضان، إلى أن قال: «قد أفطر وعليه قضاؤه، وهو صائم يقضى صومه، ووضوءه إذا تعمده» ((٢)).

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: في قول الله عز وجل: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ((٣)) قال (عليه السلام): «استجيب لهم ذلك في الذي ينسى فيفطر في شهر رمضان» ((٤)).

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رفع الله عن أمتي خطأها ونسيانها وما أكرهت عليه، فمن أكل ناسياً في شهر رمضان فليمض على صومه، ولا شيء عليه، والله أطعمه» ((٥)).

وعن الهداياه، عن الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «من

ص: ٣٨٩

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٤ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٠
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٣
 - ٣- ([٣]) سورة البقرة: آية ٢٦٤
 - ٤- ([٤]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٤
 - ٥- ([٥]) المستدرک: ص ٥٥٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١

أفطر يوماً من شهر رمضان» إلى أن قال: «ومن فعل ذلك نسياناً فلا شيء عليه» (١).

وعن المقنع، عن علي بن الحسين (عليهما السلام)، أنه قال للزهري: «وأما صوم الإباحه، فمن أكل أو شرب ناسياً أو تقياً من غير تعمد، فقد أباح الله ذلك له، وأجزأ عنه صومه» (٢).

وعن الرضوى مثله، وفي موضع آخر منه: «فإن نسيت وأكلت أو شربت فأتى صومك فلا قضاء عليك» (٣).

إلى غيرها من الروايات الموجودة في مختلف أبواب الوسائل والمستدرک.

وبعض هذه الروايات تشمل كلا قسمي السهو: السهو وعدم القصد إلى فعل المفطر، والسهو عن الصوم مع تعمد فعل المفطر، فإن ما دل على تقييد المفطر بالعمد يدل على أنه إذا لم يكن عمداً لم يكن به بأس، ومن المعلوم أن عدم القصد إلى فعل المفطر والسهو عن الصوم مع قصد المفطر كلاهما يسمى في العرف عدم عمد، خصوصاً المروي في الدعائم، فإن التعليل فيه بالآية عام، كما يدل على ذلك ما ورد في تعليل عدم مفطريه الاحتلام من أنه مفعول به.

أما ما ورد في سبق ماء المضمضه، والتفصيل بين الوضوء

ص: ٣٩٠

١- البحار: ج ٩٣ ص ٢٨٢، عن الهدايه

٢- [٢] المستدرک: ص ٥٥٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٣- [٣] فقه الرضا: ص ٢٣ سطر ٣١

الواجب وغير الواجب، فلا يدل على خلاف ما ذكرناه، ولو سلمت دلالتها فهو تخصيص بدليل خاص كما لا يخفى.

ثم إن المراد بالسهو في كلام المصنف الأعم من السهو والنسيان في الاصطلاح، لإطلاق كل منهما على الآخر في التعابير العرفية، وإن قيل إن بينهما فرقاً واقعياً، قال في المستند: "من تناول شيئاً منها سهواً مع تذكر الصوم، أى من غير إرادته تناول والالتفات كأن يشتغل بأمر وصدر منه لمس امرأته من غير إرادته والالتفات إليه فأمنى، فالظاهر أن حكمه حكم النسيان" (١)، انتهى، وهو كذلك لما عرفت من وحده الإطلاق.

ثم الظاهر أن ليس مراد المصنف بالعمد والاختيار أمران، إذ يمكن العمد بدون الاختيار، كما لو أكره فهو عمد وليس باختيار، وكذلك العكس فيما إذا نسي فإنه اختيار وليس بعمد، وسيأتى أن الإفطار تقيه يوجب البطلان مع أنه إكراه، فمراده عطف البيان لا التقييد، كما أن قوله (السهو وعدم القصد) الظاهر أنهما أمران، فالذى يقع في الماء بدون اختياره ويرتمس يسمى غير قاصد، ولكن لا يسمى ساهياً، والذي يأكل لنسيان أنه في شهر رمضان يسمى ساهياً ولا يسمى غير قاصد.

ثم إنه لو كان كثير النسيان أزيد من المتعارف، حتى أكل وشرب

ص: ٣٩١

مرات ومرات فى يوم واحد، فهل هو محكوم بما ذكر أم لا؟ احتمالان:

من انصراف الأدله عن مثله، لأن المنصرف منها المتعارف، خصوصاً إذا كانت الكثره بحيث لا يسمى صائماً أصلاً.

ومن وجود العله فيه، خصوصاً قوله تعالى: (إن نسينا أو أخطأنا) (١).

وحديث الرفع، وقوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر» (٢). فإن المنه تقتضى عموم الرفع، وأولويته سبحانه بالعدر شامله لما نحن فيه، وقولهم خصوصاً إذا لم يسم صائماً، فإن كل آكل شبعه كامله لا يسمى فى العرف صائماً، فليس المناط التسميه العرفيه.

نعم الظاهر أنه فيما إذا لم يكن نسيانه بسبب نفسه، كما إذا استعمل دواءً أورث نسيانه عمدًا، لينسى ويفطر، وكذلك فيمن كان نسيانه عذراً عرفاً، كما ذكروا فى الغاصب الذى ينسى إذا لم يكن مبالياً حتى فى حال عدم نسيانه.

ثم إن عدم الاختيار والسهو على أقسام، لأنه إما أن يقع فى الماء بدون اختياره أصلاً، وإما أن يكون ناسياً فى أنه صائم ويرتمس عمدًا، وإما أن يكون الارتماس باختياره ولم ينس أنه صائم وإنما نسى أن الارتماس يبطل الصوم، والظاهر

ص: ٣٩٢

١- سورة البقره: آيه ٢٦٨

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من أبواب قضاء الصلوات ح ٣ و ٧

من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين والموسّع والمندوب

أنه كذلك أيضاً، لإطلاق الأدله السابقه.

{من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين و{ الواجب {الموسّع والمندوب}.

قال في الحدائق: " وإطلاق الأخبار وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين الصوم الواجب والمندوب، ولا- فى الواجب بين المعين وغيره" (١).

وقال فى الجواهر: عند قول المحقق: ولو كان سهواً لم يفسد صومه، سواء كان الصوم واجباً أو ندباً، انتهى قال: فلا يترتب عليه قضاء فضلاً عن الكفاره بلا خلاف أجده فيه (٢).

كما عن المنتهى الاعتراف بذلك، قال: "لا خلاف بين علمائنا فى أن الناسى لا يفسد صومه ولا يجب عليه قضاء ولا كفاره، بفعل المفطر ناسياً"، انتهى.

لكن الظاهر أن دعوى الجواهر عدم الخلاف مربوطه بأصل المسأله، لا- بمسأله عدم الفرق بين الواجب والنافله، لأنه نقله عن المنتهى، وكلام المنتهى فى أصل المسأله، ولأنه تعرض لعدم الفرق بعد ذلك حيث قال: مما لا فرق فى إطلاقه _ أى النص _ كالفتوى بين أقسام الصوم الواجب والمندوب والمعين وغيره، ولا بين أفراد المفطرات، انتهى.

ص: ٣٩٣

١- الحدائق: ج ١٣ ص ٦٧

٢- ([٢]) الجواهر: ج ١٦ ص ٢٥٧

نعم فى كلام الحدائق والجواهر تلويح بعدم الخلاف، وكأنه استند إلى ذلك المستمسك، حيث ادعى عدم الخلاف فى المسأله، لكن فى المستند وجود الخلاف، قال: وعن التذكرة تقييد عدم البطلان بتعين الزمان، وعن المدنيات الأولى عدم صحه الصيام إذا كان ندباً أو واجب غير معين، وكذا فى قضاء رمضان بعد الزوال، لأن الصوم عبارته عن الإمساك ولم يتحقق، انتهى.

أقول: ما يمكن أن يستدل لهذا القول بعد دعوى انصراف الأدله إلى الواجب المعين ونحوه، أمران:

الأول: ما تقدم فى المدنيات، من أن الصوم عبارته عن الإمساك ولم يحصل، وإنما خرج ما خرج بالدليل الخاص، فاللازم فى غيره القول بالبطلان.

الثانى: ما رواه العلامة فى كتابه عن محمد، قال: سألته عن رجل شرب بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم؟ قال: «يتم صومه فى شهر رمضان وقضائه، وإن كان متطوعاً فليفطر»^(١).

قال فى المستند: "والروايه غير ثابتة ومع ذلك عما ادعاه أخص، ومع ذلك غير دال على الناسى، والتعليل المذكور اجتهاد فى مقابله النص".

ص: ٣٩٤

١- انظر الوسائل: ج ٧ ص ٣ باب ٤٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه والعالم

أقول: والانصراف لا وجه له بعد الإطلاق وبعد نص بعض الروايات المتقدمة بالنافله، وروايه الفقيه حيث أنه بعد روايتي الحلبي وعمار قال: «روى عن الأئمة (عليهم الإسلام) أن هذا في شهر رمضان وغيره، ولا يجب فيه القضاء»، مضافاً إلى ما ذكروا من أن مقتضى القاعده أن الحقيقه في أقسام أفراد ماهيه واحده واحده، إلا إذا دل الدليل على الاختلاف.

وكيف كان، فالأقوى ما ذكره المشهور.

بقي شيء، وهو هل أن الإفطار بالحرام حاله حال الإفطار بالحلال في عدم الإبطال، أو الحكم خاص في الإفطار بالحلال، لم أجد من تعرض لذلك، وإن كان فيه احتمالان:

من إطلاق النص والفتوى خصوصاً وكثيراً ما يكون أكل الناس وشربهم محرماً بسبب الغصب أو شرب الخمر أو ما أشبهه، وربما قيل: بأنه يؤيده ما في روايات الكذب من القيد بالعمد.

ومن الانصراف إلى الحلال خصوصاً ما دل على أنه رزق رزقه الله، ومن المعلوم أن الله لا يرزق الحرام، وقيد العمد في مقابل ما إذا كذب وهو لا يعلم أنه كذب.

وكيف كان فالأقرب الإطلاق خصوصاً إذا كان جاهلاً بأنه حرام أو ناسياً لحرمته.

{ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه} القاصر والمقصر {والعالم} على المشهور، كما في الجواهر، وتبعاً للمستند وتبعهما في دعواهما الشهره المستمسك.

وكيف كان ففي المسأله أقوال خمس:

الأول: ما ذكره الماتن تبعاً لغيره، وتبعه أكثر المعلقين، فعليه القضاء والكفاره.

الثانى: إن الجاهل بالحكم لا- قضاء عليه ولا- كفاره، كما اختاره الحدائق تبعاً للحلى، وحكى أيضاً عن ظاهر الجامع، ومحتمل موضع من المنتهى، والاستبصار والتهديب.

الثالث: التفصيل بين القضاء فيجب، وبين الكفاره فلا- يجب، كما عن المعبر والدروس وحواشى القواعد للشهيد والروضه والمدارك، واحتمله فى موضع من المنتهى والتذكرة، ونسبه فى المدارك إلى أكثر المتأخرين.

الرابع: التفصيل بين الجهل الساذج، فلا إثم ولا قضاء ولا كفاره، ووجود الثلاثة مع غيره من أنواع الجهل، اختاره المستند.

الخامس: الفرق بين الجاهل القاصر فلا كفاره عليه وعليه القضاء فقط، وبين الجاهل المقصر فعليه القضاء والكفاره.

استدل القائل بعدم شىء على الجاهل، بموثقه زراره وأبى بصير قالا جميعاً: سألنا أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل أتى أهله وهو فى شهر رمضان، أو أتى أهله وهو محرم، وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟ قال (عليه السلام): «ليس عليه شىء» (١).

وصحيحه عبد الصمد، الوارده فىمن لبس قميصاً حال الإحرام

ص: ٣٩٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٥ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٢

حيث قال (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه» (١).

هذا مضافاً إلى قول على (عليه السلام) فى تفسير قوله تعالى: (إن نسينا أو أخطأنا) (٢)، فإن وحده السياق تقتضى عموم الحكم للخطأ، ومن المعلوم أن ارتكاب الجاهل خصوصاً القاصر من أقسام الخطأ.

كما أن قوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر» (٣)، يشمل الجاهل القاصر.

وربما يستدل لذلك بإطلاق روايه عمار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل وهو صائم فيجامع أهله، فقال: «يغتسل ولا شىء عليه» (٤)، بتقريب أنه ليس المراد منه العالم العامد، فيبقى غيره فى إطلاقه.

كما يستدل أيضاً بالروايات المقيدة للمفطرات بالعمد، فإن الجاهل خصوصاً القاصر منه لا يسمى عامداً، ألا ترى أنه لو دخل

ص: ٣٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- [٢] (سوره البقره: آيه ٢٦٨)

٣- [٣] (الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من قضاء الصلوات ح ٣ و٧، فى ج ٧ ص ١٦١ باب ٢٤ ممن يصح منه الصوم ح ٣ و٦)

٤- [٤] (الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصوم ح ٢)

البلد بدون جواز جهلاً بمقرارات البلد، يقال له عرفاً إنه ليس بعامد، واحتمل في الوسائل حمله على الجاهل، كما أنه يظهر من عنوان الباب في الوسائل والمستدرك أن حكم الجاهل حكم الناسى.

ثم إنه ربما يستدل أيضاً بحديث الرفع، لإطلاق الجهل فيه.

ثم إن هذا القول غير بعيد، وإن كان الظاهر العقاب في الجاهل المقصر، لعمومات أدله العقاب، كقوله (عليه السلام): «يقال للجاهل يوم القيامة هلا تعلمت»^(١)، وغيره مما ذكر في موضعه.

استدل للقول الأول: أما على فساد الصوم فبعمومات أدله المفسدات، بعد وضوح اشتراك الأحكام بين العالم والجاهل، وأما على القضاء والكفاره فبعموماتهما وإطلاقتهما، قالوا: والتعارض بين هذه الأدله وأدله القول بعدم القضاء والكفاره مما تقدم بالعموم من وجه، فتقدم هذه الأدله على تلك للشهره المحققه، وظهور جملة من أدله القضاء في الجاهل وأكثره الروايات المثبتة للقضاء والكفاره.

وفيه: أما الشهره فلم تثبت، وإن ادعاها غير واحد، مضافاً إلى أن مرجحيه الشهره الفتوائيه أول الكلام، والأكثره لا- توجب التقديم، مع أن هذه الروايات الداله على العدم أقوى دلالة، فإنها وارده على تلك الروايات، ولو سلم التعارض فالمرجع أصاله عدم الكفاره

ص: ٣٩٨

والقضاء، وربما يؤيد العدم بأن أكثر المتدينين يجهلون جملة من المفطرات ويعملون بها مدة من الزمن خصوصاً في أوائل البلوغ، ومن المستبعد جداً لزوم القضاء والكفارة عليهم.

واختار هذا القول المستمسك حيث قال: "فالبناء على الصحة في الجاهل وإن كان مقصراً أقوى" (١).

وأما المفصل بين القضاء فأوجهه، وبين الكفارة فلم يوجبها، فقد استدل على القضاء بإطلاقات أدلته، وعلى عدم الكفارة بأن الكفارة عقوبه ولا عقوبه مع الجهل، وبأن أدله الكفارة مقيدة بالعمد، والعمد لا يصدق مع الجهل.

وفيه: إن الإطلاقات مقيدة كما عرفت، كما أن الكفارة عقوبه ولا عقوبه مع الجهل مخدوش فيه صغرى وكبرى.

نعم استدلاله الأخير بأن الكفارة مقيدة بالعمد تام.

وإما تفصيل المستند (٢) بين الجهل الساذج وغيره، بعد أن مراده بذلك التفصيل الذي ذكره بقوله: والمراد من الساذج من لا يشك في عدم الإفساد به ولا يخطر بباله احتمال الضرر، لأنه الظاهر من قوله (عليه السلام): «وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له»، ولا أقل من احتمال ذلك المعنى.

ص: ٣٩٩

١- المستمسك: ج ٨ ص ٢٨٣

٢- ([٢]) المستند: ج ٢ ص ١٢٦ كتاب الصوم

ففيه: إن الاستدلال لو تم بالحديث المذكور لم يتم في سائر ما استدللنا به على المطلب، ومنه يظهر أن تبعيه المستمسك له حيث قال: "نعم لا تشمل الجاهل المتردد الذي لا يحكم عقله بالحل" (١)، محل تأمل فتأمل.

وأما التفصيل بين القاصر والمقصر، فمستنده أن القاصر معذور، والمعذور لا يترتب عليه إثم، ولا تبعته كفاره، أما المقصر فليس بمعذور، ولذا يترتب عليه كل التبعات، ففيه ما عرفت.

هذا لكن مع ذلك كله الفتوى بمعذوريه الجاهل المقصر مشكله جداً، والله العالم.

بقي في المقام شيء، وهو أن الجاهل قد يكون بالحكم، كالجاهل بأن الدخان مفطر أم لا، وقد يكون بالموضوع، كالجاهل بأن هذا الشيء الخارجى دخان أم لا، وقد يكون بالمتعلق، كالجاهل بأن هذا الشهر رمضان أم لا، والظاهر أن حكم الجميع واحد، لإطلاق بعض الأدلة المتقدمة، كصحيح عبد الصمد، ودعوى اختصاصه بالجاهل بالحكم لامتناع الأخذ بإطلاقه، للزوم كثره التخصيص الموهنه له _ كما قاله المستمسك _ مدفوعه بأن الروايات المبنيه للقواعد الكلية دائماً مبتلاه بكثره التخصيصات، ومع ذلك لا يدفع ذلك التمسك بها في سائر الموارد.

نعم في مورد الجاهل بالموضوع مع الالتفات يلزم الفحص لما

ص: ٤٠٠

ولا بين المكروه وغيره

تكرر منا في الفقه والأصول من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية في غير الموارد المستثناة بالنص والإجماع.

أما إذا لم يعلم أنه رمضان أم لا، ولم يكن محكوماً بالرمضانية فإن ارتكابه للمفطرات يوجب القضاء فقط، من باب أنه لم يصم، ولا توجب الكفاره ولا العقاب، لما تقدم من إطلاق أدله رافعيه الجهل.

ثم إن المستند أفتى ببطلان صوم من يعلم بحرمه شيء، ولا يعلم بإفساده للصيام، لأن الموثقه لا تشملها حيث قال: «وهو يرى أنه حلال»، لكن قد عرفت أن بعض الروايات والأدلة الأخر تشمل المقام فتأمل؟

{و} كذلك {لا} فرق {بين المكروه وغيره} في بطلان الصوم ولزوم القضاء والكفاره.

نعم لا إثم بلا إشكال، إذ الإثم تابع للاختيار الخالي عن الإكراه.

وفي المسأله أقوال ثلاثه:

الأول: ما اختاره المصنف وأغلب المعلقين عليه، تبعاً للمحكي عن بعض.

الثاني: إن الصوم يبقى صحيحاً ولا- قضاء ولا- كفاره، وهذا هو المحكي عن الخلاف والنافع والمنتهى والتحرير والمختلف والإرشاد والدروس والروضه، وفي الشرائع، بل حكى عن الأكثر كما نقله الجواهر والمستند.

الثالث: التفصيل بين القضاء فيجب، والكفاره فلا يجب، اختاره الشيخ في المبسوط، والتذكرة والمسالك والحدائق.

ص: ٤٠١

والأقرب القول الثاني، وذلك للأصل والاستصحاب، وما قيد بالعمد، لوضوح أن المكروه لا يسمى عامداً عرفاً، وما دل على رفع الإكراه، وما دل على أن كفاره المرأه المكروهه على زوجها، بدون الإشاره إلى وجوب قضاء أو كفاره عليها، مع أنه فى مقام البيان، وحديث: «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر».

وقد أشكلوا فى ذلك كله، بأن الأصل والاستصحاب مرفوعان بالدليل، وبأن الفاعل المكروه عامد فيشملة دليل العمد، وبأن حديث الرفع لا يصلح لإثبات الصحه لأنه ناف لا مثبت، وبأن كون كفاره الزوجه على الزوج دليل على بطلان صومها، وبأن حديث «ما غلب» فيما كان بفعل الله لا بفعل المكروه.

ويرد على ما ذكرنا: بأن الدليل على القضاء والكفاره غير تام، لرفع إطلاقتهما بما ذكرنا من أدله عدم القضاء والكفاره مع الإكراه، فلا رافع للأصل والاستصحاب، نعم لا مجال لهما مع وجود الأدله الاجتهاديه، كما قرر فى الأصول.

وبأن شمول دليل العمد للمكروه خلاف المتبادر، ولذا يقول المكروه: لم أعمد العمل وإنما أكرهت عليه، وهكذا إذا قيل فلان فعل كذا، انصرف إلى أنه فعله عمداً لا كرهاً.

وبأن ظاهر حديث الرفع جعل الشىء المرفوع كأن لم يكن، فالإفطار المكروه كأن لم يكن، فإثبات الصحه بأدله الصوم لا بحديث الرفع، وبأن

كفاره الزوجه على زوجها إنما هو لأجل النص عقوبه، فلا دلالة فيه على بطلان صومها، بل عدم ذكر القضاء والكفاره عليها فى النص والفتوى دليل على العدم، وبأن «ما غلب الله» يراد به ما ليس باختيار العبد فيشمل ما لو أكره، ولذا أن المغمى عليه الذى كان إغماؤه بفعل الغير تسقط عنه الصلاه، فتأمل.

استدل للقول لوجوب القضاء، وهو لزوم القضاء والكفاره بإطلاق أدله المفطرات، وبأن المفطر ولو كرهاً ليس بصائم، فيجب عليه ما يترتب على تارك الصوم، وبما دل على أن الإفطار تقيه يوجب القضاء.

وفيه: أما إطلاق أدله المفطرات فهو مقيد بما تقدم من أدله الإكراه.

وأما أن المفطر ليس بصائم فإن الصوم حقيقه شرعيه المرجع فيها الأدله، ولذا من فعل المفطرات نسياناً لم يكن ينافى ذلك حقيقه الصوم.

وأما ما دل على أن الإفطار تقيه يوجب القضاء بضميمه عدم خصوصيه التقيه بل هي فرد من أفراد الإكراه، ففيه:

أولاً: إن صاحب المستند قال بجواز أفضلية القضاء، فتأمل أنه لا تلازم بين وجوب القضاء فى التقيه مطلقاً أو بعض أقسامها كما سيأتى تفصيله فى بعض المسائل الآتية، وبين وجوب القضاء فى كل إكراه، إذ إطلاقات الإكراه محكمه، إلا ما خرج

بالدليل، ولذا ذكر جماعه من الفقهاء أن التقيه فى تناول بعض المفطرات لا توجب القضاء، وخصصوا ما دل على قضاء الإمام (عليه السلام) بمورده، ويؤيد عدم الحكم إلا فى مورده الخاص أن سائر موارد التقيه كالتقيه فى الوضوء والصلاه والحج وغيرها تكفى ولا تستتبع القضاء وما أشبه.

وكيف كان، فالأدله المذكوره غير كافيه فى إثبات القضاء عى المكره.

ومنه يعلم أن القول الآخر المضيف للكفاره على القضاء، بدليل التلازم بين القضاء والكفاره، وبدليل إطلاقات أدله الكفاره، فى غير محله، إذ لم يعلم التلازم بين الأمرين، بل علم عدم التلازم فى موارد كثيره، وقد عرفت حال الإطلاقات، وأنها مقيده بالأدله التى ذكرناها.

ثم لو لم يفطر فى مقام الإكراه، فالإكراه قد لا يجوز تحمله شرعاً، كما إذا قال إن لم تفطر ضربت عنفك، وقد يجوز تحمله، كما إذا قال إن لم تفطر سرت منك مائه دينار، فيمن يصدق عليه الإكراه بذلك، ولا يكون ذلك بالنسبه إلى حاله مما لا يجوز تحمله شرعاً، فإن كان الإكراه من النوع الثانى فلا ينبغى الإشكال فى أنه لو صام لم يبطل صومه، ولم يفعل حراماً، لفرض جواز تحمل ذلك شرعاً، كما ذكروا مثله فى باب الضرر إذا توضأ، أو اغتسل أو صام أو فعل ما أوجب الضرر حيث لا يبطل عمله إذا كان الضرر مما يجوز تحمله شرعاً.

ولا- يستشكل بأن في ذلك تعاوناً على الإثم حيث إن المكره آثم بما يفعله بالمكره، لأن الإتيان بالشئ الجائر إذا سبب عملاً حراماً من الغير _ ولم يكن بحيث نهى الشارع عن ذلك الشئ الجائر لأهميه ذلك الحرام _ لم يكن ذلك من التعاون على الإثم، فإذا كان صلاه إنسان سبباً لشرب إنسان آخر الخمر، أو كان ذهابه إلى دكانه سبباً لنظر الأجنبية إليه، لم يسبب ذلك الحرام ترك الصلاة وعدم الذهاب إلى الدكان.

نعم إذا علمنا أهميه ذلك الحرام بحيث يغير الحكم حرم الإتيان، كما إذا كانت صلاته أو ذهابه إلى الدكان موجباً لقتل مسلم، لزم عليه تركهما، هذا كله إذا كان الإكراه بحيث يجوز تحمله شرعاً، أما إذا كان بحيث لا يجوز تحمله كما إذا هدده بالقتل إن صام، فالظاهر حرمة الصيام حينئذ وبطلانه، لأن النهى في العباده يوجب الفساد.

وكأنه إلى هذا القسم ينظر المستند حيث قال في مسأله الإكراه: لا خلاف في جواز الإفطار، وعدم ترتيب إثم عليه، بل بطلانه لو صام للنهى عن التهلكه ونفى الضرر ودفع ما استكروهوا عليه، والأمر بالتقيه وإفطار الإمام تقيه عن السفاح، انتهى.

لا يقال: إن الإمام (عليه السلام) قال في بعض روايات التقيه في إفطاره «أحب إلى» فيدل على أن الصيام أيضاً محبوب لمقتضى المفاضله.

لأن يقال: الصيغه فى أمثال هذا المقام لا يدل على المفاضله، بل ترجيح شىء على شىء، كما قرر فى علم الأدب وكثر أمثاله فى القرآن الحكيم والسنة المطهره.

ثم إنه إذا أفطر من جهه الإكراه، فهل يقتصر على المقدار المكروه عليه، أو يبطل صومه رأساً، فيجوز له أن يستعمل سائر المفطرات؟

الظاهر الأول، لأن «الضرورات تقدر بقدرها».

واحتمال أنه بطل صومه فلا بأس أن يفعل ما يشاء مخدوش، بأن يوم الصوم يجب على الإنسان الإمساك فيه، إذا لم ترد رخصه فى الإفطار كرخصه السفر ونحوه.

أما الإفطار تقيه أو إكراهاً أو اضطراراً أو نسياناً أو ما أشبه فاللازم الاقتصار فيه بقدر تلك الضروره.

ولو تمكن المكروه من ارتكاب أقل المحذورين كميّه أو كيفيه لزم الاقتصار عليه، فلو زاد فى الكم كان من الإفطار عمداً الموجب للقضاء والكفاره، وإن قلنا: بأنه لا يوجب الإكراه القضاء والكفاره، وذلك كما إذا أمره بشرب الماء فشرب الماء وأكل الخبز، أو شرب الماء مره ثانيه بدون إجباره على المره الثانيه.

ولو زاد فى الكيف كما إذا أمره بالمفطر مطلقاً، فجامع وهو يقدر على الرمس فى الماء، أو زنى وهو يقدر على وطئ زوجته، فهل ذلك من الإفطار العمدى، لأن الكيفيه الزائده غير مكروه عليها، فإن الجماع فيه قضاء وكفاره، بينما

الرمس فيه قضاء فقط، والزنا فيه الكفارات الثلاث بينما وطئ الزوجه فيه كفاره واحده.

أم يجب عليه التبعه الزائده، مثلاً فى الزنا تجب عليه كفارتان، وفى وطئ الزوجه الكفاره فقط بدون القضاء.

أم لا شىء عليه إلا العصيان مطلقاً، أو فى مورد الإفطار بالمحرم، احتمالات.

ثم إنه لو تمكن من الفرار إلى الحلال، كما إذا علم أنه يكرهه على الإفطار عند الظهر ويتمكن من السفر صباحاً حتى يكون إفطاره حلالاً- عند ما يأمره بالإفطار، فهل يجب لأنه غير مكره على الحرام، كما إذا أكرهه على الزنا فتمكن من التمتع بها، أم لا لصدق الإكراه، ولإفطار الإمام (عليه السلام) مع أنه (عليه السلام) كان بإمكانه السفر، الظاهر الأول.

ولم يعلم أن الإمام (عليه السلام) كان بإمكانه السفر، خصوصاً فى الزمن القديم الذى كان يحتاج السفر إلى وقت طويل، ومن المحتمل قريباً أنه كان ينكشف وجه سفر الإمام (عليه السلام) فيقع فى نفس المحذور.

ثم إن موضوع الإكراه مذکور مفصلاً فى (الأصول) فى حديث الرفع، ولذا لا نطيل المقام بذكره، وإنما نقول: اللازم أن يكون الإكراه بالتوعد بفعل ما يوجب الضرر من القادر، المظنون أو المحتمل احتمالاً عقلائياً فعله، فباشر المكره بنفسه مع القصد.

فلو لم يعلم بالإكراه وباشر كان كالإفطار عمداً، لأنه لا يسمى مكرهاً. ولو

قطع بالإكراه ولم يكن مكرهاً واقعاً، كما إذا وجه الظالم كلامه إلى زيد فظن عمرو أن الكلام موجه إليه، فأفطر لم يكن من الإكراه.

نعم إفطاره حلال ولا كفاره عليه، لظهور العمد في روايتها بالتقصد المنفى هنا، وعليه القضاء لأن الإفطار بالوهم لا يسقط القضاء فيشملة دليل القضاء.

ثم إن الأمر المتوعد به لا يلزم أن يكون ضرراً بدنياً خطيراً، بل يشمل ما كان ضرراً مالياً، أو بدنياً خطيراً أو غير خطير، فالخطير كقطع يده، وغير الخطير كشق جسمه بما يبرأ بعد أسبوع مثلاً، أو ضربه ضرباً مبرحاً.

أو عسراً وحرماً ولو كانا نفسيين، كأمره بالخروج من داره إلى الشارع عارياً بستر عوره مثلاً، وذلك لصدق الإكراه في الكل.

فما عن الدروس من اعتبار خوف التلف على النفس، وكأنه اعتماد على أخبار إفطار الإمام (عليه السلام)، وتصريحه في بعضها من خوفه ضرب عنقه ممنوع، إذ قصه الإمام (عليه السلام) من باب المورد، والمورد غير مخصص كما لا يخفى.

ولو هدده فظن صدقه فأفطر، ثم تبين أن تهديده كان دعابه، لم يكن من الإكراه ذى الأحكام الخاصة، وإن كان إفطاره جائزاً ولم تترتب عليه كفاره.

ولو هدده فظنه دعابه فلم يفطر، ثم تبين صدقه، فهل يبطل صومه فيما كان تحمل الإكراه حراماً، لأنه غير مأمور بالصوم واقعاً، أو يصح لإطلاقات أدله الصوم، احتمالان.

وفي المقام فروع كثيرة نتركها خوف التطويل.

فلو أكره على الإفطار فأفطر مباشرةً فراراً عن الضرر المترتب على تركه، بطل صومه على الأقوى، نعم لو وجر في حلقه من غير مباشرة منه

{فلو أكره على الإفطار فأفطر مباشرةً} بنفسه أو أمر غيره بإفطاره، كما أكره الجائر زيداً بالحقنه فأمر زيد زوجه بأن تحقنه {فراراً عن الضرر المترتب على تركه، بطل صومه على الأقوى} عند المصنف، وقد عرفت الإشكال فيه.

ثم إنه لو أكرهه على الصيام، فإن كان يعلم عدم تحقق الإكراه فيه من جهة أنه من الأمور القصدية، والأمور القصدية لا يمكن الإكراه فيها، لإمكان تظاهر المكروه بفعل ما أكره عليه مع عدم قصده واقعاً، ومع علمه بعدم تحقق الإكراه قصد الصوم ترتب عليه أثر الصوم، فإذا كان نذر أن لا يصوم عاشوراء فصامه إكراهاً قاصداً للصوم وهو يعلم بعدم تحقق الإكراه فيه لزمته عليه كفاره الحنث، وإن كان لم يعلم عدم تحقق الإكراه فيه فصام ناوياً كان من مصاديق الإكراه ولم يحنث، وذلك لصدق الإكراه هنا، وعدم صدقه فيما إذا علم بعدم تحقق الإكراه.

ومثل الصيام فيما ذكرنا الصلاة والحج والوضوء والغسل والاعتكاف، وسائر الأمور القصدية غير العبادية كالبيع والرهن والإجاره ونحوها.

{نعم لو وجر في حلقه} أو ألقى في الماء فارتمس أو حقن بالمائع أو ما أشبه ذلك {من غير مباشرة منه} أو مباشرة قهريه،

لم يبطل.

كما إذا أخذ الجائر يده المملطخه بالطعام وأدخلها في فيه {لم يبطل} صومه بلا إشكال ولا خلاف، كما ادعى ذلك في الحدائق والمستند والجواهر والمستمسك، وإن احتاط الحدائق بوجود القضاء لخلو المسأله عن النص، وذلك لعدم صدق الاختيار الظاهر اعتباره في الإفطار من الأدله.

ويدل عليه في الجملة: خبر دخول الذباب والغبار الحلق بدون الاختيار، وخبر القيء بدون الاختيار، ووطئ الزوجه كرهاً وغيرها، وحيث لا يبطل الصوم فلا إثم ولا قضاء ولا كفاره.

ثم إنه بعد تمام الإكراه يجب عليه بصق ما بقى في الفم، فلو ابتلعه عمداً كان من الإفطار العمدي.

نعم لا- يجب عليه قذف ما دخل جفه، ولو قذف فهو من القيء المبطل، ولو خيّر بين أن يشرب هو أو يوجر في حلقه، ففي تساويهما لأن الإكراه والاضطرار _ الذى منه الإيجار في الحلق _ المذكوران في حديث الرفع في سياق واحد، أو لزوم اختيار الإيجار، لأنه أخف حكماً، كما يظهر من جملة من الفقهاء حيث فرقوا بين الإكراه والإيجار في الأحكام، احتمالان، وإن كان لا يبعد الأول.

نعم لا- إشكال في لزوم اختيار القهر، لا الإكراه في بعض المحرمات، كما لو أكرهه أن يقطع يد ولده، أو المكره _ بالكسر _ يقطعها، كما قد يقدم الإكراه على القهر، إذا كان في القهر

ص: ٤١٠

ملابسات آخر، كما إذا خيره بين أن يجامع زوجته في شهر رمضان أو أن القاهر يأتي ويجمع بينهما قهراً بما يلزم ملامسه يد القاهر لزوجته ونظرته إلى عورتها، وفي الحدائق بعد ذكره الإيجار في الحلق قال: "قيل: وفي معناه من بلغ به الإكراه حداً رفع قصده" (١) انتهى.

وذلك لأنه بدون القصد قهر، وليس بالإكراه المصطلح، وإن كان الإكراه والقهر لغة يشمل كل واحد منهما الآخر إذا افترقا.

ص: ٤١١

١- الحدائق: ج ١٣ ص ٦٨

– المحتويات

المحتويات

الموضوع الصفحة

– الصوم فى اللغة..... ٧

– حكم ملابسات الصوم..... ٩

– تعريف الصوم..... ١٥

فصل فى النيه

١٢٢-٢٥

مسأله ١- نيه الأوصاف الشخصيه..... ٤٣

مسأله ٢- تخلف القصد..... ٤٧

مسأله ٣- عدم وجوب العلم بالمفطرات بالتفصيل..... ٤٩

مسأله ٤- لو اشتبه فى مصداقيه المفطر..... ٥٠

مسأله ٥- كيفيه قصد النائب عن الغير..... ٥١

مسأله ٦- عدم صلاحيه رمضان لصوم غيره..... ٥٣

مسأله ٧- كيفيه قصد صوم نذر المعين..... ٥٥

مسأله ٨- كيفيه قصد رمضانين متعاقبين..... ٥٨

مسأله ٩- اتحاد النذرين المعينين..... ٦١

مسأله ١٠- اتفاق النذر فى الأيام البيض..... ٦٣

مسأله ١١- نيه الجهات المتعدده..... ٦٥

مسأله ١٢- وقت النيه فى الواجب المعين..... ٦٦

مسأله ١٣- لو نوى الصوم فى الليل ثم بدا له..... ٨١

مسأله ١٤- بقاء العزم على الصوم..... ٨٤

ص: ٤١٢

مسأله ١٥- كيفيه نيه صوم رمضان..... ٨٥

مسأله ١٦- يوم الشك..... ٨٨

مسأله ١٧- وجوه صوم يوم الشك..... ١٠٨

مسأله ١٨- فروع يوم الشك..... ١٠٧

مسأله ١٩- لو صام يوم الشك بنيه شعبان..... ١١٠

مسأله ٢٠- لو صام بنيه شعبان ثم أفسده رياءً..... ١١١

مسأله ٢١- لو صام بنيه شعبان ثم نوى الإفطار..... ١١٢

مسأله ٢٢- نيه القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين..... ١١٤

مسأله ٢٣- عدم وجوب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات..... ١٢٠

مسأله ٢٤- عدم جواز العدول من صوم إلى صوم..... ١٢١

فصل فيما يجب الإمساك عنه

٣٨٦-١٢٣

مسأله ١- عدم وجوب التخليل بعد الأكل للصائم..... ١٣٤

مسأله ٢- بلع البصاق..... ١٣٧

مسأله ٣- ابتلاع ما يخرج من الصدر..... ١٣٩

مسأله ٤- الأكل والشرب بنحو غير متعارف..... ١٤٢

مسأله ٥- عدم بطلان الصوم بإنفاذ رمح أو سكين..... ١٤٧

مسأله ٦- قصد الإنزال فى الجماع..... ١٥٩

مسأله ٧- الإيلاج فى غير أحد الفرجين..... ١٦٠

مسأله ٨- إدخال الأصبع لا بقصد الإنزال..... ١٦٢

مسأله ٩- الجماع نائماً أو مكرهاً ١٦٣

مسأله ١٠- لو قصد التفخيذ فدخل ١٦٤

مسأله ١١- دخول الرجل بالخنثى قبلاً ١٦٥

ص: ٤١٣

- مسألة ١٢- الجماع نسياناً أو من غير اختيار..... ١٦٨
- مسألة ١٣- الشك في الدخول ومقداره..... ١٦٩
- مسألة ١٤- العلم بالاحتلام في نهار رمضان إذا نام..... ١٧٦
- مسألة ١٥- جواز الاستبراء والخرطات بعد الاحتلام..... ١٧٨
- مسألة ١٦- الاستبراء مع العلم بخروج البقايا..... ١٨٠
- مسألة ١٧- لو قصد الإنزال ولكن لم ينزل..... ١٨٢
- مسألة ١٨- فروع الاستمناء..... ١٨٣
- مسألة ١٩- إلحاق الأنبياء في الكذب على الله..... ١٩٦
- مسألة ٢٠- الكذب غير الموجه..... ١٩٨
- مسألة ٢١- إشاره الكذب على رسول الله..... ٢٠٠
- مسألة ٢٢- تعمد الكذب..... ٢٠١
- مسألة ٢٣- أخبار الكذب متعمداً..... ٢٠٣
- مسألة ٢٤- عدم الفرق بين أن يكون الكذب مكتوباً أو لا..... ٢٠٤
- مسألة ٢٥- الكذب على الفقهاء..... ٢٠٨
- مسألة ٢٦- الكذب اضطراراً أو تقيه..... ٢٠٩
- مسألة ٢٧- إذا قصد الكذب فبان صدقاً..... ٢١٢
- مسألة ٢٨- إذا قصد الصدق فبان كذباً..... ٢١٣
- مسألة ٢٩- الكذب هزلاً..... ٢١٤
- مسألة ٣٠- فروع الإرتماس في الماء..... ٢٣٥
- مسألة ٣١- لو لطح رأسه..... ٢٣٧

مسأله ٣٢- لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه.....٢٣٨

مسأله ٣٣- عدم البأس بإفاضه الماء على الرأس.....٢٣٩

مسأله ٣٤- إرتماس ذى الرأسين.....٢٤١

مسأله ٣٥- الإرتماس فى غير الماء.....٢٤٣

ص: ٤١٤

- مسألة ٣٦- الارتماس سهواً..... ٢٤٤
- مسألة ٣٧- الارتماس بتخيل عدم الرمس..... ٢٤٥
- مسألة ٣٨- عدم وجوب الاجتناب من غير المائع..... ٢٤٦
- مسألة ٣٩- الارتماس نسياناً أو قهراً..... ٢٤٧
- مسألة ٤٠- الارتماس مكرهاً..... ٢٤٨
- مسألة ٤١- الارتماس لإنقاذ غريق..... ٢٤٩
- مسألة ٤٢- لو توقف غسل المجنب على الرمس..... ٢٥٠
- مسألة ٤٣- الارتماس للغسل مع نسيان الصوم..... ٢٥٣
- مسألة ٤٤- الارتماس العمدي..... ٢٥٤
- مسألة ٤٥- الارتماس فى الماء المغصوب..... ٢٦١
- مسألة ٤٦- عدم الفرق فى الارتماس بين العالم أو الجاهل..... ٢٦٣
- مسألة ٤٧- الارتماس بالوحد أو الثلج..... ٢٦٤
- مسألة ٤٨- الشك فى تحقق الارتماس..... ٢٦٥
- مسألة ٤٩- اشتراط الأغسال النهاريه فى صحه صوم المستحاضه..... ٢٩٣
- مسألة ٥٠- بطلان الصوم بنسيان غسل الجنابه..... ٣٠٢
- مسألة ٥١- وجوب التيمم بدل الغسل..... ٣١٠
- مسألة ٥٢- جواز النوم بعد التيمم قبل الفجر..... ٣١٤
- مسألة ٥٣- عدم وجوب المبادرة إلى الغسل فى النهار..... ٣١٦
- مسألة ٥٤- عدم بطلان الصوم لو احتلم فى النهار..... ٣١٨
- مسألة ٥٥- استمرار نوم المجنب إلى الفجر..... ٣٢٠

مسأله ٥٦- نوم الجنب مع احتمال الاستيقاظ.....٣٢٣

مسأله ٥٧- إلحاق غير رمضان بـرمضان في الحكم.....٣٢٧

مسأله ٥٨- استمرار النوم الرابع والخامس.....٣٣٨

مسأله ٥٩- حكم الجنابه المستصحبه.....٣٤٠

ص:٤١٥

- مسأله ٦٠- إلحاق الحائض بالمجنب فى حكم النوم..... ٣٤١
- مسأله ٦١- الشك فى عدد النومات..... ٣٤٣
- مسأله ٦٢- لو نسى غسل الجنابه وشك فى عددها..... ٣٤٤
- مسأله ٦٣- جواز قصد الوجوب فى الغسل ولو فى أول الليل..... ٣٤٦
- مسأله ٦٤- سقوط اشتراط رفع الحدث لفاقد الطهورين..... ٣٤٨
- مسأله ٦٥- عدم اشتراط غسل المس فى صحه الصوم..... ٣٥٠
- مسأله ٦٦- عدم جواز الإجنب مع ضيق الوقت..... ٣٥١
- مسأله ٦٧- الحقنه بالمائع إن لم يصعد..... ٣٦٠
- مسأله ٦٨- الاحتقان بالمشكوك..... ٣٦١
- مسأله ٦٩- التجشؤ والتقيؤ..... ٣٦٧
- مسأله ٧٠- فروع التقيؤ..... ٣٦٩
- مسأله ٧١- إذا أكل فى الليل ما يعلم تقيؤه فى النهار..... ٣٧١
- مسأله ٧٢- لو ظهر أثر القيء..... ٣٧٢
- مسأله ٧٣- لو دخل الذباب فى الحلق..... ٣٧٣
- مسأله ٧٤- التجشؤ اختياراً..... ٣٧٥
- مسأله ٧٥- لو ابتلع شيئاً سهواً ثم تذكر..... ٣٧٦
- مسأله ٧٦- لو كان مشتغلاً بصلاه ثم دخل الذباب فى حلقه..... ٣٧٨
- مسأله ٧٧- إدخال الأصبع فى الحلق وإخراجه..... ٣٨٣
- مسأله ٧٨- التجشؤ القهرى..... ٣٨٤

- المحتويات.....٤١٢

ص: ٤١٤

فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات وهي أمور:

الأول والثاني: الأكل والشرب

{فصل}

{فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات وهي أمور} عشرة:

{الأول والثاني: الأكل والشرب} بلا- إشكال ولا- خلاف في الجملة. بل دعاوى الإجماع كالنصوص عليه متواتره، ففي الآية الكريمة: (كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل)^(١)، فقد دلّت على حرمة الأكل والشرب بعد التبين.

وفي صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر

ص: ١٢٣

(عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع، إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء»^(١).

قال في الحدائق هكذا: روى الحديث في الفقيه وموضع من التهذيب، وفي موضعين آخرين منه بسندين آخرين أيضاً بلفظ ثلاث خصال.

أقول: ولعل الوجه في ذلك عدّ الطعام والشراب شيئاً واحداً، باعتبار أن كليهما مما يدخل الجوف، فالمقصود حفظ الرأس والبطن والفرج.

ورواه أبو بصير، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الصيام من الطعام والشراب، والإنسان ينبغي له أن يحفظ لسانه من اللغو والباطل في رمضان وغيره»^(٢).

ورواه السيد المرتضى في المحكم والمتشابه، بإسناده عن علي (عليه السلام) قال: «وأما حدود الصوم فأربعة حدود، أولها: اجتناب الأكل والشرب. والثاني: اجتناب النكاح. والثالث: اجتناب القيء متعمداً. والرابع: اجتناب الارتماس في الماء وما يتصل بها وما يجري مجراها»^(٣).

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وصحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ فقال: «بياض النهار من سواد الليل»، قال (عليه السلام): «وكان بلال يؤذن للنبي (صلى الله عليه وآله)، وابن أم مكتوم وكان أعمى يؤذن بليل، ويؤذن بلال حين يطلع الفجر، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد أصبحتم» (١).

وصحيح أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) فقلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم ويحل الصلاه صلاه الفجر؟ فقال: «إذا اعترض الفجر وكان كالتبطينه البيضاء فثم يحرم الطعام ويحل الصيام وتحل الصلاه» (٢).

وخير الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «وأدنى ما يتم به فرض صوم العزيمه من قلب المؤمن على صومه بنيه صادق، وترك الأكل والشرب والنكاح في نهاره كله، وأن يحفظ في صومه جميع جوارحه كلها عن محارم الله، متقرباً بذلك كله إليه، فإذا فعل ذلك كان مؤدياً لفرضه» (٣).

ص: ١٢٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٩ باب ٤٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٩ باب ٤٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٦٨

من غير فرق في المأكل والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوهما، وغيره كالتراب والحصى وعصاره الأشجار ونحوها.

والرضوى: «واتق في صومك خمسة أشياء تفطرك، الأكل والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله، وعلى رسوله، وعلى الأئمة، والخناء من الكلام، والنظر إلى ما لا يجوز» (١٢).

إلى غيرها من الروايات الآتية في تضاعيف المسائل.

{من غير فرق في المأكل والمشروب بين المعتاد كالخبز والماء ونحوهما، وغيره كالتراب والحصى وعصاره الأشجار ونحوها} وهذا هو المشهور بين العلماء، بل عن الناصريات والخلاف والغنية والسرائر والمنتهى وغيرها الإجماع عليه، خلافاً لما يحكى عن الإسكافي والسيد في بعض كتبه، فخصصوا المبطل بالمعتاد، بل نوقش في مخالفه السيد أيضاً، حتى أن العلامة في المنتهى نسب الخلاف إلى بعض العامة فقط.

وكيف كان فقد استدلل للمشهور بإطلاق الآيه والروايات وبالإجماع وبأنه لو قيد المبطل بالمعتاد لزم الفساد، إذ المراد بالمعتاد إما معتاد الشخص، أو معتاد الغالب، أو معتاد الكل.

وعلى الأول يلزم عدم بطلان صوم شخص لم يعتد أكل الخبز إذا أكل الخبز.

وعلى الثاني يلزم عدم بطلان الصوم بمعتاد غير الغالب، كأكل

ص: ١٢٤

القت ونحوه مما يأكله النادر، ولا يأكله غالب الناس.

وعلى الثالث يلزم عدم بطلان الصوم بما يؤكل فى المخصصه، كالحيتات والخنافس.

ولا يظن أن يلتزم بأحد هذه الأقوال من نقل عنه التخصيص بالمعتاد.

وكذلك لو أريد بالمعتاد المعتاد من حيث الأكل لا من حيث الناس، يعنى مما يمكن أن يكون أكلاً للمعتاد وإن لم يأكله أصلاً لقله وجوده كأكل لحم الطوطى (ببغاء) مثلاً، فإن اللحم معتاد الأكل وإن كان هذا القسم الخاص لندرته وجوده أو ثمن حيوانه لا يؤكل.

واستدل للقول الآخر على تقدير القائل به، بالأصل وبانصراف النصوص إلى المعتاد، وبصحيحه محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس»^(١)، بناءً على أن المراد بالطعام والشراب ما ينصرف إليه هذان الاسمان، فالحصاه لا تسمى طعاماً مثلاً.

وبخبر مسعده بن صدقه، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن علياً (عليه السلام) سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم؟ قال: ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام»^(٢).

والجواب: أما عن الأصل فبأنه

ص: ١٢٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٧ باب ٣٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

ولا- بين الكثير والقليل كعُشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المايعات، حتى أنه لو بلّ الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم رده إلى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه

لا يقاوم الدليل.

وأما من الانصراف، فبأنه خلاف الظاهر من الإطلاقات أو العمومات، ولو كان فهو بدوى، بل قد عرفت الإشكال فى التخصيص بالمعتاد.

وأما عن الصحيحه فبأنها من صغيريات الانصراف، وليست دليلاً مستقلاً، فإن الظاهر أن المراد مطلق الأكل والشرب لا خصوص قسم خاص ألا ترى أنه لو شرب أحد النفط، يقال إنه يشرب النفط، ولو ابتلع الطين، يقال إنه يأكل الطين.

وأما عن الخبر، فبأن الظاهر أن قوله (عليه السلام): «إنه ليس بطعام» يراد به دخول الحلق ليس بأكل، لا أن الذباب ليس بطعام، ولذا فلو أكل شخص الذباب حتى امتلأ بطنه وشبع يقال له إنه أكل أو يطعم الذباب.

وعلى هذا فلا فرق بين المعتاد وغيره فى وجوب الاجتناب عنه، وضرره بالصوم مع العلم والعمد.

{و} مما تقدم تعرف أنه {لا} فرق فى مفطريه الأكل والشرب {بين الكثير والقليل كعُشر حبه الحنطه أو عشر قطره من الماء أو غيرها من المايعات، حتى أنه لو بلّ الخياط بريقه أو غيره} من الماء الخارج {ثم رده إلى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبه بطل صومه} وذلك لإطلاق النص والفتوى.

إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجيه.

وكذا لو استاك وأخرج المسواك من فمه وكان عليه رطوبه ثم رده إلى الفم، فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه، إلا- مع الاستهلاك على الوجه المذكور.

{إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجيه} وذلك لعدم صدق الأكل والشرب حينئذ.

وأشكل عليه بأنه بناءً على هذا يجوز أكل شيء كثير لا يجوز دفعه، بالتدرج فما الفرق؟

والجواب: إن الفرق هو الصدق في الدفعه دون الكثير، ولذا تراهم يصرحون تبعاً للأدله بعدم ضرر الغبار القليل، مع أنه ذرات تراب إذا اجتمعت مره واحده _ المتفرقات التي تصل إلى جوفه في طول الشهر _ كانت مفطره، فالمراد بالاستهلاك ما يوجب عدم صدق الأكل والشرب لقله ذلك.

{وكذا لو استاك وأخرج المسواك من فمه وكان عليه رطوبه ثم رده إلى الفم فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه إلا- مع الاستهلاك على الوجه المذكور} وهذا هو الذي اختاره العلامة وغير واحد من الفقهاء، سواء في الخيط أو المسواك.

وأشکل علی العلامه حیث ذکر الأول عدم البأس فی صورہ الاستهلاك فقط دون سواه، صاحب الجواهر بقولہ: وإن کان فی جمیع ما ذکرہ منع واضح متى لم يستهلك بما فی الفم بحيث يعد ابتلاع ريقه لا غیره وعلیه تحمل نصوص ذوق المرق وغيره ومضغ الطعام ونحوه (١)، انتهى.

أقول: لا وجه للإشکال إذ بعد خروج الريق عن الفم لا يعد ابتلاعه ثانياً ابتلاع ريقه إلا بالمجاز، وإلا فهو ابتلاع شيء خارجي.

وإن شئت قلت: إن الأدلة الدالة على حرمة الشرب لها إطلاق شامل للريق وغيره خرج من الريق الموجود في الفم، فيبقى الباقي تحت الإطلاق، وربما انتصر للجواهر بما دل على جواز مص لسان الغير ونحوه، كصحيح أبي ولاد الحناط، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إنني أقبل بنتا لى صغيره وأنا صائم فيدخل في جوفى من ريقها شيء؟ قال: فقال لى: «لا بأس لیس عليك شيء» (٢).

وروايه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهم السلام)، قال: سألته عن الرجل الصائم أله أن يمص لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك؟ قال: «لا بأس» (٣).

ص: ١٣٠

-
- ١- الجواهر: ج ١٦ ص ١٩٩ سطر ٤
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١
 - ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وكذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من

وموثق زرعه، عن أبي بصير، قال لأبي عبد الله (عليه السلام): الصائم يقبل. قال: «نعم ويعطيها لسانه تمصه»^(١)، ومن الواضح وصول لعاب المرأه إلى لسان الصائم عند مصها له.

هذا مضافاً إلى أصل عدم الإبطال عند الشك في صدق الشرب، ألا ترى أنه لو نهى الشخص عنده عن شرب شيء ثم مص لسان زوجته أو ولده، لم يصدق عرفاً أنه أتى بالمنهى عنه.

أقول: لكن الإنصاف الإشكال في ذلك كله، ولذا أفتى الشهيد الثاني وغيره بالحرمة والإفساد، والأدلة المذكوره في غير محلها، إذ الصحيحه لا يبعد دعوى ظهورها في عدم الاختيار، وإلا فأيه مناسبه للتقبيل ودخول ريقها في فم المقبل، والروايه لا دلالة لها إذ الماصه تأخذ من لعاب الممصوص لا العكس، وكذلك الموثقه.

أما الأصل وعدم الصدق، ففيه: إن هذا يرجع إلى تجويز أكل عشر حبه الحنطه وما أشبهه، لأنه لا يصدق عليه أنه أكل، والحل أن الإنصراف بدوى، فيلزم الأخذ بالإطلاق، وربما أوجب عن الروايات بأن لعاب الغير يستهلك في الفم، ولذا لم يكن به بأس.

وكيف كان فالحكم هو المشهور بين المتأخرين، وإن لم يكن مذكوراً في كلمات القدماء حسب اطلاعى.

{وكذا يبطل} الصوم {بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من

ص: ١٣١

بين أسنانه.

بين أسنانه { في صورته عدم الاستهلاك أيضاً، فإنه لو كان قدراً من الماء الخارج أو اللعاب أو ما أشبهه في أطراف أسنانه ثم استهلك بماء الفم لم يفطر لما عرفت.

أما بطلان ابتلاع بقايا الطعام فهو المشهور، بل قال في الجواهر: إنه قول واحد، خلافاً لأبي حنيفة، انتهى.

لكن المدارك ناقش في البطلان، لعدم تسميته أكلاً أولاً، ولصحيح عبد الله بن سنان ثانياً، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء أي فطره ذلك؟ قال: «لا». قلت: فإن ازدرده بعد أن صار على لسانه؟ قال: «لا يفطره ذلك» (١).

وقال في الحدائق (٢): إن ما ذكره المدارك لا يخلو من قرب، وإن كان الأحوط القضاء، وقد أجاب منتهى المقاصد وغيره: أما عن عدم صدق الأكل بوجود مناط الأكل، وإن لم يسم أكلاً لقلته، كما في الشيء القليل الذي يضع في فمه من الخارج، ورد بالفرق بأن ظاهر الأكل الدخول من الخارج لا من الداخل، وأشكل على الراد بأنه بناءً على هذا يلزم جواز أن يبقى شيئاً في فمه من الليل ثم يزدرده نهاراً، فتأمل.

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

٢- [٢] الحدائق: ج ١٣ ص ٧٩

وأما عن الروايه فبأنها شاذه، لما عرفت من دعوى الجواهر الاتفاق، وردّ بأن المسأله غير المذكوره فى كلام كثير من المتقدمين فكيف يقال بذلك، كما أنها حملت على التقيه لفتوى أبى حنيفه بذلك، وردّ بأن الحمل على التقيه إنما هو مع التعارض، ولا تعارض فى المقام.

وأجاب آخرون عن الروايه بأن قوله (عليه السلام): «لا يفطر» لفظتان، فـ «لا» ناهيه وصيغه النهى محذوفه، وقوله «يفطر» بمنزله العله. وردّ بأن ذلك خلاف الظاهر، لا يصار إليه إلا بقريته.

هذا ولكن الاحتياط اللازم عدم الأكل بعد الشهره المحققه ولو من متأخرى المتأخرين فى هذا الفرع والفرع السابق.

ص: ١٣٣

(مسأله ١): لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم، وإن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه، ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً.

{مسأله ١: لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم، وإن احتمل أن تركه يؤدي إلى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه} أما في الصوم غير الواجب فلا إشكال، إنما الكلام في الصوم الواجب.

أما عدم وجوب التخليل للأصل، وعدم التنبيه عليه في النصوص، وقال بعض بالفرق بين أن يكون معرضاً للدخول في الحلق وغيره، ففي الأول يجب التخليل دون الثاني، لأن اللازم التحفظ عن الاضطرار بالمفطر، فكما لا يجوز أن يأكل ليلاً ما يتقيؤه نهاراً، ولا يجوز أن يعرض نفسه في محل يضطر إلى الإفطار، أو يكره عليه، كذلك في المقام. ومنه يعلم حكم ما لو علم بذلك بطريق أولى.

وردّ بأنه لا- دليل على وجوب مثل هذا التحفظ، والأصل العدم، خصوصاً فيما إذا لم يعلم ذلك قطعاً، ولذا يجوز له النوم وإن احتمل أنه يجنب، أو بل قطع بذلك، ومثله ما لو احتمل أو علم بأنه يخرج من أسنانه الدم في النوم مما يبلعه بلا شعور، كما هو كثير في ضعيفي الأسنان، والحاصل أنه يحتاج إلى دليل مفقود في المقام، والمناط الاحتمالي والاستحسان لا يثبتان الأحكام الشرعية. {ولا يبطل صومه لو دخل بعد ذلك سهواً}

نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه، وبطل صومه على فرض الدخول.

لأن الأكل سهواً لا يوجب بطلاناً ولا قضاءً وكفارةً، للأصل وللمنط الأولوى من الاستفادة من أدله الأكل السهوى.

{نعم لو علم أن تركه يؤدي إلى ذلك وجب عليه} التخليل وجوباً مقدماً لا شرعياً، إذ التخليل بما هو ليس مورد حكم شرعي، {وبطل صومه على فرض الدخول} لأنه من الأكل العمدي عرفاً، إذ لا فرق بين فعل الشيء وفعل مقدمه تصل إليه قطعاً، لكن إطلاق عبارته الشرائع وآخرين عدم الفرق في عدم الإبطال بين الصورتين، كذلك أفتى منتهى المقاصد وولده.

قال الثاني منهما: فأصله البراءة من القضاء والكفارة في صورته الابتلاع سهواً مطلقاً محكمه، لكن فوائد الشرائع أوجب القضاء في صورته التقصير.

وقال في المسالك: لا بأس به، أي بالقول بالقضاء، وعلله بتفريطه وتعريضه للإفطار.

أقول: قد عرفت أنه لا دليل خاص في المسألة يقتضي وجوب التخليل حتى في صورته العلم، فالبراءة محكمه، ومنتهى ما يستدل به صدق الأكل العمدي لأنه عرّض نفسه على ذلك، ومقتضاه القضاء والكفارة، لما دل على التلازم بينهما مما سيأتي، فالقول بالقضاء وحده لا وجه له، لكن في صدق الأكل العمدي عليه خفاء

خصوصاً بعد كثرة ذلك عند الناس، وعدم تخليلهم غالباً، ولم يتبّه على ذلك في لسان الشرع. وإلا فإن كان من الواجبات لأشتهر بين الناس، وسئل عنه الأئمة (عليهم السلام).

ومع ذلك فالأحوط التخليل والقضاء إذا قَصُر ودخل الحلق، وقد عرفت سابقاً أن أصل المسألة محل إشكال، والله العالم.

ص: ١٣٦

(مسأله ٢): لا بأس ببلع البصاق وإن كان كثيراً مجتمعاً، بل وإن كان اجتماعه بفعل ما

(مسأله ٢: لا- بأس ببلع البصاق وإن كان كثيراً مجتمعاً} فكيف بالكثير المتدرج بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع متكرره عليه في كلمات الفقهاء، للأصل بعد عدم صدق الشرب، والسيره المستمره القطعيه، والإجماع المتقدم.

وربما استدل لذلك بالخرج والحكمه، وفيهما نظر، ويدل عليه أيضاً خبر زيد الشحام المروى عن الكافى: عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الصائم يتممض؟ قال: «لا يبلع ريقه حتى ييزق ثلاث مرات»(١).

فإنه دل على جواز بلع الريق بعد الثلاث.

وخبر الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: لا بأس أن يزدرد الصائم ريقه»(٢).

وروى الصدوق فى الهدايه عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «لا بأس أن يتممض الصائم ويستنشق فى شهر رمضان وغيره، فإن تممض فلا يبلغ ريقه حتى ييزق ثلاث مرات»(٣).

كما أنه ربما استدل بما تقدم من الروايات الداله على بلع ريق الغير، لكنك قد عرف الإشكال فيها بل وإن كان اجتماعه بفعل ما

ص: ١٣٧

١- الكافى: ج ٤ ص ١٠٧ باب المضمضه والاستنشاق للصائم ح ٢

٢- [٢] الجعفریات: ص ٦٢

٣- [٣] الهدايه، الجوامع الفقيهيه: ص ٥٥ سطر ٢٣

يوجهه كتذكر الحامض مثلاً، لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصاً مع تعمد السبب.

يوجهه كتذكر الحامض مثلاً-} كما نص عليه غير واحد، وذلك لإطلاق النص، وما عرفت من حكم الأصل {لكن الأحوط الترك في صورته الاجتماع خصوصاً مع تعمد السبب} وذلك لاحتمال انصراف النص المجوز وشمول نص المنع عن الشرب له، فلا مجال للأصل، والسيره غير معلوم الوجود في المقام.

لكن الظاهر أنه لا وجه لهذا الاحتياط الاستحبابي، فكيف بالوجوبي كما ذكره البعض، إذ تعارف مثل هذا التذكر بل غلبه تجمع الماء في الفم عند أصحاب البلغم، وجريان السيره مطلقاً، بالإضافة إلى إطلاق النص كاف في الحكم بالإطلاق.

ثم إن الظاهر أن حال الصفراء، والحلاوه اللذين تكونان في فم أصحاب الصفراء، والدم حال الماء الكثير، فلا يلزم البصاق للتخلص منهما، وإن كان للماء حينئذ غلظه ولوناً خاصاً وطعماً خارجاً، واحتمال انصراف النص والفتوى في غير محله بعد غلبته مثل هؤلاء خصوصاً في حاله الصيام التي توجب غلظه الماء وتكيفه.

ص: ١٣٨

(مسألة ٣): لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، وما ينزل من الرأس.

{مسألة ٣: لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط، وما ينزل من الرأس} سواء كان هو السبب في الخروج والجزء أم لا، وسواء وصل إلى فضاء الفم أم لا، وذلك للأصل بعد عدم شمول أدله الأكل والشرب له، لانصرافهما إلى غير النخامة، وللمنط في أدله البصاق، لعدم الفرق بينهما، ولموثق غياث المروى عن الكافي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته»^(١).

وللمنط في صحيحه ابن سنان المتقدمه في القلس، ولإطلاق روايه ابن سنان: «من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم يمر بداء في جوفه إلا أبرأته»^(٢).

أقول: أما صحيح ابن سنان، فإن قلنا به في مورد فلا إشكال في استفاده المنط منه، وإلا لم يكن دليلاً للمقام، لعدم دلالة الروايه، إذ ليس الكلام في مقام الإطلاق، أما سائر ما ذكر من الأدله فلا بأس بها، خصوصاً وأن مثل هذا محل الابتلاء، فلو كان محرماً مطلقاً، أو في بعض صورته لزم التنبيه عليه، فما نحن فيه من قبيل عدم الدليل دليل العدم.

ص: ١٣٩

١- الكافي: ج ٤ ص ١١٥ باب في الصائم يزدرد نخامته ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٠ باب ٢٠ من أحكام المساجد ح ١

بل الأقوى جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق، وإن كان الأحوط تركه.

وإما ما وصل منهما إلى فضاء الفم

ولذا اختار هذا القول المعتمد والمنتهى والتذكرة والبيان والمدارك والمستند وغيرها، إطلاق عدم ضرر النخامة.

كما أن الموضوع للنخامة هو مطلق ما ينزل من الرأس أو الصدر، قال في القاموس: النخمة والنخامة بالضم النخاعه، ونخم _ كفرح _ نخماً، ويحرك وتنخم: دفع بشيء من صدره أو أنفه، انتهى (1).

وقريب منه عبارته جمع آخر من اللغويين، وغير واحد من الفقهاء، ولذا قال المصنف: {بل الأقوى جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق، وإن كان الأحوط تركه} باعتبار أن النازل بنفسه لا يصدق عليه الأكل، بل هو شيء تحرك من الداخل إلى الداخل بنفسه مثل جريان الدم من الرأس إلى البدن، بخلاف ما لو جره فإنه يصدق عليه الأكل، وفيه ما لا يخفى، إذ الأكل منصرف عن مثله، وصدق أنه أكل نخامته مجازاً، مضافاً إلى ما عرفت من إطلاق النص والسيره وما أشبهه.

{وأما ما وصل منهما إلى فضاء الفم ف_} قد عرفت عدم

ص: ١٤٠

١- القاموس المحيط: ج ٤ ص ٣٤٤ مادة (ن خ م)

فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع.

الإشكال في ازدراده لكن {لا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع} وقد اختار التفصيل بين ما وصل إلى فضاء الفم بعدم الجواز، وبين غيره بالجواز، جمع كالشهيدين وغيرهما.

واستدل له بالاشتغال، وصدق الأكل بعد تضعيف النص بإجماله دلالة، وفي الكل ما لا يخفى، إذ قد عرفت تقدم البراءة على الاشتغال، والأكل منصرف عن مثله كما سبق، ولا إجمال في النص.

كما أن هناك تفصيلاً آخر بين الدماغية فالبطالان، إلا- أن يصل إلى الحلق بالاسترسال بدون الوصول إلى فضاء الفم، وبين الصدرية فعدم البطلان، واختار هذا القول الإرشاد، وهو ظاهر الشرائع، وكأن الوجه في ذلك تخصيص روايه غياث بالصدرية، ودعوى صدق الأكل في الدماغية، وفيه ما تقدم.

ص: ١٤١

(مسأله ٤): المدار صدق الأكل والشرب، وإن كان بالنحو غير المتعارف

(مسأله ٤: المدار صدق الأكل والشرب) فى الإفساد {وإن كان بالنحو غير المتعارف} وذلك لأن المستفاد من الأدله عرفاً هو الأكل والشرب وما يكون فيه مناطهما العرفى، ولذا لو قال المولى لعبده لا تشرب الماء، فشرب من أنفه، كان عندهم مخالفاً لما أمره المولى، دون ما إذا صب الماء فى عينه أو أذنه أو إحليله أو جرحه فننجد إلى جوفه.

نعم فى مثل صب الماء فى المعده بواسطه إبره أو نحوها، يكون مخالفاً لأمر المولى فى نظر العرف.

إن شئت قلت: إن فى المقام مفاهيم ثلاثه:

الأول: صدق الشرب والأكل بما ينصرف إليهما الذهن من النحو المتعارف.

الثانى: صدقهما لدى التوجه إلى بعض المصاديق الغامضه البعيده عن الذهن دون الالتفات إليها.

الثالث: المناط الذى ربما يفهم بالمناسبه بين الحكم والموضوع، والمستفاد عرفاً من النص والشهره هو الأولان دون الثالث، ويشهد له ما تقدم من فهم العرف عند ما قال المولى لعبده لا تشرب الماء، أو لا تأكل الطعام، حتى أنه إذا قيل لمن صب الدواء فى عينه: إنك خالفت المولى، رأى العرف عدم ارتباط بين نهى المولى وبين فعل

ص: ١٤٢

الشخص، أما فهم المناط بحيث يمنع كل دخول في الجوف ولو بابتلاع مطاط لاكتشاف باطنه، كما يتعارف في زماننا هذا في بعض الأمراض، أو إدخال الإصبع في الحلق، أو حصول نتيجة الشرب بالإبره تزريقاً في اللحم أو الوريد أو إنفاذ سكين أو رمح في البدن، أو صب الدواء في الإحليل، أو الإدخال من طريق الأذن أو العين أو لبعض أقسام الإدخال من طريق الأنف كالسعوط أو الدهن القليل مثلاً، فليس أمراً عرفياً، وإلاّ لمنع من الجلوس في الماء أيضاً لحصول التبريد المماثل لنتيجة الشرب منه، وكذلك النوم في السرداب (الملجأ) الرطب أو ما أشبه ذلك.

ويقابل هذا الفهم، فهم خصوصيه للأكل والشرب، حتى أن شرب الماء من طريق الأنف أو إدخال الطعام والماء في المعده من طريق الفتق أو التزريق لا يكون ضاراً بالصوم.

فما عن المشهور من الوسط بين الأمرين هو الأقرب.

ويؤيد المشهور بالإضافة إلى عدم فهم مطلق الإدخال في الجوف من أدله الأكل والشرب، ما دل على جواز السعوط وصب الدواء في الأذن والعين والحقنه بالجامد.

أما ما ورد في مفطريه الغبار والحقنه بالمائع فلدليل خاص، وبهذا تعرف أن ما ذكره الفقيه الهمداني من الفرق بين ما يصل الحلق من طرق العين مثلاً، بعد الاستهلاك كحلو النبات، وبين ما يصله من دون

فلا يضره مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل والشرب، كما إذا صب دواءً في جرحه أو شيئاً في أذنه أو إحليله

الاستهلاك بالجواز في الأول، دون الثاني، كأنه يراد به الفرق بين ما إذا كان فيه صدق الأكل والشرب عرفاً كما يصدق على الشرب من الأنف، ولو كان الصدق من باب الفرد النادر، وبين غيره.

كما أنه بما ذكرنا ظهر وجه النظر في ما ذكره المبسوط والمختلف وأبو الصلاح وبعض آخر، فيما حكى عنهم من الإشكال في صب الدواء في الجرح أو تقطير المائع في الأذن، بل الشيخ والعلامة في بعض كتبهم الأخر، وأفتوا المشهور.

وأوضح منه إشكالا ما أفتى به بعض من قارب عصرنا، من جواز شرب الماء من طريق الأنف، أو احتمال جواز إدخال الماء بالتريق في المعدة، أو بواسطة فتحة في الحلق، أو ما أشبهه.

وكيف كان {فلا يضر مجرد الوصول إلى الجوف إذا لم يصدق الأكل والشرب، كما إذا صب دواءً في جرحه أو شيئاً في أذنه أو إحليله} وقد تردد المحقق في الشرائع في الصب في الإحليل بعد أن أفتى بعدم الإفساد بما يصل إلى الجوف بغير الحلق، ولعله للخروج عن خلاف المبسوط والمختلف حيث أفتيا بالإفساد، وإن كان المحكي عن المعتبر أنه قال في جواب القائل بالإفساد مستدلاً بأن المثانة تصل إلى الجوف لأنها أحد المسلكين، ما لفظه: إن المثانة ليست موضوعة للاغتذاء، وقولهم للمثانة منفذ إلى الجوف، قلنا لا نسلم، بل ربما كان

فوصل إلى جوفه، نعم إذا وصل من طريق أنفه فالظاهر أنه موجب للبطلان، إن كان متعمداً لصدق الأكل والشرب حينئذ.

ما يرد إليها من الماء على سبيل الترشح، ولا يبطل الصوم بالأمر المحتمل، انتهى. وظهره أن الكبرى مسلمه عنده.

لكنك قد عرفت عدم تماميه الكبرى، وقد تصدى المصباح للجمع بين كلامي الشرائع فراجع.

وكيف كان {فـ} الظاهر عدم البطلان بما {وصل إلى جوفه} من الطرق التي ذكرناها.

{نعم إذا وصل من طريق أنفه} فيما إذا صدق الشرب ونحوه {فالظاهر أنه موجب للبطلان، إن كان متعمداً، لصدق الأكل والشرب حينئذ} أما إذا لم يصدق كالسعوط ونحوه، فعدم البطلان أقرب، لعدم الصدق أولاً، ولخصوص ما ورد في عدم البأس بالسعوط، كخبر ليث المرادي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يحتجم ويصب في أذنه الدهن؟ قال: «لابأس إلا السعوط فإنه يكره»^(١).

ومثله في السعوط خبيرا غياث.

ومما تقدم ظهر أنه لا فرق بين أقسام الإبره المتداوله في هذا

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٥١ باب ٣٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

الزمان إلا ما صدق عليه الأكل والشرب.

كما لا بأس بإذهاب العطش والجوع بسائر الوسائل كتسليط الأشعه إلى الجسم، أو الذهاب إلى المحل الذى لا يحس بالجوع أو العطش، أو استعمال المخدر الموضعى الذى لا يحس معه بهما، أو ما أشبه، كل ذلك لعدم الدليل، ومفهوم الروايات الحاصره للمفطر بالثلاث أو الأربع، وعدم فهم العرف لمناطق قطعى، وإلا لزم القول بالإشكال فى الاستبراد بالماء ونحوه.

ص: ١٤٦

(مسأله ٥): لا يبطل الصوم بإفاد الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل إلى الجوف وإن كان متعمداً.

الثالث: الجُماع

{مسأله ٥: لا يبطل الصوم بإفاد الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل إلى الجوف وإن كان متعمداً} سواء كان الإفاد إلى ما دون الحلق أو إلى المعدة أو إلى سائر البدن، وذلك لعدم دليل على المفطريه فالأصل عدم، ولا يصدق الأكل والشرب عليه، بل مناط الحقنه بالجامد التي ورد أنها لا تضر موجود فيه، ولذا ذهب المشهور إلى عدم البطلان.

خلافاً للمحكي عن المبسوط والمختلف من القول بالبطلان، ولعله لمناط الأكل الذي هو الإدخال في الجوف بعد أن عرفت فيه عدم الفرق بين المعتاد وغير المعتاد، لكن قد تقدم عدم صدق الأكل هنا ولا مناط، بل المناط بالعكس.

{الثالث} من المفطرات: {الجُماع} بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع عليه كالنصوص متواتره، ويدل عليه:

من الكتاب قوله سبحانه: (أحل لكم ليله الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتموا الصيام إلى الليل، ولا

ص: ١٤٧

تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد، تلك حدود الله (١) إلى آخر الآيه.

فإن ظاهر ظاهر الآيه وجوب الإمساك عن الأمور المذكوره التى هى الأكل والشرب ومباشره النساء بعد طلوع الفجر مما كانت محلله بالليل.

وقد ورد فى سبب نزول هذه الآيه ما عن على بن إبراهيم فى تفسيره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان النكاح والأكل محرمين فى شهر رمضان بالليل بعد النوم، يعنى كل من صلى العشاء ونام ولم يفطر ثم انتبه حرم عليه الإفطار، وكان النكاح حراماً بالليل والنهار فى شهر رمضان، وكان رجل من أصحاب النبى (صلى الله عليه وآله) يقال له خوآن بن جبير، أخو عبد الله بن جبير، شيخاً كبيراً ضعيفاً وكان صائماً فأبطأت عليه امرأته فنام قبل أن يفطر فلما انتبه قال: لأهله قد حرم على الأكل فى هذه الليله، فلما أصبح حضر حفر الخندق فأغمى عليه فرآه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرّق له، وكان قوم من الشبان ينكحون بالليل سراً فى شهر رمضان، فأنزل الله (أحل لكم ليله الصيام) (٢).

ص: ١٤٨

١- سورة البقره: آيه ١٨٧

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٨٠ و ٨١ باب ٤٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

ونحوه روايه السيد المرتضى فى المحكم والمتشابه عن تفسير النعمانى.

ومن السنه: صحيحه محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم إذا اجتنب أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس فى الماء»^(١).

وصحيحه عبد الرحمان بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله فى شهر رمضان حتى يمضى؟ قال: «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»^(٢).

وصحيحته الأخرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل يعبث بامرأته يمضى وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك فى شهر رمضان؟ فقال: «عليهما من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»^(٣).

ومرسله حفص بن سوجه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الرجل يلاعب أهله أو جاريتيه وهو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزله؟ قال: «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع فى شهر رمضان»^(٤).

ص: ١٤٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

وإن لم ينزل، للذكر والأنثى

ومضمره سماعه قال: سألته عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً؟ فقال: «عليه عتق رقبه، وإطعام ستين مسكيناً، وصيام شهرين متتابعين، وقضاء ذلك اليوم، ومن أين له مثل ذلك اليوم» (١).

وخبر عبد السلام الهروي الآتي، وخبر الغوالي عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «من جامع في نهار رمضان متعمداً فعليه الكفاره» (٢). وغيرها مما سيأتي في المباحث الآتية.

ومنه يعلم مبطلية الجماع في قبل المرأة {وإن لم ينزل} إذ الحكم دائر مدار الجماع، أما الإنزال فأمر آخر، واحتمال الانصراف إلى الجماع الموجب للإنزال في غير محله، بعد كثره وجوده بدون الإنزال، وإطلاقات النصوص والفتاوى ومعاهد الإجماعات.

ثم إن الجماع يوجب فساد الصوم {للذكر والأنثى} بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه الإطلاقات نصاً وفتوى، وجمله من الروايات، كخبر المفضل بن عمر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة؟ فقال (عليه السلام): «إن كان استكرها فعليه كفارتان، وإن طوعته فعليه كفاره، وعليها كفاره» (٣)، الحديث.

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٢ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١٣

٢- [٢] غوالي اللئالي: ج ١ ص ٢١١ ح ٥٨

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ومثله غيره في إفاده أن الجماع يوجب الإفطار بالنسبة إليها {قبلاً} بلا إشكال {أو دبراً} إن أنزل بالنسبة إليه، فبلا إشكال، لأدله الأستمناء الآتية.

وأما بالنسبة إليه إن لم ينزل وبالنسبة إليها مطلقاً فهو المشهور، بل عن الخلاف والوسيله والمبسوط والغنيه وغيرها: الإجماع عليه، إما ابتداءً أو بالملازمه.

واستدل له بالآيه الكريمه، وبجمله من الرويات المتقدمه، فإنها نهت عن (المباشره) و (الجماع) و (اجتناب النساء) كما في صحيحه محمد بن مسلم و (الإتيان) وما أشبهه، والكل شامل للإتيان في دبر المرأه.

والقول بالانصراف ليس في محله بعد تعارف إتيان المرأه في دبرها في أوائل الإسلام، بل إلى هذا اليوم عند من يجوز ذلك.

وقد استدل لذلك بما يأتي من خبري عمر والقماط: «ولا بأس به» بل يظهر من خير حفص: «إن الدبر أحد المأتين» اللذين رتب الشارع عليهما أحكام الجماع، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يأتي أهله من خلفها؟ قال: «هذا أحد المأتين فيه الغسل»^(١)، والمراد إتيان الدبر، كما هو الظاهر لا إتيان القبل من الخلف، كما ربما احتمل.

صغيراً كان أو كبيراً

وكيف كان فلا- ينبغي الإشكال في الحكم بعد النص والإجماع باحتمال الانصراف إلى خصوص الدبر أو ببعض الروايات الشاذة، كمرفوعه أحمد بن محمد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمه، قال: «لا ينقض صومها وليس عليها غسل»^(١).

ومرسله على بن حكيم، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمه لم ينقض صومها وليس عليها غسل»^(٢).

ومرفوعه البرقي النافيه للغسل عليها ما لم ينزل، ووجوبه عليه دونها مع الإنزال.

أقول: ومع ذلك كله، فقد أشكل صاحب الحدائق في المسألة لمكان المرفوع والمرسلة، بعد أن عبّر عنها بالصحيح، وأخيراً احتاط في المسألة طبق المشهور.

والإنصاف أنه لو لا إعراض الأصحاب عن هذه الروايات كانت مقدمه على الأدلة التي ذكرها المشهور لكن بعد الإعراض لا يمكن الأخذ بها.

{صغيراً كان} الواطئ أو الموطوء {أو كبيراً} لإطلاق النص والفتوى، واحتمال شمول أدله رفع القلم

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨١ باب ١٢ من أبواب الجنابه ح ٣

٢- ([٢]) الوسائل: ج ١ ص ٤٨١ باب ١٢ من أبواب الجنابه ح ٣

بالنسبة إلى الموطوء الصغيره فلا يفسد صومها، كاحتمال الانصراف إلى الوطاء الكبير فلا تفسد صوم المرأة بإدخال الصغير فيها، بل ولا- صومه لرفع القلم، في غير محله، إذ دليل رفع القلم لا يجعل حقيقه الصوم في حق الصغير مختلفه عن حقيقتها عند الكبير.

كما أن الانصراف لو كان فهو بدوى، يزول عند الملاحظه لهذا الفرد.

{حيًا أو ميتًا} سواء كان الفاعل الحيّ أو الميت بأن أدخلت المرأة الحيه عضو الميت في نفسها، كما صرح به جماعة، للصدق، وقد عرفت في مثله أن الانصراف لو كان فهو بدوى.

نعم الانصراف في المقام شديد، وفي بعض المقامات ضعيف.

نعم اللازم صدق الجماع وما أشبه من العناوين المأخوذه في الآيه والأحاديث وكلام الفقهاء، أما لو لم يكن كذلك فلا، كما إذا دخلت الداخلة المقطوعه في نفسها، أو أدخل آلتها في العضو المقطوع منها.

ومنه يعلم أوليه عدم الإبطال فيما أدخل عضوه في آله مطاطيه صنعت شبيهه بعضو المرأة، أو العكس، وهكذا لا يوجب الفساد والبطلان فيما إذا جامع امرأه مطاطيه أو جامع رجلاً مطاطياً فيما إذا لم يتزلا، لعدم صدق الجماع أو ما أشبه المأخوذ في النص والفتوى.

نعم الظاهر الحرمه، لشمول أدله حفظ الفرج للمقام، فقوله

واطئاً كان أو موطوءاً.

وكذا لو كان الموطوء بهيمه

سبحانه: (فمن أبتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) (١١) يشمل المقام قطعاً، فإنه ابتغاء لوراء المحلل من الزوجه والجاريه {واطئاً كان أو موطوءاً} لما عرفت من النص والفتوى.

{وكذا لو كان الموطوء بهيمه، بل وكذا لو كانت هي الواطئه} كما اعتادت ذلك بعض النساء الكافرات في بعض البلدان، وقد اختلف الفقهاء في إيجاب مثل ذلك الغسل والإفطار وما أشبهه، وإن كانوا جزموا بالحرمة لأنه ابتغاء لما وراء الحلال.

وكيف كان، فقد أفتى جمع بوجوب الغسل والإبطال في وطء البهيمه، وعن الشيخ في المبسوط دعوى الإجماع عليه، بل في الجواهر قد يستشكل في النساء بإدخال ذكر البهيمه للإشكال في الغسل، وربما ظهر من بعض البطلان أيضاً، وهو لا يخلو من وجه ينشأ من احتمال التلازم بين حكم الواطئه والموطوءه، انتهى.

وكيف كان فقد وجه الإبطال بوطء البهيمه بأمور:

الأول: الإجماع المدعى.

الثاني: إطلاقات الجماع وما أشبهه.

الثالث: المناط.

ص: ١٥٤

الرابع: خبر عبد السلام، عن صالح الهروي، قال: قلت للرضا (عليه السلام): يا بن رسول الله قد روى عن آبائك فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر، فيه ثلاث كفارات عتق رقبه وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفاره واحده، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه»^(١)، لكن في الجميع ما لا يخفى.

إذ الإجماع غير ثابت، بل الثابت عدمه، ولذا تردد فيه الشرائع وغيره، بل لو سلم الإجماع يكون محتمل الاستناد الذي ليس بحجه، والإطلاقات لا تشمل المقام، إما وضعاً أو انصرافاً، فليس كل إيلاج في شيء أو إيلاج لشيء جماعاً ونكحاً ووطياً، وإلا لزم القول بذلك في المطاط وما أشبهه، ولا- مناط مقطوع في المقام يمكن الاعتماد عليه، والخبر لا دلالة فيه، ولذا قال الفقيه الهمداني: إن هذه الرواية لورودها في مقام بيان التفصيل بين الحلال والحرام ليس لها ظهور في الإطلاق بالنسبة إلى أفراد الجماع ولا أحواله، بحيث يفهم من هذا الخبر حكم الوطء المجرد عن الإنزال، انتهى.

ص: ١٥٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٥ باب ١٠ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

ومنه يعرف الإشكال فى التعليل الآتى فى خبرى عمر والقماط، وقد تقدم توقف المصنف فى اقتضاء وطء البهيمه الغسل، فليس فى المقام إلا الاحتياط.

هذا تمام الكلام فى وطء البهيمه.

أما وطء الذكر فقد اختلفوا فيه أيضاً، واستدل القائلون بالبطلان بإطلاقات أدله الجماع، وبخبر الهروى، وخبر عمر بن يزيد، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم والنكاح يفطر الصائم، قال (عليه السلام): «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به» (١).

وخبر القماط، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، حيث سأله عن من أجنب فى شهر رمضان فى أول الليل فنام حتى أصبح؟ قال: «لا شىء عليه» (٢)، وذلك أن جنابته كانت فى وقت حلال، بتقريب أن مفهوم التعليل قدح الجنابه فى وقت حرام، وبالإجماع المدعى فى كلام الخلاف، وبما دل على التلازم بين الغسل والإفطار بعد تحقق الغسل بوطئ الغلام لإجماع الغنيه وظاهر بعض الأدله.

أما المستشكلون فقد ردوا الإطلاقات بالانصراف، وخبر الهروى بما عرفت من كلام الفقيه الهمداني، وبأن مصب الكلام فى خبرى

ص: ١٥٦

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٤
 - ٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

ويتحقق بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها فلا يبطل.

القماط وعمر غير ما نحن فيه، ولا يمكن أن يكونا بصدد بيان الموضوع، فالاستدلال بهما لإبطال وطء الغلام من قبيل الاستدلال بهما للإبطال في إيلاج المطاط، والإجماع بعد تماميته محتمل الاستناد، والتلازم غير مثبت بالدليل، مضافاً إلى الإشكال في لزوم الغسل بذلك.

أقول: لكن الإنصاف الفرق بين وطء المطاط والبهيمه ووطء الغلام، فإن الانصراف عن مثله في غير محله بعد تعارفه عن الجاهلين والفساق حتى بعد الإسلام.

نعم بناءً على الإشكال في وطء دبر المرأة، كما عرفت عن صاحب الحقائق لبعض النصوص المتقدمه يكون الإشكال هنا أولى، فالأحوط لو لم يكن أقوى الإبطال هنا، ولا ينقض بوطء البهيمه، للانصراف هناك، ولو شك في شمول الإطلاق له كان الأصل العدم.

{ويتحقق} الوطء {بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها} سواء بالنسبه إلى الفاعل أو المفعول، وذلك لصدق النكاح والجماع والمباشره ونحوها من العناوين المأخوذه في النص والفتوى، بل يصدق بعض هذه العناوين بالأقل من ذلك، وإنما لم نقل به لمقام تحديد الشارع في باب الغسل، ولذا فهم الفقهاء وحده باب الغسل والصوم والاعتكاف والنكاح من هذه الجبهه، فإشكال المستمسك لا وجه له.

أقول: للمسأله فروع ذكرها كاشف الغطاء فراجع {فلا يبطل

بأقل من ذلك، بل لو دخل بجملته ملتويًا ولم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل، وإن كان لو انتشر كان بمقدارها.

بأقل من ذلك، بل لو دخل بجملته ملتويًا { فيما إذا لم يدخل الحشفه } ولم يكن بمقدار الحشفه لم يبطل، وإن كان لو انتشر كان بمقدارها { وقد فهم المستمسك بقرينه الانتشار إرادته الانكماش من الالتواء، وفهم غيره التثنيه من الالتواء، وتصرف في لفظ انتشر.

وكيف كان، فالمعيار دخول الحشفه أو مقدارها لا أقل، إذ قد عرفت تحديد الشارع بها الذي يفهم لحوق مقدارها أيضًا.

وأشكل في عدم البطلان هنا البروجردى، وكأنه للصدق، وقد تقدم أنه لو شك كان الأصل العدم.

ص: ١٥٨

(مسأله ٦): لا فرق في البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به وعدمه.

{مسأله ٦: لا فرق في البطلان بالجماع بين صورته قصد الإنزال به وعدمه { بلا إشكال ولا خلاف لظهور الأدله في كونه بنفسه مبطلًا.

ص: ١٥٩

(مسأله ۷): لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا إنزال

{مسأله ۷: لا يبطل الصوم بالإيلاج في غير أحد الفرجين بلا- إنزال} بلا- إشكال ولا خلاف، لأن الأدله إنما دلت على مبطله الجماع الذي هو الإيلاج في أحدهما فقط، فلو أولج في فمها أو أذنها أو ما أشبه لم يبطل صومه، وكذا لو أولج في ثقبه في جسدها، وإن كانت منتهيه إلى الفرج، كما لو كانت الثقبه في أحد أطرافه.

نعم لو كان الإيلاج منتهياً إلى الفرج بحيث صدق الجماع بالنسبه إلى بعض الآله كان مبطلاً، ولو شك في الصدق كان الأصل العدم، واحتمال كون الأصل البطلان باعتبار صدق الجماع والمباشره لغه، وإنما الخارج هو الإيلاج في غيرهما، فما شك يكون داخلاً في المبطل في غير محله، بعد أن عرفنا من الخارج ولو بالانصراف أن المراد بالجماع وما أشبه خصوص الإيلاج في الفرج.

ولو أولج مع مانع كالحرير والمطاط وما أشبه، فالظاهر البطلان أيضاً لصدق الجماع.

نعم لو كان الغلاف واسعاً بحيث لم يكن عضو الرجل ملاصقاً، وإنما كان الإدخال في فضاء من غير مسّ فالظاهر عدم البطلان، لعدم الصدق.

وفيما لو أدخل العضو وحده بلا مماسه لعضوها إشكال، من صدق المباشره، ومن احتمال الانصراف.

ثم إنه لا فرق بين أن يدخل هو، أو تدخل هي للصدق، وكذا لو أدخل

إلا إذا كان قاصداً له فإنه يبطل وإن لم ينزل من حيث إنه نوى المفطر.

غيرهما أحد العضوين في الآخر باختيارهما وإرادتهما.

وإذا قد عرفت الصدق فيما لو أدخل بالحرير ونحوه، فالإدخال مطلياً بشيء ولو كان حاجباً بطريق أولى للصدق المذكور.

{إلا- إذا كان قاصداً له، فإنه يبطل وإن لم ينزل، من حيث إنه نوى المفطر} كما لو قصد الدخول في أحدهما فزلق ودخل في ثقبه هناك مثلاً، لكن لا يخفى أنه قد تقدم عدم إبطال قصد القطع والقاطع، ولذا فالأقرب عدم البطلان.

ولو انعكس بأن قصد الإيلاج في غيرهما فولج في أحدهما لم يبطل، لما يأتي من شرط القصد والعمد.

ص: ١٤١

(مسأله ٨): لا يضر إدخال الإصبع ونحوه لا بقصد الإنزال.

{مسأله ٨: لا يضر إدخال الإصبع ونحوه لا بقصد الإنزال} بلا إشكال ولا خلاف، للأصل والروايات الحاصره للمبطل فى أشياء معينه ليس هذا منها.

واحتمال البطلان فيما لو أثار شهورتها بالنسبه إليها، لعدم الفرق بين الآله والإصبع، فى غير محله، لأنه قياس، ولا مناط فى المقام.

وإذ قد عرفت عدم إبطال قصد القطع والقاطع كان التقييد بقوله (لا- بقصد الإنزال) إنما على مذاقه (رحمه الله) من الإبطال بالقصد.

ص: ١٦٢

(مسأله ٩): لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائماً، أو كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره، كما لا يضر إذا كان سهواً.

{مسأله ٩: لا يبطل الصوم بالجماع إذا كان نائماً} الصائم، سواء كان الصائم الرجل أو المرأة {أو كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره} فى مقابل ما إذا أكره كأن هدد أو نحوه بأن فعل باختياره خوفاً أو ما أشبه.

{كما لا يضر إذا كان سهواً} عن الصيام، لما سيأتى فى الفصل الآتى من اختصاص البطلان والقضاء والكفاره بصوره العمده.

وهل يجوز الجماع مع النائمه الصائمه فيما إذا لم يكن الرجل صائماً أو العكس، احتمالان: من أنه ليس بحرام عليه لعدم الصوم، ولا حرام عليها لأن الحرمة إنما هى بالنسبه إلى الملتفت، وهذا لأن الصوم بطبعه ينافى الجماع فلا يحل الجماع للنائمه طبعاً، وإن كانت معذوره فى حاله النوم، ومثله كل مورد كان الفعل حلالاً لأحدهما حراماً طبيعياً للآخر، لا حراماً فعلياً.

ثم إن فى حكم النوم فى عدم البطلان كل ما أوجب عدم الالتفات كالتخدير الموضعى أو ما أشبه.

(مسألة ١٠): لو قصد التفخيذ مثلاً فدخل في أحد الفرجين لم يبطل، ولو قصد الإدخال في أحدهما فلم يتحقق كان مبطلاً من حيث إنه نوى المفطر.

{مسألة ١٠: لو قصد التفخيذ مثلاً فدخل في أحد الفرجين { بلا اختيار ولا معرضيه {لم يبطل} صومه، لأنه لم يعمد ذلك، ويأتي في الفصل الآتي بطلان الصوم بالعمد.

نعم لو كان معرضاً كان من قبيل العمد، وقد مر في مسأله التخليل ما ينفع المقام فراجع.

{ولو قصد الإدخال في أحدهما فلم يتحقق كان مبطلاً من حيث إنه نوى المفطر} عند من يرى مبطلية قصد القطع والقاطع، لكنك قد عرفت عدم إبطال مثل هذا القصد.

ولو ظن أنه غيره فأدخل فبان فرجاً لم يبطل لعدم العمد، ولو ظن العكس فأدخل فبان أنه ليس بفرج بطل بناءً على أن قصد القطع مبطل.

(مسأله ۱۱): إذا دخل الرجل بالخنثى قبلاً لم يبطل صومه ولا صومها

{مسأله ۱۱: إذا دخل الرجل بالخنثى قبلاً لم يبطل صومه ولا صومها} كما ذكره مشهور المتأخرين، وعللوا ذلك بأن فرج الخنثى المشكل لا يعلم أنه فرج حقيقه، والحكم معلق على الإدخال فى الفرج، فالشبهه موضوعيه.

خلافاً لكاشف الغطاء وبعض آخر حيث قووا البطلان.

وهذا هو الأقوى لصدق الأدله الداله على حرمة الجماع والمباشره والإتيان وما أشبهه، بعد صدق الفرج حقيقه على كلا فرجيه، فإن التعدد لا- يوجب سلب الإيسم، ألا- ترى أنه لو كان للرجل ذكران حقيقيان كاملان كان كل واحد منهما محكوماً بحكم الذكر، أو كان لإنسان ثلاثه عيون أو رأسان أو ما أشبهه، فإن تعدد الفرج لا يوجب سلب الصدق حتى فيما إذا علمنا أنه رجل ولكن له فرج المرأه كاملاً أو علمنا أنها امرأه ولكن لها فرج الرجل كاملاً فإن عدم الاعتياد لا- يقتضى سلب الاسم أو الانصراف.

فاذا أمر المولى ستر العوره، فهل يشك أحد فى وجوب ستر هذه العوره الزائده قطعاً، وإذا حكم المولى الاستبراء فهل يشك أحد فى الوجوب بالنسبه إلى هذا الذكر الزائد.

وهكذا بالنسبه إلى سائر الأحكام المترتبه على الفرج، فإذا قال المولى: (والذين هم لفروجهم حافظون) (۱)

ص: ۱۶۵

وكذا لو دخل الخنثى بالأنثى ولو دبراً، أما لو وطأ الخنثى دبراً بطل صومهما

لا يشك أحد في لزوم حفظ هذا الفرج الكامل الزائد قطعاً، فكيف بالمشكوك أنه الأصلي أو الزائد.

وعلى هذا يكون حال فرج الخنثى قبلاً ودبراً حال فرج من عدها في الإبطال ولزوم الغسل، خصوصاً بعد ما يكون له من الخواص مثل سائر الفرج من الحبل والبول والحيض.

نعم لو كانت هناك آله لم يصدق عليها الفرج، وشك أنه الأصلي أو العارضى لزم القول بعدم بطلان صومه وصومها إذا لم يكن هناك علم إجمالي، كما لو تبادلا الإيلاج الرجل والخنثى حيث تعلم الخنثى بأنها إما فاعله أو مفعوله.

وهكذا إذا كان هناك علم إجمالي آخر من أنه بطل صومها بإيلاج الرجل في فرجها، أو يجب الوضوء عليها بنزول قطرات يشك في أنها بول من فرجها الآخر، حيث إن الأول لو كان فرجاً بطل الصوم، وإن كان الثاني فرجاً بطل الوضوء، وهكذا في سائر صور العلم الإجمالي.

{وكذا لو دخل الخنثى بالأنثى ولو دبراً} لم يبطل صومهما على مذاق المصنف، لاحتمال أن يكون العضو الداخل غير فرج، فيكون كما إذا أدخل شخص إصبه في قبل امرأته أو دبرها.

ولا يخفى أن الأحسن أن يقال (ولو قبلاً) لما تقدم من الإشكال بالإدخال في دبر المرأة حتى من الذكر.

{أما لو وطأ} الرجل {الخنثى دبراً} لا قبلاً {بطل صومهما} لأنه بمنزلة وطء المرأة أو وطء الغلام دبراً مما قد

ولو دخل الرجل بالخنثى ودخلت الخنثى بالأنثى بطل صوم الخنثى دونهما، ولو وطأت كل من الخنثيين الأخرى لم يبطل صومهما.

عرفت البطلان فيهما.

{ولو دخل الرجل بالخنثى} قبلا {ودخلت الخنثى بالأنثى} قبلاً أو دبراً {بطل صوم الخنثى} لأنها لو كانت امرأة فقد أدخل بها الرجل، ولو كانت رجلاً فقد أدخل بالمرأة {دونهما} لأن الرجل لم يعلم أنه أدخل في الفرج، والمرأة لم تعمل بأنها أدخل فيها الفرج.

لكن لا يخفى أنهما حينئذ يكونان كواجدى المنى فى الثوب المشترك فى الأحكام المرتبطة بهما معاً، كما لو كان أحدهما الولد الأكبر فيعلم بوجود قضاء صومه أو صوم الآخر فيما إذا مات مثلاً، وهكذا فى سائر الصور.

{ولو وطأت كل من الخنثيين الأخرى لم يبطل صومهما} لاحتمال كونهما امرأة.

أما ما ذكره المستمسك من احتمال تساويهما فى الذكوره والأنوثة ففيه إشكال، من حيث إن التساوى فى الذكوره يوجب بطلان صومهما.

ثم إن ما ذكره من الفروع فى باب الخنثى إنما أرادوا الخنثى المشكل، وإلا فلها حكم الملحق به.

ص: ١٦٧

(مسأله ١٢): إذا جامع نسياناً أو من غير اختيار ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً فإن تراخى بطل صومه.

{مسأله ١٢: إذا جامع نسياناً أو من غير اختيار} كالأضطرار مثلاً {ثم تذكر أو ارتفع الجبر وجب الإخراج فوراً} لحرمة الجماع الاختياري وإبطاله، والاستمرار من أقسام الجماع فيلزم عدم الاستمرار {فإن تراخى بطل صومه} لتعمد الجماع بقاءً الذي هو كالجماع حدوثاً فيما يفهم من الأدله.

ثم الظاهر إن المقدار المضطر إليه ليس بمبطل، فلو زاد أبطل، مثلاً لو كان الاضطرار إلى مقدار الحشفه فزاد، أو كان الاضطرار بالإيلاج دون التحريك بالإدخال والإخراج، وذلك لأن الزائد على المقدار المضطر إليه جماع اختياري ومثله مبطل وحرام.

ص: ١٤٨

(مسأله ۱۳): إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه.

الرابع من المفطرات: الاستمناء، أى إنزال المنى متعمداً بملامسه أو قبله أو تفخيذ.

{مسأله ۱۳: إذا شك في الدخول أو شك في بلوغ مقدار الحشفه لم يبطل صومه} للأصل، والظاهر أن ذلك بعد الفحص لما عرفت من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعيه في ثانياً مباحث الكتاب، ولو أدخله ليلاً ثم أصبح وهو داخل كان من مسأله من أكل من دون مراعاة الفجر، ولو عكس بأن أدخل نهاراً إلى أن دخل المغرب، كان من مسأله الإفطار قبل الغروب.

{الرابع من المفطرات: الاستمناء} وإنما فسره بقوله: {أى إنزال المنى متعمداً بملامسه أو قبله أو تفخيذ} لثلا يتوهم أن المراد طلب نزول المنى، كما هو الأصل في باب الاستفعال.

ثم إن الاستمناء حرام مطلقاً، ومفطر في باب الصوم، ويدل على ذلك متواتر الروايات، كما تواتر على ذلك الإجماع، كما عن الانتصار والوسيله والغنيه والتذكرة والمنتهى والذخيره والحدائق والمعتبر والمدارك وغيرها.

أما الروايات الداله على ذلك، فهى: صحيحه ابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام) عن الرجل يعبث بأهله في شهر رمضان حتى يمنى؟ قال (عليه السلام): «عليه من الكفاره مثل ما

على الذى يجمع فى شهر رمضان»(١).

وخبر أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل وضع يده على شىء من جسد امرأته فأدفق؟ فقال (عليه السلام): «كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبه»(٢).

ومرسل حفص بن سوفة، عن ذكره، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، فى الرجل يلاعب أهله أو جاريتها وهو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء؟ فقال (عليه السلام): «عليه من الكفاره مثل ما على الذى يجمع»(٣).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، أنه سئل عن رجل يمس من المرأه شيئاً أفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: «إن ذلك ليكره للرجل الشاب مخافه أن يسبقه المنى»(٤).

وموثقه سماعه، عن الرجل يلصق بأهله فى شهر رمضان؟ قال: «ما لم يخف على نفسه فلا بأس»(٥).

ص: ١٧٠

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٥
- ٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٦٩ باب ٣٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٥- [٥] الوسائل: ج ٧ ص ٦٩ باب ٣٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٦

وصحيحه محمد بن مسلم، إنه سأل أبا جعفر (عليه السلام): هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ فقال: «إني أخاف عليه فليتنزه عن ذلك إلا أن يثق أن لا يسبق منه» (١).

ومرسل المقنع، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في حديث قال: «لو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان فأدق كان عليه عتق رقبه» (٢).

وموثقه سماعه، قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل؟ قال: «عليه إطعام ستين مسكيناً، مد لكل مسكين» (٣).

وخبر الدعائم، عن أبي جعفر (عليه السلام) إنه قال: «في الرجل يعث بأهله في نهار شهر رمضان حتى يمضى أن عليه القضاء والكفاره» (٤).

والرضوى: «ولو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان وأدق كان عليه عتق رقبه» (٥).

إلى غيرها من الأخبار الداله أو المشعره على ذلك.

ص: ١٧١

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٠ باب ٣٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١٣
 - ٢- ([٢]) المقنع (الجوامع الفقيهيه): ص ١٦ سطر ٢٨
 - ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٥ باب ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٤
 - ٤- ([٤]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣
 - ٥- ([٥]) فقه الرضا: ص ٢٦ السطر الثاني

أو نظر أو تصوير صورته الواقعه أو تخيل صورته امرأه أو نحو ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله

{أو نظر} إلى المرأه أو الغلام مثلاً- {أو تصوير صورته الواقعه، أو تخيل صورته امرأه، أو نحو ذلك من الأفعال التي يقصد بها حصوله}.

قال في المستند: وفي حصول الإماء بالنظر أقوال:

عدم الإفساد مطلقاً، حكى عن الشيخ في الخلاف والحلّي.

والإفساد إن كان إلى من لا- يحل بشهوه، وعدمه إن كان إلى من يحل، نسب إلى المفيد والمبسوط والديلمي وابن حمزه والتحرير.

والإفساد إن قصد به الإنزال، أو كرر النظر حتى ينزل من غير قصد، وعدمه بدونهما، استقر به في المختلف.

والإفساد إن اعتاد الإنزال عقيب النظر، وعدمه بدونه، اختاره بعضهم.

والإفساد إن كان من عادته ذلك وقصده، وعدمه بدونه، اختاره في المدارك.

ثم اختار المستند الإفساد بتعمد النظر مع اعتياد الإنزال معه أو مع قصده، لصدق تعمد الإنزال معه.

أقول: قد استدل أصحاب هذه الأقوال بأمور لا تخلو عن مناقشه، والأقوى ما اختاره المصنف تبعاً للمستند وغيره: الإفساد مع التعمد، سواء حصل بالقصد أو الاعتياد أو التكرار أو ما أشبهه، وذلك لدلاله الأخبار عليه، مثلاً صحيحه محمد بن مسلم تدل على أن وجه التنزه خوف الدفق، مما يفهم منه أنه هو المعيار دون سواه، وكذلك يفهم مما عداه من الأخبار أن المناط هو الإماء، ولذا ذهب المشهور إلى ذلك، ومنه يعرف عدم الفرق بين الأقسام المذكوره

فإنه مبطل للصوم بجميع أفراده.

وأما لو لم يكن قاصداً للإنزال وسبقه المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء.

والإصغاء والاستمناء باليد وبواسطه آله مطاطيه أو الحك بشيء أو ما أشبه {فإنه مبطل للصوم بجميع أفراده} هذا كله فى صورته القصد الأعم من القصد ابتداءً أو القصد التبعى، كمن يعلم أن النظر يورث ذلك مثلاً.

{وأما لو لم يكن قاصداً للإنزال وسبقه المنى من دون إيجاد شيء مما يقتضيه لم يكن عليه شيء} أما إذا لم يفعل ما يوجب الإنزال كما لو جاء الدفق بنفسه فكأنه لا إشكال فيه.

وأما إذا فعل بدون قصد ولا- عاده فالأقرب عدم البطلان، كما هو المحكى عن السيدين والحلى والفاضلين، والمشهور بين المعاصرين، ومن قاربنا عصرهم.

خلافاً لمشهور المتقدمين كما عن المختلف والمهذب، أو الجمع عليه كما عن الخلاف والمعتبر، حيث حكموا بالبطلان والقضاء والكفاره وإن لم يكن آثماً، أما عدم الإثم فلعدم القصد، وأما القضاء والكفاره فلإطلاقات، بل بعضها منصرفه إلى صورته عدم القصد.

وقد اختلف أصحاب الكتب المجامع كالحدائق والجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وحاشيته والمصباح وغيرهم،

فبعضهم تبعوا المشهور في عدم الفرق بين العمد وغيره، وبعضهم قال بالفرق.

استدل القائلون بعدم البطلان في صورته عدم العمد: بالأصل بعد منع الإطلاقات، والأولوية فإن الإماء لا يزيد حكمه على الجماع الذي لا يبطل مع عدم العمد، بل العمد الذي قارن النسيان.

وبما رواه المقنع عن علي (عليه السلام): «لو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان فأمنى فليس عليه شيء»^(١) بحمله على صورته عدم القصد جمعاً.

وبروايه أبي بصير الآتيه في المسألة الثامنة عشره.

وبالمناط المستفاد من أخبار الأكل والشرب من غير عمد.

بل وربما أشكل في دلالة الأخبار أو في سندها كما في المستند عن بعض المتأخرين.

وأجاب المشهور عن هذه الأدلة: أما البراءة فبأنه لا مجال لها مع الإطلاق. والأولوية غير معلومه كالمناط، ومرسل المقنع فبأنه ضعيف السند، مضافاً إلى أن الجمع تبرعى فيقع التعارض، ولا يتمكن من مقاومه بعد إعراض المشهور وموافقته للعامه كما عن الانتصار، قالوا: بل ظاهر «يسبقه الماء» ونحوه في بعض الروايات صورته عدم

ص: ١٧٤

١- المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢١

القصد، هذا ولكن لا يبعد ما اختاره المتأخرون، إذ يشكل فهم الإطلاق من الروايات بعد تعارف عدم الدفق بدون القصد.

فإن الغالب أن من له زوجه أو جاريه عدم إيمائه إلا بقصده، ولفظه «سبقة» إنما يستعمل في المنى مجازاً باعتبار أن الفاعل يريد حفظ نفسه لالتذاذ أكثر، لكن الأعصاب تدفق من غير إرادته فعليه كما لا يخفى، ولا وجه لمنع الأولويه، والمناطق مؤيد وإن لم يكن دليلاً كالمرسل.

والحاصل: إن المستند في الحكم منع الإطلاق المؤيد بالأولويه والمناطق والمرسل والروايه، فالأصل البراءه.

ص: ١٧٥

(مسأله ١٤): إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم

{مسأله ١٤: إذا علم من نفسه أنه لو نام في نهار رمضان يحتلم} لم يكن بنومه بأس، إذ لا إطلاق يشمل مثل المقام، ولذا لم يستشكل فيه أحد فيما أعلم، بل إطلاق الإجماعات بعدم البأس بالاحتلام في النهار يشمل المقام، بل لو علم أنه لو نام جومع معه لم يكن من تعمد الجماع، هذا مضافاً إلى خبر عمر بن يزيد قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم، والنكاح يفطر الصائم؟ قال: «لأن النكاح فعله، والاحتلام مفعول به» (١).

وإلى جملة من المطلقات، كموثق عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ثلاثة لا يفطرون الصائم: القيئ والاحتلام والحجامة» (٢).

وموثق ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه كما هو؟ قال: «لا بأس به» (٣).

ص: ١٧٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

فالأحوط تركه، وإن كان الظاهر جوازه خصوصاً إذا كان الترك موجباً للخرج.

وصحيح العيص بن القاسم، إنه سئل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام قبل أن يغتسل، قال: «لا بأس»⁽¹⁾، لظهوره في كون ذلك في النهار ولو بقريته أخبار نوم الجنب ليلاً.

والإشكال فيه بعدم إطلاق التعليل لصوره العلم بذلك، في غير محله، لكثرة من يعلم ذلك ولو علماً إجمالياً، ومن المعلوم عدم الفرق بين العلم الإجمالي والتفصيلي، ومنه يعلم أن قول المصنف {فالأحوط تركه} لا وجه له، وأقرب منه فتوى البروجردى بلزوم الاحتياط في صوره العلم وعدم الخرج {وإن كان الظاهر جوازه خصوصاً إذا كان الترك موجباً للخرج} والظاهر أن مراده أن الخرج مانع عن شمول أدله التكليف له، فإطلاقات إبطال الإمضاء لا تشمل الإمضاء الذي يقع في النوم الحرجي وإن كان يعلم بذلك، فلا يرد عليه ما ذكره المستمسك بأن أدله الخرج والضرر على تقدير جريانها إنما تدل على جواز الإفطار لا على نفى المفطريه، انتهى.

ص: ١٧٧

١- الوسائل: ج ٧ باب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢

(مسأله ١٥): يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطاط، وإن علم بخروج بقايا المنى في المجرى، ولا- يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله

{مسأله ١٥: يجوز للمحتلم {والجنب من غير احتلام، سواء كان الاحتلام والجنب مضرين بالصوم أم لا {في النهار الاستبراء بالبول أو الخرطاط، وإن علم بخروج بقايا المنى {الموجوده {في المجرى { لأصل البراءه بعد عدم شمول إطلاقات الإماء له قطعاً، ولا مجال لإطلاقات الاستبراء، لأنها لا اقتضائه، وقد قرر في محله أن الأدله اللا اقتضائه لا تعارض الأدله الاقتضائه على فرض وجودها، هذا مضافاً إلى السيره بالبول التي لم يردع عنها. فإشكال بعض من قاربنا عصره في ذلك منظور فيه.

{ولا يجب عليه التحفظ بعد الإنزال من خروج المنى إن استيقظ قبله { أو في وسطه كما لو استيقظ وقد تحرك المنى من محله ولم ينزل من المجرى، أو نزل بعضه دون بعض، فإنه لا يبطل صومه بإطلاقه حتى يخرج كله أو بعضه الباقي في المجرى. وذلك لعدم دليل على وجوب التحفظ، ولا- يصدق على مثل هذا الإنزال دليل حرمة الاستمناء والقضاء والكفاره، بل التعليل السابق شامل له، فإنه لا يسند إليه عرفاً، بل إنما هو شيء فعل به.

بل ربما يقال بشمول إطلاق قوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر»، {خصوصاً مع الإضرار أو الحرج} فى الإمساك، وقد عرفت معنى ذلك فراجع.

ثم الظاهر أنه لو فعل فى النهار شيئاً أوجب خروج المنى بحركته عن موضعه ثم تحفظ فلم يخرج، لم يكن مبطلاً لأنه لم يمن، كما أنه لو فعل ليلاً- فعلاً- أوجب الإمناء نهاراً، كما لو فعل مقدمات الإمناء قبل لحظات من الفجر كان من الإمناء المحرم، ولو عكس بأن فعل المقدمات قبل لحظات من الليل لم يكن مضراً، إذ لا عبره بالمقدمات، وإنما العبرة بوقوع الإمناء العمدى نهاراً.

كما أن الظاهر أن الثقبه فى الإحليل حكمها حكم الثقبه المعتاده، أما فوق الإحليل وتحتة وفى مكان آخر فحكمه يعرف من حكم المسألة فى ناقضيه البول إذا خرج من ثقبه كذلك.

وليس من الإمناء جر المنى بواسطة الآله، كما أنه ليس من الجماع إفراغ المنى بواسطة الآله فى رحم المرأة، ولو كانت الآله متصله بين عضوه ورحمها.

ثم إن الظاهر أن سلس المنى الذى لا يملك أمره لا يبطل صومه بذلك، لانصراف الأدله عن مثله.

(مسأله ١٦): إذ احتلم في النهار وأراد الاغتسال، فالأحوط تقديم الاستبراء إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنابه جديده.

{مسأله ١٦: إذا احتلم في النهار} أو أجنب ولو بما يفسد صومه، وذلك لأن تعدد الإجناب محرم آخر، فلا يختص الحكم في المقام وفي المسأله السابقه بما عنونه المصنف {وأراد الاغتسال فالأحوط تقديم الاستبراء، إذا علم أنه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل} في النهار {فتحدث جنابه جديده} وذلك من غير فرق بين كون الخروج بفعله كالبول والخرطات، أو لا بفعله كسيلانه من نفسه، ولا وجه لما فصله المستمسك فراجع.

وكيف كان، فيدل على الحكم أنه من الإمناء العمدي، أما قبل الغسل فقد عرفت عدم شمول أدله الإمناء له، وجريان السيره بذلك.

وهناك احتمال الجواز مطلقاً، إذ أدله الإمناء منصرفه عن مثل هذه البقايا، سواء خرجت قبل الغسل أو بعده، ولذا أفتى بعض المحشين بعدم الإشكال في ترك الاستبراء.

ثم إن تقييد المصنف المسأله بقوله: (إذا علم) محل نظر، إذ محكوميه الخارج بدون الاستبراء بكون منيا كاف في لزوم الاستبراء، وإن شك في أن الخارج هي البقايا أو غيرها، إلا إذا أراد بالبقايا المحكوم بكونها بقايا.

ثم إن الظاهر أنه ليس من هذا الباب حكم بقايا المنى الخارجه

من المرأة بعد الجماع، فلو جامعته ليلاً واغتسلت قبل أن تستبرئ فخرج نهاراً منى الرجل منها، لم يوجب جنبه لها، ولذا لا يجب عليها الاستبراء قبل الغسل، على ما شرح في مسأله الجنبه، فراجع.

ص: ١٨١

(مسأله ١٧): لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر، ولكن لم ينزل، بطل صومه من باب إيجاد نية المفطر.

{مسأله ١٧: لو قصد الإنزال بإتيان شيء مما ذكر، ولكن لم ينزل، بطل صومه من باب إيجاد نية المفطر} لكن قد عرفت غير مره الإشكال في ذلك، فالظاهر عدم الإبطال.

ص: ١٨٢

(مسأله ١٨): إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال، لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل، بطل صومه أيضاً إذا أنزل.

{مسأله ١: إذا أوجد بعض هذه الأفعال لا بنيه الإنزال، لكن كان من عادته الإنزال بذلك الفعل، بطل صومه أيضاً إذا أنزل} لأنه من الإنزال العمدي، فإن كل واحد من القصد والاعتقاد إذا تحقق صدق الإيماء عمداً الذي هو مورد النصوص والإجماع، بل قد عرفت ذهاب المشهور إلى البطلان حتى بدون العمد.

وكيف كان، فربما أشكل في ذلك بناءً على أن القدر المتيقن من النص والفتوى هو صورته القصد دون صورته الاعتقاد بدون القصد، فالأصل الصحة والبراءة من الكفاره والقضاء.

بل وخصوص مرسل المقنع المقدم عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

ورواه أبو بصير، عن الصادق (عليه السلام): عن رجل كلم امرأته في شهر رمضان فأمنى؟ فقال: (عليه السلام): «لابأس» (١)، فإن إطلاقهما شامل لصورته الاعتقاد.

أو يقال: بالجمع بينهما وبين الروايات السابقة، بحمل هاتين على صورته الاعتقاد بدون القصد، وتلك على صورته القصد.

ولكن لا يخفى ما في الجميع: إذ الروايات السابقة شامله لجميع

ص: ١٨٣

١- التهذيب: ج ٤ ص ٢٧٣ الباب ٦٤ في حكم الساهى... ح ٢٠

وإما إذا أوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للإنزال ولا كان من عادته فاتفق أنه أنزل، فالأقوى عدم البطلان

الصور خرج منها صورته عدم القصد والاعتقاد بما تقدم، فيبقى الباقي تحت إطلاق تلك الروايات، أو عمومها، فلا قدر متيقن فيها كما زعم، والفتوى صريحه في البطلان في هذه الصورة.

نعم إن المدارك ذاهب إلى الصحه هنا بسبب تضعيفه الروايات غير الصحيحه المرويه عن ابن الحجاج، والإشكال في دلالتها حيث احتمال أن يكون قوله: «يعبث بأهله حتى يمى» يراد بحتى معنى «كى» أى لكى يمى، الظاهر في القصد لا- أن يكون «حتى» غاية ليشمل صورته الإيماء مطلقاً.

وفيه ما لا- يخفى، لوجود الموثق في الروايات وظهور «حتى» في الغايه، أما المرسله وروايه أبى بصير فلا بد من حملهما على صورته عدم القصد والاعتقاد، لأنه أولى من الطرح بالنسبه إلى المرسله التي لا حجيه لها سنداً، ولأنه الظاهر بالنسبه إلى الروايه التي موردها ما لا يعتاد غالباً خروج المنى به.

فكيف كان فالمشهور هو المتبع.

{وإما إذا أوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للإنزال ولا- كان من عادته فاتفق أنه أنزل، فالأقوى عدم البطلان} لما عرفت من الدليل في المسأله الثالثه عشره، وليس ذلك لأجل قرينه الكفاره، كما ذكره المستمسك بحجه أنها تلائم الذنب المفقود في المقام، فإن وجود الكفاره في كثير من الموارد بلا ذنب، يسقطها عن الدلاله العرفيه على

وإن كان الأحوط القضاء، خصوصاً في مثل الملاعبه والملاسه والتقييل.

الخامس: تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة (صلوات الله عليهم).

ذلك {وإن كان الأحوط القضاء} لما عرفت من ذهاب المشهور إلى ذلك، وإطلاقات النصوص خصوصاً في صورته احتمال ذلك.

{خصوصاً في مثل الملاعبه والملاسه والتقييل} مما هو مورد الاحتمال ومورد النصوص المطلقة التي سبق بعضها في أول البحث، فتحصل أن الإنزال قد لا يحصل بدون السبب إطلاقاً، وقد يكون مع السبب، والثاني قد يكون مع القصد والاعتقاد، وقد يكون بدونهما، وما يكون بدونهما، قد يكون مع الاحتمال وقد يكون مع ثقه عدم الإنزال.

والظاهر أن الموجب للقضاء والكفاره صورته القصد أو الاعتقاد فقط، لا الصور الثلاث الأخرى، وإن كان الأحوط فيما له سبب، القضاء بل والكفاره خصوصاً في صورته الاحتمال.

{الخامس} من المفطرات: {تعمد الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأئمة (صلوات الله عليهم)} لا إشكال في حرمه الكذب عليهم في شهر رمضان وغيره، كما لا إشكال في عدم مبطلية الكذب على غيرهم ومن ألحق بهم في شهر رمضان، وإنما الكلام في مبطلية الكذب عليهم وإيجابه للقضاء والكفاره، فقد ذهب الشيخان

والسيدان، في الانتصار والغنيه، وأبو الصلاح وابن البراج وعلى بن بابويه والمنتهى إلى الإفساد، بل عن السيدين دعوى الإجماع عليه، وعن الخلاف نسبه إلى الأكثر.

خلافاً للسيد في الجمل، والحلى، والمحقق في المعبر والشرائع، والعلامه في التذكرة والمختلف، وعن المراسم وغيرهم: عدم البطلان، وفي الحدائق إنه المشهور بين المتأخرين، وفي المستند: إن عليه أكثر المتأخرين، وفي الجواهر: إن عليه أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم.

استدل الأولون للبطلان بالاحتياط، وبالإجماع، وبالأخبار، كموثقه أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصائم»، قال: قلت له: هلكننا، قال (عليه السلام): «ليس حيث تذهب إنما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام)» (١).

وموثق سماعه المضمرة، قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: «قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم يقضى صومه ووضوءه إذا تعمد» (٢).

ص: ١٨٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

وموثقته الأخرى قال: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: «قد أفطر وعليه قضاؤه». فقلت: فما كذبتة؟ قال: «يكذب على الله وعلى رسوله»^(١).

والمرفوعه المرويّه عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خمسه أشياء تفطر الصائم، الأكل، والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام)»^(٢).

وخبر أبي بصير المروي عن النوادر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من كذب على الله وعلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وهو صائم نقض صومه ووضوءه إذا تعمّد»^(٣).

وخبر منصور بن يونس، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة يفطر الصائم»^(٤).

والرضوى قال (عليه السلام): «وأدنى ما يتم به فرض الصوم العزيمه وهى النهيه، وترك الكذب على الله وعلى رسوله، ثم ترك الأكل

ص: ١٨٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٢١ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

والشرب والنكاح والارتماس في الماء» وفي موضع آخر منه: «واتق في صومك خمسه أشياء تفطرك الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة (عليهم السلام) والخنا من الكلام والنظر إلى ما لا يجوز» (١)

وقد أشكل القائلون بعدم المبطلية على الأدلة المذكوره، أما الاحتياط فبأن الأصل البراءة والصحة، وأما الاجماع فبأنه لا إجماع حتى أن مدعى الإجماع كالسيد خالف ذلك في كتاب آخر له، وبالإضافه إلى أنه محتمل الاستناد وهو مسقط له عن الحجية.

وإما الأخبار فبأنها بين ضعيف السند كالمرفوعه والرضوى، بل وأخبار أبي بصير بالاشتمال على الواقفيه والإضمار، وبين ضعيف الدلاله لاشتمالها على نقض الموضوع مما لم يقل به أحد.

ثم استدل هؤلاء لعدم البطلان بالأصل، وبالأخبار الحاصره للمفطرات في أمور غيره، كصحيح محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال»، وفي بعض الروايات «أربع خصال: الطعام والشراب والنساء والارتماس» (٢)، فإن الحصر مفهوماً ومنطوقاً دال على عدم ضرر الكذب بالصوم.

ص: ١٨٨

١- فقه الرضا: ص ٢٣ سطر ٣٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

لكن الإنصاف أن ما ذكره المصنف تبعاً لمن عرفت هو الأقرب، إذ الأصل لا مجال له في قبال الدليل، ولا يחדش أدله البطلان إلا- الأخبار الحاصره والأخبار التي دلت على بطلان الوضوء بالكذب، ولا دلاله في شيء من هذه الأخبار، إذ الحصر إضافي بقرينه ما دل على بطلان الصوم بما سوى المذكورات في هذه الأخبار، ولذا يلتزم نفس القائلين بعدم البطلان في الكذب بأن المفطرات أكثر من المذكورات في الأخبار الحاصره، وما أكثر الحصر الإضافي في الأخبار، والسّر أن المتكلم يأتي بالكلام حسب مقتضى المقام، فقد يكون المقام مقام أمور خاصه، فينساق الكلام حولها فقط إثباتاً ونفيّاً وحصرّاً.

ألا ترى لو سأل صياد صياداً عن أنه هل يوجد شيء في هذه الصحارى كانت الإجابة بالنفى منصبه على الصيد، ولو وجه السؤال خطاب إلى خطاب كان النفى منصباً على الخطب وهكذا.

وأما الأخبار التي قرنت الوضوء بالصوم في البطلان مع أنه لا قائل ببطلان الوضوء، فذلك أيضاً غير ضار، بعد أن عرفنا أن ذكر الواجبات والمستحبات كالمحرمات والمكروهات في الأخبار في سياق واحد غير عزيز، ولذا اشتهر بينهم أن مقتضى القاعده هو رفع اليد عن ما دلت القرينه على أن يراد به خلاف الظاهر دون ما عداه.

فإذا قال المولى اغتسل للجمعه والجنابه، رفع اليد عن ظهور اغتسل في الوجوب بالنسبه إلى الجمعه، لدليل خارجي دل على

سواء كان متعلقاً بأمور الدين أو الدنيا،

استحباب غسل الجمعة، ويبقى ظهور الوجوب بالنسبة إلى الجنابه على حاله، لعدم قرينه صارفه عنه، فما ذكره المصنف تبعاً لمن عرفت هو الأقرب.

أما الإشكال في سند بعض ودلاله أخرى فبمعزل عن التحقيق، بعد وجود ما هو ظاهر الدلالة وحجيه السند كما لا يخفى.

ثم إن الكذب على هؤلاء مضر {سواء كان متعلقاً بأمور الدين} كأن ينسب الحكم إلى أحدهم {أو الدنيا} كأن يقول: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أكل كذا أو مشى إلى الموضع الفلاني أو ما أشبهه، سواء كان في الأمور التكوينية كأن يقول: إن الله خلق كذا، أو الأمور التشريعية كأن ينسب حكماً إليه سبحانه.

وهذا الإطلاق هو الذى اختاره المنتهى والتحرير ومنتهى المقاصد وغيرهم، وذلك لإطلاق الأدله.

خلافاً لكاشف الغطاء الذى اختار الاختصاص بأمور الدين فقط، وكأنه للانصراف بمناسبه الحكم والموضوع، ولا يخفى ما فيه ثم احتاط الكشف فى تسريه الحكم إلى الأمور العاديه والطبيعيه وإلى القضاء والفتوى، وأشكل عليه الجواهر(1) بأن من الفتوى ما يكون إخباراً فمع فرض كونها باطلاً كانت كذباً.

أقول: ومقتضى الإطلاق المتقدم عدم الفرق بين قول المعصوم

ص: ١٩٠

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٢٢٦

وسواء كان بنحو الإخبار أو بنحو الفتوى، بالعربي أو بغيره من اللغات

وفعله وتقريره، فإذا قال: قتل خالد رجال قبيله كذا ولم يظهر النبي (صلى الله عليه وآله) أسفًا، كان من الكذب المبطل.

وربما يناقش في تقسيم ما ورد عنهم (عليهم السلام) إلى أمور الدنيا وإلى أمور الدين، بدعوى أن كل شيء ورد عنهم ولو بنحو التقرير مصدر للحكم، فلا يصدر منهم إلا الأمور المربوطة بالدين، نعم يصح التقسيم بالنسبة إلى ما يصدر عنه سبحانه، فتأمل.

{وسواء كان بنحو الإخبار} كأن يقول: قال الله كذا {أو بنحو الفتوى} كأن يقول: هذا حلال، إذ الظاهر أنه في مقام الحكم ينسب المفاد إلى الله تعالى.

نعم لو صرح: بأن هذا استفادتي من الأخبار، وكان كاذبًا، كان من الكذب على نفسه.

ومن قبيل قوله هذا حلال، أمره ونهيه في ما إذا كان في مقام بيان الحكم، كالفقيه الذي يسأل عن أنه هل أفعل كذا، فيقول أفعل أو لا- تفعل، إذ المقام مقام نقل الحكم ولو بصورة الإنشاء، ولذا يصح أن يقال: إنه يكذب على الله، فإن الإنشاء إذا كان طريقًا إلى الخير جاء فيه الصدق والكذب كما ذكر في محله، ولذا يقول الإنسان لمن يستعطي إنه يصدق أو يكذب، لأن استعطاءه طريق إلى إخباره بأنه فقير.

{بالعربي أو بغيره من اللغات} للإطلاق، كما ذكره غير واحد

من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه أو غيرها مما يصدق عليه الكذب عليهم

{من غير فرق بين أن يكون بالقول أو الكتابه أو الإشاره أو الكنايه} بذكر اللازم وإرادته الملزوم، كأن يقول فلان كثير الرماد وهو يريد به الكرم، والمعيار حيثئذ ما أريد من اللفظ لا ما هو ظاهر اللفظ، فإن كان كريماً في المثال كان القائل صادقاً وإن لم يكن له رماد، وإن كان بخيلاً كان كاذباً وإن كان كثير الرماد {أو غيرها} كسائر أقسام المجاز {مما يصدق عليه الكذب عليهم} إذ لا اختصاص للكذب بالكلام.

نعم في مثل السكوت في موضع الكلام تأمل، مثلاً إذا كان في معرض مقابله كتاب بانياً على أنه يتكلم بأنه كذب إذا وصل إلى خبر كاذب فسكت عند الخبر الكاذب، ففي كونه كذباً عليهم لإطلاق الكذب له عرفاً، أو لا لأنه لم يصدر منه إلا السكوت، احتمالان.

ثم لا فرق بين كون الكذب نفيّاً أو إثباتاً، فلو قال: لم يقل رسول الله (صلى الله عليه وآله) «الحسن والحسين إمامان» كان كاذباً، خلافاً لما حكاه منتهى المقاصد عن بعض المحققين واستغربه، والاستغراب في محله كما لا يخفى.

وهل فتح المسجله التي سجل فيها الكذب في حكم الكذب عليهم أم لا، احتمالان، والظاهر العدم لأنه في حكم إراءه الورقه المكتوب عليها الكذب.

اللهم إلا أن يقال بدخولهما في أقسام الإشاره، ألا ترى أنه لو

ومن غير فرق بين أن يكون الكذب مجعولاً- له أو جعله غيره وهو أخير به مسنداً إليه، لا على وجه نقل القول، وأما لو كان على وجه الحكايه ونقل القول فلا يكون مبطلاً.

كتب أن طريق النجف إلى كربلاء من طرف الشمال، فإذا سأله أحد عن الطريق أراه الورقه، صدق عرفاً أنه كذب عليه.

{من غير فرق بين أن يكون الكذب مجعولاً- له، أو جعله غيره وهو أخير به مسنداً إليه لا- على وجه نقل القول} بل كان كلامه إخباراً من نفسه وإشاره إلى الغير، كما لو قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): خالد سيف الله، كما فى الكتاب الفلانى.

{وأما لو كان على وجه الحكايه ونقل القول فلا يكون مبطلاً} لأنه لم يكذب، وإنما نقل الكذب مسنداً، وناقل الكذب ليس بكاذب.

ثم الظاهر أن المعيار تلقى السامعين له كلاماً منسوباً إليهم (عليهم السلام) وإن ورى هو أو أتى بمخرج جهراً أو إخفاتاً، فلو قال: كان زيد كافراً، فيما إذا كان زيد مؤمناً، وأراد الكفر بالجبت والطاغوت، كان داخلاً فى أقسام الكذب، وهكذا لو قال: لم أر فى تاريخ أن شمرأ قتل الصادق (عليه السلام) فيما إذ كان السامعون يتلقون الكلام أنه يثبت ذلك، كما أن ذلك كثير فى العوام، وخصوصاً النساء منهم، واستغل مثل هذه الكلمات الذين يريدون تهيج عواطف الناس فى قضايا الحسين (عليه السلام) حيث لا يلتفت العوام إلى خصوصيات الكلام، وهكذا لو أخفت قوله (لم أر) ثم أجهر قوله

فى بعض التوارىخ أن علماً (علله السلام) قتل معاووه؁ فإن كل ذلك داخل فى الكذب.

وهل لسان الحال من الكذب؟ فىه أقوال:

الأول: إنه من الكذب مطلقاً؁ لأنه مخالف للواقع؁ مثلاً قول الشاعر:

فهوى عليه ما هناك قائلاً اليوم حل من البنود نظامها

وهكذا لم يكن واقعاً.

الثانى: التفصیل بین ما كان یقتضیه الحال؁ و بین ما لم یکن؁ فالأول لا إشكال فیہ؁ بخلاف الثانی؁ إذ اقتضاء الحال یرجى ذلك عن الكذب عرفاً؁ وكان الوالد (رحمه الله) یرجى هذا القول.

الثالث: الجواز مطلقاً؁ ولا استبعده لأنه خارج عن الكذب؁ ولذا لو سمع الإنسان بأشعار السيد الحللى أو غيره لم یخطر بباله أنه یكذب على الحسين (عليه السلام)؁ ویؤید ذلك ما ثبت فى الديوان المنسوب إلى الإمام (عليه السلام) من الأبیات التى قرأها على قبر سیده النساء (صلوات الله علیها) التى منها:

وقال الحبيب وكيف لى بجوابكم

وأنا رهين جنادل و تراب

أكل التراب محاسنى فنسيتكم

وحجبت عن أهلى وعن أترابى

والسر أن الذى یضفى على الكلام صبغه الكذب لیس اللفظ المخالف للواقع؁ وإنما المقصود المخالف للواقع؁ كما عرفت فى

الكنايه، فإذا أنشأ الكلام بداعى التفجع أو التحزن أو السرور أو المزاح أو الكنايه أو ما أشبهه، كان محور الكذب مخالفه الداعى للواقع وعدمها، لا أن المحور مخالفه الخبر للواقع.

ص: ١٩٥

(مسأله ١٩): الأقوى إلحاق باقى الأنبياء والأوصياء بنبينا (صلى الله عليه وآله) فيكون الكذب عليهم أيضاً موجباً للبطلان

{مسأله ١٩: الأقوى إلحاق باقى الأنبياء والأوصياء بنبينا (صلى الله عليه وآله)} وأئمتنا (عليهم السلام) {فيكون الكذب عليهم أيضاً موجباً للبطلان} كما اختاره الجواهر وغيره.

واستدل لذلك: بأن الكذب عليهم راجع إلى الكذب على الله تعالى، وبالمناط، وبإطلاق رسوله والأئمة فى الروايات لهم. خلافاً لكاشف الغطاء وغيره حيث لم يبطلوا بذلك، للأصل.

وردوا ما ذكره الأولون من الأدله، لأن جعل الكذب على النبي فى الروايات فى مقابل الكذب على الله دليل على عدم رجوع الكذب عليهم إلى الكذب على الله تعالى، والمناط غير قطعى، ولفظه الرسول والأئمة منصرفه إلى رسولنا (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمتنا (عليهم السلام).

أقول: المقابله بين الله والرسول فى المقام من قبيل المقابله بينهما فى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) (١)، كما لا يخفى، وعليه يرجع الكذب عليه على الكذب على الله، إلا فى نحو ما إذا قال: لبس الرسول الثوب الفلانى مثلاً، والمناط عرفى وهو كاشف فى استناده

ص: ١٩٤

بل الأحوط إلحاق فاطمه الزهراء (سلام الله عليها) بهم أيضاً.

الحكم، والإطلاق لا بأس به، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، فالقول بالإلحاق أقوى، كما ذكره المصنف وغيره {بل الأحوط} أو الأقوى {إلحاق فاطمه الزهراء (سلام الله عليها) بهم أيضاً} فإن إطلاق الأئمة فى مثل هذه المقامات شامل لها، كما لا يخفى على من علم أن حكمها حكمهم مطلقاً، حتى ورد فى جملة من الروايات، كما ذكرها السيد هاشم البحرانى (رحمه الله): إن لها الولايه المطلقه كولايه على (عليه السلام) وأنها أفضل من الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام).

والحاصل: إن العرف الملتفت إلى هذه المنزله ينصرف إلى ذهنه من إطلاق الأئمة الأعم منها (عليها السلام)، ولذا اختار كشف الغطاء والجواهر وغيرهما ذلك، خلافاً لنظر المستمسك وفتوى منتهى المقاصد.

أما الملائكه والصالحون كالمقداد وأبى ذر وأولاد الأئمة الطاهرين، فلا إلحاق، ولم أر من أفتى بالإلحاق، إذ لا دليل ولا إطلاق ولا مناط كما لا يخفى.

ص: ١٩٧

(مسألة ٢٠): إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد، أو موجّها إلى من لا يفهم معناه، فالظاهر عدم البطلان، وإن كان الأحوط القضاء

{مسألة ٢٠: إذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد، أو موجّها إلى من لا يفهم معناه} أو إلى من يفهم ذاتاً لا فعلاً، لنوم أو سكر أو ذهول أو ما أشبهه، أو تكلم بإخفات مع التوجه إلى أحد، سواء فهم أنه يتكلم بوساطه إشاره أم لا، وسواء علم بأنه بما ذا تكلم إجمالاً أو لا، {فالظاهر} عند المصنف وبعض آخر {عدم البطلان} في الموارد التي ذكروها {وإن كان الأحوط القضاء}.

أما عدم البطلان، فلعدم صدق الكذب، إذ المنصرف عنه ما كان موجّهاً مع سائر الخصوصيات، وأما الاحتياط بالقضاء فلاحتمال الإطلاق.

أقول: وهذه المسألة سياله تأتي في الغيبة والسب وما أشبهه، فلو سب زيداً وحده في داره، فهل يشمل أدله السب أم لا، وهكذا لو سبه أمامه بما لا يعرف معناه، ولكنه فهم أنه أخذ في سبه.

والظاهر لزوم القول بالبطلان في بعض الموارد، للصدق قطعاً، كما إذا أكذب موجّها إلى مخاطب يعلم أنه يكذب إجمالاً ولكنه لا يعلم تفاصيله، أو يسمع بعضه ولا يسمع بعضه، والأحوط إلحاق سائر الموارد، فكما أنه لو سب أحد المعصومين وحده، ثم علم بذلك الحاكم حده، لصدق السب، كذلك لو كذب على أحدهم، ولذا إذا اطلع

أحد على فعله ولو اطلاقاً إجمالياً يقول إنه يسب، أو يدعو، أو يستهزئ، أو يكذب وهكذا.

بل الكتابه أهون وقد حكموا بالبطان، وإن لم يطلع أحد عليها بأن أعدمها بعد الكتابه.

ومنه يعلم حكم ما لو كذب فى المسجل أو فيما أشبهه.

ثم إن من لا- يقول بالبطان فى غير الموجه، هل يقول بذلك فى غير الموجه الذى يسمعه الغير باطلاع من المتكلم أو دون اطلاع منه، احتمالان.

ص: ١٩٩

(مسأله ٢١): إذا سأله سائل هل قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كذا، فأشار نعم في مقام لا، أو لا في مقام نعم، بطل صومه.

{مسأله ٢١: إذا سأله سائل هل قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كذا، فأشار نعم في مقام لا، أو {أشار {لا في مقام نعم بطل صومه {لصدق الكذب، إذ لا يلزم فيه التفصيل، بل الإجمال كاف في الصدق عرفاً، وكذلك إذا فعل فعلاً بعد سؤال السائل، مثلاً قال توضأ وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فتوضأ منكوساً.

ولو قال: لا أعلم، فيما إذا كان يعلم، فهو كذب على نفسه لا على الرسول، وبالعكس بأن قال: أعلم، في مقام لا أعلم.

ومن الكذب المجمل المبطل ما لو سئل عنه هل تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل كذا فقال: أعلم، في مقام لا أعلم. أو في مقام أعلم بالعدم، إذ لا يلزم في صدق الصدق والكذب ذكر المتعلق.

ولو قرر فعلاً يخالف قول الرسول أو فعله تقريراً باعتبار الحكايه، كما لو قال له سائل: إنى أتوضأ، فإن كان وضوئى موافقاً لوضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاسكت وإلا فاستشكل، ثم توضأ السائل منكوساً، فسكت، أو توضأ صحيحاً فقال فيه إشكال، فهل هذا من الكذب مطلقاً، أو ليس من الكذب مطلقاً، أو يفصل بين السكوت فليس بكذب، والاستشكال فهو من الكذب؟ احتمالات.

(مسأله ٢٢ _): إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلاً ثم قال: كذبت بطل صومه.

وكذا إذا أخبر بالليل كاذباً، ثم قال في النهار: ما أخبرت به البارحة صدق.

{ مسأله ٢٢: إذا أخبر صادقاً عن الله أو عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلاً، ثم قال: كذبت بطل صومه } لأن قوله كذبت تكذيب إجمالي للواقع الذي قاله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولذا صرح كاشف الغطاء بإبطاله، وقيده المستمسك بما إذا كان المقصود نفي الواقع المطابق للخبر كما هو الظاهر، لا- ما إذا كان المقصود نفي الخبر المطابق للواقع، فلا يبطل صومه لأنه ليس كذباً على الله، وإنما هو كذب على نفسه.

{ وكذا إذا أخبر بالليل } أو قبل شهر رمضان { كاذباً، ثم قال في النهار } من رمضان { ما أخبرت به البارحة صدق } أو بالعكس، لصدق الكذب في المقامين، وهكذا بأن صدق يوماً وكذب في يوم آخر، ولو قال: إنى أريد أن أكذب، ثم نقل كلاماً عن الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان مطابقاً للواقع، أو قال: إنى أريد أن أصدق، ثم نقل كذباً عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان مبطلاً.

ثم إنه ليس من الكذب ما لو عقب الكلام بما يخرج عن الكذب، فيما لم يكن رجوعاً

عرفاً، كما لو قال: علّم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علياً (عليه السلام) تسعمائه باب من العلم ومائه باب آخر، أو قال: علمه ألف باب وباب إلا باباً واحداً، على تأمل في ثانى المثالين.

ص: ٢٠٢

(مسأله ۲۳): إذ أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا- فصل، لم يرتفع عنه الأثر، فيكون صومه باطلاً، بل وكذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان.

{مسأله ۲۳: إذا أخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل، لم يرتفع عنه الأثر} إذ لا يخرج الخبر السابق عن كونه كذباً بالرجوع عنه، كما صرح بذلك كاشف الغطاء ومنتهى المقاصد وغيرهما {فيكون صومه باطلاً، بل وكذا إذا تاب بعد ذلك فإنه لا تنفعه توبته في رفع البطلان} كما صرح بذلك من تقدم.

ولو أخبر صادقاً ثم أظهر الندم، كما لو كان من عادته الاستغفار عقيب كلما يكذب، فاستغفر وقصد بكذب إظهار كون كلامه كذباً، فالظاهر أنه داخل في الإشاره التي تقدم الكلام في كونها من أقسام الكذب.

ص: ۲۰۳

(مسأله ٢٤): لا- فرق في البطلان بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار، أو لا، فمع العلم بكذبه لا يجوز الإخبار به وإن أسنده إلى ذلك الكتاب، إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاياه دون الإخبار، بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه، بل وكذا مع احتمال كذبه

{مسأله ٢٤: لا- فرق في البطلان} بالكذب {بين أن يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الأخبار، أو لا، فمع العلم بكذبه لا يجوز الإخبار به وإن أسنده إلى ذلك الكتاب} فيما إذا كان الإخبار من نفسه والإسناد لذكر السند فقط، وذلك لأنه إخبار وإسناد، وقد عرفت سابقاً أن الإسناد لا يخرج الأخبار عن كونه إخباراً، كما لو قال رسول الله: خالد سيف الله، كما في البخاري، فإنه إخبار وإسناد، {إلا أن يكون ذكره له على وجه الحكاياه دون الإخبار}، كما لو قال: في البخاري ذكر كذا، ولم يقصد إخباره بنفسه عن الرسول (صلى الله عليه وآله).

{بل لا يجوز الإخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه، بل وكذا مع احتمال كذبه} إلا أن يكون الرواي ثقته يشمله قوله (عليه السلام): «لا عذر لأحد من مواليك في التشكيك فيما يرويه عنا ثقافتنا». خصوصاً بعد مثل خبر ديه قطع أصابع المرأه، فإنه يجوز الإسناد إليهم حينئذ.

والحاصل: إن العمل وما هو بمنزلته من الأدله المسوغه للإخبار

إلا على سبيل النقل والحكاية، فالأحوط لناقل الأخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب، أو إلى قول الراوى على سبيل الحكاية.

كالاستصحاب والبينه والخبر الموثق والمناطق القطعى وما أشبه، كلها يخرج الخبر عن الكذب العمدى، فالأخبار حينئذٍ جائز، ولو كان فى الواقع مخالفاً لم يكن مبطلاً، فهو مما أذن به الله، وهو قول على الله بما يعلم، فلا يشمل الافتراء فى قوله: (الله أذن لكم أم على الله تفترون) (١)، وقوله: (اتقولون على الله ما لا تعلمون) (٢) وأمثالها.

ولو لم يكن الرواى ثقة بأن احتمل الصدق والكذب احتمالاً متساوياً، فإن نقله مجرداً عن الإسناد فالظاهر عدم البطلان للشك فى حصول الكذب _ أى الخبر المخالف للواقع _ الموجب للشك فى حصول الإفطار فالأصل عدمه، بل هذا لا يسمى كذباً عمدياً.

نعم الأولى أن لا ينقل {إلا على سبيل النقل والحكاية} سواء مسنداً كأن يقول قال فلان، أو مجملاً كأن يقول روى مثلاً.

أما قول المصنف: {فالأحوط لناقل الأخبار فى شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر أن يسنده إلى الكتاب أو إلى قول الراوى على سبيل الحكاية} فهو أولى، لا أنه لازم، بل لو قلنا بأن الظاهر من

ص: ٢٠٥

١- سورة يونس: آيه ٥٩

٢- ([٢]) سورة يونس: آيه ٦٨

الإخبارات أنها مسنده، لعلم السامعين بأن المتكلم إنما ينقله عن مصدر، فلا فرق عندهم بين أن يقول: قال رسول الله، وبين أن يقول: روى أنه قال رسول الله، أو في الكتاب الفلاني قال رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كان الاحتياط الأولوى أيضاً محل نظر.

وعلى هذا فالظاهر أنه إذا قرأ القارئ من كتب أمثال الطبرى، أو نقل الأخبار التي لا يعلم كذبها عن صحاح السنه مثلا بدون الإسناد لم يكن مضراً بصومه، وإن كان الاعتماد على هؤلاء مذموماً، لما ورد من أنهم أوتمنوا على كتاب الله فحرفوه، وعلى العترة فضيعوها، فتأمل.

ثم إنه ربما أشكل بعض في قراءة القرآن لحنا، وكذلك الأدعية والأخبار الواردة عنهم (عليهم السلام)، لأنه إسناد، والحال أن الآيه مثلا- لم ينزلها الله سبحانه كما يقرأ هذا اللحن، ولذا أشكل في ذلك في غير شهر رمضان، واحتمل البطلان في شهر رمضان، قال: بل ربما قرأ القارئ اللحن كقرأ، كما لو قرأ بصيغه الخطاب في دعاء الكميل قوله: «وتجرات بجهلك»، وهكذا.

أقول: والظاهر انصراف الكذب والكفر والافتراء عن مثل ذلك، خصوصاً واللغه الفصحى إنما هي نادره المثل منذ أول الإسلام، والذى لا يلحن أندر من النادر، ولذا ورد أن الرجل الأعجمي من الأمه إذا قرأ القرآن رفعه الملائكه عربياً، كما سبق في بحث القراءه،

بل تكليف العامه بالصحه من أصعب التكاليف.

ولذا ذهب جمع كبير من الفقهاء إلى عدم الإشكال فى القراءات الملحونه لحنا لا- يخرجها عن الصوره العرفيه، فالأقوى عدم البأس فى ذلك لا فى شهر رمضان ولا فى غيره، والله العالم.

ص: ٢٠٧

(مسألة ٢٥): الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواه وإن كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم، إلا إذا رجع إلى الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

{مسألة ٢٥: الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواه وإن كان حراماً لا يوجب بطلان الصوم} وذلك لحصر المبطل في الأمور المذكورة في الروايات، فالأصل عدم إبطال غيرها.

وما يمكن أن يستدل به على الإبطال، المناط الموجود في الكذب على الله ورسوله، وأن الكذب على هؤلاء مرجعه إلى الكذب على الله ورسوله، وفيهما ما لا يخفى، إذ لا مناط، وليس مطلق الكذب عليهم راجعاً إلى الكذب على الله ورسوله.

نعم إذا رجع كان مبطلاً ولذا استثناه بقوله: {إلا- إذا رجع إلى الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)} والأئمة (عليهم السلام) فهو مبطل من حيث إنه كذب عليهم، لا- من حيث إنه كذب على الفقهاء، وذلك مثل أن يكون المتكلم في صدد بيان أفعال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم ينسب إلى الصدوق أنه روى أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فعل كذا، نسبه مكذوبه، حيث إنه أخبر عن الرسول ونسبه كذباً إلى الصدوق.

(مسأله ٢٦): إذا اضطر إلى الكذب على الله ورسوله في مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به

{مسأله ٢٦: إذا اضطرَّ إلى الكذب على الله ورسوله في مقام التقيه من ظالم لا يبطل صومه به} كما عن كشف الغطاء، واختاره بعض المحققين، وذلك لأن التقيه ترفع الأحكام مطلقاً، وضعيه كانت أو تكليفيه، إلا إذا دل الدليل من الخارج على عدم رفع الحكم الوضعي، كما دل على قضاء الصوم بالإفطار تقيه، لقوله (عليه السلام): «لأن أفطر يوماً من رمضان وأقضيه أحب إلي من أن يضرب عنقي» (١).

هذا بالإضافة إلى انصراف أدله الكذب على الله ورسوله إلى الكذب المحرم، بقرينه ذكر نقض الوضوء، وبمناط السب الذي هو أشد من الكذب، وقد قال سبحانه: (إلا من أكره وقلبه مطمئن) (٢).

وقال الإمام (عليه السلام): «أما السب فسبوني» (٣).

خلافاً لمنتهى المقاصد وبعض آخر، فقالوا بأنه يبطل.

واستدلوا لذلك بإطلاق أدله الكذب، واختصاص أدله التقيه

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٩٥ باب ٥٧ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- ([٢]) سورة النحل: آيه ١٠٦

٣- ([٣]) الوسائل: ج ١١ ص ٤٧٨ باب ٢٩ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ح ١٠

كما أنه لا يبطل مع السهو أو الجهل المركب.

برفع الحكم التكليفي لا الوضعي، ولا مناط، مع أنه يشكل أصل النظر.

أقول: قد عرفت عدم الإطلاق للانصراف، وتصنيف الحكم إلى التكليفي والوضعي بعد الغض عن أنه لا حكم وضعي إطلاقاً، كما قرره الشيخ في الرسائل، وإنما الأحكام كلها تكليفية.

يرد عليه أن مطلقات التقيه لا وجه لتقيدها بأحد القسمين بلا شاهد، ولذا يقولون بعدم وجوب إعادة الصلاة في ما لو أتى بها تقيه مع أن الصحة والفساد حكمان وضعيان، والمناط لا بأس به إذ السب يوجب الكفر وهو مبطل للعمل، فإذا لم يوجب البطلان وهو أشد لم يوجب الأخف البطلان، فتأمل.

ثم الظاهر عدم اختصاص التقيه بما كان الطرف سنياً، أو بما لم يكن يعلم الطرف بمذهب المتقى أو ما أشبه من التقييدات التي أحدثها المتأخرون، وذلك لإطلاق أدله التقيه كما شرحناه في موضعه.

{كما أنه لا يبطل} الصوم بالكذب {مع السهو} بأن أراد شيئاً فصدر عنه كلام آخر سهواً {أو الجهل المركب} بأن قطع بأن الكلام الفلاني صادر عنهم (عليهم السلام) ثم تبين العدم، وذلك لما سيأتي من أن المفطرات المذكوره إنما تفطر مع العمد، وليس في المقامين عمد.

ثم إن بعضهم ذكروا: إن كذب الصبي غير ضار، لأنه ليس بمحرم، فيكون كالكذب تقيه.

وفيه: إن حقيقه صوم الصبى كحقيقه صوم غيره، فما يضر صوم غيره يضر صومه كسائر أبواب العبادات.

ص: ٢١١

(مسأله ٢٧): إذا قصد الكذب فبان صدقاً، دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطراً.

{ مسأله ٢٧: إذا قصد الكذب فبان صدقاً } لم يكن مبطلاً من حيث إنه كذب، لأن الكذب مخالفه الخبر للواقع لا- مخالفته للاعتقاد، إلا على مذهب النظام الذي يشهد له قوله سبحانه: (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) (١)، وقد أجيب عنه في علم البلاغه فراجع.

نعم إذا كذب كذلك { دخل في عنوان قصد المفطر بشرط العلم بكونه مفطراً } فإذا قلنا بأن قصد المفطر كان مفطراً، وإذا لم نقل بذلك، كما قربناه لم يكن مفطراً، وإنما شرط العلم لأنه إذا لم يعلم كونه مفطراً، كان من قصد ذات المفطر، وذلك لا يضر بالنيه الذي هو معيار الضرر بالصوم، ومن المعلوم أن قصد ذات المفطر غير قصد المفطر.

ص: ٢١٢

١- سورة المنافقون: آيه ١

(مسأله ٢٨): إذا قصد الصدق فبان كذباً لم يضر، كما أشير إليه.

{مسأله ٢٨: إذا قصد الصدق} بأن زعم أن هذا الكلام لهم (عليهم السلام) فنقله عنهم {فبان كذباً لم يضر} لأنه ليس من الكذب العمدى {كما أشير إليه} فى المسأله السادسه والعشرين.

ص: ٢١٣

(مسأله ٢٩): إذا أخبر بالكذب هزلاً بأن لم يقصد المعنى أصلاً لم يبطل صومه.

{مسأله ٢٩: إذا أخبر بالكذب هزلاً بأن لم يقصد المعنى أصلاً لم يبطل صومه} كما صرح به غير واحد، لأنه ليس بخبر حتى يتصف بالصدق والكذب.

ثم إن الظاهر أنه لا فرق في مبطلية الكذب بين النسبه إلى أحدهم بالخصوص أو بالإجمال، كأن يقول: قال أحد الصادقين (عليهما السلام) كذا، فيما إذا لم يكونا أو لم يكونوا قائلين له، لأنه من مصاديق الكذب عليهم (عليهم السلام)، ولو أجمل بالنسبه أحدهم (عليهم السلام) وغيرهم فيما قاله الغير أو لم يقله، كما قال الإمام الصادق (عليه السلام) أو أبو حنيفة قال كذا، سواء كان الثاني قائلاً له، أو كان أصل الخبر كذباً، فهل يعد هذا من الكذب عليهم مطلقاً، أو لا يعد مطلقاً، أو يفصل بين ما لو قاله غيرهم فلا كذب، أو لم يقله غيرهم أيضاً فهو كذب، احتمالات، ولو شكك فالأصل العدم.

ولو نسب إلى الصادق (عليه السلام) ما قاله الباقر (عليه السلام) أو العكس عمداً، فالظاهر عدم الإفطار، لانصراف أدله الكذب عن مثله، خصوصاً بعد ما ورد جواز نسبه ما ورد عن أحدهم (عليهم السلام) إلى الآخر.

ولو نسب إليهم ما هو حق ولكنهم لم يقولوه، كما لو نسب قصه موسى (عليه الإسلام) الواردة في القرآن إلى الإمام المهدي

(عليه السلام)، ففي كونه داخلاً في الكذب المبطل، احتمالان، وإن كان الاحتياط الدخول، إذ ليس كل شيء مطابق للواقع من كلامهم (عليهم السلام).

الا ترى أنه لو قال: قال الإمام المهدي أن صحن الحسين يصلى فيه زد كان كذباً، وإن كان زيد يصلى في الصحن فعلاً، ولذا اختار ثاني المامقانيين: الأفساء، ولو اجمل في الكلام، كأن قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: الثاني من الجملتين.

نعم لو لم يقلها الرسول كان كذباً، ولو افتى العالم بما يطابق الأدلة حسب نظره وكان مخالفاً للواقع واقفاً لم يبطل، لعدم الكذب العمدي، ولو لم يجتمع فيه شرائط الافتاء، إذ شرائط الافتاء حسب تقليد الغير لا حسب ابداء ما استفاده.

ولو نسب الواعظ ما أفتاه المجتهد إلى الله تعالى، لم يكن مفسداً وإن خالف الواقع، لظهور الفتوى في أنه استفاد من أحكام الله تعالى، فلا إشكال في النسبة إليه.

ولو قضى بالباطل فيما لم يعلم أنه باطل، لم يكن من الكذب المفسد، ولو علم ببطلانه فإن كان قضاؤه متضمناً للنسبة إليهم كان

مبطلا، لما تقدم من أنه لا فرق بين الصريح والإشارة، وإن لم يكن متضمنا للنسبة إليهم لم يكن مبطلا.

ولو فسر القرآن أو الحديث بما ليس ظاهراً فيه مع اعتقاده بالظهور لم يكن كذباً عمدياً وإن خالف الواقع، ومع اعتقاده بعدم الظهور يكون من الكذب إن كان فيه نسبة إليهم ولو إشاره، وإلا فلا يكون مفسداً.

ولو روى في النسبه بأن فهم المخاطب أنه ليس من الإمام وهو من الإمام، كأن قال: قال السيد على كذا، وأراد أمير المؤمنين (عليه السلام)، لكن المخاطب فهم أنه رجل آخر، لم يكن من الكذب.

ولو انعكس بأن فهم المخاطب أنه عن الإمام، وليس من الإمام، كأن قال: قال الإمام، وأراد به إمام الجماعة، فهل هو من الكذب عليهم، كما في المستند، أو لا كما في حاشه منتهى المقاصد، احتمالان، الظاهر الثانى، لأنه لم يكذب عليهم (عليهم السلام)، وإنما فهم المخاطب ذلك. ويحتمل الأول، إذ المعيار الظهور العرفى، ولو شك فالأصل العدم.

ولو ظن أن أحدهم (عليهم السلام) قال كذا، لم يجز النسبه، لأن الظن لا حجيه فيه، إلا إذا وصل إلى الاطمئنان، وكذا لو شك، وقد تقدم الكلام فى مبطلتيهما.

ثم إن التصرفات المتعارفه فى الكلام لا يوجب كذبيته، كالمبالغه فى نقل الكلام القائل، والمجاز، والاستعاره، والكنايه، والتعليق

السادس: إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه

بتحشيه القصه بالزوائد، والإجمال، والتنقيص بحذف بعض الكلام، وما أشبه.

وهل نسبه الشيء إلى الغير مع ربطه بهم (عليهم السلام) كذبا يوجب الإفساد، كما لو قال أن عمر ضرب علياً (عليه السلام) كذبا، احتمالان، من أنه كذب عليهم، كما ورد في عنوان الروايات، ومن احتمال انصراف الكذب عليهم إلى فعلهم وقولهم وتقريرهم فقط.

وقد تقدم غير مره أن مع الشك الأصل العدم.

ولو قال نهاراً: سأنقل ليلاً- أحد أقوال الإمام (عليه السلام)، ثم نقل ليلاً كذباً، فهل يفطر أم لا؟ احتمالان، من أنه إشاره إلى الكذب، ومن أن الأدله منصرفه عن مثله.

وفى المقام فروع أخر اكتفينا منها بهذا المقدار.

{السادس} من المفطرات: {إيصال الغبار الغليظ إلى حلقه} كما هو قول معظم الأصحاب عن المدارك، والمشهور كما فى الحدائق والمستند والجواهر ومنتهى المقاصد، وعن البرهان القاطع والمشهور شهره عظيمه كادت تكون إجماعاً كما فى المستمسك، خلافاً لسكوت الصدوق والسيد والشيخ فى المصباح وسار، الظاهر فى عدم الإبطال، بل توقف المعبر كما عن المدارك، وصرح بالعدم جمله من متأخرى المتأخرين.

استدل القائلون بالإبطال: بروايه سليمان المروزى قال: سمعته

يقول: «إذا تضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحه غليظه أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له فطر مثل الأكل والشرب والنكاح» (١).

وبأن في الغبار ذرات التراب فهو داخل في الأكل الذي عرفت أنه أعم من القليل والكثير، وبأنه إيصال شيء إلى الجوف وهو مفسد بالمناط، وأيد ذلك بأخبار السعوط والاحتقان بالجامد، وجلوس المرأه في الماء، والاحتقال والاستياك بالرطب.

واستدل القائلون بالعدم: بالروايات الحاصره للمفطرات في غير المذكور، وبالأصل بعد المناقشه في الأدله المذكوره، أما الروايه فبضعف السند، وبالإضمار إذ لم يعلم المراد بالمسؤول عنه، وليس المروزي ممن لا يضمم إلا عن الإمام، ربما اشتمالها على ما جمع الأصحاب على عدم مفطريته، أما الكفاره فمنتهى الأمر حملها على نوع من الاستحباب.

وبمعارضتها بموثق عمر بن سعيد، عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك، فتدخل الدخنه في حلقه؟ قال: «جائز لا بأس». وسألته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه؟ قال: «لا بأس» (٢)، بل وبكلام المقنع الذي هو مضمون

ص: ٢١٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٨ باب ٢٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ٢٢ مما يمسك الصائم ح ١١

الأخبار، قال: «لا بأس أن يتمضمض الصائم» إلى أن قال: «ويتبخر» (١).

ورواه الصدوق عن الصادق (عليه السلام) المروي في الوسائل وفيها: قيل يشم الصائم الغاليه والدخنه؟ قال: «نعم» (٢).

وفيه عن الخصال عن الحسن (عليه السلام) قال: «تحفه الصائم أن يدهن لحيته ويجمر ثوبه، وتحفه المرأه الصائمه أن تمشط رأسها وتجمر ثوبها» (٣). ومن المعلوم ملازمه التجمير لدخول الدخان الحلق.

بل وما دل على كون المسلمين في غزوه الخندق كانوا يحفرون وهم صيام بدون أدنى إشاره إلى شد حلقهم، مع أنه لو كان لبان.

وأما أن في الغبار ذرات التراب، فبأنه غير ضار بعد عدم صدق الأكل عرفاً، ألا ترى أنه لو قال المولى لعبده: لا تأكل شيئاً حتى آتيك، لم يصدق أنه خالف المولى فيما إذا كنس البيت فدخل الغبار حلقه.

وأما إيصال الشيء إلى الجوف فقد عرفت أنه لا دليل على إبطاله في غير الأكل والشرب والحقنه بالمائع مما هو مورد النص، وأما ما ذكر

ص: ٢١٩

١- المقنع من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢٥ آخر كلمه

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٦ باب ٣٢ مما يمسك عنه الصائم ح ١٤

٣- ([٣]) الخصال: ص ٦١ باب تحفه الصائم شيئان ح ٨٦

فى التأييد فالحكم فى الأصل الكراهه أو ما أشبهه، فكيف يؤيد الفرع به، قالوا: والشهره غير ثابتة وإن أرسلها بعض إرسال المسلمات، إذ المحكى عنهم ليسوا إلا جماعه لا يتجاوزون العشرين شخصاً مع أن بعضهم خالف نفسه فى كتاب آخر بالسكوت أو التوقف أو الفتوى بالخلاف.

أقول: الإنصاف أنه لو لا- النسبه إلى الشهره كان اللازم القول بعدم الإبطال، لأن العمده فى المقام هى الروايه، ولم تتحقق حجيتها، إذ محمد بن عيسى مجهول، والقول بأن روايه الصفار عنه قرينه على أنه هو ابن عبيد منظور فيه، إذ لا حجه فى مثل هذه القرينه المحتمل، بالإضافة إلى أن ابن عبيد مختلف فيه.

وأما سليمان فقد اختلفت النسخ فى أنه ابن حفص أو ابن جعفر، والثانى مجهول، والأول مختلف فيه، فلم يبق إلا جبرها بالشهره، وقد عرفت ما فى الشهره، مضافاً إلى كون الشهره مطلقاً جابره محل نظر، على أنه لم يتحقق استناد المشهور إلى هذه الروايه تقيدهم الغبار بالغليظ، وليس فى هذه الروايه ذكر له، والتلازم بين كنس البيت وذلك غير تام كما هو المشاهد، فالقول بعدم هو الأقرب لو لا النسبه إلى المشهور.

هذا مع الغض عن المعارض المقتضى للحمل على الكراهه، والجمع بينها وبين الموثق تكلف ظاهر كما لا يخفى، وأظن أنه لو لم

يكن خوف الشهره كان حتى القول بالكراهه مما يجب التمسك له بذييل أخبار التسامح، وقد أطال المتأخرون الكلام حول ذلك تشييداً وتأيداً ونقضاً ومنعاً فراجع.

{بل وغير الغليظ على الأحوط} لإطلاق دليل المنع الذي قد عرفت، بل وجمله من الروايات المشعره بالمطلب، كروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «أنه كره للصائم شم الطيب والريحان والارتماس في الماء، خوفاً من أن يصل من ذلك إلى حلقه شيء» إلى أن قال: «ومن فعل ذلك ولم يصل منه إلى حلقه شيء طعمه فلا شيء عليه»^(١).

والرضوى: «لا بأس للصائم» إلى أن قال: «واستعمال الطيب من البخور وغيره ما لم يصعد في أنفه» إلى أن قال: «ولا بأس لشم الطيب إلا أن يكون مسحوقاً فإنه يصعد إلى الدماغ»^(٢).

وعن الهدايه، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا بأس أن يشم الصائم الطيب إلا المسحوق منه، لأنه يصعد إلى دماغه»^(٣).

وقد أفتى بإلحاق غير الغليظ بالغليظ جماعه، لإطلاق الروايه

ص: ٢٢١

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥ باب ما يفسد الصوم

٢- [٢] فقه الرضا: ص ٢٤ سطر ٢٠

٣- [٣] الهدايه، من الجوامع الفقيهيه: ص ٥٥ سطر ١٩

سواء كان من الحلال كغبار الدقيق، أو الحرام كغبار التراب ونحوه، وسواء كان يثارته بنفسه بكنس أو نحوه، أو يثاره غيره، بل أو يثاره الهواء مع التمكين منه وعدم تحفظه

السابقه، ولصدق الأكل غير المعتاد، وللاحتياط، ولإطلاق بعض الإجماعات.

أقول: المحكى عن المشهور القائلين بالبطلان، كالمحقق والعلامة في جملة من كتبه وغيرهما التقييد بالغليظ، بل في المدارك تقييد الأكثر بذلك، وقد ردوا ما ذكروه المطلقون بلزوم تقييد الروايه بالموثقه، وبالسيره المستمره، وبلزوم الحرج لاختلاط الهواء كثيراً ما بأجزاء خفيفه، وصدق الأكل غير تام، بل لو كان هذا المفطر من باب الأكل لم يكن لإفراده وجهاً، بل اللازم أن يذكروه في ضمن مسائل الأكل، والاحتياط لا وجه بعد وجود الدليل، والإجماعات مخدوشه صغرى وكبرى، وعليه فلو قلنا في الغبار الغليظ لا نقول به في الخفيف.

ولذا أشكل الشيخ المرتضى وغيره في الإلحاق {سواء كان من الحلال كغبار الدقيق، أو الحرام كغبار التراب ونحوه} لإطلاق أدله الجانبيين، وخصوص مورد بعض النصوص ملغاه للمناط ولإطلاق بعض الأدله الأخر {وسواء كان يثارته بنفسه بكنس أو نحوه، أو يثاره غيره} إنساناً كان أو حيواناً {بل أو يثاره الهواء مع التمكين منه وعدم تحفظه}.

وإنما نص على ذلك لما فى كشف الغطاء، حيث بنى على عدم مفطريته ولو مع عدم التحفظ، وكأنه لاختصاص الروايه بما كان هو السبب، والسيره على عدم التحفظ فى أوقات الصحه، ومن الممكن الفرق كما يفرق فى المضاف بين ما خلطه بنفسه بالطين أو الملح حيث يصدق المضاف عرفاً، وبين ما خلط بنفسه فى الأنهر وقت السيل وبأصلاح الأرض حيث لا يصدق المضاف، لكن الظاهر عدم الفرق بعد عموم بعض أدلتهم والمناط.

ثم إن قولهم: إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، لا فرق فيه بين كون الوصول من الفم أو الأنف، كما لا يضر الغبار الخفيف، وإن اجتمع بقدر الغليظ بمرور الزمان، وإن قذفه أسود مخلوطاً بالماء شبه الطين.

ولو شك فى كونه غليظاً أو خفيفاً، فالأصل الموضوعى، إن كان فهو، وإلا كان الأصل الخفه وعدم الإبطال بعد تعذر الفحص، لما عرفت غير مره من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه.

{والأقوى} عند المصنف وجمع آخر {إلحاق البخار الغليظ ودخان التباك ونحوه} بالغبار.

واستدل لذلك بالمناط المستفاد من الروايه، وبالسيره، وبارتكاز المشرعه منافاتها للصوم والاحتياط، وبيعض الروايات المتقدمه الوارده فى شم الطيب، وبعدم الفرق بين الأجزاء الترايبه الداخله فى الغبار، والأجزاء الرماديه الداخله فى الدخان، والأجزاء المائيه

ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلةً أو نسياناً أو قهراً.

الداخله في البخار، وقد استبعد الإلحاق المدارك تبعاً للتقيح، ومثلها الكفايه والذخيره، بل عن التنقيح الجزم بالعدم في الدخان، وعن الشيخ المرتضى (رحمه الله) الإلحاق إن عممنا الغبار للخييف، وإلا فعدم الإلحاق، وعن آخر الفرق بين الدخان بالمنع، والبخار بالجواز، للسيره في دخول الحمامات الممثلته بخاراً.

أما القائلون بعدم مبطليته مطلقاً، أو في الجملة، فقد استدلوا: بالبراءه، وبالأخبار المتقدمه في جواز الغبار، وبالسيره في دخول الحمامات، وبالأخبار الحاصره للمفطرات في أمور مخصوصه.

وأشكلوا على أدله المانعين بأن المناط غير قطعي، والسيره منقطعه قطعاً، لحدوث شرب التتن ونحوه، فإنه حدث سنه الثمانمائه والخمسين فتاريخه لفظه (تتن). وارتكاز المتشرعه ليس بدليل إذا لم تكن سيره، بالإضافة إلى أنه حدث عند المتأخرين المفتين بذلك، والاحتياط محكوم، وروايات شم الطيب محموله على الكراهه بالاتفاق، والفرق موجود بالنص في الغبار دون سواه.

وكيف كان، فلا دليل قوى في المسأله يوجب الفتوى القطعيه، والاحتياط في الدخان سبيل النجاه، أما البخار فالمتعارف منه في الحمامات وما أشبه فالظاهر عدم الإبطال، والله العالم.

{ولا بأس بما يدخل في الحلق غفلةً أو نسياناً أو قهراً} لما سيأتي من الأدله الداله على أن المفطرات إنما تفطر مع العمده لا ما سواه

أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول ونحو ذلك.

السابع: الارتماس في الماء

{أو مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول ونحو ذلك} لأنه ليس من قسم العمدة، ولا إطلاق للنص، لأن كانس البيت ليس ممن يظن بعدم الوصول، فأشكال المستمسك والبروجردى وغيرهما على المتن يحتاج إلى التأمل.

{السابع} من المفطرات: {الارتماس في الماء} وقد اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: بأنه يكره وليس بمحرم، ولا موجب للقضاء والكفاره، وهم: التهذيب والعماني والحلي والسيد في أحد قولييه.

وقال بعض: بالحرمة بدون سببيه للقضاء والكفاره، وهم: الاستبصار والمعتبر والمنتهى والمختلف والتحرير والتذكرة والإرشاد والمستند وغيرهم.

واختار هذا القول الوالد (رحمه الله) في فتواه الأولى.

وقال بعض: بأنه محرم وموجب للقضاء فقط دون الكفاره، وهم: الحلبي، واحتمال القواعد، ووظاهر النافع وغيرهم.

وقال بعض: بالحرمة وإيجاب القضاء والكفاره، وهذا القول هو المنسوب إلى المشهور، بل عن الانتصار والغنيه الإجماع عليه، فالأقوال في المسألة أربعة:

الأول: الكراهه، واستدل القائل به بالأصل، وبخبر عبد الله بن سنان: «يكره للصائم أن يرتمس في الماء»^(١).

ص: ٢٢٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

ويخبر الصيقل (١١) الذى جمع بين لبس الثوب المبلول وبين الارتماس، ومن المعلوم كراهه الأول، فالسياق يقتضى كراهه الثانى.

ومثله فى الدلالة خبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «أنه كره للصائم شم الطيب والريحان والارتماس فى الماء» (٢) خوفاً من أن يصل من ذلك فى حلقه شىء، وبمفهوم الأخبار الحاصره، كخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وترك الأكل والشرب والنكاح نهاراً». بل والآيه الكريمه والأخبار التى ذكرت فيها الأكل والشرب والجماع فقط.

أقول: الأصل لا مجال له مع الدليل، ولفظه «يكره» لا بد وأن يرفع اليد عن ظاهرها بالقرينه، والسياق غير مفيد، بل المقرر أن يرفع اليد عن فقره التى دل الدليل على أنه أريد بها خلاف الظاهر، والحصر إضافى بقرينه سائر الأخبار الآتية.

الثانى: الحرمة وإيجاب القضاء والكفاره، كما عن المشهور، ويدل عليه صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله

ص: ٢٢٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٣- ٢٤ باب مما يمسك عنه الصائم ح ٤ و ١٠

٢- ([٢]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥ الفقرة ٥

(عليه السلام) قال: «الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس رأسه» (١).

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء» (٢).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «الصائم يستنقع في الماء ويصب على رأسه الماء يتبرد بالثوب وينضح بالمروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء» (٣).

وصحيح محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء» (٤).

وصحيح يعقوب بن شعيب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم» (٥).

وما رواه الكليني (رحمه الله) عن الصيقل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يرتمس في الماء؟ قال: «لا، ولا المحرم» (٦).

ص: ٢٢٧

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٧
- ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٤ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٨
- ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٥- ([٥]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٦- ([٦]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

وموثق حنان بن سدیر، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصائم يستنقع في الماء؟ قال: «لا بأس، ولكن لا ينغمس فيه، والمرأه لا- تستنقع في الماء لأنها تحمل الماء بقبلها»^(١)، إلى غيرها من الروايات الكثيره الموجوده في الوسائل والمستدرک فراجع.

هذا كله للدلاله على الحرمة، خلافاً للقول الأول، ومن المعلوم لزوم التصرف في أدله القول الأول بهذه الصحاح الكثيره الصريحه أو الظاهره المعمول بها لدى المشهور.

أما الدليل على إيجاب القضاء والكفاره خلافاً للقولين الآخرين، فالدليل على القضاء: صحيحه محمد بن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال، الطعام والشراب والارتماس والنساء»^(٢)، بتقريب أن الضرر ليس إلا- البطلان، وهو يستلزم القضاء.

والدليل على الكفاره التلازم بين الفساد وبينهما، لصحيحه عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل أفطر في شهر رمضان تعمداً يوماً واحداً من غير عذر؟ قال: «يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر على

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٢ باب ٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ذلك تصدق بما يطبق»(١١).

الثالث: البطلان، والقضاء بدون الكفاره، أما البطلان والقضاء فلما تقدم في القول الثاني، وأما عدم الكفاره فلأن الصحيحه لا تدل على إطلاق الكفاره في كل مورد تضرر الصوم بشيء، ولذا ذكر الفقهاء غير مورد فيه قضاء دون الكفاره.

الرابع: عدم القضاء أيضاً، وهذا القول اختاره جماعه كثيره كما عرفت، بل في مصباح الفقيه نسب إلى أكثر المتأخرين، فالإمسك عن الارتماس حكم تكليفي محض لا يترتب عليه شيء، واستدل له بعدم الدليل على القضاء.

إذ صحيحه محمد بن مسلم لا يدل على أزيد من الضرر، أما كون الضرر مما يستتبع القضاء فلا، فالأصل العدم، مضافاً إلى موثقه إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: «ليس عليه قضاء، ولا يعودن»(١٢). وهذه كما تراها نص في الحرمة دون القضاء، وحيث ذيلت بقوله «ولا يعودن» الظاهر في التحريم لا مجال للجمع بينها وبين خبر ابن سنان بالحمل على الجواز مع الكراهه، وإن بالغ في تشييده في المصباح، وتبعه المستمسك بعد كون

ص: ٢٢٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٧ باب ٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ويكفي فيه رمس الرأس فيه وإن كان سائر البدن خارجاً عنه

«لا يعودن» في مفاده أقوى من «يكره» في الكراهه المصطلحه، بالإضافة إلى ضعف الخبر وتأييد الموثقه بالأخبار الكثيره الظاهره في الحرمه.

بل في الرضوى: «خمسه أشياء تفترك، الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمه (عليهم السلام)» (١).

وفي مرفوعه الخصال، عن الصادق (عليه السلام): «خمسه أشياء تفتت الصائم، الأكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمه (عليهم السلام)» (٢).
فهذا القول هو الأقرب.

ويكفي فيه رمس الرأس فيه وإن كان سائر البدن خارجاً عنه { كما هو المشهور، فإن غالب الأحاديث وإن اشتملت على الرمسه الظاهر في رمس البدن مع الرأس، إلا أن صحيح بن مسلم المتقدم حيث قال (عليه السلام): «ولا يغمس رأسه في الماء». وكذا صحيح الحلبي وحريز وغيرها ظاهر في الاختصاص بالرأس، وأن المحذور إنما هو من جهه الرأس.

ص: ٢٣٠

١- فقه الرضا: ص ٢٣

٢- ([٢]) الخصال: ص ٢٨٦ باب خمسه أشياء تفتت الصائم ح ٣٩

من غير فرق بين أن يكون رسمه دفعه أو تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً

بل قد عرفت في خبر الدعائم المتقدم في مسأله الغبار الغليظ التصريح بأن المحذور من باب خوف الوصول إلى الحلق، لكن هذا أشبه بالحكمه، لعدم قائل بدوران الحكم مداره، بل المطلقات ظاهره في الإطلاق، فلا يمكن الاعتماد على الخبر.

وكيف كان، فالتوقف في الإفطار برمس الرأس فقط كما عن الدروس، أو منع ذلك كما عن الميسر، أو الإشكال كما في كلام بعض المحققين، بحمل ما اشتمل على الرأس على الارتماس المتعارف، إذ المتعارف رمس الرأس مع البدن لا وحده منكوساً، لا ينبغي الاستشكال لأجله، بل ظاهر الجواهر أنه ليس فيه خلاف، فتأمل.

{من غير فرق بين أن يكون رسمه} في الماء {دفعه أو تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً} إذ الارتماس عباره عن الكون تحت الماء، ولا فرق فيه بين الحصول الدفعي أو التدريجي، أما احتمال عدم الضرر في التدريجي لأن البقاء ليس رسماً، والحدوث لم يحصل دفعه، التي هي المفهوم من الرمس، والارتماس انصرافاً، ففي غير محله، إذ الرمس شامل للتدريجي، ولا انصراف، بالإضافة إلى ما يفهم من النص والفتوى من المناط، ولذا صرح الجواهر وغيره بعدم الفرق.

وأما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه، فلا بأس به وإن استغرقه، والمراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه، فلا يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان.

{وأما لو غمسه على التعاقب لا على هذا الوجه فلا بأس به وإن استغرقه} خلافاً لاحتمال المدارك حيث قال: ولو غمسه على التعاقب لم يتعلق به التحريم، لعدم صدق الارتماس مع احتماله (1)، انتهى.

ولكن مقتضى القاعده هو ما ذكره المصنف وصاحب المدارك أولاً وغيرهما، إذ الظاهر حصول الفعل في زمان واحد لعدم الصدق، وأما احتمال التحريم فبملا-حظه المناط، لكنه غير معلوم لأنه من المحتمل كون وجود الرأس بجميع منافذه موجبا للبطلان، حيث يستولى الماء على المنافذ وغيرها، فتتسرب، بخلاف ما إذا كان بعض الرأس خارجاً إذ يبقى مجال تنفس المنافذ من الهواء فلا تتسرب الماء، وقد ظن صاحب الحدائق أن مرادهم بالدفعه ما يقابل التدريج فأورد عليهم ونسبهم إلى الخطأ، وكأنه (رحمه الله) لم يلتفت إلى أنهم أرادوا بذلك ما يقابل التعاقب.

{والمراد بالرأس ما فوق الرقبه بتمامه، فلا- يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان} وإن اجتمعت تحت الماء جميعاً، أما يكون المراد

ص: ٢٣٢

وإن كان هو الأحوط

بالرأس ذلك، فهو الظاهر منه لدى الإطلاق المجرد، وإن كان الرأس قد يطلق ويراد به مقابل الوجه ومقابل الرقبه، لكنه بمعونه القرينه نحو حلق رأسه أو شجج رأسه أو ما أشبهه، أما المطلق منه فالمنصرف مقابلته للجسد، وأما عدم البطلان بغمس خصوص المنافذ، فلعدم تحقق غمس الرأس بتمامه، كالعكس وهو ما إذا غمس منابت الشعر فقط منكوساً، خلافاً لمن أشكل في غمس المنافذ وحدها، حيث استنبط أن معيار الحكم المنافذ.

وقد يؤيده ما فى الخبر من أنه احتياط لعدم وصول الماء إلى الحلق، كما مر فى مسأله الغبار الغليظ، لكنك عرفت ضعف هذا الكلام، بعدم حجيه الخبر، وعدم المناط القطعى، بل لو كان المعيار المنافذ لصرحت الروايات بها لا بشىء آخر، مع تعارف رسم المنافذ دون المنابت كثيراً، ومما تقدم يعرف ما فى كلام مجمع البحرين (١) حيث إنه قال: والرأس عند الفقهاء يقال لمعان:

الأول: كره الرأس التى هى منبت الشعر، وهو رأس المحرم.

الثانى: إنه عبارته عن ذلك مع الأذنين، وهو رأس الصائم.

الثالث: إنه ذلك مع الوجه، وهو رأس الجنايه فى الشجاج.

الرابع: إنه ذلك كله مع الرقبه، وهو رأس المغتسل.

{وإن كان هو الأحوط} لما عرفت من المناط، وروايه الدعائم، وفتوى

ص: ٢٣٣

وخرج الشعر لا ينافى صدق الغمس.

المدارك {وخرج الشعر لا ينافى صدق الغمس} إذ الشعر ليس رأساً، وإنما هو شيء خارج متصل، كشعر سائر البدن، وقد نص بعدم ضرر ذلك غير واحد.

ص: ٢٣٤

(مسألة ٣): لا- بأس برمس الرأس أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات، بل ولا رسمه في الماء المضاف، وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصاً في الماء المضاف.

{مسألة ٣٠: لا- بأس برمس الرأس} وحده {أو تمام البدن في غير الماء من سائر المائعات} وفاقاً للجواهر والمستند والمصباح ومنتهى المقاصد وغيرها، وذلك لأن النصوص اشتملت على ذكر الماء غالباً، وبعضها كصحيح محمد بن مسلم: «الطعام والشراب والارتماس والنساء» وإن كان مطلقاً إلا أن المنصرف عنه الماء، ولذا لو غمس رأسه في الدبس أو الوحل أو ما أشبه لا يصدق عليه الارتماس بدون القيد، خلافاً للمسالكة حيث قال: وفي حكم الماء مطلق المائع، وإن كان مضافاً، كما نبه عليه بعض أهل اللغة والفقهاء، انتهى.

واستدل له بالإطلاق بعد حمل ذكر الماء في الروايات على الفرد الغالب المعتاد، والمناطق، وفيهما نظر، كما عرفت.

والانصاف أن المسألة محل شك، حتى لو لم يكن إطلاق للمناطق القريب إلى الدهن في مثل الغمس في اللبن أو الخل، أو ماء الرمان أو ما أشبهه، لكن الذي يهون الخطب أنه حتى مع التوقف والاستشكال مقتضى الأصل العدم، خصوصاً وأن مناطات الأحكام غير معلومه، {بل ولا رسمه في الماء المضاف} وإن كان هنا أشكل، ولذا أفتى كاشف الغطاء بإلحاقه بالماء {وإن كان الأحوط الاجتناب خصوصاً في الماء المضاف} ولو

شك في الإضافه والإطلاق أو كونه ماءً أو لا، فإن كان أصل موضوعي فهو، وإلا كان الأصل عدم البطلان به.

وقد أشكل غالب المعلقين على المتن في مطلق المايح أو المضاف منه، ولا بأس بالاحتياط بالترك، وإن كان لا يترتب عليه قضاء أو كفاره على ما عرفت، في أصل مسأله الارتماس.

ص: ٢٣٦

(مسأله ٣١): لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه في الماء فالأحوط بل الأقوى بطلان صومه، نعم لو أدخل رأسه في إناء كالشيشه ونحوها ورسم الإناء في الماء فالظاهر عدم البطلان.

{مسأله ٣١: لو لطح رأسه بما يمنع من وصول الماء إليه ثم رسمه في الماء فالأحوط} كونه بحكم الرسم لصدق الرسم، ولذا أفتى بذلك كاشف الغطاء، وتبعه المصنف بقوله: {بل الأقوى بطلان صومه} لكن في الأقوائيه نظر.

إذ الظاهر المنصرف غمس بشره الرأس، ولا أقل من الاحتمال الموجب لسقوط الظهور، ولذا قوى البروجردى عدم البطلان، منتهى الأمر الاحتياط.

{نعم لو أدخل رأسه في إناء كالشيشه ونحوه ورسم الإناء في الماء فالظاهر عدم البطلان} لانصراف رسم الرأس عن مثله، خصوصاً إذا كان منفصلاً لا كالمطاط المتصل.

لا يقال: فكيف قلمم بالإشكال في الإدخال ملفوفاً بحريير أو نحوه.

لأنه يقال: هناك يصدق الوطء والجماع والمباشره وما أشبهه، بخلاف المقام، فتأمل.

(مسألة ٣٢): لو ارتمس في الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه، وكان ما فوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلاً أو بعضاً لم يبطل صومه على الأقوى، وإن كان الاحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مرّ.

{مسألة ٣٢: لو ارتمس في الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه، وكان ما فوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلاً أو بعضاً} ينافى صدق رمس الرأس.

أما خروج البعض الذي لا ينافى صدق الرمّس عرفاً كمحل إبره مثلاً، فالظاهر اللحوق برمس تمام الرأس للمناط، بل لا يبعد الصدق عرفاً، ولذا قال المولى: لا ترتمس، ففعل العبد ذلك كان مخالفاً عرفاً وشبهه المستهزئ بأمر المولى لو اعتذر بأنه أبقى بعض رأسه خارجاً.

{لم يبطل صومه على الأقوى} على ما تقدم {وإن كان الأحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مرّ} في المسألة التاسعة والعشرين.

ص: ٢٣٨

(مسألة ٣٣): لا بأس بإفاضه الماء على رأسه، وإن اشتمل على جميعه، ما لم يصدق الرمس في الماء، نعم لو أدخل رأسه أو تمام بدنه في النهر المنصب من عال إلى السافل ولو على وجه التنسيم فالظاهر البطلان لصدق الرمس

{مسألة ٣٣: لا بأس بإفاضه الماء على رأسه وإن اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرمس في الماء} بسبب كثرة الماء الغامر للرأس، وفاقاً لمنتهى المقاصد وغيره، خلافاً للمحكي عن بعض الأجله، حيث ألحق ذلك بالرمس فيما إذا اشتمل الماء على الرأس دفعه واحده.

واستدل للأول: بصحيح ابن مسلم وبالأصل.

وللثاني: بالصدق والمناط، بعد تخصيص صحيح ابن مسلم بالصب المتعارف الذي لا يشمل الرأس كله دفعه واحده.

ولكن الأقرب الأول، لأنه لا وجه لمنع إطلاق الصحيح في مفروض الكلام، وهو عدم صدق الرمس.

{نعم لو أدخل رأسه} وحده {أو} مع {تمام بدنه في النهر} أو ما أشبه {المنصب من عال إلى السافل ولو على وجه التنسيم فالظاهر البطلان لصدق الرمس} والقول بانصراف الرمس إلى غير ذلك ممنوع، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، كما أن انصراف الاستقامه في البدن حال الرمس بدوى، فالارتماس منكوساً أو معترضاً

وكذا فى الميزاب إذا كان كبيراً وكان الماء كثيراً كالنهر مثلاً.

كالارتماس مستقيماً } وكذا فى الميزاب إذا كان كبيراً وكان الماء كثيراً كالنهر مثلاً } فإن موجب للصدق الذى هو معيار
البطلان.

ص: ٢٤٠

(مسأله ٣٤): فى ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه، ومع عدم التمييز يجب عليه الاجتناب عن رسم كلّ منهما لكن لا يحكم ببطلان الصوم إلا برمسهما ولو متعاقباً.

{مسأله ٣٤: فى ذى الرأسين إذا تميز الأصلى منهما فالمدار عليه} إذ هو الرأس وغيره شىء زائد شبيه بالرأس، ومن المعلوم أن صدق الارتماس إنما يكون فى الرأس لا فى غمس الشبيه به.

نعم إذا كانا رأسين مستقلين بحيث يصدق الرسم والارتماس فى كل منهما كان كل واحد مدار الحكم، كما أنه كذلك فى الإنسانين اللذين على حقو واحد أو على بطن واحد، كما يوجد الآن فى بعض البلاد.

{ومع عدم التمييز} مع العلم بكون أحدهما زائداً {يجب عليه الاجتناب عن رسم كلّ منهما} من باب العلم الإجمالى، إذ المفروض أن الرأسين محل ابتلائه، فلا مجال لإجرائه البراءة، ومعنى وجوب الاجتناب الأعم من التكليفى والوضعى فيشمل ما لو كان الصوم مستحباً، {لكن لا يحكم ببطلان الصوم إلا برمسهما ولو متعاقباً} لاحتمال أن يكون المرموس الرأس الزائد.

أقول: الظاهر لزوم الاجتناب مطلقاً، وعدم الاعتماد على الصوم الذى رسم فيه أحدهما، إذ العلم الإجمالى بالتكليف المتوجه إليه كاف فى تنجز التكليف عليه، فهو من قبيل وجوب إمساكه عن

الأكل والشرب بالنسبة إلى الرأسين، وتحفظه عن النظر إلى غير المحرم بالنسبة إلى عيني الرأسين وهكذا، وعليه فلا- يجرى الاستصحاب وأصالة الصحة وما أشبه، لأنها في غير أطراف العلم الإجمالي، ولذا علق المستمسك وغيره على هذا الموضع بالإشكال، وعليه فلا يجوز له الرمس تكليفاً، ولا يمكنه الاكتفاء بهذا الصوم بناءً على البطلان وضعاً، ومطلقاً بالنسبة إلى الأكل والشرب.

ص: ٢٤٢

(مسأله ٣٥): إذا كان مايعان يعلم بكون أحدهما ماءً يجب الاجتناب عنهما، ولكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرسم فيهما.

{مسأله ٣٥: إذا كان مايعان} يشك في أن أحدهما ماء أم لا، يلزم الفحص إذا أراد الارتماس فيهما أو في أحدهما، لما عرفت غير مره من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعيه، وإذا كان {يعلم بكون أحدهما ماءً يجب الاجتناب عنهما} من باب العلم الإجمالي {ولكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرسم فيهما} وقد عرفت في المسأله السابقه ما يدل على الإشكال في الصوم بالرسم في أحدهما.

ثم إن هذا بناءً على عدم إبطال الرسم في مطلق الماء، وإلا كان الحكم دائراً مدار كل واحد، كما لا يخفى.

ولو شك في شيء أنه ماء أم لا، أم مائع أم لا، فإن كان هناك أصل موضوعي فهو، وإلا فإن أمكن الفحص فهو، وإلا كان أصل الصحه محكما.

(مسأله ٣٦): لا يبطل الصوم بالارتماس سهواً أو قهراً أو السقوط في الماء من غير اختيار.

{مسأله ٣٦: لا يبطل الصوم بالارتماس سهواً أو قهراً أو السقوط في الماء من غير اختيار} لما يأتي من توقف البطلان على العمد والاختيار، وقد صرح بذلك غير واحد كالجواهر ومنتهى المقاصد وغيرهما.

ص: ٢٤٤

(مسأله ٣٧): إذا ألقى نفسه من شاهق فى الماء بتخيل عدم الرسم فحصل لم يبطل صومه.

{ مسأله ٣٧ : إذا ألقى نفسه من شاهق فى الماء بتخيل عدم الرسم فحصل لم يبطل صومه } لما تقدم من اختصاص الحكم بالعامد، كما سيأتى دليله.

وربما يستشكل بأن لآزمه الفحص لما عرفت من لزوم الفحص فى الموضوعات، كما ربما يفرق بين الشك والظن بالوافق والخلاف والعلم بعدم الرسم، فإنه لا- يحق له الإلقاء فيما إذا ظن بالرسم وإن احتمل عدمه، بل لو شك فى أنه يرأس أم لا، كما لو ظن أن فى الإناء ماء واحتمل عدم الماء، فشرب فتبين الماء، أو شك فى ذلك فشرب، فكيف بما إذا ظن أن فيه ماء فشرب فتبين وجوده، وكذا فيما إذا كان الشك فى أصل وجود الماء فى النهر مثلاً، ثم ألقى بنفسه فتبين الماء وحصل الارتماس.

ص: ٢٤٥

(مسأله ٣٨): إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره، أو ماء مطلق أو مضاف لم يجب الاجتناب عنه.

{مسأله ٣٨: إذا كان مائع لا يعلم أنه ماء أو غيره أو ماء مطلق أو مضاف} وجب الفحص فيما إذا أراد الارتماس، فلو ارتمس بدون ذلك وكان ماءً بطل صومه، هذا في الماء وغيره، أما في المطلق والمضاف فقد عرفت الإشكال في أصل المضاف وأنه ملحق بالماء.

ثم إنه لو فحص ولم يتبين {لم يجب الاجتناب عنه} فإن الفرد المشكوك يحكم بعدم اتساع الكليف بالنسبه إليه، فهو كالشيء الذي يشك أنه خمر أم لا، في عدم لزوم الاجتناب، لجريان الأصول في مثله كما حقق في محله.

ص: ٢٤٦

(مسأله ٣٩): إذا ارتمس نسياناً أو قهراً ثم تذكر ارتفاع القهر، وجب عليه المبادره إلى الخروج وإلا بطل صومه.

{مسأله ٣٩: إذا ارتمس نسياناً} للصوم أو ما أشبهه {أو قهراً} بأن أدخله في الماء شيء بالقوه والجبر {ثم تذكر أو ارتفاع القهر} وجب عليه المبادره إلى الخروج وإلا بطل صومه {لأنه حينئذ من الارتماس العمدي، وقد تقدم أن الأدله شامله للحدوث والبقاء، ولو كان للماء جانبان جانب يمكن منه الخروج أسرع من الجانب الآخر، لزم اختيار ذلك، ومثل القهر ما لو غرق فإن رمسه وإن تعدد يكون من غير اختيار.

ص: ٢٤٧

(مسأله ٤٠): إذا كان مكرهاً في الارتماس لم يصح صومه، بخلاف ما إذا كان مقهوراً.

{مسأله ٤٠: إذا كان مكرهاً في الارتماس} كما لو هددته شخص بأن يرتمس فارتمس باختياره خوفاً من وعيده {لم يصح صومه} لأنه من الارتماس الاختياري، ولا تصلح أدله رفع الإكراه لإثبات الصحة، لأنه قد تحقق في الأصول أن أدله الرفع مطلقاً إنما تنفي المؤاخذه وسائر الآثار، وليست صالحه لإثبات الأحكام، ولذا لو أكرهه على ترك جزء أو شرط في الصلاة لم يكن الإكراه مصححاً له.

ويؤيده ما ذكره الإمام الصادق (عليه السلام) حين كان مكرهاً على الأكل في يوم من رمضان من أنه يقضيه (١)، ومن المعلوم عدم الفرق بين الأكل والارتماس من هذه الجهة.

{بخلاف ما إذا كان مقهوراً} كما لو ألقاه شخص في الماء بدون اختياره، فإنه حيث لم يكن عمداً لم يبطل صومه، كما سيأتي من اختصاص الأدله بالعامد.

ص: ٢٤٨

١- انظر: الوسائل: ج ٧ ص ٩٥ الباب ٥٧ ح ٥

(مسأله ٤١): إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه وإن كان واجباً عليه.

{مسأله ٤١: إذا ارتمس لإنقاذ غريق بطل صومه وإن كان {الإنقاذ {واجباً عليه} إذ الوجوب لا يسبب الصحة، كما لو وجب عليه الأكل حتى يتقوى في مقابل عدو دفعه أهم من الصوم شرعاً، أو ما أشبه من سائر المفطرات إذا وجب عليه الإتيان بها.

ص: ٢٤٩

(مسأله ٤٢): إذا كان جنباً وتوقف غسله على الارتماس انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجباً معيناً، وإن كان مستحباً أو واجباً موسعاً وجب عليه الغسل وبطل صومه.

{مسأله ٤٢: إذا كان جنباً وتوقف غسله على الارتماس} وكان الغسل واجباً عليه، ومثل الجنابه سائر الأغسال الواجبه.

{انتقل إلى التيمم إذا كان الصوم واجباً معيناً} لأن وجوب الصوم يقتضى حرمة الارتماس، فيكون الغسل غير مقدور، ومن المعلوم أن المانع الشرعى كالمانع العقلى فى نقله الطهاره إلى التيمم.

{وإن كان} الصوم {مستحباً أو واجباً موسعاً وجب عليه الغسل} إذ لا وجه لانتقال الطهاره إلى التيمم بعد تمكنه من الماء عقلاً وشرعاً {وبطل صومه} بمجرد وجوب الغسل، إذ التكليف بالارتماس لا يجتمع مع التكليف بالصوم، فإنه كالتكليف بالصوم مع التكليف بالأكل.

وربما يقال: لا يبطل الصوم بمجرد ذلك لوجود ملاك المحبويه بناءً على الترتب.

ثم إنه ربما توهم أنه بناءً على كون الارتماس محرماً لا مبطلاً لا يفرق الأمر فى وجوب التيمم بين الصوم الواجب المعين وغيره.

بيان ذلك: إن الارتماس إما أن يحرم فى المستحب مثلاً أم لا.

وعلى الثانى: يلزم اختلاف حقيقه الصوم، بالإضافة إلى أن ذلك خلاف ظاهر الأدله المطلقه للارتماس، خلافاً للمدارك حيث
احتمل

عدم شمول النهى للنافله.

وعلى الأول: يلزم الحرمة فى الارتماس إذا حرم وجب التيمم.

أقول: فى المقام ثلاثة أمور:

الأول: بطلان الصوم بالارتماس، والاحتياج إلى القضاء والكفاره.

الثانى: حرمة الارتماس فقط، فلا يكون إلا من قبيل حرمة السرقة فى الصيام بما لا يرتبط بالصوم أصلاً.

الثالث: كون الارتماس موجباً لنقص فى الصوم دون الإبطال الموجب للقضاء، إذ ليس كل إبطال يوجب قضاءً، فإن مبطلات الصلاة لا- توجب إعادته وقضاء فى النافله، كما لا تكون محرمة لفرض عدم وجوب الصلاة، والارتماس من قبيل الأمر الثالث يوجب نقص الصوم مطلقاً، وحرام فى الواجب، ولا يوجب قضاءً وإعادته.

فالقائل بالحرمة التكليفيه، لا- يريد أن يقول بالحرمة فى غير واجب، كما زعم المتوهم، ولا- يقول بعدم الضرر مطلقاً فى المستحب، كما يستفاد من كلام المدارك، بل حاله حال التكلم فى النافله الذى لا يوجب حرمةً ولا قضاءً، ولكنه يورث خلل فى النافله، مع فرق أن النافله تبطل بالكلام، والصوم لا يبطل بالارتماس.

وعلى هذا يجب الارتماس إذا وجب الغسل، ومما تقدم تعرف أن ما ذكره المستمسك فى جواب المتوهم خارج عن كلام المتوهم، إذ

إشكاله يرجع إلى أنه كيف يمكن الجمع بين عدم حرمة الارتماس في النافله، بناءً على أن الارتماس لا يوجب البطلان مطلقاً، وبين كونه مربوطاً بالنافله.

ص: ٢٥٢

(مسألة ٤٣): إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين بطل صومه وغسله إذا كان متعمداً، وإن كان ناسياً لصومه صحاً معاً.

وأما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً موسعاً بطل صومه وضح غسله.

{مسألة ٤٣: إذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين} سواء كان التعيين بالأصل أو بالعارض كبعد الظهر مثلاً {بطل صومه وغسله إذا كان متعمداً} بناءً على إبطال الارتماس، أما بطلان الصوم فللارتماس العمدي، وأما بطلان الغسل فللنهي عنه لكونه مفطراً، ولا يجتمع النهي عن العبادة مع صحه، كما حقق في باب اجتماع الأمر والنهي.

{وإن كان ناسياً لصومه صحاً معاً} أما صحه الصوم فلائنه لا يضره الارتماس السهوى، وأما صحه الغسل فلعدم النهي عنه في حال النسيان.

{وإما إذا كان الصوم مستحباً أو واجباً موسعاً} فاغتسل عمداً {بطل صومه} لأن الارتماس مناف له {وضح غسله} لأنه ليس بمنهي عنه، ولا يتوهم أنه في الواجب المعين إذا قصد الغسل عمداً صح غسله، لأن بطلان الصوم حدث بالقصد للمفطر _ على القول بأن قصد المفطر مفطر _ فالغسل لا يبطل الصوم حتى يكون منهيّاً عنه، إذ إتيان المفطر في حال الصيام لا يوجب رفعه حتى يجوز الإتيان بالمفطر ثانياً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٤٤): إذا أبطل صومه بالارتماس العمدى فإن لم يكن من شهر رمضان ولا من الواجب المعين غير رمضان يصح له الغسل حال المكث في الماء أو حال الخروج

{مسألة ٤٤: إذا أبطل صومه بالارتماس العمدى فإن لم يكن { الصوم {من شهر رمضان} يعنى الواجب صيامه لا الجائز، لإمكان ذلك فيما إذا كان الصوم مضراً به ضرراً رافعاً للتكليف لا موجباً للإفطار، كما ذكروا ذلك في مسألة الوضوء لمن يضر لا ضرراً بالغاً وهكذا، لأن أدله الضرر والحرَج وما أشبهه قد يرفع التكليف الإلزامى وقد يرفع أصل التكليف {ولا من الواجب المعين غير رمضان، يصح له الغسل حال { الارتماس أو حال {المكث في الماء} بحركة نفسه أو حركه الماء الجارى ونحوه.

{أو حال الخروج} قبل أن يخرج، وذلك لأن حال الارتماس يكون هذا العمل مبطلا للصوم وموجباً للغسل، فإنه لا دليل على أن مبطل الصوم الذى ليس بحرام إبطاله لا يمكن أن يكون عباده، ولذا لو نذر الأكل فيما كان راجحاً، أو وجب عليه الجماع لأنه رأس أربعه أشهر أو ما أشبهه، صح أن يكون أول الازدراء والإدخال مبطلاً ووفاءً بالنذر أو الواجب.

فلا وجه لاختصاص المصنف الأمر بحال المكث والخروج، ولعله لأجل المقابلة بالفرع اللاحق، لوضوح عدم الصحه فى حال

وإن كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث، لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه بعد البطلان أيضاً، بل يشكل صحته حال الخروج أيضاً لمكان النهى السابق كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامداً

الارتماس فيما إذا كان حراماً {وإن كان من شهر رمضان يشكل صحته حال المكث لوجوب الإمساك عن المفطرات فيه} حتى {بعد البطلان أيضاً} إذ لا يجوز الإتيان بالمفطرات ولو بعد الإفطار عمداً عصياناً، كما استفيد من الأدله {بل يشكل صحته حال الخروج أيضاً، لمكان النهى السابق، كالخروج من الدار الغصبيه إذا دخلها عامداً} فإن كلاً من دخول الدار والمكث فيها والخروج منها غير جائز، بمعنى كونها مبغوضاً معاقباً عليها.

أما الدخول والمكث فواضح، لأنهما كانا بالاختيار وبقي بالاختيار. وأما الخروج ففيه ملاك المبغوضيه، ومثله لا يكون مقرباً، وإن لم نقل بالنهى الفعلى عنه، لأن النهى لا يكون إلا للبعث ولا يعقل البعث حينئذ، إلا إذا أجزنا التكليف بالمحال ولو معلقاً على الاختيار، كأن يقول المولى: إذا فعلت كذا يجب عليك أن تكون في آن واحد هنا وهناك، ومن الواضح أنه كما لا يمكن الأمر بالمحال ابتداءً، كذلك لا يمكن الأمر بالمحال على تقدير اختيار شىء، لعدم فرق العقل بين أن يقول المولى اجمع بين النقيضين، وبين أن يقول إذا شربت الماء فاجمع بين النقيضين.

ومن ذلك تعرف أنه لا يمكن أن يقال: إن النهى عن الخروج كان سابقاً ثم سقط.

ولا أن يقال: إن الخروج مأمور به.

ولا أن يقال: إن الخروج مأمور به ومنهى عنه.

ولا أن يقال: إن النهى باق إلى الآن.

ولا أن يقال: إن النهى حادث الآن، مما ذهب إلى كل فريق.

استدل الأولون: بأن الخروج كالدخول والمكث غضب، فهو منهى عنه، لكن لا يمكن بقاء هذا النهى حالاً، لأن النهى عن الخروج الملازم للأمر بالبقاء ينافى النهى عن الغضب، ولذا يسقط النهى بمجرد الدخول.

وفيه: سؤال فائده هذا النهى بعد أن فى الأول لا محل له، وبعد ما صار له محل يسقط، فإن قيل إن فائدته لمبغوضيته، قلنا يمكن بيان ذلك بصورة أخرى مما لا محذور فيها.

واستدل الثانى: بأن التخلص من الغضب واجب، ولا يتحقق ذلك إلا بالخروج.

وفيه: إن التخلص إن أريد به الكون فى الخارج _ أى المكان المباح _ فلا دليل على وجوب الكون فى المكان المباح، وإن أريد به معنى أن كل حرام تركه واجب وكل واجب تركه حرام، فلا يمكن أن يكون أحد الأمرين مقدمه للأخرى، لأنهما فى عرض واحد، ورتبه المقدمه سابقه على رتبه ذى المقدمه.

واستدل الثالث: بأن الخروج مأمور به لأنه تخلص، ومنهى عنه

لأنه غضب، فيكون واجباً حراماً.

وفيه: مضافاً إلى ما حقق في الأصول من عدم إمكان اجتماع الأمر والنهي، ما عرفت في الجواب عن الثاني من أنه ليس بمأمور به.

واستدل الرابع: بأنه فرد من أفراد الغضب المنهى عنه فيكون منهيّاً عنه، ولا وجه لسقوط النهي إلا توهم الاستحالة، وذلك ليس بمحذور، إذ الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار.

وفيه: ما تقدم أول البحث من أن الأمر بالمحال غير معقول من الحكيم، سواء كان مطلقاً أو معلقاً على شيء باختيار المكلف.

واستدل الخامس: بأنه لم يكن السابق مجالاً للنهي، لأنه لم يكن محلاً للفعل والترك، بأن الخروج غير مقدر إلا بالدخول، وحيث لا دخول لا يكون الخروج مقدوراً فلا نهى، أما إذا توسط فقد تمكن من الخروج وعدمه فيتوجه النهي.

وفيه:

أولاً: إن قدره على المقدمه قدره على ذى المقدمه.

وثانياً: ما عرفت من أن النهي لا يمكن للحكيم.

وبما ذكرنا تعرف النظر في كثير من الكلمات، كما يظهر لمن راجع الجواهر ومنتهى المقاصد والمستمسك وغيرها.

وكيف كان، فالخروج عن الماء كالخروج عن الدار، كالإخراج لمن زنى أو

ص: ٢٥٧

لاط أو ما أشبهه، كلها تقع مبعوضاً قبيحاً، لكن العقل يلزم المكلف بذلك تخلصاً من أشد القبيحين، وأعظم المحذورين، ومثل هذا المبعوض لا يمكن أن يكون مقرباً ومأموراً به.

لا- يقال: إن كان هذا الخروج ليس بمنهى عنه، فمن أين يحق للمولى العقاب، وهل يكون العقاب بدون النهى إلا- من قبيل العقاب على ما لم يصل إلى المكلف مما هو قبيح عقلاً.

لأنه يقال: قد فهم من المناط ونحوه قبح هذا العمل، وأن المولى أعدّ له العقاب، لكنه لا يقدر المولى أن ينهى لكونه لغواً أو شبه لغو، فمثله مثل من ألقى بنفسه من شاهق حيث إنه في وسط الطريق الذى يهبط والأمر خارج عن اختياره، لا يعقل النهى عنه، ومع ذلك يكون قتله لنفسه، الحادث عند اصطدامه بالأرض قبيحاً وموجباً للعقاب.

إن قلت: المشهور إنه لا- عمل اختياري للإنسان إلا وهو محكوم بأحد الأحكام الخمسة، فالخروج الاختياري في المقام محكوم بأى الأحكام إذا لم يكن محرماً ولا واجباً كما اخترتم، مع وضوح أنه لا يعقل أن يكون مباحاً أو مستحباً أو مكروهاً.

قلت: مراد المشهور بأن كل عمل اختياري لا بد وأن يكون فيه مناط أحد الأحكام الخمسة، من الحسن التام أو الناقص أو القبح التام أو الناقص أو التساوي، لا أن يكون فعلاً محكوماً

ومن هنا يشكل صحه الغسل فى الصوم الواجب المعين أيضاً

بأحد الأحكام، كما يظهر ذلك لمن راجع كلامهم فى هذه المسأله وكيفيه نقضهم وإبرامهم، خصوصاً تقارير الشيخ والكفايه وغيرهما، والكلام فى المقام طويل نكتفى منه بهذا القدر.

ثم إن ما ذكره جمع من أنه إذا تاب المتوسط الأرض الغصبيه والمرتمس ومن أشبهه كان خروجه غير قبيح، لم يعلم وجهه، إذ لا دليل على أن التوبه تمحو القبح، فمثله مثل من دخل دار زيد التى فرشت فيها اللبن الرطبه مما يستلزم الخروج فساد لبنة، فإنه سواء تاب أم لم يتب يكون خروجه المفسد لبنة مبغوضاً لزيد، ومثله لا يصلح مقرباً فتدبر.

نعم ذكر بعض أن المكث والخروج غير منهيين عنه، لا ابتداءً ولا عند حصولهما، إذ ظاهر أدله الارتماس النهى عن الانغماس لا عن المكث والخروج، بل هما على حالهما الأول من الإباحه، وعليه فلا وجه لبطلان الغسل إذا نواه عند المكث أو فى حال الخروج.

لكن هذه الدعوى عهدتها على مدعيها، إذ المتفاهم عرفاً من «لا ترتمس» مبغوضيه الارتماس شروعاً وبقاءً وخروجاً، فالنهي عنه من قبيل النهى عن الزنا الظاهر فى الأحوال الثلاثه، ولو كان هناك انصراف إلى الشروع فهو بدوى يزول بأدنى تأمل.

{ومن هنا يشكل صحه الغسل فى الصوم الواجب المعين أيضاً} تعييناً ولو بالعرض كما بعد الظهر فى قضاء رمضان الموسع

سواء كان في حال المكث أو حال الخروج.

مثلاً- {سواء كان حال المكث أو حال الخروج} لعدم الفرق بين شهر رمضان وبين غيره فيما إذا كان الارتماس محرماً، إذ الاستفادة من أدله الارتماس أنه منافع للصوم حرمه، أو حرمه وفساداً في الواجب المعين أصلاً أو عرضاً، أو رافعاً لماهيته بحيث ينافي معه، كما تقدم تقريره بالنسبة إلى الصوم غير الواجب.

ص: ٢٦٠

(مسأله ٤٥): لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب فإن كان ناسياً للصوم وللغضب صح صومه وغسله، وإن كان عالماً بهما بطلا معاً. وكذا إن كان متذكراً للصوم ناسياً للغضب.

وإن كان عالماً بالغضب ناسياً للصوم صح الصوم

{مسأله ٤٥: لو ارتمس الصائم فى الماء المغصوب} بعنوان الغسل {فإن كان ناسياً للصوم وللغضب} أو كان جاهلاً بالغضب، إذ الجاهل بالموضوع كالناسى له فى المقام {صح صومه وغسله}، أما صحه صومه فلما يأتى فى الفصل الآتى من اختصاص المفطرات بحال العمد، وما صحه غسله فللجهل أو نسيان الغصبيه، وكلاهما يوجبان صحه التقرب بالغسل، كما مرّ فى باب الوضوء والغسل والتيمم.

{وإن كان عالماً بهما بطلا معاً} والمراد بالعلم مقابل الجهل والنسيان، أى كان عالماً متذكراً، ووجه البطلان واضح، إذ الصوم يبطل بالارتماس، والغسل يبطل بأنه منهى عنه فى حال الصوم وفى الغضب أيضاً، فلا يكون مقرباً.

{وكذا إن كان متذكراً للصوم ناسياً للغضب} فإنه يكفى فى بطلان الغسل أحد الأمرين: تذكر أنه صائم، أو العلم والتذكر بأن الماء غضب، فلا يضر عدم أحدهما فى بطلان الغسل. ومنه يعرف بطلان الغسل أيضاً لو تذكر الغضب دون الصوم.

{وإن كان عالماً بالغضب ناسياً للصوم صح الصوم} لعدم الإبطال

في صورته النسيان {دون الغسل} لتذكر الغضب، والحاصل إنه قد يصحان وقد يبطلان، وقد يصح الصوم دون الغسل، وقد ينعكس، ووجه الكل واضح.

(مسألة ٤٦): لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالماً بكونه مفطراً أو جاهلاً.

{مسألة ٤٦: لا فرق في بطلان الصوم بالارتماس بين أن يكون عالماً بكونه مفطراً أو جاهلاً} وذلك لإطلاق الأدلة الظاهرة في كون الحكم منوطاً بالواقع، من غير مدخلية العلم والجهل فيه، كما هو الشأن في سائر الأحكام، إلا إذا قيد الحكم بالعلم بنحو نتيجة التقييد، كما في القصر والتمام والجهر والإخفات وبعض مسائل الحج، خلافاً للمدارك حيث قال في محكي كلامه: الأظهر مساواة الجاهل له في ذلك _ أي للناسي في عدم البطلان _ لاشتراكهما في عدم توجه النهي إليهما، وإن أثم الجاهل بتقصيره في التعلم على بعض الوجوه، (١) انتهى.

ولذا أشكل عليه غير واحد، بأنه مناف لحكمهم بعدم معذوريه الجاهل في الأحكام، وإلا - لزم القول بعدم البطلان بالأكل والشرب والجماع جهلاً بالحكم، ولا يقول المدارك بذلك.

والحاصل إن التقييد بالعلم يحتاج إلى دليل مفقود في المقام، وأدله الرفع لا - تكفي كما حقق في موضعه، ولا - مجال للقول بانصراف أدلة الارتماس إلى العالم، وإلا لجرى مثله في الأكل وسائر الأحكام ولا يقول بذلك أحد.

ص: ٢٦٣

١- المدارك: ص ٣٥٢

(مسأله ٤٧): لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحل، ولا بالارتماس فى الثلج.

{مسأله ٤٧: لا يبطل الصوم بالارتماس فى الوحل، ولا بالارتماس فى الثلج} لعدم كونهما ماءً، ووجود الذرات المائيه فيهما لا يوجب الصدق، بل قد عرفت أن إدخال بعض الرأس فى الماء غير ضار، واحتمال الضرر تابع للقول بإبطال مطلق الارتماس فى أى شىء كان ولو فى الدقيق وما أشبهه، ولا يقول به أحد، أو لأن فى الوحل ذرات الماء، وأن الماء الجامد فى حكم الماء الذائب، وكلاهما غير تام، إذ الذرات لا تكفى فى الصدق، كما أن الجمود يخرج الماء عن صدق كونه ماءً.

ثم الظاهر إن من له نصف رأس خلقه أو لعارض لا يصدق فى حقه الارتماس، لما تقدم من أن العبره بكل الرأس، إذ النصف الآخر ليس برأس، وإنما رقبه أو باطن رأس مثلاً.

ص: ٢٤٤

(مسأله ٤٨): إذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه.

{مسأله ٤٨: إذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه} لأصالة العدم كيف كان الشك، إلا في أطراف العلم الإجمالى، كما عرفت في بعض المسائل السابقه.

ثم إنه إنما يبنى على العدم في ظرف الشك، إذا لم يكن هناك استصحاب ينقح الموضوع، كما إذا كان مرتمساً قبل الفجر، ثم انفجر الفجر ولم يعلم أنه كان باقياً على الارتماس، أم كان بعض رأسه خارجاً عن الماء، أو كان في هذا المحل الماء ثم تغير بالمحتمل كونه مضافاً مثلاً، فإن الأصل العدم الموجب لتحقيق الارتماس.

ويجرى في المقام مسأله عدم تنجيز العلم الإجمالى فيما لو علما بأن أحدهما ارتمس، لإجراء كل واحد أصل البراءة، كواجدى المنى، إلا- إذا انقلب التكليف تفصيلاً، كما إذا كان أحدهما أباً والآخر ابناً ومات الأب، فإن الولد يعلم حينئذ بتوجه تكليف بالصوم إليه إما من جهه ارتماسه بنفسه أو من جهه ارتماس أبيه الذى كلف بقضاء صومه وصلاته.

ولو علم بأن هذا الشىء الذى يرتمس فيه اليوم الماء أو الشىء الذى يرتمس فيه غداً، كان من صغريات العلم الإجمالى التدريجى الذى يقع الكلام فى أنه هل يجوز مطلقاً، أو لا يجوز مطلقاً، أو يجوز بالنسبه إلى اليوم الأول دون الثانى، ولو ارتكب أحد اليومين فهل له قضاء أم لا؟

ص: ٢٤٥

{الثامن} من المفطرات: {البقاء على الجنابه عمداً إلى الفجر الصادق} على المشهور شهره عظيمه، بل عن الانتصار والوسيله والغنيه والسرائر والجواهر والمستند والبرهان القاطع والخلاف والمسالك الجامعيه وكشف الرموز وحواشى التحرير والروض والمقاصد العليه وشرح الإرشاد وغيرها: الإجماع عليه.

خلافاً للمنقول عن الصدوقين، والسيد الداماد فى شرح النجاه، والمحقق الأردبيلى فى آيات الأحكام، ومجمع الفائده، والمحقق الشيخ حسن، والكاشانى فى المعتصم، فلم يوجبوا البطلان، بل حكاه فى الشارع عن الصدوق وغيره من أعيان القدماء وعن بعض من تأخر من الفضلاء وعن صاحب الكفايه التوقف فيه.

استدل للمشهور بالأخبار المستفيضه، كصحيحه أحمد بن محمد، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن رجل أصاب من أهله فى شهر رمضان أو أصابته جنابه، ثم ينام حتى يصبح متعمداً؟ قال: «يتم ذلك اليوم، وعليه قضاؤه» (١).

وصحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: فى رجل احتلم أول الليل وأصاب من أهله ثم نام متعمداً فى شهر

رمضان حتى أصبح؟ قال: «يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان ويستغفر ربه» (١).

وموثقه أبو بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح؟ قال: «يعتق رقبه أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً» وقال: إنه حقيق (لخليق) أن لا أراه يدركه أبداً» (٢).

ورواه سليمان بن حفص المروزي عن الفقيه قال: «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بالليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضله يومه» (٣).

ورواه عبد الحميد عن بعض مواليه، وفيها: «فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبه أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه أبداً» (٤).

ورواه إبراهيم بن ميمون قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى تمضي بذلك جمعه أو يخرج شهر رمضان؟ قال: «عليه

ص: ٢٤٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

قضاء الصلاة والصوم»^(١)، إلى غيرها من الروايات الآتية في المباحث المستقلة.

وليس بعيد دعوى تواترها كما عن بعض، كما يظهر لمن راجع الوسائل والمستدرک في هذه الأبواب.

هذا وقد استدلل للقول الآخر بالآية، وبجمله الروايات:

أما الآية فقوله سبحانه: (فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) ^(٢) فإن الظاهر أن «حتى» غاية للمباشره والأكل والشرب، فكما يجوز الأكل إلى الفجر، كذلك يجوز الجماع، فلا وقت للغسل بين الجماع وبين الفجر.

بل ربما يستدل أيضاً بقوله سبحانه: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) ^(٣)، فإن الليل شامل إلى الفجر فلا يبقى وقت للغسل.

وصحيح الخثعمي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان، ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر» ^(٤).

ص: ٢٤٨

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٧ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] سورة البقرة: آية ١٧٨

٣- [٣] سورة البقرة: آية ١٨٧

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

وصحيحه عيص بن القاسم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخر الغسل حتى يطلع الفجر؟ قال: «يتم صومه ولا قضاء عليه» (١).

وما رواه الشيخ، عن إسماعيل بن عيسى، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان فنام عمداً حتى أصبح، أى شىء عليه؟ قال: «لا يضره هذا ولا يفطر ولا يبالي، فإن أبى (عليه السلام) قال: قالت عائشه: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أصبح جنباً من جماع من غير احتلام» (٢).

وما رواه الصدوق فى المقنع، عن حماد بن عثمان، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب فى شهر رمضان من أول الليل وأخر الغسل حتى يطلع الفجر؟ فقال (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر، ولا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب» (٣)،

ص: ٢٦٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٣- [٣] الأقباب: جمع قشب ككتف، وهو من لا خير فيه من الرجال (منه دام ظله)

يقضى يوماً مكانه»(١).

وما رواه الشيخ عن سليمان بن أبي زينه قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) أسأله عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر؟ فكتب إليّ بخطه أعرفه مع مصادف: «يغتسل من جنبته ويتم صومه ولا شىء عليه»(٢).

ومثله ما رواه الحميري في قرب الإسناد.(٣)

ويؤيد هذه الروايات جملة من الروايات المطلقة الداله على عدم البأس بالنوم بعد الجنابه.

وجمله من الروايات الداله على عدم البأس بمن طلب الماء حتى طلع الفجر.

وجمله من الأخبار الحاصره للمفطر فى الأكل والشرب والجماع والكذب وما أشبه، وقد أتى الكلام فى الجمع بين هذه الطائفة من الأخبار، وبين الطائفة الأولى.

أما من ذهب إلى القول الثانى فقد حمل الأخبار المتقدمه على التقيه، بقرينه روايه المقنع الصريحه فى أن القول بالقضاء قول العامه الذين لا خير فيهم، أو على الاستحباب بناءً على ما بنوا

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٩ الباب ١٣ ح ٣

٢- [٢] المصدر: ح ٥

٣- [٣] انظر قرب الإسناد: ص ٧٦

عليه، من أن التقيه فيما إذا لم يمكن الجمع الدلالي، وفي المقام ممكن ولا غرر في ذلك، فإن كثيراً من الأمور التي لا مفطريه لها في نظر المشهور، ورد فيها الإفساد والقضاء والكفاره، مع أنها محموله على الاستحباب، كالذى دل على وجوب القضاء لمن أمذى، والذى دل على أن النظر إلى المرأه من وراء الثوب حتى يتبين له حجم عظامها يوجب الإفطار، وكذا ما دل على الإفطار والقضاء بالنسبه إلى المحرمات الأخر التي لم يذهب المشهور إلى الإفطار بها.

وإما المشهور فقد جمعوا بين الطائفتين بأنحاء، جمع جمله منها الوسائل (1) فقال: فإن كان المراد من هذه الأحاديث _ أى أحاديث غير المشهور _ ظاهرها وجب الحمل على التقيه فى الفتوى أو فى الروايه لما يأتى، ذكرها الشيخ وغيره، واستشهدوا له بإسناده إلى عائشه، وبعضه يحتمل الحمل على تعذر الغسل وبعضه يحتمل النسخ، وبعضه يحتمل على أن المراد بالفجر الأول، انتهى.

أقول: وأجاب آخرون عن الآيه وهذه الروايات المنافيه لقول المشهور، بأنها شاذه يخالفها الإجماعات المتكرره فى كلامهم، وبأنها بين ضعيفه الدلاله.

أما الآيه فقالوا: يقيد قوله سبحانه (ليله الصيام) ببعض الليل

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب ١٣ مما يمسك عنه الصائم ذيل ح ٨

بقرينه ما دل على وجوب الغسل و «حتى» غايه للأكل والشرب لا الجماع.

وأما الروايات، فيقال: إن المراد بـ «الفجر» فيها الفجر الكاذب، والمراد بـ «نام عمداً» كون النوم عن عمد لا أنه لم يقصد الغسل قبل الفجر، وما أشبه ذلك من الإجابات التي يراها المطلع في المستند والجواهر والمصباح ومنتهى المقاصد وغيرها.

أقول: لو لا إعراض المشهور قديماً وحديثاً عن هذه الروايات، حتى أن المخالف ينحصر في من تقدمت أسماؤهم لكان الجمع بالحمل على الاستحباب أو التقيه في روايات المشهور المتعين، إذ صحه سند جمله من روايات غير المشهور، وصراحه دلالتها، وكونها على خلاف التقيه تمنع عن المناقشات التي ذكروها، لكن الإعراض القطعي المنكشف عن الإجماعات المتكرره لا يبقى مجالاً للعمل بها، والله العالم.

ثم إن التقييد بالعمد في إبطال البقاء على الجنابه، إنما هو لأجل ما يظهر من النص والفتوى من كون البطلان خاصاً بصوره العمد، كما سيأتي تفصيل الكلام في ذلك في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

والتقييد بالفجر الصادق، لأنه هو المعيار في الكف عن المفطرات، كما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، واحتمال أن

للاستبانة موضوعيه، فالعبره بها، لا بالخيط المعترض فى الأفق، كما احتمله بعض المحققين، خلاف ظاهر النصوص والفتاوى.

وإن كان ربما يؤيده ما دل على الإمساك، إذا أذن المؤذن، كما فى حديث: «وإذا أذن بلال فأمسكوا» وغيره، إذ الأذان لا يكون إلا بعد الفجر، إلا أن هذه الدلاله ضعيفه بعد تصريح النصوص بكون المعيار هو الفجر، والأذان علامه.

وإن كان ربما يعكس الأمر ويجعل هذا حاكماً على ذاك وموسعاً لدائرته، خصوصاً بعد عدم تعارف معرفه الفجر، وعدم تداول الساعات فى أوائل الإسلام، فلم يكن الناس يعتمدون إلا على الأذان، ومن الطبيعى الأكل والشرب حتى يسمعوا صوت الأذان خصوصاً بعد عدم إشاره فى آيه من نصوص الباب الكثيره على لزوم الاحتياط بالإمساك قبل الفجر وقبل سماع الأذان، هذا وللکلام محل آخر.

هذا وكيف كان، فليس من البقاء العمدى ما إذا كان بصدد الغسل فلم يتهياً وطلع الفجر فجأه، وإن كان تكليفه التيمم لو علم بذلك، لورود جمله من النصوص بذلك، كالذى رواه الشيخ، بسنده عن محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) فى حديث أنه سأله عن الرجل تصيبه الجنابه فى رمضان ثم ينام؟ إنه قال: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماءً ليسخن أو يستقى فطلع

فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه دون غيرهما من الصيام الواجبه والمندوبه على الأقوى

الفجر، فلا يقضى صومه»(11)، وقريب منه غيره.

ثم إن البطلان للبقاء إنما هو {فى صوم شهر رمضان أو قضاؤه، دون غيرهما من الصيام الواجبه والمندوبه على الأقوى} وهذا القول هو الذى اختاره جمع من المتأخرين، وهو مقتضى النصوص الآتية.

وهناك أقوال أخرى:

الأول: جريان الحكم فى الواجب والمندوب مطلقاً، قال فى حاشيه منتهى المقاصد: اختاره بعض الأواخر واصفاً له بالشهره، مستنداً فى ما اختاره إلى دعوى اتحاد المناط، انتهى.

أقول: مراده باتحاد المناط أن الحكم إذا ثبت فى ماهيه وكانت تلك الماهيه ذات أفراد كان اللازم سرايه ذلك الحكم إلى تلك الأفراد، ولذا نقول بأن ما ثبت فى الصلاه الواجبه أو الحج الواجب أو الزكاه الواجبه أو ما أشبهه، سار فى المندوب من هذه العبادات، بدون أن يكون فى المندوب دليل خاص، ولا- مجال للتمسك بالأصل، وإلا لزم عدم اشتراط المندوب من هذه العبادات إلا- ببعض الشرائط التى ذكرت بالنصوص لخصوص المندوب أيضاً، أو كانت فى النصوص إطلاقاً أو عموم يشمل المندوب، ولا يقول بذلك أحد.

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب مما يمسك عنه الصائم ح ١

نعم لو كان هناك دليل خاص استثنى شرطاً أو جزءاً من قسم من أقسام الماهية واجباً كان أو مندوباً، نقول بعدم الاشتراط، لمكان الدليل الخاص.

الثانى: جريان الحكم فى مطلق الواجب دون المندوب مطلقاً، اختاره فى محكى المصايح، ناقلاً عليه الشهره، والجواهر وغيرهما، وعن علامه فى المنتهى نسبه التعميم إلى الأصحاب، وعن مفتاح الكرامه: إنى لم أجد فى علماء المتقدمين من خالف فى ذلك أو تردد سوى المحقق فى المعبر، انتهى.

كما أن هذا القول ربما نسب إلى ظاهر التحرير والقواعد والإرشاد والدروس والجعفرية وجامع المقاصد واللمعه والروضه وكنز العرفان وغيرها، ولعل النسبه نشأت من إطلاقهم للحكم فى الواجب.

الثالث: عدم جريان الحكم حتى فى قضاء رمضان للأصل، كما يظهر عن محكى المعبر الميلى إليه.

أقول: الذى اختاره المصنف هو الأقوى، ويدل عليه جملة من النصوص الموجبه للخروج عن الأصل الذى عرفت من اتحاد حكم الماهية الواحده حسب المستفاد عرفاً فى صورته عدم استثناء بعض أفرادها، كالصحيح عن حبيب الخنعمى قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عن التطوع وعن هذه الثلاثه أيام إذا

أجنب من أول الليل فأعلم أنى قد أجنبت فأنام متعمداً حتى ينفجر الفجر أصوم أم لا أصوم؟ قال: «صم» (١).

وموثقه ابن بكير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال: «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار» (٢).

وموثقته الأخرى أيضاً، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ما مضى؟ قال: «يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار» (٣).

بل ومفهوم الروايات الحاصره، كصحيح ابن مسلم، سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال، الطعام والشراب، والنساء، والارتماس فى الماء» (٤).

فهذه الروايات داله على عدم كون البقاء على الجنابه مانعاً عن الصوم التطوعى مطلقاً.

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٧ باب ٢٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ١٩ باب ١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

بل ظاهر التعليل فى الموثقه جوازه فى غير شهر رمضان والواجب المعين.

نعم يجب تقييد ذلك بما دل على عدم الجواز فى قضاء شهر رمضان، كصحيح ابن سنان، إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل، وهو يرى أن الفجر قد طلع؟ قال: «لا يصوم ذلك اليوم، ويصوم غيره»^(١).

وصحيحه الآخر أنه كتب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) وكان يقضى شهر رمضان، وقال: «إني أصبحت بالغسل، وأصابتنى جنابه فلم أغتسل حتى طلع الفجر؟ فأجابه (عليه السلام): «لا تصم هذا اليوم وصم غداً»^(٢).

وموثقه سماعه قال: فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى شهر رمضان، قال (عليه السلام): «فليأكل يومه ذلك وليقض، فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور»^(٣). والمراد بهذه الفقرة أن رمضان يجب الإمساك فيه ولو للمفطر الذى عليه الصوم بخلاف غيره، إذ الصوم موسع فى غيره حسب الطبيعه الأوليه.

ص: ٢٧٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٤٦ باب ١٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٣، والسقط « شهر »

بل ربما يقال: إن الناظر في أخبار البقاء على الجنابه يطمئن بعدم جريان الحكم في مطلق الصوم، لتقييد غالبها في كلام الراوى أو الإمام بشهر رمضان، ولو كان الحكم عاماً لم يكن وجه للتقييد، كعدم التقييد في أبواب الصلاه والطهاره والحج بقسم خاص غالباً.

لا- يقال: ظاهر التعليل بأنه بالخيار إلى الزوال، عدم الصحه فيما لا خيار فيه كالواجب المعين مطلقاً، وعدم الجواز في المنسوب عند انتهاء مده الخيار.

لأنه يرد عليه: إن إطلاق الروايات الحاصره كاف في كون الأصل عدم ضرر البقاء، إلا ما خرج والخارج شهر رمضان وقضاؤه، والمفهوم المقتضى للضرر في الواجب المعين، وفي وقت انتهاء الخيار في غير المعين ليس بقوه المفهوم في الأخبار الحاصره، فيقدم مفهوم الحاصره على هذا المفهوم، ولو وقع التعارض كان الأصل العدم، خصوصاً بعد الإجماع المركب في عدم اختلاف حكم ما قبل الزوال وما بعده في النافله ونحوها، فالقول بعدم الضرر في ما قبل الظهر، والضرر فيما بعده خلاف الإجماع.

وعليه فاللازم إما الحكم بالضرر مطلقاً، أخذاً بالمفهوم، وهو خلاف المنطوق في ما قبل الزوال. وإما القول بعدم الضرر مطلقاً، وهو وإن كان خلاف المفهوم بالنسبه إلى ما بعد الزوال، إلا أن رفع اليد عنه أهون خصوصاً بعد

وإن كان الأحوط تركه في غيرهما أيضاً، خصوصاً في الصيام الواجب، موسعاً كان أو مضيقاً.

وأما الإصباح جنباً من غير عمد فلا يوجب البطلان

ملاحظه الأخبار الحاصره، من رفع اليد عن المنطوق.

وبما ذكرنا ظهر ضعف القولين الآخرين، وإن استدل لإطلاق البطلان بتعمد البقاء بأصل وحده الحكم، وبعض الروايات المطلقة، وخصوص النبوى المروى فى محكى المنتهى: «من أصبح جنباً فلا صوم له».

{وإن كان الأحوط تركه في غيرهما أيضاً، خصوصاً في الصيام الواجب} لأن المندوب أخف كلفه، فترك الصيام المندوب تفويت قطعى للثواب، بخلاف الإتيان به جنباً، فإنه تفويت احتمالى، ولا دليل على حرمة نية الصوم جنباً، مثل ما دل الدليل على حرمة الصلاة ندباً جنباً أو غير متطهر {موسعاً كان} الواجب {أو مضيقاً} ولو كان الضيق لسبب عارض كتأخير الموسع إلى أن ضاق وقته.

هذا كله فى تعمده البقاء على الجنابه.

{وَأما الإصباح جنباً من غير عمد فلا يوجب البطلان} سواء كان عدم العمد بسبب الجهل بالجنابه، أو العلم به ولكن كان نائماً نوماً جائزاً أو ما أشبهه، وكأنه لا خلاف فى المسأله ولا إشكال، وذلك لما سيأتى فى فصل أن المفطرات إنما تكون مفطره مع العمد، وفى مسائل نوم الجنب، ولما عرفت فى نصوص أول المسأله من تقييد الروايات

غالبًا بالعمد وما أشبهه {إلا في قضاء شهر رمضان على الأقوى} كما نسب إلى جماعه من الأعيان، وعلى هذا يكون حكم قضاء شهر رمضان أشد، إذ الإصباح جنبًا لا يوجب البطلان في شهر رمضان ويوجب البطلان في قضاائه، واستدل له بصحيحى ابن سنان وموثق سماعه المتقدمان.

خلافًا لآخرين فألحقوا قضاء رمضان برمضان في عدم إبطاله بالإصباح جنبًا، واستدل لهم بالأصل، وباتحاد حكم القضاء والأداء، إلا ما خرج بالدليل، إذ القضاء هو الأداء في خارج الوقت.

بل ظاهر «أن الله فرض الصوم شهرًا في السنه وجعله في رمضان» من باب تعدد المطلوب، كما يستفاد من بعض الأحاديث، كالقصر في اتحاد حكم القضاء والأداء، إلا ما خرج بالدليل، وبإطلاقات ما دل على عدم ضرر النوم الأول بحديث الرفع، وبما دل على أن «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»^(١) على ما يأتي من استدلالهم به في فصل اختصاص المفطرات بحال العمد، وبإطلاق خبرى ابن بكير.

ففى أحدهما: «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار».

وفى الثانى: «يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار»، هذا

ص: ٢٨٠

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من قضاء الصلوات ح ٣ و ٧، فى ج ٧ ص ١٦٢ باب ٢٤ ممن يصح منه الصوم ح ٣ و ٦

وإن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب غير المعين به في ذلك.

كله بعد ضعف ما استدل به للقول الأول، لظهور الصحيحين في العمد، فإن الظاهر العرفي من قوله: «ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع»، وقوله: «إني أصبحت بال غسل وأصابتنى جنبه فلم أغتسل حتى طلع الفجر» أنه بقي عالماً عامداً إلى طلوع الفجر، خصوصاً بعد احتمال وحده الصحيحين وقوه ظهور الأولى منها في العمد.

وأما موثق سماعه فالظاهر منه صورته الاختصاص بالعمد لأنه أوجب القضاء فمثله بالنسبة إلى رمضان، وقد عرفت أن ذلك خاص بالعمد دون غيره، فبقربنه الصدر يقيد الذيل بالعمد أيضاً، أو يحمل على استحباب القضاء في الصدر، واستحباب تبديل ما يريد قضاءه إلى يوم آخر في الذيل، ولو شك في إيجاب ذلك الإفطار فالأصل العدم.

وكيف كان ففي القوه التي ذكرها المصنف (رحمه الله) نظر، وإن كان الأحوط إلحاق مطلق الواجب غير المعين به في ذلك { كما نسب إلى الشيخ والأصحاب، واستدل له بالاحتياط، وباحتمال الإجماع، وبيعض المطلقات التي دلت على بطلان الصوم بالإصباح جنباً، كالنبوي المحكي عن المنتهى: «من أصبح جنباً فلا صوم له»⁽¹⁾، وبذيل موثق سماعه: «فإنه لا يشبه رمضان شيء»، وبأن

ص: ٢٨١

١- المنتهى: ج ٢ ص ٥٦٥ المسألة ١٠ سطر ٣

وأما الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره فلا يبطل بذلك، كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً معيناً أو غيره بالاحتلام في النهار.

الصوم ماهيه واحده فإذا ثبت شيء في قضاء رمضان، كان مقتضى القاعده ثبوته في مطلق الواجب، وإنما يستثنى الواجب المعين لأنه كرمضان في لزوم أخذه.

أقول: وفي الكل ما لا يخفى، إذ الاحتياط محكوم بالبراءه، واحتمال الإجماع لا يصلح مستنداً، والنبوي قد عرفت ضعفه، وذيل موثق سماعه لا دلالة فيه أصلاً، خصوصاً بعد أن تقدم، إن قرينه الصدر تعطى الاختصاص بالعمد، وكون الصوم ماهيه واحده مما ثبت خلافه بالأدله، مضافاً إلى أن يقتضى قياس سائر الواجبات برمضان الذي لا يضر فيه البقاء غير العمدي لا بقضائه على فرض التسليم في القضاء، وعليه فلاحتياط استحبابي، كما ذكره المصنف، ولا وجه لجعله وجوبياً، كما في تعليقات جماعه من المعاصرين ومن قاربهم.

{وأما الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره فلا يبطل بذلك} البقاء على الجنابه من غير عمد، لما عرفت من اختصاص الدليل بالبقاء العمدي {كما لا يبطل مطلق الصوم واجباً كان أو مندوباً، معيناً أو غيره، بالاحتلام في النهار} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه

دعاوى الإجماع فى كلامهم متكرره، ويدل عليه غير واحد من النصوص، كروايه ابن ميمون: «ثلاثه لا يفطرون الصائم، القيئ والاحتلام والحجامه»^(١).

وروايه ابن بكير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحتلم بالنهار فى شهر رمضان يتم صومه كما هو؟ فقال: «لا بأس»^(٢).

وفى نسخه أخرى: «أجنب» بدل «يحتلم».

وروايه عيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينام فى شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: «لا بأس»^(٣).

وروايه عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) لأى عله لا يفطر الاحتلام الصائم والنكاح يفطر الصائم؟ قال: «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به»^(٤).

وروايه إبراهيم بن عبد الحميد، عن بعض مواليه، قال: سألته عن احتلام الصائم؟ قال فقال: «إذا احتلم نهاراً فى شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل»^(٥)، وهذا محمول على الكراهه بقرينه صحيحه

ص: ٢٨٣

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣
- ٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤
- ٥- [٥] الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

ولا- فرق فى بطلان الصوم بالإصباح جنباً عمداً بين أن تكون الجنابه بالجماع فى الليل أو الاحتلام، ولا بين أن يبقى كذلك مستيقظاً أو نائماً بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل العيص المتقدمه.

والرضوى: «وكذلك إن احتملت نهراً لم يكن عليك قضاء ذلك اليوم» (١).

ثم الظاهر أنه لا فرق بين أن يعلم بالاحتلام لو نام أم لا، إذ العلم لا يوجب الخروج عن الموضوع.

نعم إذا فعل هو فعلاً أو جب الاحتلام قطعاً لم يستبعد كونه من الإماء العمدى للانصراف، ولعدم صدق أنه مفعول به، بل هو فاعل له.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون الاحتلام بنكاحه من غير علم، أو إمنائه غيره كزوجته مثلاً وهو نائم، أو بالاحتلام المعتاد للإطلاق.

{ولا- فرق فى بطلان الصوم بالإصباح جنباً عمداً بين أن تكون الجنابه بالجماع فى الليل أو الاحتلام} للإطلاق نصاً وفتوى، وخصوص ما صرح بكل منهما، كصحيحى الحلبي والبزنى وغيرهما {ولا بين أن يبقى كذلك} جنباً {مستيقظاً} حتى أصبح {أو نائماً بعد العلم بالجنابه مع العزم على ترك الغسل} أما عدم الفرق بين الأمرين فلعموم الأدله نصاً وفتوى، واحتمال شمول رفع القلم عن

ص: ٢٨٤

ومن البقاء على الجنابه عمداً الإجناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم. وأما لو وسع التيمم خاصه فتيمم صح صومه

النائم، ينفيه أخبار النومات الآتية.

كما أن ما دل على عدم البأس بالنوم، كصحيحه العيص، قد عرفت الجواب عنه.

وإنما قيد بالعزم على ترك الغسل، لأنه لولا ذلك لم يكن داخلاً في العمد الذي عرفت اشتراط الإبطال به.

{ومن البقاء على الجنابه عمداً الإجناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم} كما ذكره غير واحد، بل عن الخلاف الإجماع عليه، واستدل عليه بالمناط، وبأن الظاهر من النصوص اختيار البقاء جنباً سواء كان بعدم الغسل والتيمم مع إمكانهما، أو بالإجناب مع عدم سعه الوقت، أو بالإجناب مع العذر عن استعمالهما.

والظاهر أن في الدليلين كفايه، فلا يرد كون المعلق عليه عدم الغسل الظاهر في تعمد ذلك لا في تعمد سببه لمن لا يقدر.

نعم اللازم تقييد ذلك بالعمد، كما ذكره المصنف، فليس منه ما لو ظن أن الوقت واسع، أو أن أحد الطهورين حاضر، أو أنه لا مانع من استعمال أحدهما.

{وأما لو وسع التيمم خاصه فتيمم صح صومه} لأن التراب أحد الطهورين، وهو وضوء المحدث وغسله، و«رب الماء هو رب الصعيد»، إلى غير ذلك، وسيأتي الكلام فيه في المسألة الواحدة

وإن كان عاصياً في الإجناب

والخمسین، إنما الكلام في قوله {وإن كان عاصياً في الإجناب} وقد اختلفوا فيه على قولین:

الأول: العصیان، لأن التراب بدل اضطراری، ولا يجوز للإنسان أن يدخل نفسه في الموضوع الاضطراری ليكون محكوماً بحكمه، بخلاف ما إذا كان هناك موضوعان لكل حكم مستقل، كموضوع السفر والقصر والإفطار، وموضع الحضر للتمام والصيام، فإنه يجوز اختياراً إدخال الإنسان نفسه في موضوع السفر ليكون محكوماً بحكمه، بخلاف المواضيع الاضطراریه، كدخول الإنسان نفسه في موضوع المضطر إلى شرب الخمر مثلاً، ليحل عليه شربه، فإن الشرب وإن حل لكن إدخال نفسه في هذا الموضوع كان حراماً، وذلك لان ظاهر أدله الاضطرار عدم وفاء الحكم بتمام المصلحه، وإنما اقتنع المولى بذلك من باب عدم العلاج، ولذا لا يجوز للإنسان أن يفنى طهوريته، أو يشد رجله شداً لا يقدر على حلها، مما يضطره إلى الصلاه جالساً، وهكذا سائر أقسام الاضطرار التي هي من هذا القبيل.

الثاني: عدم العصیان، بتقريب أن الكليه وإن كانت تامه في كثير من أقسام الاضطرار، لكنها غير تامه في مثل المقام، إذ الاستفادة من أدله التيمم السعه فيه، ولذا يجوز السفر للتجاره والزياره وما أشبه فيما يعلم أنه يضطر لعدم الماء إلى التيمم، وكذلك يجوز السكنى في البريه لمن لا يقدر على الوضوء والغسل في الأوقات الباردة وما أشبه،

وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابه متعمداً كذلك يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر

وليس ذلك من باب عدم توجه التكليف بالصلاه، فإنه يجوز السفر ونحوه بعد الوقت أيضاً.

وهناك فرق بين مثل المحرمات، وبين مثل المقام، وهذا القول ليس ببعيد.

ثم إن القول بالعصيان إنما هو مع العلم والعمد بعدم سعه الوقت وما أشبهه، وإلا فليس بعاص قولاً واحداً.

{وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابه متعمداً، كذلك يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر} كما عن العماني والمختلف والتحرير والمنتهى والتذكرة والذكرى والبيان والدروس والألفية ومعالم الدين وفوائد الشرائع وجامع المقاصد وحواشي التحرير والإرشاد والجعفرية والطالبيه والجامعيه ومنهج السداد والروض والمقاصد العليه، وعن الروض والحديقه نسبه إلى المشهور، وعن جامع المقاصد نفى الخلاف فيه، قالوا: وكأنه آراء المتأخرين.

وكيف كان فهناك قول آخر بعدم البطلان، بمعنى عدم اشتراط الصوم بالغسل عن الحيض والنفاس، صرح به العلامة في محكي النهايه، ونفى في المدارك خلوه من قوه، وعن المصاييح إنه قال: إن كتب من عدا الحسن بن عقيل من المتقدمين، كالمقنعه والنهايه والمبسوط والخلاف والجمل والانتصار والمراسم والكافي والمهذب

والوسيله والغنيه والسراير، خاليه عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفاس ووجوبهما فيما يجب منه، وقد ضبطوا في كتاب الصوم ما يوجب القضاء والكفاره أو القضاء وحده، ولم يذكروا ذلك في شىء من القسمين، وإنما ذكروا تعمد البقاء على الجنابه، وإخلال المستحاضه بما يجب عليها من الأغسال، انتهى.

واستدل للقول الأول: باستصحاب بقاء المنع الذى كان موجوداً فى حال الحيض والنفاس إلى زمان الغسل، وبأصالة اشتغال الذمه بالعباده حتى يعلم الإتيان بها كامله جامعاً للشرائط المعلومه والمحتمله، والأولويه عن الجنابه فإن الحيض والنفاس يبطلان الصوم إذا حدثا فى جزء من النهار، بخلاف الجنابه بالاحتلام ونحوه مما ليس باختيارى فإنه لا يوجب بطلان الصوم.

ويخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن طهرت بليل من حيضها ثم توانت أن تغتسل فى رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم» (١).

ورد الجميع، إذ الاستصحاب لا مجال له بعد ارتفاع الدم، خصوصاً بعد أن علمنا بجواز الجماع وغيره بعد الانقطاع، والأصل البراهه كما حقق فى محله، لا الاشتغال، والأولويه

ص: ٢٨٨

ممنوعه، إذ كون الحيض أشد من الجنابه لا يلزم كون المرأه المنقطع عنها الدم أشد حاله من الجنب، وخبر أبى بصير ضعيف لاشرآكه بين الثقه والضعيف، وبعض الشواهد الظنيه على أن أبى بصير هذا هو الثقه لا تلحق الخبر بالموثقات، مضافاً إلى ضعف الدلاله، فإن التوانى أخص من البقاء بلا غسل ولو عمداً.

أقول: الإنصاف أنه لو لا- الشهره المتأخره لكان اللازم القول بعدم الإبطال، خصوصاً بعد الروايات الحاصره للمفطر فى الأمور المذكوره، أما بعد شهره الخبر المجبور بها فلا مجال إلا للاحتياط، أما لفظ التوانى فالظاهر صدقه على من لم يغتسل عمداً.

هذا تمام الكلام فى الحيض، وأما النفاس فالظاهر أنه كالحيض فى الحكم، للقاعده المستفاده من الأخبار والفتاوى من تساويهما فى الأحكام، بل النفاس هو الحيض وإنما يفترق عنه بإمكان كون أقله أقل من ثلاثه، وإن كان كون الطهر الذى بينه وبين الحيض المتقدم أقل من عشره، كما تقدم الكلام فى ذلك فى كتاب الطهاره فراجع.

ثم إن القائلين بالإبطال اختلفوا فى وجوب الكفار، فمنهم من أوجبها للتلازم بين القضاء والكفار مطلقاً، ومنهم من نفاها بحجه عدم الدليل على التلازم والأصل عدمه، خصوصاً بعد سكوت خبر أبى بصير فى مقام البيان عنها، وهذا القول ليس ببعيد.

ثم إن جماعه خصصوا اشتراط الصوم بالغسل بشهر رمضان، وهذا غير بعيد بعد

فإذا طهرت منهما قبل الفجر وجب عليها الاغتسال أو التيمم ومع تركهما عمداً يبطل صومها، والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان وإن كان الأحوط إلحاق قضاؤه به أيضاً

عدم العلم بوحده ماهيه الصوم، كما عرفت في باب البقاء على الجنابه، وتصريح الروايه برمضان، وشمول الأخبار الحاصره للمفطر لغير رمضان.

اللهم إلا- أن يقال: بأن الأصل الموحده إلا فيما خرج، وليس المقام منه فتأمل، وربما فصل بين قضاء رمضان وغيره بالإلحاق في الأول دون الثاني، للأصل في الثاني.

أما القضاء فلظهور أدلته في أنه كرمضان في جميع الخصوصيات، وهذا وإن كان غير بعيد إلا أنه غير ثابت، وما دل على أنه كرمضان ليس له هذا العموم، فالأصل هو الأقرب.

وكيف كان {فإذا طهرت} المرأه {منهما قبل الفجر، وجب عليها الاغتسال} إن أمكن {أو التيمم} إن لم يمكن ذلك، لما سيأتى من عموم أدله التيمم الشامل لمثل المقام، وإلا- فليس للتيمم دليل خاص في هذه المسأله {ومع تركهما عمداً يبطل صومها} بمعنى الإثم والقضاء، وإلا فاللازم الإمساك بقيه النهار في شهر رمضان {والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان} لما عرفت من اختصاص النص به {وإن كان الأحوط إلحاق قضاؤه به أيضاً} لأنه هو

بل إلحاق مطلق الواجب بل المندوب أيضاً.

الأداء حقيقه، وإن اختلف عنه وقتاً {بل إلحاق مطلق الواجب} كما عن نجاه العباد بالنسبه إلى النذر المعين ونحوه، وذلك لاحتمال وحده الماهيه بالنسبه إلى أقسام الواجب {بل المندوب أيضاً} لاحتمال الوحده فى ماهيه الصوم مطلقاً، إلا ما خرج بالدليل، فالتقييد برمضان فى خبر أبى بصير من باب ذكر المصداق، لأن له خصوصيه.

بل ربما استدل لذلك بصدق الحائض والنفساء على من انقطع الدم عنهما، ولم تغتسل فما دل على بطلان الصوم بالنسبه إليهما شامل للمقام، وبأن المستحاضه لا تصح صومها بدون الغسل، ففى المقام أولى، ولا يخفى ما فيهما.

إذ الأدله إنما دلت على عدم صحه الصوم من المتلبسه بالدم لا كل من صدق عليه الحائض والنفساء، مضافاً إلى أن الصدق ليس فى محله.

إذ لو أريد الصدق من باب كون المشتق حقيقه فى من انقضى عنه المبدأ، ففيه ما لا يخفى.

وإن أريد الصدق حقيقه فهو خلاف المستفاد من اللغه والشرع من كون اللفظين حقيقه فى خصوص المتلبسه بالدم، لذا يقولون النقاء أثناء الحيض بحكم الحيض.

أما مسأله الأولويه عن المستحاضه فممنوعه، إذ المستحاضه بدون الغسل لا يجوز لزوجها مباشرتها، والنقيه فى باب الحيض قبل الاغتسال يجوز لها المباشره، مضافاً إلى أن الأولويه تحتاج إلى فهم مناط قطعى هو مفقود كما لا يخفى.

وأما لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم، أو لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح، واجباً كان أو ندباً على الأقوى.

{وأما لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم، أو لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح} لاختصاص النص والفتوى بصوره التواني غير الصادق في المقام {واجباً كان أو ندباً على الأقوى} فما عن كشف الغطاء من تخصيص الصحة بغير الموسع، وعن نجاه العباد من تخصيص الصحة بالواجب المعين دون الموسع والمندوب، وفي حواشي البروجردى والجمال الكلبايكاني والاصطهباناتي وغيرهم من التفصيل محل إشكال وإن كان يمكن الإسناد لها ببعض الوجوه الاعتبارية.

ص: ٢٩٢

(مسأله ٤٩): يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه دون ما لا يكون لها

{مسأله ٤٩: يشترط في صحه صوم المستحاضه على الأحوط الأغسال النهاريه التي للصلاه دون ما لا يكن لها} قال في الجواهر: من غير خلاف أجده فيه، بل في جامع المقاصد وعن حواشى التحرير ومنهج السداد والطالبه والروض الإجماع عليه (١)، انتهى.

وعن الذخيره وبحث الاستحاضه من المدارك أنه ذهب الأصحاب. لكن عن المبسوط والمعتبر والمنتهى التوقف في ذلك.

واختلف القائلون بالاشتراط:

فعن الشيخ وابن ادريس اشتراط صومها بكل ما يجب عليها.

وعن الدروس والمدارك اشتراطه بالغسل النهارى خاصه.

وعن العلامه في بعض كتبه اشتراطه بالغسل للفجر، وعدم اشتراطه بالغسل للظهرين، إذا تجددت الكثره.

وعن ثانى الشهيدين اشتراطه بما قارنه أو تقدم عليه، لا بما تأخر عنه.

واضطراب كلام جماعه من الفقهاء حول المسأله، والأصل في

ص: ٢٩٣

ذلك، مضافاً إلى الإجماع المدعى، وأصالة الشغل كما ذكرها جماعه، صحيحه ابن مهزيار قال: كتبت إليه امرأه طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما عمله المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب: «تقضى صومها ولا تقضى صلاتها، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يأمر فاطمه والمؤمنات من نسائه بذلك» (1).

وقد أورد على هذه الرواية:

أولاً: بأنها ضعيفه لكونها مكاتبه، فيحتمل فيها التقيه ونحوها.

وثانياً: بأن الظاهر كون الجواب عن الحيض لا عن الاستحاضه، لقوله (عليه السلام): «تقضى صومها، ولا تقضى صلاتها»، لأن ذلك حكم الحائض، أما المستحاضه فالواجب عليها قضاء الصلاة.

وثالثاً: إنها مشتمله على ما يخالف ضروره مذهب الشيعه، من كون فاطمه (عليها السلام) لم تك ترى حمره، كما تظافت بذلك النصوص.

ورابعاً: بأنها معارضه بالأخبار الحاصره، وهي أظهر منها دلالة وأقوى سنداً.

ص: ٢٩٤

١- انظر الكافي: ج ٣ ص ١٠٤ ح ٣، والوسائل: ج ٢ ص ٥٩٠ ح ٧

وخامساً: بأنها مضمرة فلم يتبين المراد بمرجع الضمير.

وسادساً: باحتمال الاشتباه من الناقل في اللفظ، لأن مثل هذه الرواية وردت في باب الحيض، وهي صحيحة زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام؟ قال: «ليس عليها أن تقضى الصلاة، وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان، ثم أقبل على فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يأمر بذلك فاطمه، وكانت تأمر بذلك المؤمنات» (١).

أقول: وقد أجاب المشهور عن هذه المناقشات.

أما الأول: فلأنها صحيحة، ومجرد كون الخبر مكاتبه لا يمنع من الحجية، كما حقق في محله.

والثاني: فلأن الخبر ظاهر في كونه حكم الاستحاضه، وعدم العمل بقطعه من الخبر لا يلزم عدم العمل بسائر فقراته، كما حقق في محله لإمكان التفكيك في الحجية.

والثالث: بأنه لعل أمر فاطمه (عليها السلام) كان لإعلامها نساء المؤمنات، أو أن المراد فاطمه بنت أبي حبيش، بل المحكى عن الفقيه والعلل (٢) روايته هكذا: «كان يأمر المؤمنات».

والرابع: بأنها أخص من مفهوم الروايات الحاصره، فيلزم

ص: ٢٩٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٩ باب ٤١ من أبواب الحيض ح ٢

٢- ([٢]) الفقيه: ج ٢ ص ٩٤ باب ٤٨ من أبواب صوم الحائض ح ٢، والعلل: ص ٢٩٣ باب ٢٢٤ ح ١

العمل بها دون المفهوم.

والخامس: بأن الإضمار لا يضر بالحجيه بعد نقل أصحاب الحديث كالشيخ والصدوق له.

والسادس: بأن الاشتباه خلاف الأصل، والصحيحه مشابهه لهذا الخبر، لا أنها تؤيد الاشتباه فى هذا الخبر.

أقول: وهناك وجوه آخر من الإشكال والجواب أضربنا عنها، ومع ذلك كله فالإنصاف أن الفتوى بذلك مشكل، إذ أمثال هذه الإشكالات توجب سلب الاطمئنان بالخبر، وإن كان كل واحد على حده لا يوجب ذلك، ولذا كان احتياط المصنف فى محله، ولذا سكت عليه غالب المحشين، أما الإجماع فقد عرفت ما فيه، وأما الأصل فهو البراءة لا الاشتغال، كما مرّ غير مره.

ثم إن الظاهر من لفظ النص أن الشرط إنما هو الغسل لصلاتى الظهرين والعشاءين، لا لصلاه الفجر ولا بالنسبه إلى أغسال اليوم السابق، ولا- بالنسبه إلى أغسال اليوم الآتى، ولا أن اللازم الاغتسال للظهرين فقط دون العشاءين، خلافاً لجماعه حيث قالوا بكل ذلك.

أما بالنسبه إلى التعدى إلى سائر الأغسال، سواء كان فجراً، أو يوماً ماضياً، أو يوماً مستقبلاً، فلدعوى المناط وفهم عدم الخصوصيه، وإنما المستفاد من النص منافاه الحدث الأكبر للصيام، وذلك لا يزول

إلا- بالأغسال مطلقاً، ولذلك تعدوا إلى الغسل للمتوسطه مع أنها لا يجب عليها إلا غسل واحد، بل الجواهر رمى بالشذوذ من خص الحكم بالكثيره.

وأما بالنسبه إلى الاختصاص بالغسل للظهرين، فبدعوى أن الغسل المتأخر عن النهار الواجب للعشاءين لا مدخلية له بالنسبه إلى الصوم المتقدم، فإن الأمر لا يعقل أن يؤثر فيما تقدمه.

أقول: حيث إن المناط ليس قطعياً يقع الشك في اشتراط الصوم بغسل الفجر وبغسل اليوم السابق وغسل اليوم اللاحق والغسل للمتوسطه، والأصل عدم الاشتراط، خصوصاً بعد ضعف الخبر، وإن اسم الغسل في كلام السائل لا الإمام (عليه السلام) حتى يعرف المراد منه من الإطلاق الذى يتوجه إليه الإمام أكثر من غير الإمام.

وإما ما ذكره صاحب الجواهر من شذوذ القول باختصاص الحكم بالكثيره، ففيه: إن ظاهر غير واحد كالجامع والبيان والموجز وشرحه والجعفرية وغيرهم الاختصاص، وإن كان جامع المقاصد ادعى الإجماع على عدم الفرق.

وأما تخصيص الحكم بغسل الظهرين، ففيه: إنه خلاف ظاهر الخبر حيث قال: «من الغسل لكل

فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه أو الكثيره فتركت الغسل بطل صومها، وأما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها

صلاّتين» وإشكال تأثير المؤثر المتأخر غير وارد، إذ إنما لا يمكن ذلك بالنسبه إلى المؤثر الحقيقي لا الاعتبارى، كما حقق فى مسأله الشرط المتأخر.

ثم إن الظاهر اختصاص الحكم بشهر رمضان دون غيره حتى قضائه لاختصاص النص بذلك، والأصل البراءه فيما عداه، وإن كان التعدى خصوصاً إلى قضائه أحوط، حيث إن طبيعه القضاء والأداء واحده غالباً.

ومما ذكرنا تعرف أن إطلاق المصنف بالنسبه إلى مطلق الصوم، وكلامه بالنسبه إلى غسل الفجر وبالنسبه إلى المتوسطه إنما هو من باب الاحتياط الذى صدر المسأله به.

{فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاه الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطه أو الكثيره} دون القليله التى لا توجب الغسل {فتركت الغسل} عالماً عامداً {بطل صومها، وأما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاه الفجر أو بعد الإتيان بالظهرين} استحاضه كثيره أو متوسطه {فتركت الغسل إلى الغروب لم يبطل صومها}.

والظاهر أن قوله (فتركت) مربوط بما لو استحاضت بعد

ولا يشترط فيها الإتيان بأغسال الليله المستقبليه وإن كان أحوط، وكذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها لأجل ذلك. نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر فلو تركته بطل صومها من هذه الجهه.

الظهرين لا بما إذا استحاضت بعد الفجر، إذ الظهرين حينئذ تحتاجان إلى الغسل فعدم الإتيان بالغسل لهما موجب للبطلان.

{ولا يشترط فيها} فى صحه صومها {الإتيان بأغسال الليله المستقبليه وإن كان أحوط} خروجاً من خلاف من أوجب ولاحتمال شمول النص لها {وكذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليله الماضيه بمعنى أنها لو تركت الغسل الذى للعشاءين لم يبطل صومها} الذى تصومه فى اليوم الآتى {لأجل ذلك} لما عرفت من أن المفهوم من الصحيح كون الشرط غسل نفس اليوم، لا-اليوم المتقدم أو المتأخر.

{نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاه الفجر، فلو تركته بطل صومها من هذه الجهه} لأنها مأموره بالغسل حينئذ للنهار، وقد عرفت اشتراط الصوم بالأغسال النهاريه، هذا ولكنك خير بما ذكرنا من عدم الاشتراط بأصل غسل الفجر، فكيف بالغسل الذى وجب من الليله السابقه، ومن ذلك تعرف حال ما لو لم تغتسل للظهرين فى اليوم السابق، وانقطعت الكثره بما لم تحوج إلى

وكذا لا- يعتبر فيها ما عدا الغسل من الأعمال، وإن كان الأحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال والوضوءات وتغيير الخرقه والقطنه، ولا يجب تقديم غسل المتوسطه والكثيره على الفجر، وإن كان هو الأحوط.

الاغتسال للعشاءين وبقيت بلا غسل حتى اليوم الثاني.

{وكذا لا يعتبر فيها} أى فى صحه صومها {ما عدا الغسل من الأعمال} اللازمه لها لإتيان الصلاه {وإن كان الأحوط} خروجاً عن خلاف النهايه وغيرها {اعتبار جميع ما يجب عليها من الأغسال والوضوءات وتغيير الخرقه والقطنه} لاحتمال فهم المناط من النص، وأن الصوم مشروط بالطهاره الكامله المصححه للصلاه بالنسبه إلى المستحاضه، فلو لو تعمل بعض وظائفها لم يصح منها الصوم {ولا- يجب تقديم غسل المتوسطه والكثيره على الفجر} لأن منتهى ما دل عليه الدليل بالمناط لزوم إتيانها بالأغسال الواجبه عليها.

ومن المعلوم أنه لا- يجب عليها الغسل قبل الفجر، بل الغسل للصلاه سواء أتى بها قبل الفجر أو بعده {وإن كان هو الأحوط} لاحتمال اشتراط الصوم بالطهاره من الحدث الأ-كبر، فإذا لم تغتسل قبل الفجر فقد دخلت فى الصوم متلبسه بالحدث الأكبر الموجب لبطلان صومها.

بل احتمال فى محكى كشف اللثام، تبعاً لنهايه الأحكام،

اشترط صومها بغسل الفجر خاصه، وكأنه لاحتمال أن الحدث فى النهار بمنزله الاحتمال، بخلاف الحدث فى الليل، فإن البقاء عليه كتعمد الجنابه، ولكنك قد عرفت مفاد النص، فلا وجه لهذا الاحتمال، كما لا وجه للاحتياط الذى ذكره المصنف، والله العالم.

ص: ٣٠١

(مسأله ٥٠): الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلاً قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام

{مسأله ٥٠: الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلاً قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام} وهذا القول هو المنسوب إلى الإسكافي والشيخ والصدوق وابن سعيد والمعتبر والعلامة وأكثر المتأخرين، بل ربما نسب إلى الأكثر بقول مطلق.

وهناك قول ثان بعدم القضاء، نسب إلى الحلبي والنافع، وفي الشرائع وغيرهم.

وقول ثالث بالتوقف، كما هو ظاهر العلامة في التلخيص، واللمعه.

وقول رابع بالتفصيل بين من اغتسل ولو غير الجنابه كالجمعه فلا يجب القضاء، وبين غيره فيجب القضاء، اختاره المستند ومال إليه ابن العم في التعليق.

استدل للقول الأول: بصحيحه الحلبي، قال: سئل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أجنب في شهر رمضان، فنسى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان؟ فقال (عليه السلام): «أن يغتسل ويقضى الصلاة والصيام»^(١).

ص: ٣٠٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٣ باب ٣٩ من أبواب الجنابه ح ١

وصحيحه على بن رثاب، عن إبراهيم بن ميمون قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان، فنسى أن يغتسل حتى تمضى بذلك جمعه أو يخرج شهر رمضان؟ فقال: «عليه قضاء الصلاة والصوم»^(١).

وقد روى ذلك في عده كتب كما لا يخفى على من راجع الوسائل.

والرضوى: أنه سئل العالم (عليه السلام) عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج رمضان، قال عليه السلام: «أن يقضى الصلاة والصوم إذا ذكر»^(٢).

واستدل لذلك بالأصل، وبأن الحدث مبطل إلا ما خرج.

واستدل للقول الثانى: بخبر الجعفرىات، بسنده عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) أن علياً (عليه السلام) سئل عن رجل احتلم أو جامع فنسى أن يغتسل جمعه فصلى جمعه وهو في شهر رمضان؟ فقال على (عليه السلام): «عليه قضاء الصلاة، وليس عليه قضاء صيام شهر رمضان»^(٣)، ونحوه المروى عن نوادر الرواندى.

وبما دل على عدم القضاء على من نام غير عامد، فإن من

ص: ٣٠٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- ([٢]) مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٥٩ باب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- ([٣]) مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٥٥٩ باب ١٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ح ٢

مصاديق ذلك نسيان الغسل، وبحديث الرفع، وبما دل على حصر المفطر في أمور المذكوره غيره، وبما دل على أن القضا والكفاره إنما يكون بتناول المفطر عمداً، وبالأصل الحاكم على أصل الاشتغال.

واستدل للتفصيل: بمرسل الفقيه: «من أجنب في أول رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان، أن عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعه، فإنه يقضى صلاته وصومه إلى ذلك اليوم، ولا يقضى ما بعد ذلك».

قال في المستند بعد ذكر المرسل، وعدم معلوميه سنده عندنا غير ضائر، وبه يقيد إطلاق الأخبار المتقدمه، أن حمل الغسل فيها على غسل الجنابه، وإلا- كما هو الأولى، فلا تعارض أصلاً بل على المختار من التداخل القهرى فى الأغسال مطلقاً لا جابه إلى الخبر أيضاً، لتحقق غسل الجنابه، بل لا يكون هذا قولاً مغايراً للقول الأول، انتهى.

أقول: لا- بأس بالتفصيل إن لم نقل بالقول الثانى، فإن مرسل الفقيه حجه لما ضمن هو فى أوله من حجه ما أورد فيه، وضمانه كاف فيما لم يعلم الخلاف، لكن لا يبعد الذهاب إلى القول الثانى.

وأشكل على ما استدل له، أما الخبر فلضعف أخبار الجعفریات التى بها يحمل خبر المشهور على الاستحباب جمعاً بين الطائفتين، وأما ما دل على من نام غير عامد، فلعدم التنافى بينه

وبين ما دل على قضاء الناسى، إذ تلك النصوص إنما دلت على عدم اقتضاء الجنابه من حيث النوم للإفطار، وهذه النصوص إنما دلت على اقتضاء النسيان للإفطار، فإذا نام بدون النسيان لا يقضى، كما لا تعارض بين الأدله الاقتضائيه والأدله اللا اقتضائيه دائماً.

وأما حديث الرفع فلأنه إن كان أريد به رفع المؤاخذه، فلا ربط له بالمقام، وإن كان أريد به جميع الآثار، كان ما دل على القضاء هنا أخص مطلقاً منه، فيلزم تقييده به، كما يقيد الحديث بما دل على أن نسيان نجاسه الماء لا تفيد فى صحه الغسل أو الوضوء، وما أشبه ذلك مما هو أخص من الحديث.

وأما حصر المفطر فقد عرفت غير مره أنه إضافى يرفع اليد عنه بما دل على زياده مفطر آخر.

وأما كون القضاء للمفطر العمدى، فإن كان هناك عموم يشمل المقام، يلزم تقييد العموم بهذه الأحاديث.

وأما الأصل فلا مجال له بعد الدليل.

أقول: قد أثبت الحاج النورى (رحمه الله) فى خاتمه المستدرك حجيه الجعفریات، وأنه من الأصول المعتمده، فلا وجه لرفع اليد عن الخبر لمجرد أنه فى الكتاب المذكور، مضافاً إلى ما عرفت من روايته فى نوادر الراوندى.

وأما رد دليل من نام غير عامد بأنه لا اقتضائى، ودليل قضاء

الناسى اقتضائى، ففيه إن ذلك يقتضى أشديه نوم الناسى من نوم غيره، فإذا أجنب ثم نسى ثم نام واتصل نومه بالصباح من غير عمد، بل بناءً منه أن يقوم، كان اللازم عليه القضاء، وإذا أجنب ثم نام بلا نسيان كان صومه صحيحاً، وهذا خلاف إطلاق أدله النوم جنباً، ولو قيل بذلك لزم القول بأنه لو احتلم فى النهار ثم نسى أن يغتسل حتى دخل المغرب كان عليه قضاء ذلك اليوم، لإطلاق صحيحه الحلبي الداله على وجوب القضاء للناسى، وتقييد صحيحه ابن رثاب لا يوجب تقييد صحيحه الحلبي لأنهما مثبتتان.

ومن المعلوم أنه لا يقول بوجوب القضاء بالنسبه إلى الفرض المذكور أحد، لأنه يفهم العرف تقدم أدله الاحتلام فى النهار، وأنه لا يوجب شيئاً على إطلاق ما دل على القضاء للناسى، ولو صح الاستدلال بالاعتضاء واللا اقتضاء لكان آتياً فى المقام أيضاً.

والحاصل: إن نسبه أدله القضاء إذا نسى الجنابه إلى كل من أدله النوم جنباً، ومن أدله عدم البأس بالاحتلام نهاراً واحده، فاللازم إما القول بالقضاء فيهما، وإما القول بعدم القضاء فيهما، فإذا ثبت عدم القضاء بالنسبه إلى النوم ناسياً لزم القول بذلك بالنسبه إلى مطلق النسيان لعدم القول بالفصل.

وربما يؤيد ذلك ما دل على أن «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»، فإن النسيان مما غلب الله عليه، وما دل على التعليل بعدم

والأحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه به وإن كان الأقوى عدمه.

كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض والنفاس لو نسيهما

إبطال الاحتلام، بأنه ليس من فعله وإنما هو مفعول به، بل المنطوق في نسيان الأكل والشرب والجماع، فالإنصاف أن القول بوجود القضاء مشكل جداً، وإن كان بعض ما ذكر للقول بالعدم يصلح مؤيداً لا دليلاً، هذا خصوصاً بعد ما تقدم من الإشكال في أصل إبطال البقاء العمدي، فغاياه الأمر الاحتياط في القضاء.

{والأحوط إلحاق غير شهر رمضان من النذر المعين ونحوه به} وفاقاً للجواهر وغيره، لأن الصوم طبيعه واحده فما ثبت في بعض أفرادها من الشرائط، والخصوصيات يثبت في سائر الأفراد.

وهناك قول بالتفصيل بين قضاء رمضان وغيره، لأن القضاء كالمقضى فيثبت في القضاء ما ثبت في المقضى، بخلاف غيره، إذ الأصل العدم بعد اختصاص الدليل بشهر رمضان {وإن كان الأقوى عدمه} سواء القضاء أو غيره من أقسام الواجب وفاقاً للمسند وغيره، للأصل بعد اختصاص الدليل بشهر رمضان، ولا دليل على أن ما ثبت في الشهر ثابت في قضائه، كما عرفت في مسأله البقاء جنباً إلى الصباح.

{كما أن الأقوى عدم إلحاق غسل الحيض والنفاس لو نسيهما

بالجنابه فى ذلك وإن كان أحوط

بالجنابه فى ذلك} وفاقاً للمستند وغيره {وإن كان أحوط} وفاقاً للجواهر وغيره، أما وجه الإلحاق فواضح لاختصاص النص بالجنابه، فالتعدى إلى غيرها يحتاج إلى دليل مفقود فى المقام، والمناطق ليس قطعياً، حتى يمكن أن يستند إليه فى حكم مخالف للأصل، ولأدله حصر المفطر فى أشياء مذكوره.

وأما وجه الاحتياط فالمناطق وأولويه الحكم بالنسبه إليهما، لأنه لم يرد فيهما ما ورد فيه مما يوهم أن الشرط إنما هو تعمد البقاء كما فى الجواهر، وما دل على اشتراط الصوم بالطهاره من الحيض كقول الباقر (عليه السلام) حيث سأله محمد بن مسلم عن المرأه تطهر فى أول النهار فى رمضان، أفطر أو تصوم، قال (عليه السلام): «تفطر»، وعن المرأه ترى الدم من أول النهار فى شهر رمضان أفطر أم تصوم، قال (عليه السلام): «تفطر إنما فطرها من الدم»^(١)، بتقريب أن المرء بالدم ليس هو وجوده، وإنما الحدث الحاصل لسببه، كما فى منتهى المقاصد.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ المناطق ليس بقطعى، والأولويه ممنوعه، بل النص المتقدم فى عدم الغسل من حدث الحيض خاص بصوره التوانى، فالجنابه إن لم تكن أقوى لا تكون أضعف، أما فهم الحدث الشامل للباقي بعد انقطاع الدم عن لفظ «الدم» الوارد فى

ص: ٣٠٨

الحديث المروى عن الباقر (عليه السلام) فذلك في غاية الخفاء، وبمثله مما لا يفهم العرف لا يمكن الاستناد في إثبات الحكم الشرعي، فما ذكره المصنف وسكت عليه غير واحد من المعقلين تبعاً للمستند وغيره هو الأقرب.

ص: ٣٠٩

(مسأله ٥١): إذا كان المجنب مَمَّن لا يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم، وجب عليه التيمم

{ مسأله ٥١: إذا كان المجنب مَمَّن لا- يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم، وجب عليه التيمم } كما هو المشهور، وذلك لإطلاق أدله قيام التيمم مقام الطهارة بالماء، فإن قوله (عليه السلام): «هو أحد الطهورين» (١)، و«يكفيك الصعيد عشر سنين» (٢)، و«رب الماء هو رب الصعيد» (٣) وما أشبهه، يدل على أنه كلما تعذر الماء قام التراب مقامه، ولذا ذهب إلى ذلك المشهور في جميع موارد تعذر الماء، إلا في مثل التأهب حتى قالوا بالتيمم التجديدي ونحوه.

وربما استدل لذلك بقوله سبحانه: (ولم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً) (٤).

خلافاً لجماعه، منهم صاحب المدارك استناداً إلى استناد الأمر بالغسل فيسقط بتعذره ويتنfy التيمم بالأصل، قالوا: إن ما دل من الروايات أن التراب كالماء مسلّم، إلا أن الحكم لا

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٥

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٢

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٤ باب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٧

٤- ([٤]) سورة النساء: آيه ٤٣

يثبت موضوعه، فالأدله إنما دلّت على كون التراب بدل اضطرارى، أما أنه يقوم مقام الماء فى أى مقام فلا دليل على ذلك هنا، ولو فرض هناك إطلاق، كصحيحه حماد: «هو بمنزله الماء»، فالمنصرف منه فى باب الصلاه لا باب الصوم أو ما أشبهه، والآيه الكريمة لا إطلاق فيها لأن صدرها: (إذا قمتم إلى الصلاه) (١).

ولو تمسك بالاستحباب لإثبات وجوب التيمّم بتقريب أن حدث الجنابه والحيض مانع عن الصوم، فيستصحب إلى أن يثبت المزيل الذى هو الغسل أو التيمّم، أشكل عليه بأن كون التيمّم مزيلاً للحدث بالنسبه إلى الصوم أول الكلام.

ثم إن مما يمكن أن يتمسك به لمنع الاحتياج إلى التيمّم فيمن تعذر عليه الغسل، جملة من النصوص، كإطلاق صحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) فى حديث أنه سأل عن الرجل تصيبه الجنابه فى رمضان ثم ينام، أنه (عليه السلام) قال: «إن استيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء ليسخن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه» (٢)، فإنه لو كان التيمّم بدلاً كان اللازم أن يتيمّم فيما إذا احتمل عدم تمكنه من الماء، فعدم تفصيل الإمام والتنبيه عليه دال على عدم وجوبه.

ص: ٣١١

١- سورة المائدة: آيه ٦

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤٠ باب ١٤ مما يمسك عنه الصائم ح ١

فإن تركه بطل صومه، وكذا لو كان متمكناً من الغسل وتركه حتى ضاق الوقت.

ومثله خبر إسماعيل، أنه سأل الرضا (عليه السلام): عن رجل أصابته جنابه في شهر رمضان، إلى أن قال: قلت: رجل أصابته جنابه في آخر الليل فقام ليغتسل ولم يصب ماءً، فذهب يطلبه أو بعث من يأتيه بالماء، فعسر عليه حتى أصبح، كيف يصنع؟ قال: «يغتسل إذا جاءه ثم يصلي» (١).

وعلى هذا فلا يبعد عدم الاشتراط بالتيّم، وإن كان الأحوط ما ذهب إليه المشهور {فإن تركه بطل صومه} لأنه من البقاء على الجنابه عمداً.

ثم إنه لو كان فاقده الطهورين صام قطعاً، ولا يحتاج إلى القضاء، بل في حاشية منتهى المقاصد إنهم صححوا من غير خلاف ينقل صوم فاقده الطهورين جميعاً، انتهى، وذلك لعدم شمول ما دل على الطهورين لفاقدتهما.

{وكذا لو كان متمكناً من الغسل وتركه حتى ضاق الوقت} ولم يتيّم، أما لو تيّم فلا دليل على البطلان بعد شمول أدله التيمّم لكل من ضاق وقته، سواء كان عمداً أم لا.

ومنه يعلم أنه لو ضاق وقت الغسل ولم يتمكن من التيمّم، إذ هو حينئذ من فاقده الطهورين.

اللهم إلا أن يقال بشمول أدله البقاء عمداً له، لأن من لا يقدر

ص: ٣١٢

على التيمم، إذا ترك الغسل حتى ضاق وقته كان عامداً في البقاء على الجنابه، وهذا القول غير بعيد.

ص: ٣١٣

(مسأله ٥٢): لا يجب على من تيمم بدلاً عن الغسل أن يبقى مستيقظاً حتى يطلع الفجر، فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى، وإن كان الأحوط البقاء مستيقظاً لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما على القول بأن التيمم بدلاً عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر.

{مسأله ٥٢: لا يجب على من تيمم بدلاً عن الغسل أن يبقى مستيقظاً حتى يطلع الفجر، فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الأقوى} لأن التيمم إذا كان بدلاً عن الغسل كان حكمه حكم الغسل في عدم إبطاله بالحدث الأصغر كما مرّ تحقيقه في مبحث التيمم، فالنوم والبول وما أشبهه لا يوجب نقضه، بل ينقضه الحدث الأكبر أو وجود الماء ونحوه، وهذا هو الذى اختاره المدارك وغيره.

أما تعليل ذلك بأن انتقاض التيمم بالنوم لا يحصل إلا بعد تحققه، وبعده يسقط التكليف لاستحاله تكليف الغافل فلا يخفى ما فيه، لأن التحفظ عن النوم أمر اختياري يصح التكليف به قبل تحقق النوم، كما فى منتهى المقاصد.

ثم إن صاحب الجواهر وبعض آخر أوجبوا البقاء غير نائم إلى الفجر بناءً على أن التيمم ينتقض بالحدث وقد عرفت ما فيه (وإن كان الأحوط البقاء مستيقظاً لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما) ذهب إليه جمع بناءً على القول بأن التيمم بدلاً عن الغسل يبطل بالحدث الأصغر} ثم إن مقتضى القاعده على هذا القول أنه لو استيقظ قبل

الفجر يجب عليه التيمم ثانياً، إذ لا دليل على أنه ليس بقابل للتيمم ثانياً.

وإن شئت قلت: إنه أما أن نقول بذهاب أثر التيمم الأول، فيكفي التيمم الثاني، وإما أن نقول ببقاء أثره، فليس ممن دخل في الصبح جنباً.

فاحتمال وجوب القضاء مطلقاً، لاحتمال كون الحدث المتوسط موجب لبطلان بعض أثر الأول مما لا يبقى له أثر كامل، ولا يبقى للثاني مجال للتأثير الكامل، كما ذكروا في من أحدث بالأصغر في وسط الغسل الترتيبي، حيث لا يصح الإعادة ارتماساً، لأنه لم يتم الغسل الأول، ولا مجال لغسل كامل آخر، لا يخفى ما فيه من الإشكال.

ص: ٣١٥

(مسأله ٥٣): لا يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه من الأعذار أن يبادر إلى الغسل فوراً وإن كان هو الأحوط.

{مسأله ٥٣: لا- يجب على من أجنب في النهار بالاحتلام أو نحوه} كالذى نسى فأجنب نفسه، بل وحتى من أجنب عمداً مما يوجب عليه القضاء والكفاره {من الأعذار} أو غيرها {أن يبادر إلى الغسل فوراً} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل من غير واحد دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه مضافاً إلى الأصل، خصوص موثق بن بكير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام): «عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه كما هو؟ قال: «لا بأس به» (١).

وصحيحه العيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: «لا بأس» (٢).

{وإن كان هو الأحوط} بل مال أو أفتى بذلك بعض من قاربنا عصره.

وفي حاشية الجمال الكلبايكاني جعل الاحتياط وجوبياً، وذلك للاشتغال، ولفهم أن الحدث مناف للصوم حدوداً وبقاءً، ولخصوص خبر عبد الحميد، عن بعض مواليه قال: سألته عن احتلام الصائم؟

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٢ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

قال: فقال: «إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا- ينام حتى يغتسل، وإن أجنب ليلاً- في شهر رمضان فلا- ينام ساعه حتى يغتسل» (١).

والتعليل في خبر عمر بن يزيد: «لأن النكاح فعله والاحتلام مفعول به»، فإن البقاء بلا غسل فعله.

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل حين يقوم ويتم صومه، ولا شيء عليه» (٢).

أقول: وفي الكل ما لا يخفى، إذ البراءة مقدمه على الاشتغال، وفهم أن الحدث مناف للصوم ليس بفهم عرفي عن الروايات ولذا لم يفهمه الأصحاب، وخبر عبد الحميد مجهول مضمّر مرسل فلا يصلح إلا لمثل الكراهه توسعاً في أدله السنن، مضافاً إلى أن ظاهر ذيله يعطى الاستحباب، وتعليل خبر عمر بمعزل عن معدد هذه المسألة، لأن الخبر في صدد حدوث الجنابه لا بقائها. وخبر الدعائم إنما قال: «حين يقوم» في قبال الغسل بالليل، كما يظهر من صدره، بالإضافة إلى عدم صلاحيته سنداً.

وكيف كان فما ذكره المصنف من الاحتياط الاستحبابي، وأقره غالب المحشين هو الأقرب.

ص: ٣١٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٧٣ باب ٣٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣

(مسأله ٥٤): لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتتماً لم يبطل صومه، سواء علم سبقه على الفجر أو علم تأخره أو بقى على الشك، لأنه لو كان سابقاً كان من البقاء على الجنابه غير متعمداً، ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام فى النهار. نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعاً

{مسأله ٥٤: لو تيقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتتماً لم يبطل صومه، سواء علم سبقه على الفجر، أو علم تأخره، أو بقى على الشك}، بأن لم يدر هل أن الاحتلام كان سابقاً أو لاحقاً {لأنه لو كان} الاحتلام {سابقاً} على الفجر {كان من البقاء على الجنابه غير متعمداً} ومثله لا يضر بالصوم نصاً وإجماعاً {ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام فى النهار} الذى قد تقدم عدم ضرره بلا إشكال نصاً وفتوى، ولو لم يعلم كان فى الواقع منطبقاً عليه أحد الأمرين، وكل واحد منهما غير ضائر كما عرفت.

{نعم إذا علم سبقه على الفجر لم يصح منه صوم قضاء رمضان مع كونه موسعاً} على رأى المصنف، لإطلاق النص الشامل للقضاء، لكنك قد عرفت الإشكال فيه فراجع.

وإما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به وبعوضه.

{وأما مع ضيق وقته فالأحوط الإتيان به} لأصالة عدم ضرر البقاء غير العمدي بالنسبة إلى المضيق {وبعوضه} لاحتمال شمول إطلاق قولهم (عليهم السلام): «لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره» حتى للمضيق.

ولكن اللازم تقييد هذا بما إذا أخرج الصوم عمداً حيث تنجز القضاء في حقه فيجب الإتيان به ولو بعد العام، أما في غير هذه الصورة فلا- إذ يتبين عدم التكليف بالقضاء، فلو كان له قضاء أربعة أيام، وبرئ من مرضه قبل شهر رمضان بأربعة أيام فصام واحتلم بما ذكر، لم يكن عليه إلا- إتمام هذا اليوم، وإلا كان القضاء بعد العام داخلاً في مسأله من لم يتمكن من الصيام طول السنه حيث يسقط قضاؤه وعليه الفديه فقط.

ثم إن ضيق الوقت الذي في كلام المصنف أعم من كون الضيق لأجل القرب من شهر رمضان المقبل أو لأجل أنه لا يتمكن بعد هذا اليوم من الصيام لمرض أو نحوه.

(مسأله ٥): من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال إذا علم أنه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال.

{مسأله ٥٥: من كان جنباً في شهر رمضان في الليل لا يجوز له أن ينام قبل الاغتسال إذا علم أنه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال} لأنه من تعمد البقاء على الجنابه الذي دل الدليل على عدم جوازه كما تقدم، ودليل رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ لا يشمل، لأن الظاهر منه ما إذا كان توجه التكليف في وقت النوم لا قبله، فهو من قبيل من نام في أرض مغصوبه فإن بقاءه نائماً أيضاً محرماً، لأنه باختياره، لا من قبيل من كان نائماً في أرض مباح ثم صارت مغصوبه بأن باعها مالكها الذي كان راضياً بنومه لمن لا يرضى بنومه.

ثم لا يخفى أن قوله (رحمه الله): "لا يجوز له" يراد به ما إذا استمر النوم حتى الفجر، وإلا فإن استيقظ لم يكن أزيد من التجري، ثم إن قوله (رحمه الله): "لا يجوز النوم" هو الذي أفتى به جماعه، واستدل له بجمله من النصوص.

الأول: ما في صحيح الحلبي: «ويستغفر ربه» (١)، فإن الاستغفار لا يكون إلا عن ذنب.

الثاني: صحيح معاوية، وفيه: «فليقض ذلك اليوم عقوبه» (٢).

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

ولو نام واستمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفاره.

فإن العقوبه لا تكون إلا عن ذنب.

الثالث: خبر إبراهيم بن عبد الحميد، وفيه: «فلا ينام إلا ساعه حتى يغتسل»^(١)، فإن النهى عن النوم ظاهر فى التحريم.

أقول: لكن الظاهر كون النهى والعقوبه والاستغفار لأجل الورود فى الصباح جنباً، لا لأجل النوم.

أما ما ذكره المدارك من الإشكال فى الحرمة بأنه لا معنى لتحريم النوم لسقوط التكليف معه، فلا يخفى عدم وروده، لأن ما بالاختيار يتصف بالأحكام.

ثم ذكر المدارك عدم الريب فى تحريم العزم على ترك الاغتسال. وفيه: إنه لا دليل على حرمة العزم على المعصيه إذا لم تصدر المعصيه، وإذا صدرت فالحرمة لها لا للعزم عليها، وإلا لزم عقوبتان، ولا أظن أن يلتزم بها صاحب المدارك ولا غيره.

{ولو نام واستمر إلى الفجر لحقه حكم البقاء متعمداً فيجب عليه القضاء والكفاره} كما دل على ذلك بالإضافة إلى الشهره وبعض الإطلاقات كإطلاق موثق أبى بصير وخصوص صحيح البنزطى المتقدم.

ص: ٣٢١

وإما إن احتتمل الاستيقاظ جاز له النوم، وإن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد، فلا يكون نومه حراماً، وإن كان الأحوط ترك النوم الثاني فما زاد، وإن اتفق استمراره إلى الفجر، غاية الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره فى بعض الصور كما سيتبين.

وإما إن احتتمل الاستيقاظ جاز له النوم، وإن كان من النوم الثاني أو الثالث أو الأزيد، فلا يكون نومه حراماً فى صورته اعتياد الانتباه بلا- إشكال، ويأتى الكلام فى صورته الشك وعدم الاعتياد {وإن كان الأحوط ترك النوم الثاني فما زاد} وما ذكرنا من عدم الحرمة {وإن اتفق استمراره إلى الفجر، غاية الأمر وجوب القضاء أو مع الكفاره فى بعض الصور كما سيتبين} فى المسأله التاليه.

ص: ٣٢٢

(مسألة ٥٦): نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام

{مسألة ٥٦: نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ أو العلم به إذا اتفق استمراره إلى طلوع الفجر على أقسام} لأنه إما نومه أولى أو ثانيه أو ثالثه وأكثر، وفي كل صورة إما مع العزم على الاغتسال، أو العزم على العدم، أو التردد، أو الغفلة والذهول.

ثم إنه إنما قيد المصنف المسألة باحتمال الاستيقاظ، لأنه مع العلم بعدمه يكون داخلاً في المسألة السابقة، ولذا زاد الشهيد الثاني في المسالك في كلام المشهور الذين قالوا بأنه إذا كان عازماً لا يجب الغسل، انتهى قوله، مع احتمال الانتباه، وإلا كان كتعمد البقاء على الجنابه، كما زاد بعض آخر قيد آخر وهو اعتياد الانتباه، وإلا كان كتعمد البقاء.

أقول: ووجه ذلك واضح، فإن النوم فعل اختياري، فإذا نام بدون احتمال الانتباه ولا اعتياده صدق عليه أنه تعمد البقاء على الجنابه بنومه الاختياري، فيشمله ما دل على القضاء والكفاره عند الصدق المذكور، ولعل القيد المذكور مراد الجميع الذين أطلقوا الكلام، لأن اعتبارهم لنية الغسل، إن كان من دون اعتبار احتمال الانتباه واعتياده كان اشتراطاً لغواً، فإن من علم أنه لا

فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل، وإما أن يكون مع التردد في الغسل وعدمه، وإما أن يكون مع الذهول والغفلة عن الغسل، وإما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار، فإن كان مع العزم على ترك الغسل أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنباً

ينتبه، أو لم يعتد الانتباه، لا يصدق عليه أنه نوى الغسل.

وكيف كان {فإنه إما أن يكون مع العزم على ترك الغسل، وإما أن يكون مع التردد في الغسل وعدمه، وإما أن يكن مع الذهول والغفلة عن الغسل، وإما أن يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار} إلى الصباح {فإن كان مع العزم على ترك الغسل} كان محكوماً بتعمد البقاء جنباً اتفاقاً، كما في المستند، وإجماعاً كما عن الرياض، وعن المعتمد والمنتهى نسبه إلى علمائنا، لأنه من تعمد البقاء فيشمله ما دل على ذلك من النص والإجماع.

كصحيح الزنطى المتقدم، وفيه: ثم ينام حتى يصبح متعمداً؟ قال (عليه السلام): «يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه»^(١). بل وصحيح الحلبي أيضاً.

{أو مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنباً} في منتهى المقاصد من غير خلاف ظاهر، وعن المنتهى أنه

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٢ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

لو نام غير ناو للغسل فسد صومه، وعليه قضاؤه، ذهب إليه علماؤنا، لكن المدارك أشكل في القضاء.

واستدل للمشهور: بأن النائم متردداً كالمستيقظ متردداً إلى أن يفاجاه الصبح، فكما أن هذا يعد عامداً كذلك ذاك، إذ النوم الاختياري مثل الاستيقاظ في عدم إسقاطه للتكليف، وبأن التردد في الغسل ينافي نيه الصوم، لأنه إذا كانت الطهاره في أول الفجر معتبره في قوامه، فنيته غير نيه الطهاره في الحال المذكوره، ومع عدمهما لا نيه للصوم المأمور به.

وبجمله من النصوص المتقدمه، كصحيحه الحلبي: «ثم ينام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح»، وصحيحه أحمد: «حتى يصبح متعمداً»، وروايه إبراهيم: «فنام حتى يصبح»، وروايه سليمان: «ولا- يغتسل حتى يصبح»، والرضوى: «وإن تعمدت النوم إلى أن تصبح»، بدعوى أن التعمد وما أشبه شامل للمتردد.

واستدل للقول الآخر: بالأصل بعد بطلان قياس المتردد النائم بالمتردد المستيقظ، وعدم التنافي بين تردد في الاغتسال وبين عزم على الصوم، وتقييد المطلقات بما دل على نفي المفطريه مطلقاً، الموجب للجمع بينهما بتخصيص المفطر بصوره العزم على ترك الاغتسال.

لكن لا يخفى ما في هذه الأدله، إذ لا وجه للأصل بعد الدليل، والذي يقول إن المتردد النائم كالمستيقظ، لا يريد القياس، بل بيان أن كون النوم مسقطاً لحكم

عدم الاغتسال المستند إلى عدم إرادته الغسل بسبب التردد فيه الموجب لبطلان الصوم، يحتاج إلى دليل مفقود في المقام.

وإن شئت قلت: إن عدم اغتسال المتردد، ودخوله في الصباح بحاله الجنابه موجب لبطلان الصوم، فإسقاط النوم لهذا الحكم يحتاج إلى الدليل، ولا دليل يدل على ذلك.

أما عدم التنافي بين التردد في الاغتسال والعزم على الصوم، فإنما يتحقق بالنسبه إلى من لا يعرف حقيقه الصوم، كعدم التنافي بين عدم الطهاره وبين الصلاه.

أما بالنسبه إلى الواقع عند العالم بأن من مقومات الصوم الطهاره، فالتنافي واضح لا غبار عليه، كالتنافي بين عدم الطهاره والصلاه.

وحدیث تقييد المطلقات، أو القول بالمتعارض بين ما يثبت القضاء مطلقاً، الذي له فردان العزم على عدم الغسل والتردد، وبين ما يثبت عدم القضاء مطلقاً الذي له فردان العزم على الاغتسال والتردد فيه، فيقع النزاع بين الطائفتين في مورد التردد، والمرجع أصاله عدم القضاء وما أشبه، وذلك بتخصيص كل طائفه بالفرد الذي هي نص في ذلك الفرد في غير محله، لما عرفت من لزوم تقييد روايات الصحه بعدم العمد جمعاً بين الطائفتين، وحيث إن العمد شامل لصوره التردد، كانت هذه الصوره خارجه عن مطلقات عدم البأس بالإصباح جنباً، فلا وجه للمعارضه، فكيف بتقييد مطلقات القضاء بأدله عدم البأس، ألا

بل الأحوط ذلك إن كان مع الغفلة والذهول أيضاً، وإن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير وإن كان مع

ترى أنه لو قال المولى: من بقى فى الدار إلى الصباح فليس عليه شىء، ثم قال: من بقى فى الدار متعمداً إلى الصباح كان معاقباً، رأى العرف أن الذى يبقى متردداً سواء كان نام بتلك الحال أم لا، داخلاً فى الحكم الثانى، خارجاً عن الحكم الأول، لتخصيص التعمد الذى اشتمل عليه أمره الثانى لأمره الأول.

{بل الأحوط ذلك} أى لحوق حكم تعمد البقاء {إن كان مع الغفلة والذهول} عن الغسل {أيضاً} كما عن ظاهر جماعه لإطلاق بعض أدله القضاء، ولمنافاه ذلك بنيه الصوم {وإن كان الأقوى لحوقه بالقسم الأخير} أى البناء على الاغتسال فى حكم النومات كما سيأتى.

وذلك كما اختاره غير واحد، لما قد عرفت من أن المطلق الدال على القضاء مخصص بأدله العمدة، وهى لا تشمل الغفلة، إذ الغافل ليس بعامد، والمنافاه غير متحققه بين نيه الصوم وبين الإصباح جنباً غفلة، لإمكان ارتكاز نيه الصوم المأمور به فى ذهنه مع الغفلة عن مفطر بعينه، كيف وأصل ضرر الجنابه فى مثل المقام غير قطعى، فإنما الضار العمدة والتردد، وليس هذا مصادره، بل قد عرفت أن المطلق محكم فى غير هاتين الصورتين {وإن كان مع

البناء على الاغتسال أو مع الدهول، على ما قويننا، فإن كان في النومه الأولى بعد العلم بالجنابه فلا شىء عليه وضح صومه

البناء على الاغتسال أو مع الدهول، على ما قويننا { من إلحاق الدهول بالبناء لا إلحاقه بالبناء على العدم.

{فإن كان في النومه الأولى} وسيأتى تفسير الأولى {بعد العلم بالجنابه فلا شىء عليه} من قضاء وكفاره {وضح صومه} بلا إشكال ولا خلاف، بل عن المدارك وغيره دعوى الإجماع عليه.

ويدل عليه صحيح معاويه قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يجنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان؟ قال: «ليس عليه شىء»، قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح؟ قال: «فليقض ذلك اليوم عقوبه»^(١).

وصحيح بن أبى يعفور، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الرجل يجنب فى شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح، قال (عليه السلام): «يتم صومه ويقضى يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه وجاز له»^(٢).

ص: ٣٢٨

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢

وصحيح أبي نصر، عن القمط، سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن أجنب في شهر رمضان في أول الليل فنام حتى أصبح؟ قال: «لا شيء عليه» (١)، بل وغيرها من مطلقات عدم البأس المتقدمه فإنها تشمل صورته عدم العمد.

أما ما عن المعتر مما ظاهره وجوب القضاء في هذه الصورة أيضاً حيث قال: ولو أجنب فنام نائياً للغسل حتى أصبح فسد صوم ذلك اليوم وعليه قضاؤه، وعليه أكثر علمائنا، ومستندهم ما روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: «يتم صومه ويقضى يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه وجاز له» (٢)، ومثله روى محمد بن مسلم، انتهى.

فالظاهر كما قال منتهى المقاصد: إنه وقع في العبارة سهو من قلمه الشريف أو قلم الناسخين، وقد سقط منها قوله: «ثم استيقظ ثم نام» بين قوله: «فنام» وقوله: «نائياً»، أو بين قوله: «لغسل» وبين كلمه «حتى».

ويدل على هذا أنه قال بعد أوراق: من أجنب ونام نائياً للغسل حتى طلع الفجر فلا شيء عليه، لأنه نومه سائغ ولا قصد له

ص: ٣٢٩

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٨ باب ١٣ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ١
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ من أبواب مما يمسك عن الصائم ح ٢

وإن كان فى النومه الثانىه بأن نام بعد العلم بالجنايه ثم انتبه ونام ثانياً مع احتمال الانتباه فاتفق الاستمرار وجب عليه القضاء فقط دون الكفاره على الأقوى

فى بقائه، إلى آخر العبارة، فراجع.

ومنه يعرف أن رد المستمسك له بالأخذ بظاهر العبارة، مبنى على عدم السقوط من العبارة.

وكيف كان فلا إشكال فى هذا الحكم {وإن كان فى النومه الثانىه} وفسر المصنف ذلك بقوله {بأن نام بعد العلم بالجنايه ثم انتبه ونام ثانياً مع احتمال الانتباه} احتمالاً معتداً به {فاتفق الاستمرار وجب عليه القضاء فقط} بلا إشكال ولا خلاف ممن يوجبون الإفطار بالبقاء جنباً، بل دعاوى الإجماع عليه مستفيضه.

ويدل عليه جملة من النصوص المتقدمه، التى منها صحيحه معاويه وصحيحه ابن يعفور وغيرهما.

{دون الكفاره على الأقوى} بلا إشكال ولا خلاف، وفى بعض الكتب وصف ذلك بأنه ظاهر الأصحاب، وعن آخر دعوى الإجماع عليه، وذلك للأصل، وسكوت صحيحتى معاويه وابن أبى يعفور فى مقام البيان عن الكفاره.

والرضوى: «إلا أن يكون انتبهت فى بعض الليل ثم نمت وتوانيت ولم تغتسل وكسلت، فعليك صوم ذلك اليوم وإعادته يوم آخر مكانه» (1)، وربما قيل بوجوب الكفاره لخبرى المروزى

ص: ٣٣٠

وإبراهيم بن عبد الحميد.

ففى الأول: «إذا أجنب الرجل فى شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه» (١).

وفى الثانى: «فمن أجنب فى شهر رمضان نام حتى يصبح فعليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه أبداً» (٢).

هذا مضافاً إلى القاعده الثانويه الداله على التلازم بين القضاء والكفاره.

وأشكل على الجميع، أما الخبران فبضعف السند، وعدم إمكان العمل بظاهرهما، لشموله النوم الأول.

وأما القاعده فبعدم تماميتها، كما سيأتى.

ولكن لا يخفى أن ضعف السند فى خبر المروزى غير ضار، بعد نقله فى كتاب الفقيه الذى التزم الصدوق بأن ما ينقله فيه حجه بينه وبين ربه (٣)، وعدم العمل بالخبر فى النوم الأول، لما عرفت من الدليل تخصيص له، فلا يسقطه عن الحجية.

نعم ظاهر خبر المروزى كون عدم الغسل عمداً، فلا يشمل

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ باب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤٤ باب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٣- [٣] انظر الفقيه: ج ١ (المقدمه)

وإن كان فى النومه الثالثه فكذلك على الأقوى، وإن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارہ أيضاً فى هذه الصوره

المقام، ولو شك فى ذلك لم يكن ظهور معتد به يؤخذ به، وربما يؤيد التقييد بالعمد موثق أبى بصير.

ثم إن النومه الثانيه كما عرفت هى ما بعد النومه الأولى التى كانت عقب الجنابه، فالنومه التى احتلم فيها مثلاً لا تحسب نومه أولى.

وذلك لأن صحاح معاويه وابن أبى يعفور والقمط داله على عدم البأس حتى بالقضاء فى النومه الأولى التى قبل الاستيقاظ، سواء أجنب فى ذلك الاستيقاظ، أو احتلم فى النومه التى قبل الاستيقاظ، فاحتمال احتساب النومه التى احتلم فيها نومه أولى كما فى المستند فى غير محله.

{وإن كان فى النومه الثالثه فكذلك} فيه القضاء دون الكفارہ {على الأقوى} أما القضاء فلا خلاف فيه ولا إشكال، لما قد عرفت فى النومه الثانيه.

أما عدم الكفارہ فهو المحكى عن المعتمر والمنتهى والمدارك، واختاره المستند والشيخ المرتضى والفقيه الهمدانى والمستمسك، وجمع من متأخرى المتأخرين، للأصل وإطلاق الأخبار الداله على أن بقاء الجنب لا شىء عليه.

{وإن كان الأحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارہ أيضاً} كالقضاء {فى هذه الصوره} وهذا القول هو المحكى عن الشيخين وابن حمزه وزهره، والحلبى والحلى والعلامه والشهيد والمحقق الثانى فى جملة من كتبهم، بل عن

الخلاف والغنيه والوسيله وجامع المقاصد الإجماع عليه، بل نسب منتهى المقاصد الإجماع إلى غيرهم أيضاً.

واستدل له بقاعده التلازم بين القضاء والكفاره، وبالإجماع المتقدم، وبجمله من الروايات كموثق أبي بصير: «ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح، قال: يعتق رقبه» (١) إلى آخره، وخبرى المروزى وإبراهيم بن عبد الحميد.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ قد تقدم الإشكال فى القاعده، والإجماع محتمل الاستناد فلا حجيه فيه، والموثق صريح فى العمد فالاستدلال به فى غير محله وإن صدر عن بعض الأعظم، والخبران ظاهران فى العمد كما تقدم.

ولا نقول بدوران الأمر بين تخصيصهما بصوره العمد وبين تقيدهما بالنومه الثالثه حتى يقال كما فى منتهى المقاصد لا منافاه بين الأمرين، فتأمل.

بل ربما يستدل لعدم الكفاره بخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) إنه قال: «فيمن وطأ فى ليل شهر رمضان فليطهر قبل طلوع الفجر، فإن ضيع الطهر ونام متعمداً حتى يطلع عليه الفجر وهو جنب فليغتسل ويستغفر ربه ويتم صومه وعليه قضاء ذلك اليوم، وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٣ الباب ١٦ من أبواب مما يمسك عنه الصائم ح ٢

بل الأحوط وجوبها فى النومه الثانىه أيضاً، بل وكذا فى النومه الأولى أيضاً إذا لم يكن معتاد الانتباه، ولا يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الأول، بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق الجنابه، فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من النوم الأول لا الثانى. حين يقوم ويتم صومه ولا شىء عليه» (١).

{بل الأحوط وجوبها فى النومه الثانىه أيضاً} لما عرفت من شمول خبرى المروزى وإبراهيم له، والقاعده التى التزم بها جماعه من الفقهاء، {بل وكذا فى النومه الأولى أيضاً إذا لم يكن معتاد الانتباه} لاحتمال صدق العمده.

لكن إطلاق النصوص النافيه للغسل بعد عدم صدق التعمد إلا فيما إذا كان قاطعاً بعدم الانتباه ينفى ذلك.

{ولا- يعد النوم الذى احتلم فيه من النوم الأول، بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق الجنابه، فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من النوم الأول} الذى لا يوجب شيئاً {لا الثانى} الذى يوجب قضاءً، بل وكفارةً على بعض الأقوال.

وقد اختلفوا فى المراد بالنوم الأول، فذهب بعض إلى أن المراد به هو النوم بعد العلم بالجنابه، سواء كانت عن احتلام أو غيره، وذهب آخرون إلى احتساب نومه الاحتلام النوم الأول إذا امتدت إلى

ص: ٣٣٤

ما بعد الاحتلام ولو بزمان يسير.

وهناك قول ثالث، بالفرق بين الاحتلام والجنابه العمديه، فالنوم الاحتلامى نوم أول وإن لم يعلم فيه بالجنابه بخلاف الجنابه العمديه، فإن النوم بعدها نوم أول.

والأقوى ما ذكره المصنف، فإنه الظاهر من صحيحه معاويه بن عمار: «يجنب من أول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء، قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال: فليقض ذلك اليوم عقوبه» (١).

وصحيحه ابن أبى يعفور: «الرجل يجنب فى شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: يتم صومه ويقضى يوماً آخر» (٢) بناءً على ما ذكره المستمسك (٣) من بعض النسخ المصححه، ولو شك فى صحه أيه من النسختين لم تصلح الصحيحه للاستدلال للشك فى كل من الزيادة والنقصيه، فالمحكم الأصل المقتضى لعدم القضاء فى النومه الأولى.

وبقرينه صحيحه معاويه يجب حمل موثق سماعه على العمده أو ما أشبهه، وحيث إنها ليست مختصه بالجنابه التى ليست باحتلام كان الفرق بينهما فى غير محله، مع ندره القائل به.

ص: ٣٣٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٤١ باب ١٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] المستمسك: ج ٨ ص ٢٦٥

ومثل الصحيحه الرضوى، قال: «وإن أصابتك جنابه في أول الليل فلا- بأس بأن تنام متعمداً وفي نيتك أن تقوم وتغتسل قبل الفجر، فإن غلبك حتى تصبح فليس عليك شيء إلا- أن تكون انتبهت في بعض الليل ثم نمت وتوانيت ولم تغتسل وكسلت فعليك صوم ذلك اليوم وإعاده يوم آخر مكانه»(١).

كما يدل على عدم البأس بالنوم بعد الجنابه غير الاحتلام الدعائم: «فمن وطأ امرأته في ليل شهر رمضان ثم نام، قال: وإن لم يتعمد النوم وغلبته عيناه حتى أصبح فليغتسل حين يقوم ويتم صومه ولا شيء عليه»(٢).

وكيف كان، فوحده المناط في الجنابه من غير فرق بين الاحتلام والجنابه العمديه، بل وغير العمديه كالتى تؤتى ولا تعلم، أو الرجل الذى تأتیه المرأه ولا يعلم، كما يتفق فى من ثقل نومه، خصوصاً بقرينه قوله (عليه السلام) فى الصحيحه: «عقوبه».

وأصالة عدم القضاء، وحصر المفطر فى الروايات الحاصره، تكفى فى الاستناد لما ذكره المصنف تبعاً لغير واحد من أن المراد بالنوم الأول هو النوم بعد العلم، سواء فى الاحتلام أو الجنابه.

والظاهر أن المراد العلم الفعلى لا- التقديرى الارتكازى، فمن يعلم بأنه يحتلم فى نومه، أو أن زوجها يأتيها وهى نائم، لا يحكم بالنوم الذى حدثت فيه الجنابه أنه النوم الأول، وإن امتد إلى ما بعد الجنابه.

ص: ٣٣٦

١- فقه الرضا: ص ٢٤ سطر ٣٣

٢- ([٢]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٣

(مسأله ٥٧): الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به، في حكم استمرار النوم الأول أو الثاني أو الثالث، حتى في الكفاره في الثاني والثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر ونحوه.

{مسأله ٥٧: الأحوط إلحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به في حكم استمرار النوم الأول أو الثاني أو الثالث حتى في الكفاره في الثاني} إذا قلنا بها في شهر رمضان {والثالث إذا كان الصوم مما له كفاره كالنذر ونحوه}.

ووجه الاحتياط فهم اتحاد الحكم في مطلق ماهيه الصوم المعين للقاعده التي تقدمت الإشاره إليها غير مره، من أن الماهيه الواحده إذا ثبت الحكم في بعض أفرادها يتعدى منه إلى سائر الأفراد، لفهم العرف عدم الخصوصيه لهذا.

ووجه عدم جزمه بالحكم الأصل، وحصر المفطر في الروايات السابقه في أشياء معينه ليس ما نحن فيه منها، والنص خاص بشهر رمضان، فلا وجه للتعدى، خصوصاً بعد أن علمنا الفرق بين رمضان وغيره، بل قد عرفت تصريح النص أنه لا يسبق رمضان شيء، والقاعده المتقدمه إنما تصح فيما علمنا وحده الماهيه، وذلك مفقود في المقام.

ومنه تعرف وجه التفصيل بين قضاء رمضان بالإلحاق، وبين غيره بعدم الإلحاق، وقد تقدم بعض ما ينفع في المقام فراجع.

(مسأله ٥٨): إذا استمر النوم الرابع أو الخامس فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث.

{مسأله ٥٨: إذا استمر النوم الرابع أو الخامس} أو الأكثر {فالظاهر أن حكمه حكم النوم الثالث} في القضاء والكفاره، لعدم فهم العرف خصوصيه في النوم الثالث بما هو ثالث في ترتب القضاء والكفاره، واحتمال أن يكون من قبيل «فمن عاد فينتقم الله منه»، لا يمنع الفهم العرفي المستفاد من النص، بل لا يبعد دعوى الإطلاق في جملة من نصوص المقام، ولذا أرسلوه إرسال المسلمات. ثم الظاهر أنه لا يهدم العدد تجديد الجنابه، فلو أجنب ونام ثلاث مرات، ثم أجنب لم يكن النوم بعده نوماً أولاً، كما صرح به الشيخ المرتضى، وأقره الفقيه الهمداني وغيره.

نعم الظاهر أن المعيار في النومات نوم الليل لا النهار، فلو احتلم في النهار، أو أجنب نفسه حراماً أو حلالاً، ثم نام عصراً مرتين، وفي الثانيه أو الثالثه امتد نومه إلى فجر اليوم الثاني لم يكن موجباً للقضاء والكفاره للأصل، وانصراف النص عن مثل ذلك، بل في بعض النصوص تصريح بأنه أجنب بليل، ولا مناط، إذ النوم في الليل مظنته الاستمرار، وليس كذلك نوم النهار.

نعم لا يبعد كون نوم الليل بعد الجنابه في النهار له هذا الحكم، لعدم فهم خصوصيه كون الجنابه يلزم أن تكون بليل، فتأمل.

ثم

ص: ٣٣٨

حيث إن الأصل يقتضى البراءة، بالإضافة إلى أدله حصر المفطر، لا يكون السكر والإغماء والجنون الأدوارى وما أشبه فى حكم النوم بالنسبة إلى القضاء والكفاره فيما لو أجنب ثم أسكر نفسه أو أغمى عليه بسبب من نفسه أو اضطراراً مره أو أكثر.

ص: ٣٣٩

(مسأله ٥٩): الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره.

{ مسأله ٥٩: الجنابه المستصحبه كالمعلومه فى الأحكام المذكوره } لما حقق فى الأصول من قيام الاستصحاب مقام العلم المأخوذ فى موضوع الحكم، وكذلك مقتضى عموم أدله البيئه قيامها مقام الجنابه المعلومه، أما لو كان الاستصحاب بالعكس، بأن كان على الطهاره أو قامت البيئه بأنه اغتسل ثم تبين الخلاف، فعدم القضاء والكفاره إنما هو من جهه عدم العلم الذى هو مقوم للموضوع.

ولو شك فى الجنابه فهل يلزم عليه الفحص، الظاهر ذلك، لما عرفت غير مره من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه إلا ما خرج، لكن لو لم يفحص لم يلحقه حكم النومات لتعلق الحكم بالعلم المفقود فى المقام.

ص: ٣٤٠

(مسألة ٦٠): ألحق بعضهم الحائض والنفساء بالجنب في حكم النومات، والأقوى عدم الإلحاق وكون المنط فيهما صدق التواني في الاغتسال، فمعه يبطل وإن كان في النوم الأول، ومع عدمه لا يبطل وإن كان في النوم الثاني أو الثالث.

{مسألة ٦٠: ألحق بعضهم الحائض والنفساء} بعد طهرهما من الدم {بالجنب في حكم النومات} وذلك للأولوية، فإن حدث الحيض والنفساء أكثر قذاره من حدث الجنابه، ولذا يسقط التكليف مع الحدثين بالصلاه والصيام وما أشبه دون حدوث الجنابه، أو لفهم وحده المنط من أخبار النومات في باب الجنابه، إذ لا فرق في الأحداث الثلاثة في عدم جواز الصلاه والصيام ولمس كتابه القرآن وما أشبه معها.

{والأقوى} وفاقاً للمشهور الذين عنونوا هذه المسألة {عدم الإلحاق}، إذ لا دليل على الأولوية بالنسبه إلى الحدث الباقي بعد النقطاع الدم، فإن الأولوية لو كانت فإنما هي بالنسبه إلى ذات الحدث لا بالنسبه إلى الأثر الباقي بعده، والمنط غير معلوم خصوصاً، والأصل وحصر المفطر في جملة من الروايات في أشياء معينه ينفيان ذلك.

{كون المنط فيهما صدق التواني في الاغتسال، فمعه يبطل وإن كان في النوم الأول، ومع عدمه لا يبطل وإن كان في النوم الثاني أو الثالث} أو ما بعدهما، وذلك لأنه هو المعيار المعلق عليه الحكم في الروايه، وهو خبر

أبى بصير المتقدم، حيث قال الإمام (عليه السلام): «إن طهرت بليل من حيضها ثم توانت أن تغتسل فى رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم»^(١).

ومن المعلوم وحده الحيض والنفاس، ولذا ألحق النفاس به.

ثم إنه لو شك فى صدق التوانى فالظاهر العدم، لأن القضاء بأمر جديد، لا يثبت إلا مع القطع بالموضوع.

كما أن الظاهر عدم إلحاق غير رمضان به فى هذا الحكم لعدم الدليل، بعد أن عرفت مكرراً عدم استفادته وحده ماهية الصوم مطلقاً من النصوص والفتاوى.

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٤٨ باب ٢١ مما يمسك عنه الصائم ح ١

(مسأله ٤١): إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل.

{مسأله ٤١: إذا شك في عدد النومات بنى على الأقل} لأصالة العدم، ولو علم بعدد من النومات ولكن كان الشك في تقدم الجنابه عليها أو تأخرها عنها كان الحكم ذلك، وربما احتمل هنا إجراء قاعده الحادئين المجهول تاريخهما أو المعلوم تاريخ أحدهما.

ثم الظاهر عدم جريان حكم النومات فيما لو كان فقد الشعور بسبب غير النوم، كالسكر أو الإغماء أو ما أشبهه، لعدم الشمول النوم لهما، وإن كانا مشتركين مع النوم في فقدان الشعور، وذلك لدوران الحكم في النص مدار النوم، ولا وجه للتعدى إلا المناط، وهو غير مقطوع.

ص: ٣٤٣

(مسأله ٦٢): إذا نسى غسل الجنابه ومضى عليه أيام وشك في عددها، يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن، وإن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ.

{مسأله ٦٢: إذا نسى غسل الجنابه ومضى عليه أيام وشك في عددها يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن} لأصالة الصحه بالنسبه إلى سائر الأيام التي يشك في الجنابه بالنسبه إليها {وإن كان الأحوط تحصيل اليقين بالفراغ} لأنه علم بتوجه التكليف بالصوم إليه ولم يعلم بفراغ ذمته منه.

ثم إنه لا- فرق بين كون الشك لأجل الشك في وقت الغسل أو الجنابه أو في عدد الأيام الماضيه من شهر رمضان أو في عدد الأيام الباقيه منه، مثلاً قد يجنب فينسى الغسل أياماً ثم يغتسل ثم يشك في أن غسله كان في عاشر رمضان أو الحادى عشر منه، أو علم بأن غسله كان في العاشر لكن يشك في أن جنابته المنسيه كانت في الخامس من رمضان أو السادس منه.

وقد يجنب في شهر رمضان ثم ينسى الغسل، وبعد الاغتسال يشك في أن غسله كان في ثالث رمضان لأن شهر شعبان كان كاملاً، أو في رابع رمضان لأن شهر شعبان كان ناقصاً.

وقد يجنب في شهر رمضان ثم ينسى الغسل، وبعد الاغتسال في شهر شوال يشك في أن شهر رمضان كان ناقصاً حتى يكون صومه بالجنابه ثلاثه أيام، أو كان رمضان كاملاً حتى يكون صومه بالجنابه

أربعة أيام، وربما يحتمل جريان الاستصحاب في بعض الصور، لكنه ليس في محله كما لا يخفى.

ص: ٣٤٥

(مسأله ۶۳): يجوز قصد الوجوب في الغسل وإن أتى به في أول الليل، لكن الأولى مع الإتيان به قبل آخر الوقت أن لا يقصد الوجوب بل يأتي به بقصد القربه.

{مسأله ۶۳: يجوز قصد الوجوب في الغسل وإن أتى به في أول الليل} لأن التكليف بالغسل إنما توجه إلى الجنب في الليل، وإذا توجه التكليف كان واجباً، فليس من قبيل الغسل قبل دخول وقت الصلاة، إذ لا تكليف بالطهور قبل دخول الوقت، فإنه إذا زالت الشمس وجبت الصلاة والطهور، واحتمال أن التكليف بالصيام لا يتوجه إلا في أول جزء من النهار، والطهاره ما أمر بها في هذا الجزء، فليس الطهور واجباً قبل ذلك، فلا وجه لنيه الوجوب، في غير محله، إذ الطهور مقدمه وهي لا- تتأتى إلا- قبل الفعل والمفروض أن الفعل يبدأ من أول جزء من النهار، فعدم الوجوب ينافى ذلك، كما لا يخفى.

{لكن الأولى مع الإتيان به} أي بالغسل {قبل آخر الوقت} أي بمقدار يأتي بالغسل كما لو كان مقدار وقت غسله خمس دقائق وأتى به قبل عشر دقائق من طلوع الفجر مثلاً {أن لا يقصد الوجوب، بل يأتي به بقصد القربه} لأحتمال أن يكون الوجوب قبل آخر الوقت، إذ لا تنجز للتكليف قبل الضيق، لكن لا يخفى ما في هذه الأولويه، إذ لا دليل على لزوم الضيق في الوقت.

وكيف كان فحكم غسل الحائض والنفساء والتيمم البدل من الغسل أيضاً ذلك.

وهل أن التكليف بالغسل يأتي في الليل حتى أنه

إذا أراد الغسل في النهار المتقدم فيما لو أجنب في النهار كان مستحباً، كما في من لا تجب عليه الصلاة في المغرب، إما لأنه قبل البلوغ ويبلغ مع أذان الصبح، أو في من يجنب مع أذان المغرب ولا يستفيق إلا مع أذان الصبح أو ما أشبه ذلك، أم أن التكليف بالغسل يأتي بعد الجنابه سواء كانت ليلاً- أو في النهار السابق على الليل، احتمالان، من أن التكليف بالصوم بأصل الشريعة المقتضى لسبقه على الليل فيجب، ولذا يأتي به بنيه الوجوب، ومن أن الظاهر من الأدله أن الغسل إنما يجب ليلاً.

ولا يبعد الأول، إذ الظهور المذكور لو سلم فإنما هو من باب الغالب.

ثم إن قصد الوجوب إنما هو مع وجوب الصوم، أما مع استحبابه كما في المميز أو الذي يجوز له كل من الصوم والإفطار كالأضرار اليسيره على ما ذكروا من أنها ترفع وجوب الصوم لا أصل شرعيته بمقتضى قاعده الامتنان الرافعه للتكليف الالزامى لا أصل التكليف، فالظاهر عدم صحه قصد الوجوب، إذ لا وجوب للغسل في المميز مطلقاً، وفي المكلف قبل دخول الوقت للصلاه.

ص: ٣٤٧

(مسأله ٦٤): فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس.

{مسأله ٦٤: فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم، فيصح صومه مع الجنابه أو مع حدث الحيض أو النفاس} إذ الطهور إنما يجب إذا كان المكلف متمكناً منه، فإنه لا- تكليف بغير المقدور، والصوم ليس مشروطاً بالغسل فيما لا- يتمكن المكلف من الطهور، إذ أدله الغسل مخصوصه بصوره الإمكان.

وإن شئت قلت: إن إطلاق أدله الصوم وانصراف أدله الغسل إلى صوره إمكان الغسل يوجب تقييد وجوب الطهور بصوره الإمكان، فالإطلاق فيما عدا صوره الإمكان محكّم.

فلا يقال: إن المشروط عدم عند عدم شرطه، فلا وجوب للصوم في صوره عدم التمكن من الطهور.

كما ربّما يقال ذلك بالنسبه إلى الصلاه، إذ الأخبار الناهيه عن الصلاه بدون الطهور دلت على مبغوضيه الصلاه بدونه، وليس كذلك الغسل في باب الصوم، ولذا لو صلى بدون الطهور ولو نسياناً كانت الصلاه باطله بخلاف الصوم.

ولكن لا يخفى أن صحه الصوم بدون الطهورين خاص بصوره تعيين الصوم، إذ لولاه لما كان الصوم الفاقد للشرط واجباً حتى يصح الإتيان به بدون الطهور.

وعليه فلو كان الصوم مرفوعاً امتناناً كما عرفت في المسأله السابقه

مما يجوز كل من الإتيان به وتركه، لكون الضرر يسيراً بقدر رفع الإلزام لا بقدر تحريم الإتيان بالصوم، فهل يحرم لأنه بلا شرط، أو لا- لأنه إذا جاز صوم شهر رمضان بدون الطهور في صورته الوجوب جاز في صورته الاستحباب، لوحده حقيقته شهر رمضان وجوباً وندباً. وكذلك في الطفل المميز والشيخ والشيخة فيما جاز لهما الصوم والإفطار، احتمالان، وإن كان الثاني أقرب.

ص: ٣٤٩

(مسأله ٦٥): لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمس الميت، كما لا يضر مسه في أثناء النهار.

{مسأله ٦٥: لا يشترط في صحه الصوم الغسل لمس الميت} لأصالة عدم الاشتراط بعد كون الدليل خاصاً بالأغسال الأربعة فقط، واحتمال أن معنى وجوب الغسل للمس اشتراط العباده به، في غير محله، بعد أصل العدم، وإن قلنا به في باب الصلاه، لانصراف الوجوب إلى الوجوب الشرطى لا الوجوب تعبداً، أو لو لم يكن عليه صلاه كالحائض ونحوه.

{كما لا يضر مسه} أى الميِّت {فى أثناء النهار} نهار الصوم إذ لا ينافى المس الصوم.

ص: ٣٥٠

(مسأله ٦٦): لا يجوز إجتناى نفسه فى شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال والتيمم

{مسأله ٦٦: لا يجوز إجتناى نفسه فى شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال والتيمم} كما هو المشهور، كما أفتى بذلك الجواهر والمستند ومنتهى المقاصد وغيرهم، وذلك لأن أدله الإصباح جنباً شامله له، فإنه من الإصباح متعمداً، وبهذه الأدله يخصص عموم قوله سبحانه: (أحل لكم ليله الصيام الرفث إلى نساءكم) (١).

وقوله سبحانه: (فالآن باشروهن) (٢) إلى قوله: (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) (٣).

والإشكال فى أن مقتضى الغايه جواز المباشره إلى التبين، إشكال فى أصل عدم جواز البقاء، لا فيما نحن فيه كما لا يخفى.

وعليه فلا- فرق بين ضيق الوقت عن كل الغسل والتيمم أو بعضه، لأنه غير متطهر بعدم تمام الغسل أو التيمم، ولو أجنب والحال هذه كان من تعمد البقاء، وهل أن فى حكم ذلك ما لو كان عدم التمكن من الغسل والتيمم لأجل عذر آخر لا لضيق الوقت،

ص: ٣٥١

١- سورة البقره: آيه ١٨٧

٢- ([٢]) سورة البقره: آيه ١٨٧

٣- ([٣]) سورة البقره: آيه ١٨٧

بل إذا لم يسع للاغتسال ولكن وسع للتيمم

كما لو كان فاقد الطهورين بذاته لا لضيق الوقت، أو كان له عذر آخر من استعمال الماء والتراب؟ احتمالان، من أنه من تعمد البقاء، ومن أن المنصرف من الأدلة غير هذه الصورة، خصوصاً إذا طال فقده لهما، كمن حبس وزوجته في سجن من خشب حيث يفقد الطهورين لمدته طويله.

اللهم إلا أن يقال: إن الفاقد لهما تكليفه التيمم على بعض ملابسه وما أشبه مما ذكره في باب التيمم.

{بل} لا- يجوز إجناب نفسه {إذا لم يسع} الوقت {للاغتسال ولكن وسع للتيمم} قال في الجواهر(1): وإن وسع التيمم فقط عصى وصح الصوم على إشكال، أما على مذهب المدارك الذي لا يرى قيام التيمم مقام الغسل، لأن الأمر إنما هو بالغسل لا بالتيمم، فواضح لأنه من الإصباح جنباً إذ لا يقوم التيمم مقامه حينئذ، وأما على مذهب من يرى قيام التيمم مقام الغسل في المقام لإطلاق أدله البدليه، فالعصيان إنما هو لأجل أن المنصرف من أدله عدم جواز البقاء عدم الجواز إلا بالغسل، وصحة الصوم لأنه لم يدخل الصباح بلا طهور، فهو من قبيل من أراق ماءه في الوقت ثم تيمم وصلّى، فإن صلاته صحيحة وإن كان عاصياً بإراقه الماء.

وإن شئت قلت: إنه لا يجوز للإنسان أن يخرج نفسه من

ص: ٣٥٢

١- الجواهر: ج ١٦ ص ٢٤٤

موضوع الاختيار إلى موضوع الاضطراب، وإن كان العمل في حال الاضطراب صحيحاً، فإن الإجناب مع عدم سعه الوقت إخراج نفسه من موضوع الطهاره الأوليه إلى موضوع الطهاره الاضطرابيه.

ثم إن مقتضى ذلك عدم جواز الإجناب إذا كان هناك مانع آخر عن الماء، غير ضيق الوقت كالمرض وعدم الماء وما أشبهه، لكن الظاهر وجود الإشكال في أصل المسأله، ولعل إشكال الجواهر كإشكال ابن العم في تعليقه ناظر إلى هذا، إذ الأدله إنما دلت على عدم جواز الإصباح جنباً وليس المتيمم تيمماً صحيحاً للعذر ممن أصبح جنباً، وهل أفتى أحد لعدم جواز المريض سنوات أو فاقد الماء كذلك بعدم إجناب نفسه.

والقول بالفرق بين فاقد الماء والمريض وبين ضيق الوقت خلاف إطلاق الأدله من الجانبين، فإنه إن قلنا بأنه من موضوع الاضطراب الذى لا يجوز إلقاء النفس فيه كان اللازم عدم الجواز فيهما، وإن قلنا إن المستفاد من أدله التيمم السعه، كما ربما يستفاد من فتواهم بجواز السفر وإن علم أنه يتلى بالتيمم كما كان هو الغالب فى الأسفار القديمه، كان اللازم الجواز فيهما، أى فى صورتى الضيق وسائر الأعذار عن استعمال الماء، وهذا لا ينافى عدم جواز إراقه الماء لمن لا يجد غيره مما يسبب اضطرابه إلى التيمم بعد دخول الوقت، لأن الأمر بالطهاره المائيه حينذاك منجز.

ولو ظن سعه الوقت فتبين ضيقه فإن كان بعد الفحص صح صومه

بل ربما يقال: إن الشارع لم ينه عن الإجناب بل أمر بالغسل لمن كان جنباً، فإذا أجنب نفسه وكان له عذر عن استعمال الماء انتقل إلى التيمم {ولو ظن} عدم سعه الوقت ثم تبين سعته كان تجزئاً وصح الصوم بعد الغسل بلا إشكال إذا لم يشمله دليل عدم جواز الإجناب، وإن كان ظاناً بأنه من مصاديق الدليل المذكور، ومثله ما لو علم جهلاً مركباً عدم السعه، وكذلك ما لو كان الظن أو القطع بالنسبة إلى سائر الأعدار، كما لو قطع عدم وجود الماء وما أشبهه.

ولو ظن {سعه الوقت فتبين ضيقه فإن كان بعد الفحص} المسقط للتكليف {صح صومه} بلا إشكال لأنه ليس من متعمد البقاء على الجنابه حينئذ.

ثم إن القول بالفحص إنما هو عند من يرى وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية مطلقاً، أو من ما كان من هذا القبيل كباب الخمس والزكاه والاستطاعه وما أشبهه، وإلا كان اللازم القول بالاستصحاب خصوصاً عند من يرى جواز الأكل والشرب وإن شك في دخول الصباح، بل رأى الفجر أحد الصديقين ولم يره أحدهما الآخر كما هو مضمون بعض الروايات.

ثم إن صحه الصوم في صورته الفحص لا- فرق فيها بين فاقده الماء أو كليهما أى التراب والماء، ضيقاً أو لعذر آخر، وذلك لما عرفت من

ص: ٣٥٤

وإن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط.

التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع ولو مع الاضطرار

أنه ليس من البقاء على الجنابه عمداً الذى هو مدار العصيان والقضاء {وإن كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الأحوط} لأنه متعمد البقاء، وإنما احتاط لإشكالهم فى وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعية، أو فى مسأله الصوم خاصه، لمكان بعض الروايات الداله على جواز الإتيان بالمفطر مع الشك فى طلوع الفجر.

ثم إن السيد جمال الكلبيكانى علق على هذا الاحتياط: بأنه لا يترك، ووجهه غير واضح بعد بنائهم على أن الاحتياط المطلق وجوبى، ولم يسبق من المصنف فتوى بالجواز حتى يكون ظاهر الاحتياط الاستحباب.

ثم إن ما ذكر من الأحكام آت فى كل من الفاعل والمفعول، ولو كان لأحدهما العذر دون الآخر من استعمال الماء، أو كان الوقت ضيقاً بالنسبه إلى أحدهما دون الآخر، كان لكل حكمه، كما لا فرق بين الإجناب عن الحلال أو الحرام.

{التاسع من المفطرات: الحقنه بالمائع ولو مع الاضطرار} عدم جواز الحقنه تكليفاً إلا- فى صوره الاضطرار هو المشهور بين الأصحاب، بل لم ينقل الخلاف إلا من ابن الجنيد، حيث قال: يستحب الامتناع من الحقنه لأنها تصل إلى الجوف.

أما كونها مفسده للصوم فهو المشهور أيضاً، خلافاً للجمل والاستبصار والنهايه والسرائر والمعتبر والنافع والمنتهى والمسالك والروضه والمدارك والمستند وبعض آخر، والأقوى هو المشهور فى الأمرين كما اختاره الماتن.

ويدل عليه صحيحه البنظى، عن أبى الحسن الرضا (عليه السلام) أنه سأله عن الرجل يحتقن تكون به العله فى شهر رمضان؟ فقال: «الصائم لا يجوز له أن يحتقن»^(١).

فإن الظاهر من عدم الجواز الحكم الوضعى أى الإفساد، ومن المعلوم أن الإفساد حرام، وإلا فلو كان المراد الحكم التكليفى لجاز فى صوره العله التى هى عباره عن الاضطرار، إذ ما من شىء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه.

وخبر دعائم الإسلام، عن على (عليه السلام) أنه قال: «نهى الصائم عن الحقنه» وقال: «إن احتقن أفطر»^(٢).

والصدوق فى المقنع، قال: «ولا يجوز أن يحتقن»^(٣)، والمقنع مضمون الروايات، كما لا يخفى.

ص: ٣٥٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٧ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٥

٣- [٣] المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ١٦ سطر ٢٧

والرضوى قال: «ولا يحتقن»^(١)، في سياق ما لا يجوز للصائم.

استدل القائل بالجواز: بالأصل، وبعض الأخبار الآتية في الجامد، وبما دلّ على حصر المفطر في أمور مخصوصه.

وفي الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، والأخبار الآتية ظاهره في الجامد، ولو كانت مطلقه لزم تخصيصها بالصحيحه، وما دل على حصر المفطر إن سلم المفهوم لها، كان اللازم تقييد المفهوم بالصحيحه.

واستدل القائل بعدم الإفساد: بالأصل، قال في محكى المعبر: والنهي عن الاحتقان لا يقتضى فساد الصوم، لاحتمال أن يكون حراماً، لا لكون الصوم يفسد به، انتهى.

وقد عرفت جواب الأصل فيما تقدم، كما عرفت وجه دلالة الصحيحه على الفساد، مضافاً إلى خبر الدعائم الصريح في الأمرين، وكيف كان فما تقدم هو الأقرب.

والظاهر عدم الفرق بين القليل والكثير، إذا صدق اسم الحقنه.

أما ما يصل من الماء إلى الجوف حسب المتعارف حيث الدخول في الماء فلا ينبغى الإشكال فيه، كما لا ينبغى الإشكال في عدم الفرق

ص: ٣٥٧

إليها لرفع المرض، ولا بأس بالجامد

بين أقسام المائع، المطلق والمضاف، والأجسام السائلة كالدهن وما أشبهه.

نعم الاحتقان بالريح وما أشبه مما يسمى احتقاناً حالاً، الظاهر عدم ضرره، لأنه لا يصدق عليه الاحتقان عرفاً، وإن سمي احتقاناً مجازاً، والظاهر عدم الفرق في الاحتقان بين الإدخال من الدبر أو من ثقبه هناك قريبه منه، أو بواسطة الأبره التي تعمل عمل الاحتقان في الإدخال من نفس المخرج، لكن من أعلى أو أسفل منه.

أما الإدخال من الإحليل أو الفرج أو ما يشك كونه دبراً كما في الخنثى، أو بواسطة التزريق من البطن إلى المعده أو الظهر أو ما أشبهه، فالأصل جوازه تكليفاً ووضعاً، إلا إذا فهم المناط القطعي في بعض الأمور المذكوره.

ولا- يختص الاحتقان بالقينيه وما أشبهه، فإذا حصل الاحتقان بالضغط وما أشبهه كان كذلك، ولو من الاضطراب {إليها لرفع المرض} لإطلاق الأدله.

نعم الاضطراب يرفع الحكم التكليفي، ولو دار الأمر بين الشرب أو الحقنه فالظاهر عدم الفرق لإفساد كليهما للصوم.

{ولا- بأس بالجامد} كما عن المشهور، خلافاً لمن قال بالحرمة دون الإفساد كالمعتبر، أو الفساد أيضاً مع القضاء، كما عن المختلف وغيره، أو مع الكفاره أيضاً كما عن إطلاق الجمل للسيد حكايته، والأقوى هو المشهور.

وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً.

ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل والأخبار الحاصره _ بعد عدم شمول الصحيحه السابقه للجامد، لأن الاحتقان ظاهر فى المائع _ جمله من النصوص، كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل والمرأه هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

وموثقه ابن فضال، قال: كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام): ما تقول فى التلطف يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب: «لا بأس» (٢).

قال فى المجمع: التلطف هو إدخال شىء فى الفرج مطلقاً، وفى الوسائل روايته «فى اللطف» وفى أخيره «لابأس بالجامد»، وروايته عن الشيخ «فى التلطف من الأشياف».

{وإن كان الأحوط اجتنابه أيضاً} وفاقاً لمن تقدم، ولاحتمال شمول الاحتقان له، ولأنه قد أدخل فى جوفه المفطر فيكون كما لو ابتلعه.

وفى الكل ما لا يخفى، لأن الاحتقان أولاً منصرف عن الجامد أو موضوع لغيره، ولو فرض العموم لزم تقييده بما تقدم فى صحيحه ابن جعفر والموثقه، ومعه لا مجال للمقاييسه بالابتلاع.

ص: ٣٥٩

١- الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٦ باب ٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

(مسأله ٦٧): إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً وإن كان الأحوط تركه.

{مسأله ٦٧: إذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد إلى الجوف بل كان بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً} لانصراف الاحتقان عنه، بل هو من قبيل الذهاب في الماء الذي يستلزم دخول شيء منه في أوائل الدبر مع أنه جائز قطعاً.

{وإن كان الأحوط تركه} لاحتمال الصدق، والفرق بينه وبين الدخول في الماء بالجواز هناك للنص بخلاف المقام، ولا فرق في الاحتقان كما عرفت بين إدخال المحقنه أو الضغط المصعد للماء، لأن الظاهر من النص والفتوى كون المناط إدخال المائع في الجوف من طريق الدبر.

ص: ٣٦٠

(مسأله ٦٨): الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامداً أو مائعاً وإن كان الأحوط تركه.

العاشر: تعمد القىء

{مسأله ٦٨: الظاهر جواز الاحتقان بما شك في كونه جامداً أو مائعاً} إذا لم يكن هناك أصل موضوعي، وإنما نقول بالجواز لأصالة الجواز في الشبهات الموضوعية، وحيث قد عرفت غير مره لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية كان مقتضى القاعدة الجواز بعد الفحص وعدم العلم بكونه من أيهما.

{وإن كان الأحوط تركه} تحصيلاً للعلم بالامتثال، والظاهر أن التميع الحاصل بحراره الجسد أو رطوبات الدبر لا يوجب صدق الاحتقان بالمائع، كما أن التجمد الحاصل بحراره فيما يجمد بها لا يوجب جواز الاحتقان بالمائع، ولو احتقن بالجامد ثم فعل ما يوجب ميعانه في الداخل لم يفطر لعدم الصدق.

{العاشر} من المفطرات: {تعمد القىء} كما هو المشهور، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه، خلافاً للحلي، حيث ذهب إلى أنه محرم غير مفطر.

ثم القائل بالبطلان بين من أوجب القضاء خاصه، كما هو المشهور، أو مع الكفاره.

وكيف كان، فيدل على قول المشهور جمله من النصوص، كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا تقيأ الصائم فعليه

قضاء ذلك اليوم، وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه» (١).

وصحيحه الآخر، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا تقياً الصائم فقد أفطر وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه» (٢).

وموثق بن مهران، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن القيء في شهر رمضان، فقال: «إن كان شيء يبدره فلا بأس، وإن كان شيء يكره نفسه عليه فقد أفطر وعليه القضاء» (٣).

وروايه مسعده بن صدقه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من تقياً متعمداً وهو صائم فقد أفطر وعليه الإعادة، فإن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له». وقال: «من تقياً وهو صائم فعليه القضاء» (٤).

وخبر ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «من تقياً متعمداً وهو صائم قضى يوماً مكانه» (٥).

وخبر علي بن جعفر (عليه السلام)، عن أخيه موسى

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦١ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٠ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٦١ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٥

٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

٥- ([٥]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٧

(عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يستاك وهو صائم فيقئ، ما عليه؟ قال: «إن كان تقياً متعمداً فعليه قضاؤه، وإن لم يكن تعمد ذلك فليس عليه شيء»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا استدعى الصائم القيء فتقياً متعمداً فقد استخف بصومه، وعليه قضاء ذلك اليوم، وإن ذرعه القيء ولم يملك ذلك ولا استدعاه، فلا شيء عليه»^(٢).

والرضوى: «والرعاف، والقلس، والقيء لا ينقص الصوم إلا أن يتقياً متعمداً»^(٣).

ثم إنه قد استدلل الحلبي على الحرمة دون البطلان بالأصل، وبما دلّ على انحصار المفطر في ثلاثه أو أربعة كما تقدم جملة منها في باب الأكل والجماع، وبأن الصوم إمساك عما يدخل في الجوف، لا عما يخرج منها، فاللزام أن تحمل أخبار النهي عن الحرمة التكليفيه، وبعض النصوص، كصحيح عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام)، قال: «ثلاثه لا يفطرون الصائم

ص: ٣٤٣

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٠

٢- [٢] دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٤ الفقرة: ٣

٣- [٣] فقه الرضا: ص ٢٦ سطر ١٠

وإن كان للضروه من رفع مرض أو نحوه

القيء والاحتلام والحجامه»(١).

وخير ابن سنان، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام، أيفطر ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا»(٢).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، ودليل الانحصار مقيد بما سمعت، كما قيد بغيره من المفطرات، وكون الصوم خاصاً بالإمساك عما يدخل فى الجوف غير تام، لأنه بالإضافة إلى ما ذكره الجواهر من كونه اجتهاداً فى مقابل النص، النقض بالكذب على الله والرسول والارتماس والبقاء على الجنابه، والصحيح مقيد بكونه ذرعاً لا-قيئاً عمداً، لما تقدم من الأخبار المفصلة وغيرها، والخبر إنما يراد به الذرع، كما وقع التصريح بتفسير القلس بذلك فى بعض الأخبار كما سيأتى، وكيف كان فالمشهور هو المتعين.

ثم إن تعمد القيء مفطر {وإن كان للضروه من رفع مرض أو نحوه} كما لو تألم بطنه فقاء لرفع وجع البطن، وذلك لإطلاق النص والفتوى، وحديث «لا» ضرر إنما يرفع الحكم التكليفي لا الوضعي،

ص: ٣٦٤

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٨

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

ولا بأس بما كان سهواً، أو من غير اختيار

إلا فيما إذا كان هناك دليل على ذلك.

{ولا بأس بما كان سهواً، أو من غير اختيار} نصاً وفتوى، بل دعوى الإجماع عليه، إلا من ابن الجنييد الذي أوجب القضاء به إذا كان من محرم.

ويدل عليه بالإضافة إلى ما تقدم من تقييد البطلان في النصوص السابقة بالتعمد، جملة من النصوص، كخبر ابن سنان السابق.

ومحمد بن مسلم، قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن القلس يفطر الصائم، قال (عليه السلام): «لا» (١).

وعمار بن موسى، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم؟ قال: (عليه السلام): «ليس بشيء» (٢).

وسماعة، قال: سألته عن القلس وهي الجشاء يرتفع الطعام من جوف الرجل من غير أن يكون تقياً وهو قائم في الصلاة؟ قال: «لا تنقض ذلك وضوءه، ولا يقطع صلاته، ولا يفطر صيامه» (٣).

ومحمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القلس أيفطر الصائم؟ قال: «لا» (٤).

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ١

٢- [٢] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

٣- [٣] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٤

والمدار على الصدق العرفى فخرج مثل النواه أو الدوده لا يعد منه.

هذا بالإضافة إلى الأصل، والأخبار الحاصره.

أما ابن الجنييد فلم يظهر مستنده، اللهم إلا المناط فى أكل المحرم الذى يوجب أشديه الحكم فإنه (رحمه الله) ممن كان يعمل بمثل هذه القياسات، وردّه واضح لإطلاق ما تقدم من الأدله، وقد فصل المامقانى (رحمه الله) وغيره مذهبه والجواب عنه فراجع.

ثم إنه سيأتى الكلام فى أدله عدم إبطال السهو فى المفطر فى الفصل الآتى.

{والمدار} فى صدق التقيؤ العمدى الموجب للبطلان {على الصدق العرفى} لأنه هو مدار الموضوعات المربوطه بالأحكام الشرعيه {فخرج مثل النواه أو الدوده لا يعد منه} لعدم صدق التقيؤ والقيء على ذلك.

ص: ٣٦٦

(مسأله ٦٩): لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً، ولو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه

{مسأله ٦٩: لو خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار لم يكن مبطلاً} سواء وصل إلى فضاء الفم أم لا، أما إذا لم يصل فواضح، وإما إذا وصل فلأن الأكل بدون الاختيار ليس من المبطلات {ولو وصل إلى فضاء الفم فبلعه اختياراً بطل صومه} لأنه من الأكل الاختياري، فيشمله دليل إبطال الأكل.

اللهم إلا أن يقال: بانصراف أدله الأكل عن مثل ذلك، فإن المولى إذا قال لعبده: لا تأكل حتى آتيك، ثم تجشأ العبد وأكل ما جاء إلى فمه، لم يكن مخالفاً للمولى عرفاً، بالإضافة إلى صحيح ابن سنان الذي تقدم بعضه في المسأله السابقه، قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الصائم يقلس فيخرج منه الشيء من الطعام أي فطر ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا»، قلت: فإن ازدرده بعد أن صار على لسانه، قال: «لا يفطر ذلك» ((١)).

وموثق عمار: يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع إلى جوفه وهو صائم؟ قال (عليه السلام): «ليس بشيء» ((٢)).

ص: ٣٦٧

١- الوسائل: ج ٧ ص ٦٢ باب ٢٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٦٣ باب ٣٠ مما يمسك عنه الصائم ح ٢

وعليه القضاء والكفاره، بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراماً من جهه خباثته أو غيرها.

وحمل الأول: على ما ليس باختيار، خلاف ظاهر «ازدرده» الظاهر فى الاختيار.

والثانى: على ما لم يصل إلى فضاء الفم أيضاً، خلاف ظاهر وصوله إلى الحلق.

هذا بالإضافة إلى ندره على الأكل العمدى لبعض ما يخرج بالقىء ويصل إلى فضاء الفم، فالإطلاقات الداله على عدم البطلان يشمله، لكن لا يخفى وجه الاحتياط، ويظهر من المستمسك التوقف فيه.

{وعليه القضاء والكفاره، بل تجب كفاره الجمع إذا كان حراماً من جهه خباثته} لاستحاله فى المعده إلى الخبيث لو قلنا بذلك {أو غيرها} كأن كان شارباً للخمر فتجشأ فازدردها، وكفاره الجمع إنما هى لما سيأتى من الدليل على وجوبها فى الإفطار بالحرام.

ص: ٣٤٨

(مسألة ٧٠): لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار فسد صومه

{مسألة: لو ابتلع في الليل ما يجب عليه} وجوباً شرعياً {قيؤه في النهار فسد صومه} قال في المستمسك: "يعنى وإن لم يتقيأ، لأن وجوب فعل القيء المفطر يمنع من التعبد بالإمساك عنه" (١)، انتهى.

لكن الظاهر أنه لا يوجب الفساد، بل هو مثل ما إذا دفع إنساناً في البحر مما يغرق بسببه، فإن وجوب إخراجه لا يفسد صومه من جهة أن وجوب الارتماس المتوقع عليه الإنقاذ، يمنع من التعبد بالإمساك عن المفطر.

والسر أن الظاهر من الأدلة كون القيء ضداً وجودياً للصوم، لا أن ترك القيء جزء للصوم، ومثله يقال في باب الإحرام، فيما لو وجب عليه الإتيان ببعض المحظورات كالاستئذان ونحوه، ومنه يظهر عدم وجه لتردد البروجردى (رحمه الله) في أن عدمه جزءاً ووجوده ضد.

ثم إن وجوب القيء إما لكون الصوم ليس واجباً معيناً، أو لكون وجوب القيء أهم، أما إذا كان الصوم واجباً معيناً كشهر رمضان ولم يكن القيء أهم لم يكن وجه لفساد الصوم، وذلك لعدم الوجوب الفعلي للقيء حتى ينافى الصوم، وإنما يكون ذلك موجباً

ص: ٣٦٩

إن كان الإخراج منحصراً في القىء، وإن لم يكن منحصراً فيه لم يبطل إلا إذا اختار القىء مع إمكان الإخراج بغيره، ويشترط أن يكون مما يصدق القىء على إخراجها، أما لو كان مثل دره أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القىء لم يكن مبطلاً.

{إن كان الإخراج منحصراً في القىء، وإن لم يكن منحصراً فيه لم يبطل} لأنه لا- يجب عليه حينئذ فعل ما ينافي الإمساك، ومنه يعرف أنه إن كان الأمر دائراً بين القىء أو الحقنه لم ينفع، لدوران الأمر بين أحد مبطلين {إلا إذا اختار القىء مع إمكان الإخراج بغيره} لأنه من فعل المفطر عمداً.

{ويشترط} في البطلان {أن يكون مما يصدق القىء على إخراجها، وأما لو كان مثل دره أو بندقه أو درهم أو نحوها مما لا يصدق معه القىء لم يكن مبطلاً} والوجه في ذلك انصراف أدله القىء عن مثل هذه الأمور.

فلا يقال أى فرق بين الأكل لهذه الأمور الذى تقولون بإبطاله، والقىء لها الذى تقولون بعدم إبطاله، فتأمل.

(مسأله ٧١): إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القىء في النهار من اختيار فالأحوط القضاء.

{مسأله ٧١: إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القىء في النهار من اختيار} في حالة القىء {فالأحوط القضاء} لأنه من قبيل الإتيان بالمفطر اختياراً.

ومنه يعلم حكم ما لو فعل في الليل ما يوجب فعل المفطر في النهار كما لو أكل شيئاً علم بأنه يوجب احتلامه أو جنابته، أو ذهب إلى مكان علم باضطراره نهائياً إلى الجماع أو الارتماس أو ما أشبهه.

وهناك احتمال بعدم القضاء، لأنه ليس من القىء العمدي الذي تضمنه النص والفتوى، وهذا ليس ببعيد، وإن كان الاحتياط ما ذكره المصنف.

ص: ٣٧١

(مسأله ٧٢): إذا ظهر أثر القيء وأمكنه الحبس والمنع وجب إذا لم يكن حرج وضرر.

{مسأله ٧٢: إذا ظهر أثر القيء وأمكنه الحبس والمنع وجب إذا لم يكن حرج وضرر} لأن إطلاقه بعد إمكان حبسه يوجب صدق اسم التعمد عليه، أما إذا كان ضرراً فلا، فإن من تمكن من عدم الأكل إذا أكل صدق عليه أنه أفطر عمداً، أما من لم يتمكن ولو لضرر أو حرج لم يصدق عليه التعمد، الظاهر في كونه بلا عذر.

هذا ولكن لا يبعد انصراف أدله القيء عن مثل ما لو جاءه القيء بدون كونه سبباً، فإنه من القيء بدون الاختيار عرفاً، فلا يصدق عليه التعمد.

ص: ٣٧٢

(مسأله ۷۳): إذا دخل الذباب في حلقه وجب إخراجه مع إمكانه ولا- يكون من القيء، ولو توقف إخراجه على القيء سقط وجوبه وصح صومه.

{مسأله ۷۳: إذا دخل الذباب في حلقه} فإن تجاوز الحلق إلى الداخل بأن تعدى خروج الخاء المعجمه فالظاهر عدم وجوب إخراجه إذ بعد الدخول في الجوف لا دليل على الإخراج- فهو مثل أن أفطر نسياناً، فهل يقال بلزوم إخراج ما تعدى الحلق إذا تذكر ذلك في الأثناء، والقول بصدق الأكل إذا لم يخرج في غير محله، بل ما دل على أنه لو أكل نسياناً نصاً وفتوى إطلاقه حاكم بالجواز، مع كثره الابتلاء الذي يمكن إخراج بعضه الذي تعدى الحلق.

ومنه يعلم فساد القول بأنه مما يدور بين المحذورين، لأنه إن ازدرده كان من الأكل وإن أخرجه كان من القيء، كما ظهر أن قول المصنف {وجب إخراجه مع إمكانه ولا يكون من القيء} محل نظر، {ولو توقف إخراجه على القيء سقط وجوبه وصح صومه}، ولا- يخفى أن هذا يناهض أكلًا- موجباً للإخراج، إذ لو لم يكن أكلًا لم يكن وجه للإخراج، ولو كان أكلًا كان اللازم التخيير بين الازدراء الموجب للأكل والإلقاء الموجب للقيء.

اللهم إلا أن يقال: إن الأكل حينئذ غير عمدى، أما القيء فهو عمدى، فتأمل.

ولو دخل في الفم وشك في أنه وصل إلى ما يسمى الجوف الذي

لا- يوجب الإخراج، أم لا، فاللزام الإخراج إن لم يمكن الإبقاء في محله، إذ الأصل عدم الوصول إلى الجوف، ولو حدث هذا الحادث في الصلاة ودار الأمر بين أكله فيما إذا لم يصل إلى الجوف، الموجب لبطلان الصوم، أو إلقائه الموجب لبطلان الصلاة مثلاً، كان اللزام الإلقاء لأن الصلاة مما لها بدل _ فيما إذا كان في الوقت سعه _ والصوم مما لا بدل أداءً له، وقد قرروا في باب التراحم تقديم ما له بدل على ما ليس له بدل، وأما فيما إذا كان في ضيق الوقت ففي المسألة تردد.

اللهم إلا- أن يقال: إن أدله حرمة إبطال الصلاة ليست بقوه أدله حرمة إبطال الصوم، ولو شك في الأهميه فالظاهر جواز اختيار أحدهما مخيراً.

(مسأله ٧٤): يجوز للصائم التجشؤ اختياراً، وإن احتمل خروج شيء من الطعام معه. وأما إذا علم بذلك فلا يجوز.

{ مسأله ٧٤: يجوز للصائم التجشؤ اختياراً، وإن احتمل خروج شيء من الطعام معه { لأصالة الجواز، مضافاً إلى شمول بعض الإطلاقات السابقه فى الجشأ والقلس له.

نعم إذا كان معرضاً للخروج يوجب البطلان إن خرج، لأنه من التقيؤ عمداً، فمثله مثل ما لو لم يتخلل مع كونه معرضاً لدخول الحلق، وقد تقدم تفصيل الكلام فيه فراجع.

{وأما إذا علم بذلك فلا يجوز}، ولو فعله وخرج أبطل، ولو لم يخرج كان من مسأله نيه المفطر.

ص: ٣٧٥

(مسألة ٧٥): إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه وصح صومه، وأما إن تذكر بعد الوصول إليه فلا يجب. بل لا يجوز إذا صدق عليه القيء، وإن شك في ذلك فالظاهر وجوب إخراجه أيضاً مع إمكانه، عملاً بأصاله عدم الدخول في الحلق.

{مسألة ٧: إذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل أن يصل إلى الحلق وجب إخراجه وصح صومه} لأنه لم يأكل شيئاً عمداً حتى يشمله دليل الأكل، كما أنه لا يصدق عليه القيء حتى يشمله دليله.

{وأما إن تذكر بعد الوصول إليه} والنزول عن فضاء الفم {فلا يجب} الإخراج، إذ الإدخال لا يوجب صدق الأكل حتى يجب إخراجه، فإنه إذا وصل شيء إلى ما بعد الحلق صدق الأكل، وليس بعده أكل حتى يقال بأن يلزم إخراجه، وإلا كان أكلاً مبطلاً، ومنه يعلم أن تفصيل بعض الحواشي بين الجوف وبين غيره، محل نظر.

{بل لا يجوز} الإخراج {إذا صدق عليه القيء} لأن إخراجه قيء مبطل، وإدخاله ليس أكلاً، فلا يجوز الإتيان بالمفطر، فراراً عن الإتيان بما ليس بمفطر.

{وإن شك في ذلك} وأنه هل دخل الجوف الموجب لعدم صدق الأكل بعد ذلك، أم لا {فالظاهر وجوب إخراجه أيضاً مع إمكانه، عملاً بأصاله عدم الدخول في الحلق} وليس الأصل

مثبتاً كما لا- يخفى، إذ ما لم يدخل فى الحلق يكون ابتلاعه حراماً على ما يستفاد من النص والفتوى، فى مسأله ابتلاع النخامه، ومسأله من طلع عليه الفجر وفى فمه طعام فابتلعه فسد صومه، ومسأله التخليل، ومسأله القلس وغيرها.

فالقول بأن الأصل مثبت، لأن اللزوم بين عدم الدخول فى الحلق الذى هو مجرى الأصل، وبين كونه أكلاً- أو شرباً عقلى لا شرعى، محل إشكال.

ص: ٣٧٧

(مسأله ٧٦): إذا كان الصائم بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاة الواجبه فدخل في حلقه ذباب أو بق أو نحوهما أو شيء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه وتوقف إخراجه على إبطال الصلاة بالتكلم بـ (أخ) أو بغير ذلك، فإن أمكن التحفظ والإمساك إلى الفراغ من الصلاة وجب

{مسأله ٧٦: إذا كان الصائم} بالواجب غير المعين، مشتغلاً بالصلاة الواجبه، فدخل في حلقه شيء دار أمره بين الأكل المبطل للصيام، أو التلطف بـ (أخ) المبطل للصلاه، لزم تقديم الصلاة على الصيام، ولو كان مشتغلاً بالصلاه المستحبه تخير بينهما، ولو كان الصلاه مستحبه والصيام واجباً معيناً لزم إبطال الصلاه، ولو كان الصائم {بالواجب المعين مشتغلاً بالصلاه الواجبه فدخل في حلقه} أى فمه {ذباب أو بق أو نحوهما أو شيء من بقايا الطعام الذى بين أسنانه وتوقف إخراجه على إبطال الصلاة بالتكلم بـ (أخ) أو بغير ذلك} مثلاً- أن يمشى إلى المرآه ليرى موضع لصوق الذباب من فمه فيخرجه مما يستلزم استدبار القبله أو الفعل الكثير أو ما أشبه ذلك، {فإن أمكن التحفظ} لثلا- يدخل حلقه {والإمساك إلى الفراغ من الصلاه} ولو باقتصار فى الصلاه على مجرد الواجب {وجب} لأن فيه جمعاً بين عدم إبطال الصلاه وعدم إبطال الصوم، وهما واجبان

وإن لم يمكن ذلك ودار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع أو الصلاة بالإخراج فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء وكان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب ونحوه وجب قطع الصلاة

فالإلزام التحفظ عليهما {وإن لم يمكن ذلك} التحفظ بأن دار بين أحد الإبطالين {ودار الأمر بين إبطال الصوم بالبلع} فإن بلع الذباب مبطل، لما عرفت سابقاً من عدم الفرق بين القليل والكثير من الطعام والشراب.

أما خبر مسعده، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن علياً (عليه السلام) سئل عن الذباب يدخل حلق الصائم؟ قال: «ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام»^(١)، فقد عرفت الجواب عنه في أول فصل ما يجب الإمساك عنه، فإنه لا بد من أن يراد به دخول الحلق من غير اختيار، لا- أنه يجوز له ابتلاعه قبل وصوله إلى الحلق اختياراً، فقله (عليه السلام): «ليس بطعام» يراد به أنه ليس بأكل لأنه خارج عن الاختيار {والصلاة بالإخراج} لأنه مستنزم للتلفظ.

{فإن لم يصل إلى الحد من الحلق كمخرج الخاء، وكان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب ونحوه} الذى هو من الخبائث، وإن كان فيه نظر، كما يعرف من كتاب الأطحمة والأشربة {وجب قطع الصلاة

ص: ٣٧٩

بإخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة، وإن كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام، ففي سعه الوقت للصلاة ولو بإدراك

بإخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة} أما في سعه الوقت لأنه يتعارض حرامان هو الأكل وإبطال الصوم لحرام واحد هو إبطال الصلاة، ولا شبهه في لزوم تقديم الحرام الواحد، بل كونه حراماً حيثئذ محل إشكال، إذ لا يحرم قطع الصلاة للفرار من المحرم، فإن أدله حرمة القطع لا تشمل مثل المقام، كما تقدم الكلام في ذلك في باب حرمة إبطال الصلاة.

وأما في ضيق الوقت ففيه إشكال من حيث إنه لم يعلم أهميه الصيام على الصلاة.

اللهم إلا أن يقال: إن التعارض بين أكل الحرام وبين إبطال الصلاة في الضيق كاف في جواز الإبطال، لقاعده دوران الأمر بين ما له بدل وما ليس له بدل، فكيف إذا انضم إلى أكل الحرام إبطال الصيام أيضاً.

ألا ترى أنه لو دار الأمر بين إتمام الصلاة في الضيق وبين ترك شرب الخمر، كما أنه لو بقي هنا مصلياً أجبر بشرب الخمر جاز ترك الصلاة، فإن أهميه الصلاة في نفسها ليس معناها تقديمها على ترك المحرم، فما ذكره المصنف من لزوم القطع تخلصاً من الحرام والإفطار أقرب مما استشكل به جمع من المحشيين، من عدم معلوميه تقديم أحدهما على الآخر، أو حكمهم بالتخيير بين الأمرين.

لو إن كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعه الوقت للصلاة ولو بإدراك

ركعه منه يجب القطع والإخراج، وفي الضيق يجب البلع وإبطال الصوم تقديماً لجانب الصلاة لأهميتها، وإن وصل إلى الحد فمع كونه مما يحرم بلعه وجب إخراجه بقطع الصلاة وإبطالها

ركعه منه يجب القطع والإخراج { لقاعده دوران الأمر بين الواجب الذي له بدل والذي ليس له بدل، فإن بناءهم على تقديم ما ليس له بدل في باب التزاحم، {وفي الضيق يجب البلع وإبطال الصوم تقديماً لجانب الصلاة لأهميتها} ولا يخفى ما فيه، إذ لم يعلم من الأهمية هذا المعنى، بل هي مهمه في نفسها.

أما في صورته عدم بدل للصوم، كصيام من نام عن صلاة العشاء على المشهور من عدم القضاء له، فاللازم تقديم الصيام، لأن القاعده تقديم ما ليس له بدل.

وأما في صورته البدل كرمضان مثلاً، فالظاهر التخيير بين الأمرين، لأنه لم يعلم أهميه أحدهما على الآخر.

{وإن وصل إلى الحد} بأن تعدى مخرج الخاء {فمع كونه مما يحرم بلعه} كالذباب مثلاً- {وجب إخراجه بقطع الصلاة وإبطالها} لصدق الأكل للمحرم، بل المستفاد من الأدله الداله على أن الشارع حرم المحرمات لإضرارها، أن بقاء الشيء المحرم في الجوف مكره للشارع حتى أنه لو أمكن التخلص منه، لزم ولو بالاستفراغ، كما استفراغ الإمام البيضا المقامر به، فتأمل.

على إشكال وإن كان مثل بقايا الطعام ولم يجب، وصحت صلاته وصح صومه على التقديرين، لعدم عدّ إخراج مثله قيئاً في العرف.

وعليه فلا يحتاج لزوم الإخراج على صدق الأكل حتى يقال {على إشكال} حيث لا يصدق الأكل بعد الانزلاق عن مخرج الخاء، ولكن لا يخفى أن الإشكال إنما هو في الضيق، أما في السعة فقد عرفت لزوم تقديم الصيام إن قلنا بصدق الأكل بعد مخرج الخاء.

{وإن كان مثل بقايا الطعام لم يجب} إخرجه {وصحت صلاته وصح صومه على التقديرين} أي تقدير الإخراج وعدمه، إذ الإخراج ليس قيئاً مبطلاً للصوم، وعدم الإخراج ليس أكلاً مبطلاً، فقوله (على التقديرين) قيد لقوله (صح صومه) فقط كما لا يخفى، وحيث إن عدم الإخراج كان واضحاً عدم مبطليته ذكر المصنف وجه صحة التقدير الآخر _ أي الإخراج _ بقوله: {لعدم عدّ إخراج مثله قيئاً في العرف}.

نعم لو استلزم الإخراج القيء، أو الإدخال الإبطال باضطراره إلى شرب الماء، لزم مراعاة الأهم منهما وإلا فالتخير.

(مسأله ٧٧): قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه في حلقه ويخرجه عمداً، وهو مشكل مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك.

{ مسأله ٧٧: قيل يجوز للصائم أن يدخل إصبعه في حلقه ويخرجه عمداً } لأن إدخاله ليس أكلاً وإخراجه ليس قيئاً فالأصل الجواز { وهو مشكل } عند المصنف، { مع الوصول إلى الحد فالأحوط الترك } لاحتمال صدق الأكل في الإدخال، إذ لا يشترط فيه كونه متعارفاً، أو الوصول إلى الجوف، أو قابليه المأكل للهضم.

وفيه ما لا يخفى، بل الظاهر أن الإشكال كالشبهه في مقابل البديهه.

ص: ٣٨٣

(مسأله ٧٨): لا بأس بالتجشؤ القهري وإن وصل معه الطعام إلى فضاء الفم ورجع، بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج معه شيء من الطعام، وإن خرج بعد ذلك وجب إلقاؤه ولو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه وإن كان الأحوط القضاء.

{مسأله ٨}: لا بأس بالتجشؤ القهري {بدون اختيار له ولا لمقدماته {وإن وصل معه الطعام} أو الشراب {إلى فضاء الفم ورجع} بدون اختياره {بل لا بأس بتعمد التجشؤ ما لم يعلم أنه يخرج شيء من الطعام} ولم يكن معرضاً لذلك لما عرفت في مسأله وجوب تخليل الأسنان لما كان معرضاً للخروج {وإن خرج بعد ذلك وجب إلقاؤه} ولم يكن ذلك داخلًا في القيء المحرم، لأنه مقيد بالعمد وهذا ليس من العمد، ولذا لو أكل شيئاً ليلاً من طبيعته القيء نهاراً ولم يعلم بذلك ثم قاء لم يكن ذلك مبطلاً كما تقدم.

{ولو سبقه الرجوع إلى الحلق لم يبطل صومه} لأنه ليس أكلاً عمدياً {وإن كان الأحوط القضاء} حيث إن مقدمته كانت اختيارية، لكن هذا الاحتياط استحبابي، وقد تقدم جملة من النصوص، والاستدلال في باب التجشؤ والقلس في بعض المسائل السابقة، فراجع.

ثم إنه لو دار الأمر بين الأكل أو القيء، أو بين أحدهما والحقنه، أو بين أحدهما والجماع، لاضطراب في المعده لا يهدأ إلاً بذلك، فالظاهر عدم الفرق، وجواز اختيار أحدهما للمكلف، ولو دار بين

القليل والكثير من أحد المفطرات قدم القليل، إلا فيما إذا كان مبطلاً للصوم.

أما تقديم القليل فلأن الضرورات تقدر بقدرها، وأما عدم الفرق في صورته إبطال الصوم، كالمرض ونحوه فلأنه لا صوم حتى يلزم الاقتصار على الأقل، والكل واضح لا يخفى.

ص: ٣٨٥

المفطرات المذكوره _ ما عدا البقاء على الجنابه الذي مرّ الكلام فيه تفصيلاً _ إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمد والاختيار، وأما مع السهو وعدم القصد فلا توجبه

{فصل}

في اعتبار العمد مقابل السهو والجهل والنسيان والغفله، والاختيار مقابل الإكراه والاضطرار والتقيه في الإفطار.

اعلم أن {المفطرات المذكوره _ ما عدا البقاء على الجنابه الذي مرّ الكلام فيه تفصيلاً _ إنما توجب بطلان الصوم إذا وقعت على وجه العمد والاختيار، وأما مع السهو وعدم القصد فلا توجبه}.

أما عدم القصد إلى فعل المفطر مع الالتفات إلى الصيام، كما لو وقع في الماء فارتمس فيه، أو دخل الذباب حلقه أو ما أشبه ذلك، فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل في الحقائق والمستند والجواهر والمستمسك وغيرها ما يظهر منهم الإجماع صريحاً أو إشاره.

وأما السهو عن الصوم، بأن نسي أنه صائم، فكذلك في دعوى

الإجماع وعدم الخلاف، ويدل على الحكم متواتر النصوص الخاصة ببعض المفطرات، أو العامه الشامله للجميع، كبعض التعليقات الظاهر منها كون الحكم عاماً:

كصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن رجل نسي فأكل شرب ثم ذكر؟ قال: «لا يفطر، إنما هو شيء رزقه الله فليتم صومه»^(١).

وصحيح محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: «من صام فنسى فأكل وشرب، فلا يفطر من أجل أنه نسي، إنما هو رزق رزقه الله فليتم صومه»^(٢).

وموثق عمار بن موسى، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل ينسى وهو صائم، فجاءه أهله؟ قال: «يغتسل ولا شيء عليه»^(٣).

وخبر داود بن سرحان، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في الرجل ينسى في شهر رمضان؟ قال: «يتم صومه فإنما هو شيء أطعمه الله أياه»^(٤).

ص: ٣٨٨

- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١
- ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٤ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٩
- ٣- ([٣]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٢
- ٤- ([٤]) الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ٦

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، رجل صام يوماً نافله فأكل وشرب ناسياً؟ قال: «يتم ذلك وليس عليه شيء» ((١)).

وموثق سماعه: عن رجل كذب في رمضان، إلى أن قال: «قد أفطر وعليه قضاؤه، وهو صائم يقضى صومه، ووضوءه إذا تعمده» ((٢)).

وخبر الدعائم، عن علي (عليه السلام) أنه قال: في قول الله عز وجل: (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ((٣)) قال (عليه السلام): «استجيب لهم ذلك في الذي ينسى فيفطر في شهر رمضان» ((٤)).

وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رفع الله عن أمتي خطأها ونسيانها وما أكرهت عليه، فمن أكل ناسياً في شهر رمضان فليمض على صومه، ولا شيء عليه، والله أطعمه» ((٥)).

وعن الهداياه، عن الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «من

ص: ٣٨٩

-
- ١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٤ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٠
 - ٢- ([٢]) الوسائل: ج ٧ ص ٢٠ باب ٢ مما يمسك عنه الصائم ح ٣
 - ٣- ([٣]) سورة البقرة: آية ٢٦٤
 - ٤- ([٤]) دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢٧٤
 - ٥- ([٥]) المستدرک: ص ٥٥٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ١

أفطر يوماً من شهر رمضان» إلى أن قال: «ومن فعل ذلك نسياناً فلا شيء عليه» (١).

وعن المقنع، عن علي بن الحسين (عليهما السلام)، أنه قال للزهري: «وأما صوم الإباحه، فمن أكل أو شرب ناسياً أو تقياً من غير تعمد، فقد أباح الله ذلك له، وأجزأ عنه صومه» (٢).

وعن الرضوى مثله، وفي موضع آخر منه: «فإن نسيت وأكلت أو شربت فأتى صومك فلا قضاء عليك» (٣).

إلى غيرها من الروايات الموجودة في مختلف أبواب الوسائل والمستدرک.

وبعض هذه الروايات تشمل كلا قسمي السهو: السهو وعدم القصد إلى فعل المفطر، والسهو عن الصوم مع تعمد فعل المفطر، فإن ما دل على تقييد المفطر بالعمد يدل على أنه إذا لم يكن عمداً لم يكن به بأس، ومن المعلوم أن عدم القصد إلى فعل المفطر والسهو عن الصوم مع قصد المفطر كلاهما يسمى في العرف عدم عمد، خصوصاً المروي في الدعائم، فإن التعليل فيه بالآية عام، كما يدل على ذلك ما ورد في تعليل عدم مفطريه الاحتلام من أنه مفعول به.

أما ما ورد في سبق ماء المضمضه، والتفصيل بين الوضوء

ص: ٣٩٠

١- البحار: ج ٩٣ ص ٢٨٢، عن الهدايه

٢- [٢] المستدرک: ص ٥٥٩ باب ٨ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

٣- [٣] فقه الرضا: ص ٢٣ سطر ٣١

الواجب وغير الواجب، فلا يدل على خلاف ما ذكرناه، ولو سلمت دلالتها فهو تخصيص بدليل خاص كما لا يخفى.

ثم إن المراد بالسهو فى كلام المصنف الأعم من السهو والنسيان فى الاصطلاح، لإطلاق كل منهما على الآخر فى التعابير العرفيه، وإن قيل إن بينهما فرقاً واقعياً، قال فى المستند: "من تناول شيئاً منها سهواً مع تذكر الصوم، أى من غير إرادته تناول والالتفات كأن يشتغل بأمر وصدر منه لمس امرأته من غير إرادته والالتفات إليه فأمنى، فالظاهر أن حكمه حكم النسيان" (١)، انتهى، وهو كذلك لما عرفت من وحده الإطلاق.

ثم الظاهر أن ليس مراد المصنف بالعمد والاختيار أمران، إذ يمكن العمد بدون الاختيار، كما لو أكره فهو عمد وليس باختيار، وكذلك العكس فيما إذا نسى فإنه اختيار وليس بعمد، وسيأتى أن الإفطار تقيه يوجب البطلان مع أنه إكراه، فمراده عطف البيان لا التقييد، كما أن قوله (السهو وعدم القصد) الظاهر أنهما أمران، فالذى يقع فى الماء بدون اختياره ويرتمس يسمى غير قاصد، ولكن لا يسمى ساهياً، والذى يأكل لنسيان أنه فى شهر رمضان يسمى ساهياً ولا يسمى غير قاصد.

ثم إنه لو كان كثير النسيان أزيد من المتعارف، حتى أكل وشرب

ص: ٣٩١

مرات ومرات فى يوم واحد، فهل هو محكوم بما ذكر أم لا؟ احتمالان:

من انصراف الأدله عن مثله، لأن المنصرف منها المتعارف، خصوصاً إذا كانت الكثره بحيث لا يسمى صائماً أصلاً.

ومن وجود العله فيه، خصوصاً قوله تعالى: (إن نسينا أو أخطأنا) (١).

وحديث الرفع، وقوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر» (٢). فإن المنه تقتضى عموم الرفع، وأولويته سبحانه بالعدر شامله لما نحن فيه، وقولهم خصوصاً إذا لم يسم صائماً، فإن كل آكل شبعه كامله لا يسمى فى العرف صائماً، فليس المناط التسميه العرفيه.

نعم الظاهر أنه فيما إذا لم يكن نسيانه بسبب نفسه، كما إذا استعمل دواءً أورث نسيانه عمدًا، لينسى ويفطر، وكذلك فيمن كان نسيانه عذراً عرفاً، كما ذكروا فى الغاصب الذى ينسى إذا لم يكن مبالياً حتى فى حال عدم نسيانه.

ثم إن عدم الاختيار والسهو على أقسام، لأنه إما أن يقع فى الماء بدون اختياره أصلاً، وإما أن يكون ناسياً فى أنه صائم ويرتمس عمدًا، وإما أن يكون الارتماس باختياره ولم ينس أنه صائم وإنما نسي أن الارتماس يبطل الصوم، والظاهر

ص: ٣٩٢

١- سورة البقره: آيه ٢٦٨

٢- ([٢]) الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من أبواب قضاء الصلوات ح ٣ و ٧

من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين والموسّع والمندوب

أنه كذلك أيضاً، لإطلاق الأدله السابقه.

{من غير فرق بين أقسام الصوم من الواجب المعين و{ الواجب {الموسّع والمندوب}.

قال في الحدائق: " وإطلاق الأخبار وكلام الأصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين الصوم الواجب والمندوب، ولا- فى الواجب بين المعين وغيره" (١).

وقال فى الجواهر: عند قول المحقق: ولو كان سهواً لم يفسد صومه، سواء كان الصوم واجباً أو ندباً، انتهى قال: فلا يترتب عليه قضاء فضلاً عن الكفاره بلا خلاف أجده فيه (٢).

كما عن المنتهى الاعتراف بذلك، قال: "لا خلاف بين علمائنا فى أن الناسى لا يفسد صومه ولا يجب عليه قضاء ولا كفاره، بفعل المفطر ناسياً"، انتهى.

لكن الظاهر أن دعوى الجواهر عدم الخلاف مربوطه بأصل المسأله، لا- بمسأله عدم الفرق بين الواجب والنافله، لأنه نقله عن المنتهى، وكلام المنتهى فى أصل المسأله، ولأنه تعرض لعدم الفرق بعد ذلك حيث قال: مما لا فرق فى إطلاقه _ أى النص _ كالفتوى بين أقسام الصوم الواجب والمندوب والمعين وغيره، ولا بين أفراد المفطرات، انتهى.

ص: ٣٩٣

١- الحدائق: ج ١٣ ص ٦٧

٢- ([٢]) الجواهر: ج ١٦ ص ٢٥٧

نعم فى كلام الحدائق والجواهر تلويح بعدم الخلاف، وكأنه استند إلى ذلك المستمسك، حيث ادعى عدم الخلاف فى المسأله، لكن فى المستند وجود الخلاف، قال: وعن التذكرة تقييد عدم البطلان بتعين الزمان، وعن المدنيات الأولى عدم صحه الصيام إذا كان ندباً أو واجب غير معين، وكذا فى قضاء رمضان بعد الزوال، لأن الصوم عبارته عن الإمساك ولم يتحقق، انتهى.

أقول: ما يمكن أن يستدل لهذا القول بعد دعوى انصراف الأدله إلى الواجب المعين ونحوه، أمران:

الأول: ما تقدم فى المدنيات، من أن الصوم عبارته عن الإمساك ولم يحصل، وإنما خرج ما خرج بالدليل الخاص، فاللازم فى غيره القول بالبطلان.

الثانى: ما رواه العلامة فى كتابه عن محمد، قال: سألته عن رجل شرب بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم؟ قال: «يتم صومه فى شهر رمضان وقضائه، وإن كان متطوعاً فليفطر»^(١).

قال فى المستند: "والروايه غير ثابتة ومع ذلك عما ادعاه أخص، ومع ذلك غير دال على الناسى، والتعليل المذكور اجتهاد فى مقابله النص".

ص: ٣٩٤

١- انظر الوسائل: ج ٧ ص ٣ باب ٤٥ مما يمسك عنه الصائم ح ٣

ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه والعالم

أقول: والانصراف لا وجه له بعد الإطلاق وبعد نص بعض الروايات المتقدمة بالنافله، وروايه الفقيه حيث أنه بعد روايتي الحلبي وعمار قال: «روى عن الأئمة (عليهم الإسلام) أن هذا في شهر رمضان وغيره، ولا يجب فيه القضاء»، مضافاً إلى ما ذكروا من أن مقتضى القاعده أن الحقيقه في أقسام أفراد ماهيه واحده واحده، إلا إذا دل الدليل على الاختلاف.

وكيف كان، فالأقوى ما ذكره المشهور.

بقي شيء، وهو هل أن الإفطار بالحرام حاله حال الإفطار بالحلال في عدم الإبطال، أو الحكم خاص في الإفطار بالحلال، لم أجد من تعرض لذلك، وإن كان فيه احتمالان:

من إطلاق النص والفتوى خصوصاً وكثيراً ما يكون أكل الناس وشربهم محرماً بسبب الغصب أو شرب الخمر أو ما أشبهه، وربما قيل: بأنه يؤيده ما في روايات الكذب من القيد بالعمد.

ومن الانصراف إلى الحلال خصوصاً ما دل على أنه رزق رزقه الله، ومن المعلوم أن الله لا يرزق الحرام، وقيد العمد في مقابل ما إذا كذب وهو لا يعلم أنه كذب.

وكيف كان فالأقرب الإطلاق خصوصاً إذا كان جاهلاً بأنه حرام أو ناسياً لحرمته.

{ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه} القاصر والمقصر {والعالم} على المشهور، كما في الجواهر، وتبعاً للمستند وتبعهما في دعواهما الشهره المستمسك.

وكيف كان ففي المسأله أقوال خمس:

الأول: ما ذكره الماتن تبعاً لغيره، وتبعه أكثر المعلقين، فعليه القضاء والكفاره.

الثانى: إن الجاهل بالحكم لا- قضاء عليه ولا- كفاره، كما اختاره الحدائق تبعاً للحلى، وحكى أيضاً عن ظاهر الجامع، ومحتمل موضع من المنتهى، والاستبصار والتهديب.

الثالث: التفصيل بين القضاء فيجب، وبين الكفاره فلا- يجب، كما عن المعبر والدروس وحواشى القواعد للشهيد والروضه والمدارك، واحتمله فى موضع من المنتهى والتذكرة، ونسبه فى المدارك إلى أكثر المتأخرين.

الرابع: التفصيل بين الجهل الساذج، فلا إثم ولا قضاء ولا كفاره، ووجود الثلاثة مع غيره من أنواع الجهل، اختاره المستند.

الخامس: الفرق بين الجاهل القاصر فلا كفاره عليه وعليه القضاء فقط، وبين الجاهل المقصر فعليه القضاء والكفاره.

استدل القائل بعدم شىء على الجاهل، بموثقه زراره وأبى بصير قالا جميعاً: سألنا أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل أتى أهله وهو فى شهر رمضان، أو أتى أهله وهو محرم، وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟ قال (عليه السلام): «ليس عليه شىء» (١).

وصحيحه عبد الصمد، الوارده فيمن لبس قميصاً حال الإحرام

ص: ٣٩٦

١- الوسائل: ج ٧ ص ٣٥ باب ٩ مما يمسك عنه الصائم ح ١٢

حيث قال (عليه السلام): «أى رجل ركب أمراً بجهاله فلا شىء عليه» (١).

هذا مضافاً إلى قول على (عليه السلام) فى تفسير قوله تعالى: (إن نسينا أو أخطأنا) (٢)، فإن وحده السياق تقتضى عموم الحكم للخطأ، ومن المعلوم أن ارتكاب الجاهل خصوصاً القاصر من أقسام الخطأ.

كما أن قوله (عليه السلام): «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر» (٣)، يشمل الجاهل القاصر.

وربما يستدل لذلك بإطلاق روايه عمار بن موسى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل وهو صائم فيجامع أهله، فقال: «يغتسل ولا شىء عليه» (٤)، بتقريب أنه ليس المراد منه العالم العامد، فيبقى غيره فى إطلاقه.

كما يستدل أيضاً بالروايات المقيدة للمفطرات بالعمد، فإن الجاهل خصوصاً القاصر منه لا يسمى عامداً، ألا ترى أنه لو دخل

ص: ٣٩٧

١- الوسائل: ج ٩ ص ١٢٦ باب ٤٥ من أبواب تروك الإحرام ح ٣

٢- [٢] سورة البقره: آيه ٢٦٨

٣- [٣] الوسائل: ج ٥ ص ٣٥٢ باب ٣ من قضاء الصلوات ح ٣ و٧، فى ج ٧ ص ١٦١ باب ٢٤ ممن يصح منه الصوم ح ٣ و٦

٤- [٤] الوسائل: ج ٧ ص ٣٣ باب ٩ مما يمسك عنه الصوم ح ٢

البلد بدون جواز جهلاً بمقرارات البلد، يقال له عرفاً إنه ليس بعامد، واحتمل في الوسائل حمله على الجاهل، كما أنه يظهر من عنوان الباب في الوسائل والمستدرك أن حكم الجاهل حكم الناسى.

ثم إنه ربما يستدل أيضاً بحديث الرفع، لإطلاق الجهل فيه.

ثم إن هذا القول غير بعيد، وإن كان الظاهر العقاب في الجاهل المقصر، لعمومات أدله العقاب، كقوله (عليه السلام): «يقال للجاهل يوم القيامة هلا تعلمت»^(١)، وغيره مما ذكر في موضعه.

استدل للقول الأول: أما على فساد الصوم فبعمومات أدله المفسدات، بعد وضوح اشتراك الأحكام بين العالم والجاهل، وأما على القضاء والكفاره فبعموماتهما وإطلاقتهما، قالوا: والتعارض بين هذه الأدله وأدله القول بعدم القضاء والكفاره مما تقدم بالعموم من وجه، فتقدم هذه الأدله على تلك للشهره المحققه، وظهور جملة من أدله القضاء في الجاهل وأكثره الروايات المثبتة للقضاء والكفاره.

وفيه: أما الشهره فلم تثبت، وإن ادعاها غير واحد، مضافاً إلى أن مرجحيه الشهره الفتوائيه أول الكلام، والأكثره لا- توجب التقديم، مع أن هذه الروايات الداله على العدم أقوى دلالة، فإنها وارده على تلك الروايات، ولو سلم التعارض فالمرجع أصاله عدم الكفاره

ص: ٣٩٨

والقضاء، وربما يؤيد العدم بأن أكثر المتدينين يجهلون جملة من المفطرات ويعملون بها مدة من الزمن خصوصاً في أوائل البلوغ، ومن المستبعد جداً لزوم القضاء والكفارة عليهم.

واختار هذا القول المستمسك حيث قال: "فالبناء على الصحة في الجاهل وإن كان مقصراً أقوى" (١).

وأما المفصل بين القضاء فأوجهه، وبين الكفارة فلم يوجبها، فقد استدل على القضاء بإطلاقات أدلته، وعلى عدم الكفارة بأن الكفارة عقوبه ولا عقوبه مع الجهل، وبأن أدله الكفارة مقيدة بالعمد، والعمد لا يصدق مع الجهل.

وفيه: إن الإطلاقات مقيدة كما عرفت، كما أن الكفارة عقوبه ولا عقوبه مع الجهل مخدوش فيه صغرى وكبرى.

نعم استدلاله الأخير بأن الكفارة مقيدة بالعمد تام.

وإما تفصيل المستند (٢) بين الجهل الساذج وغيره، بعد أن مراده بذلك التفصيل الذي ذكره بقوله: والمراد من الساذج من لا يشك في عدم الإفساد به ولا يخطر بباله احتمال الضرر، لأنه الظاهر من قوله (عليه السلام): «وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له»، ولا أقل من احتمال ذلك المعنى.

ص: ٣٩٩

١- المستمسك: ج ٨ ص ٢٨٣

٢- ([٢]) المستند: ج ٢ ص ١٢٦ كتاب الصوم

ففيه: إن الاستدلال لو تم بالحديث المذكور لم يتم في سائر ما استدللنا به على المطلب، ومنه يظهر أن تبعيه المستمسك له حيث قال: "نعم لا تشمل الجاهل المتردد الذي لا يحكم عقله بالحل" (١)، محل تأمل فتأمل.

وأما التفصيل بين القاصر والمقصر، فمستنده أن القاصر معذور، والمعذور لا يترتب عليه إثم، ولا تبعته كفاره، أما المقصر فليس بمعذور، ولذا يترتب عليه كل التبعات، ففيه ما عرفت.

هذا لكن مع ذلك كله الفتوى بمعذوريه الجاهل المقصر مشكله جداً، والله العالم.

بقي في المقام شيء، وهو أن الجاهل قد يكون بالحكم، كالجاهل بأن الدخان مفطر أم لا، وقد يكون بالموضوع، كالجاهل بأن هذا الشيء الخارجى دخان أم لا، وقد يكون بالمتعلق، كالجاهل بأن هذا الشهر رمضان أم لا، والظاهر أن حكم الجميع واحد، لإطلاق بعض الأدلة المتقدمة، كصحيح عبد الصمد، ودعوى اختصاصه بالجاهل بالحكم لامتناع الأخذ بإطلاقه، للزوم كثره التخصيص الموهنه له _ كما قاله المستمسك _ مدفوعه بأن الروايات المبنيه للقواعد الكلية دائماً مبتلاه بكثره التخصيصات، ومع ذلك لا يدفع ذلك التمسك بها في سائر الموارد.

نعم في مورد الجاهل بالموضوع مع الالتفات يلزم الفحص لما

ص: ٤٠٠

تكرر منا في الفقه والأصول من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية في غير الموارد المستثناة بالنص والإجماع.

أما إذا لم يعلم أنه رمضان أم لا، ولم يكن محكوماً بالرمضانية فإن ارتكابه للمفطرات يوجب القضاء فقط، من باب أنه لم يصم، ولا توجب الكفاره ولا العقاب، لما تقدم من إطلاق أدله رافعيه الجهل.

ثم إن المستند أفتى ببطلان صوم من يعلم بحرمه شيء، ولا يعلم بإفساده للصيام، لأن الموثقه لا تشملها حيث قال: «وهو يرى أنه حلال»، لكن قد عرفت أن بعض الروايات والأدلة الأخر تشمل المقام فتأمل؟

{و} كذلك {لا} فرق {بين المكروه وغيره} في بطلان الصوم ولزوم القضاء والكفاره.

نعم لا إثم بلا إشكال، إذ الإثم تابع للاختيار الخالي عن الإكراه.

وفي المسألة أقوال ثلاثه:

الأول: ما اختاره المصنف وأغلب المعلقين عليه، تبعاً للمحكي عن بعض.

الثاني: إن الصوم يبقى صحيحاً ولا- قضاء ولا- كفاره، وهذا هو المحكي عن الخلاف والنافع والمنتهى والتحرير والمختلف والإرشاد والدروس والروضه، وفي الشرائع، بل حكى عن الأكثر كما نقله الجواهر والمستند.

الثالث: التفصيل بين القضاء فيجب، والكفاره فلا يجب، اختاره الشيخ في المبسوط، والتذكرة والمسالك والحدائق.

والأقرب القول الثاني، وذلك للأصل والاستصحاب، وما قيد بالعمد، لوضوح أن المكروه لا يسمى عامداً عرفاً، وما دل على رفع الإكراه، وما دل على أن كفاره المرأه المكروهه على زوجها، بدون الإشاره إلى وجوب قضاء أو كفاره عليها، مع أنه فى مقام البيان، وحديث: «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر».

وقد أشكلوا فى ذلك كله، بأن الأصل والاستصحاب مرفوعان بالدليل، وبأن الفاعل المكروه عامد فيشملة دليل العمد، وبأن حديث الرفع لا يصلح لإثبات الصحه لأنه ناف لا مثبت، وبأن كون كفاره الزوجه على الزوج دليل على بطلان صومها، وبأن حديث «ما غلب» فيما كان بفعل الله لا بفعل المكروه.

ويرد على ما ذكروا: بأن الدليل على القضاء والكفاره غير تام، لرفع إطلاقتهما بما ذكرنا من أدله عدم القضاء والكفاره مع الإكراه، فلا رافع للأصل والاستصحاب، نعم لا مجال لهما مع وجود الأدله الاجتهاديه، كما قرر فى الأصول.

وبأن شمول دليل العمد للمكروه خلاف المتبادر، ولذا يقول المكروه: لم أعمد العمل وإنما أكرهت عليه، وهكذا إذا قيل فلان فعل كذا، انصرف إلى أنه فعله عمداً لا كرها.

وبأن ظاهر حديث الرفع جعل الشىء المرفوع كأن لم يكن، فالإفطار المكروه كأن لم يكن، فإثبات الصحه بأدله الصوم لا بحديث الرفع، وبأن

كفاره الزوجه على زوجها إنما هو لأجل النص عقوبه، فلا دلالة فيه على بطلان صومها، بل عدم ذكر القضاء والكفاره عليها فى النص والفتوى دليل على العدم، وبأن «ما غلب الله» يراد به ما ليس باختيار العبد فيشمل ما لو أكره، ولذا أن المغمى عليه الذى كان إغماؤه بفعل الغير تسقط عنه الصلاه، فتأمل.

استدل للقول لوجوب القضاء، وهو لزوم القضاء والكفاره بإطلاق أدله المفطرات، وبأن المفطر ولو كرهاً ليس بصائم، فيجب عليه ما يترتب على تارك الصوم، وبما دل على أن الإفطار تقيه يوجب القضاء.

وفيه: أما إطلاق أدله المفطرات فهو مقيد بما تقدم من أدله الإكراه.

وأما أن المفطر ليس بصائم فإن الصوم حقيقه شرعيه المرجع فيها الأدله، ولذا من فعل المفطرات نسياناً لم يكن ينافى ذلك حقيقه الصوم.

وأما ما دل على أن الإفطار تقيه يوجب القضاء بضميمه عدم خصوصيه التقيه بل هى فرد من أفراد الإكراه، ففيه:

أولاً: إن صاحب المستند قال بجواز أفضلية القضاء، فتأمل أنه لا تلازم بين وجوب القضاء فى التقيه مطلقاً أو بعض أقسامها كما سيأتى تفصيله فى بعض المسائل الآتية، وبين وجوب القضاء فى كل إكراه، إذ إطلاقات الإكراه محكمه، إلا ما خرج

بالدليل، ولذا ذكر جماعه من الفقهاء أن التقيه فى تناول بعض المفطرات لا توجب القضاء، وخصصوا ما دل على قضاء الإمام (عليه السلام) بمورده، ويؤيد عدم الحكم إلا فى مورده الخاص أن سائر موارد التقيه كالتقيه فى الوضوء والصلاه والحج وغيرها تكفى ولا تستتبع القضاء وما أشبه.

وكيف كان، فالأدله المذكوره غير كافيه فى إثبات القضاء عى المكره.

ومنه يعلم أن القول الآخر المضيف للكفارته على القضاء، بدليل التلازم بين القضاء والكفارته، وبدليل إطلاقات أدله الكفارته، فى غير محله، إذ لم يعلم التلازم بين الأمرين، بل علم عدم التلازم فى موارد كثيره، وقد عرفت حال الإطلاقات، وأنها مقيده بالأدله التى ذكرناها.

ثم لو لم يفطر فى مقام الإكراه، فالإكراه قد لا يجوز تحمله شرعاً، كما إذا قال إن لم تفطر ضربت عنقك، وقد يجوز تحمله، كما إذا قال إن لم تفطر سرت منك مائه دينار، فيمن يصدق عليه الإكراه بذلك، ولا يكون ذلك بالنسبه إلى حاله مما لا يجوز تحمله شرعاً، فإن كان الإكراه من النوع الثانى فلا ينبغى الإشكال فى أنه لو صام لم يبطل صومه، ولم يفعل حراماً، لفرض جواز تحمل ذلك شرعاً، كما ذكروا مثله فى باب الضرر إذا توضعاً، أو اغتسل أو صام أو فعل ما أوجب الضرر حيث لا يبطل عمله إذا كان الضرر مما يجوز تحمله شرعاً.

ولا- يستشكل بأن في ذلك تعاوناً على الإثم حيث إن المكره آثم بما يفعله بالمكره، لأن الإتيان بالشىء الجائر إذا سبب عملاً حراماً من الغير _ ولم يكن بحيث نهى الشارع عن ذلك الشىء الجائر لأهميه ذلك الحرام _ لم يكن ذلك من التعاون على الإثم، فإذا كان صلاه إنسان سبباً لشرب إنسان آخر الخمر، أو كان ذهابه إلى دكانه سبباً لنظر الأجنبية إليه، لم يسبب ذلك الحرام ترك الصلاة وعدم الذهاب إلى الدكان.

نعم إذا علمنا أهميه ذلك الحرام بحيث يغير الحكم حرم الإتيان، كما إذا كانت صلاته أو ذهابه إلى الدكان موجباً لقتل مسلم، لزم عليه تركهما، هذا كله إذا كان الإكراه بحيث يجوز تحمله شرعاً، أما إذا كان بحيث لا يجوز تحمله كما إذا هدده بالقتل إن صام، فالظاهر حرمة الصيام حينئذ وبطلانه، لأن النهى فى العباده يوجب الفساد.

وكأنه إلى هذا القسم ينظر المستند حيث قال فى مسأله الإكراه: لا خلاف فى جواز الإفطار، وعدم ترتيب إثم عليه، بل بطلانه لو صام للنهى عن التهلكه ونفى الضرر ودفع ما استكرهوا عليه، والأمر بالتقيه وإفطار الإمام تقيه عن السفاح، انتهى.

لا يقال: إن الإمام (عليه السلام) قال فى بعض روايات التقيه فى إفطاره «أحب إلى» فيدل على أن الصيام أيضاً محبوب لمقتضى المفاضله.

لأن يقال: الصيغه فى أمثال هذا المقام لا يدل على المفاضله، بل ترجيح شىء على شىء، كما قرر فى علم الأدب وكثر أمثاله فى القرآن الحكيم والسنة المطهره.

ثم إنه إذا أفطر من جهه الإكراه، فهل يقتصر على المقدار المكروه عليه، أو يبطل صومه رأساً، فيجوز له أن يستعمل سائر المفطرات؟

الظاهر الأول، لأن «الضرورات تقدر بقدرها».

واحتمال أنه بطل صومه فلا بأس أن يفعل ما يشاء مخدوش، بأن يوم الصوم يجب على الإنسان الإمساك فيه، إذا لم ترد رخصه فى الإفطار كرخصه السفر ونحوه.

أما الإفطار تقيه أو إكراهاً أو اضطراراً أو نسياناً أو ما أشبه فاللازم الاقتصار فيه بقدر تلك الضروره.

ولو تمكن المكروه من ارتكاب أقل المحذورين كميّه أو كيفيه لزم الاقتصار عليه، فلو زاد فى الكم كان من الإفطار عمداً الموجب للقضاء والكفاره، وإن قلنا: بأنه لا يوجب الإكراه القضاء والكفاره، وذلك كما إذا أمره بشرب الماء فشرب الماء وأكل الخبز، أو شرب الماء مره ثانيه بدون إجباره على المره الثانيه.

ولو زاد فى الكيف كما إذا أمره بالمفطر مطلقاً، فجامع وهو يقدر على الرمس فى الماء، أو زنى وهو يقدر على وطئ زوجته، فهل ذلك من الإفطار العمدى، لأن الكيفيه الزائده غير مكروه عليها، فإن الجماع فيه قضاء وكفاره، بينما

الرمس فيه قضاء فقط، والزنا فيه الكفارات الثلاث بينما وطئ الزوجه فيه كفاره واحده.

أم يجب عليه التبعه الزائده، مثلاً فى الزنا تجب عليه كفارتان، وفى وطئ الزوجه الكفاره فقط بدون القضاء.

أم لا شىء عليه إلا العصيان مطلقاً، أو فى مورد الإفطار بالمحرم، احتمالات.

ثم إنه لو تمكن من الفرار إلى الحلال، كما إذا علم أنه يكرهه على الإفطار عند الظهر ويتمكن من السفر صباحاً حتى يكون إفطاره حلالاً- عند ما يأمره بالإفطار، فهل يجب لأنه غير مكره على الحرام، كما إذا أكرهه على الزنا فتمكن من التمتع بها، أم لا لصدق الإكراه، ولإفطار الإمام (عليه السلام) مع أنه (عليه السلام) كان بإمكانه السفر، الظاهر الأول.

ولم يعلم أن الإمام (عليه السلام) كان بإمكانه السفر، خصوصاً فى الزمن القديم الذى كان يحتاج السفر إلى وقت طويل، ومن المحتمل قريباً أنه كان ينكشف وجه سفر الإمام (عليه السلام) فيقع فى نفس المحذور.

ثم إن موضوع الإكراه مذکور مفصلاً فى (الأصول) فى حديث الرفع، ولذا لا نطيل المقام بذكره، وإنما نقول: اللازم أن يكون الإكراه بالتوعد بفعل ما يوجب الضرر من القادر، المظنون أو المحتمل احتمالاً عقلائياً فعله، فباشر المكره بنفسه مع القصد.

فلو لم يعلم بالإكراه وباشر كان كالإفطار عمداً، لأنه لا يسمى مكرهاً. ولو

قطع بالإكراه ولم يكن مكرهاً واقعاً، كما إذا وجه الظالم كلامه إلى زيد فظن عمرو أن الكلام موجه إليه، فأفطر لم يكن من الإكراه.

نعم إفطاره حلال ولا كفاره عليه، لظهور العمد في روايتها بالتقصد المنفى هنا، وعليه القضاء لأن الإفطار بالوهم لا يسقط القضاء فيشملة دليل القضاء.

ثم إن الأمر المتوقع به لا يلزم أن يكون ضرراً بدنياً خطيراً، بل يشمل ما كان ضرراً مالياً، أو بدنياً خطيراً أو غير خطير، فالخطير كقطع يده، وغير الخطير كشق جسمه بما يبرأ بعد أسبوع مثلاً، أو ضربه ضرباً مبرحاً.

أو عسراً وحرماً ولو كانا نفسيين، كأمره بالخروج من داره إلى الشارع عارياً بستر عوره مثلاً، وذلك لصدق الإكراه في الكل.

فما عن الدروس من اعتبار خوف التلف على النفس، وكأنه اعتماد على أخبار إفطار الإمام (عليه السلام)، وتصريحه في بعضها من خوفه ضرب عنقه ممنوع، إذ قصه الإمام (عليه السلام) من باب المورد، والمورد غير مخصص كما لا يخفى.

ولو هدده فظن صدقه فأفطر، ثم تبين أن تهديده كان دعابه، لم يكن من الإكراه ذى الأحكام الخاصة، وإن كان إفطاره جائزاً ولم تترتب عليه كفاره.

ولو هدده فظنه دعابه فلم يفطر، ثم تبين صدقه، فهل يبطل صومه فيما كان تحمل الإكراه حراماً، لأنه غير مأمور بالصوم واقعاً، أو يصح لإطلاقات أدله الصوم، احتمالان.

وفي المقام فروع كثيرة نتركها خوف التطويل.

فلو أكره على الإفطار فأفطر مباشرةً فراراً عن الضرر المترتب على تركه، بطل صومه على الأقوى، نعم لو وجر في حلقه من غير مباشرة منه

{فلو أكره على الإفطار فأفطر مباشرةً} بنفسه أو أمر غيره بإفطاره، كما أكره الجائر زيداً بالحقنه فأمر زيد زوجته بأن تحقنه {فراراً عن الضرر المترتب على تركه، بطل صومه على الأقوى} عند المصنف، وقد عرفت الإشكال فيه.

ثم إنه لو أكرهه على الصيام، فإن كان يعلم عدم تحقق الإكراه فيه من جهة أنه من الأمور القصدية، والأمور القصدية لا يمكن الإكراه فيها، لإمكان تظاهر المكروه بفعل ما أكره عليه مع عدم قصده واقعاً، ومع علمه بعدم تحقق الإكراه قصد الصوم ترتب عليه أثر الصوم، فإذا كان نذر أن لا يصوم عاشوراء فصامه إكراهاً قاصداً للصوم وهو يعلم بعدم تحقق الإكراه فيه لزمته عليه كفاره الحنث، وإن كان لم يعلم عدم تحقق الإكراه فيه فصام ناوياً كان من مصاديق الإكراه ولم يحنث، وذلك لصدق الإكراه هنا، وعدم صدقه فيما إذا علم بعدم تحقق الإكراه.

ومثل الصيام فيما ذكرنا الصلاة والحج والوضوء والغسل والاعتكاف، وسائر الأمور القصدية غير العبادية كالبيع والرهن والإجاره ونحوها.

{نعم لو وجر في حلقه} أو ألقى في الماء فارتمس أو حقن بالمائع أو ما أشبه ذلك {من غير مباشرة منه} أو مباشرة قهريه،

لم يبطل.

كما إذا أخذ الجائر يده المملطخه بالطعام وأدخلها في فيه {لم يبطل} صومه بلا إشكال ولا خلاف، كما ادعى ذلك في الحدائق والمستند والجواهر والمستمسك، وإن احتاط الحدائق بوجوب القضاء لخلو المسأله عن النص، وذلك لعدم صدق الاختيار الظاهر اعتباره في الإفطار من الأدله.

ويدل عليه في الجملة: خبر دخول الذباب والغبار الحلق بدون الاختيار، وخبر القيء بدون الاختيار، ووطئ الزوجه كرهاً وغيرها، وحيث لا يبطل الصوم فلا إثم ولا قضاء ولا كفاره.

ثم إنه بعد تمام الإكراه يجب عليه بصق ما بقى في الفم، فلو ابتلعه عمداً كان من الإفطار العمدي.

نعم لا- يجب عليه قذف ما دخل جفه، ولو قذف فهو من القيء المبطل، ولو خيّر بين أن يشرب هو أو يوجر في حلقه، ففي تساويهما لأن الإكراه والاضطرار _ الذى منه الإيجار في الحلق _ المذكوران في حديث الرفع في سياق واحد، أو لزوم اختيار الإيجار، لأنه أخف حكماً، كما يظهر من جملة من الفقهاء حيث فرقوا بين الإكراه والإيجار في الأحكام، احتمالان، وإن كان لا يبعد الأول.

نعم لا- إشكال في لزوم اختيار القهر، لا الإكراه في بعض المحرمات، كما لو أكرهه أن يقطع يد ولده، أو المكره _ بالكسر _ يقطعها، كما قد يقدم الإكراه على القهر، إذا كان في القهر

ص: ٤١٠

ملابسات آخر، كما إذا خيره بين أن يجمع زوجته في شهر رمضان أو أن القاهر يأتي ويجمع بينهما قهراً بما يلزم ملامسه يد القاهر لزوجته ونظرته إلى عورتها، وفي الحدائق بعد ذكره الإيجار في الحلق قال: "قيل: وفي معناه من بلغ به الإكراه حداً رفع قصده" (١) انتهى.

وذلك لأنه بدون القصد قهر، وليس بالإكراه المصطلح، وإن كان الإكراه والقهر لغة يشمل كل واحد منهما الآخر إذا افترقا.

ص: ٤١١

١- الحدائق: ج ١٣ ص ٦٨

الموضوع الصفحة

- الصوم فى اللغة..... ٧

- حكم ملابسات الصوم..... ٩

- تعريف الصوم..... ١٥

فصل فى النيه

١٢٢-٢٥

مسأله ١- نيه الأوصاف الشخصيه..... ٤٣

مسأله ٢- تخلف القصد..... ٤٧

مسأله ٣- عدم وجوب العلم بالمفطرات بالتفصيل..... ٤٩

مسأله ٤- لو اشتبه فى مصداقيه المفطر..... ٥٠

مسأله ٥- كيفيه قصد النائب عن الغير..... ٥١

مسأله ٦- عدم صلاحيه رمضان لصوم غيره..... ٥٣

مسأله ٧- كيفيه قصد صوم نذر المعين..... ٥٥

مسأله ٨- كيفيه قصد رمضانين متعاقبين..... ٥٨

مسأله ٩- اتحاد النذرين المعينين..... ٦١

مسأله ١٠- اتفاق النذر فى الأيام البيض..... ٦٣

مسأله ١١- نيه الجهات المتعدده..... ٦٥

مسأله ١٢- وقت النيه فى الواجب المعين..... ٦٦

مسأله ١٣- لو نوى الصوم فى الليل ثم بدا له..... ٨١

مسأله ١٤- بقاء العزم على الصوم..... ٨٤

ص: ٤١٢

مسأله ١٥- كيفيه نيه صوم رمضان..... ٨٥

مسأله ١٦- يوم الشك..... ٨٨

مسأله ١٧- وجوه صوم يوم الشك..... ١٠٨

مسأله ١٨- فروع يوم الشك..... ١٠٧

مسأله ١٩- لو صام يوم الشك بنيه شعبان..... ١١٠

مسأله ٢٠- لو صام بنيه شعبان ثم أفسده رياءً..... ١١١

مسأله ٢١- لو صام بنيه شعبان ثم نوى الإفطار..... ١١٢

مسأله ٢٢- نيه القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين..... ١١٤

مسأله ٢٣- عدم وجوب معرفه كون الصوم هو ترك المفطرات..... ١٢٠

مسأله ٢٤- عدم جواز العدول من صوم إلى صوم..... ١٢١

فصل فيما يجب الإمساك عنه

٣٨٦-١٢٣

مسأله ١- عدم وجوب التخليل بعد الأكل للصائم..... ١٣٤

مسأله ٢- بلع البصاق..... ١٣٧

مسأله ٣- ابتلاع ما يخرج من الصدر..... ١٣٩

مسأله ٤- الأكل والشرب بنحو غير متعارف..... ١٤٢

مسأله ٥- عدم بطلان الصوم بإنفاذ رمح أو سكين..... ١٤٧

مسأله ٦- قصد الإنزال فى الجماع..... ١٥٩

مسأله ٧- الإيلاج فى غير أحد الفرجين..... ١٦٠

مسأله ٨- إدخال الأصبع لا بقصد الإنزال..... ١٦٢

مسأله ٩- الجماع نائماً أو مكرهاً ١٦٣

مسأله ١٠- لو قصد التفخيذ فدخل ١٦٤

مسأله ١١- دخول الرجل بالخنثى قبلاً ١٦٥

ص: ٤١٣

- مسألة ١٢- الجماع نسياناً أو من غير اختيار..... ١٦٨
- مسألة ١٣- الشك في الدخول ومقداره..... ١٦٩
- مسألة ١٤- العلم بالاحتلام في نهار رمضان إذا نام..... ١٧٦
- مسألة ١٥- جواز الاستبراء والخرطات بعد الاحتلام..... ١٧٨
- مسألة ١٦- الاستبراء مع العلم بخروج البقايا..... ١٨٠
- مسألة ١٧- لو قصد الإنزال ولكن لم ينزل..... ١٨٢
- مسألة ١٨- فروع الاستمناء..... ١٨٣
- مسألة ١٩- إلحاق الأنبياء في الكذب على الله..... ١٩٦
- مسألة ٢٠- الكذب غير الموجه..... ١٩٨
- مسألة ٢١- إشاره الكذب على رسول الله..... ٢٠٠
- مسألة ٢٢- تعمد الكذب..... ٢٠١
- مسألة ٢٣- أخبار الكذب متعمداً..... ٢٠٣
- مسألة ٢٤- عدم الفرق بين أن يكون الكذب مكتوباً أو لا..... ٢٠٤
- مسألة ٢٥- الكذب على الفقهاء..... ٢٠٨
- مسألة ٢٦- الكذب اضطراراً أو تقيه..... ٢٠٩
- مسألة ٢٧- إذا قصد الكذب فبان صدقاً..... ٢١٢
- مسألة ٢٨- إذا قصد الصدق فبان كذباً..... ٢١٣
- مسألة ٢٩- الكذب هزلاً..... ٢١٤
- مسألة ٣٠- فروع الإرتماس في الماء..... ٢٣٥
- مسألة ٣١- لو لطح رأسه..... ٢٣٧

مسأله ٣٢- لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه إلى منافذ رأسه.....٢٣٨

مسأله ٣٣- عدم البأس بإفاضه الماء على الرأس.....٢٣٩

مسأله ٣٤- إرتماس ذى الرأسين.....٢٤١

مسأله ٣٥- الإرتماس فى غير الماء.....٢٤٣

ص: ٤١٤

- مسألة ٣٦- الارتماس سهواً..... ٢٤٤
- مسألة ٣٧- الارتماس بتخيل عدم الرمس..... ٢٤٥
- مسألة ٣٨- عدم وجوب الاجتناب من غير المائع..... ٢٤٦
- مسألة ٣٩- الارتماس نسياناً أو قهراً..... ٢٤٧
- مسألة ٤٠- الارتماس مكرهاً..... ٢٤٨
- مسألة ٤١- الارتماس لإنقاذ غريق..... ٢٤٩
- مسألة ٤٢- لو توقف غسل المجنب على الرمس..... ٢٥٠
- مسألة ٤٣- الارتماس للغسل مع نسيان الصوم..... ٢٥٣
- مسألة ٤٤- الارتماس العمدي..... ٢٥٤
- مسألة ٤٥- الارتماس فى الماء المغصوب..... ٢٦١
- مسألة ٤٦- عدم الفرق فى الارتماس بين العالم أو الجاهل..... ٢٦٣
- مسألة ٤٧- الارتماس بالوحل أو الثلج..... ٢٦٤
- مسألة ٤٨- الشك فى تحقق الارتماس..... ٢٦٥
- مسألة ٤٩- اشتراط الأغسال النهاريه فى صحه صوم المستحاضه..... ٢٩٣
- مسألة ٥٠- بطلان الصوم بنسيان غسل الجنابه..... ٣٠٢
- مسألة ٥١- وجوب التيمم بدل الغسل..... ٣١٠
- مسألة ٥٢- جواز النوم بعد التيمم قبل الفجر..... ٣١٤
- مسألة ٥٣- عدم وجوب المبادرة إلى الغسل فى النهار..... ٣١٦
- مسألة ٥٤- عدم بطلان الصوم لو احتلم فى النهار..... ٣١٨
- مسألة ٥٥- استمرار نوم المجنب إلى الفجر..... ٣٢٠

مسأله ٥٦- نوم الجنب مع احتمال الاستيقاظ.....٣٢٣

مسأله ٥٧- إلحاق غير رمضان بـرمضان في الحكم.....٣٢٧

مسأله ٥٨- استمرار النوم الرابع والخامس.....٣٣٨

مسأله ٥٩- حكم الجنابه المستصحبه.....٣٤٠

ص: ٤١٥

- مسأله ٦٠- إلحاق الحائض بالمجنب فى حكم النوم..... ٣٤١
- مسأله ٦١- الشك فى عدد النومات..... ٣٤٣
- مسأله ٦٢- لو نسى غسل الجنابه وشك فى عددها..... ٣٤٤
- مسأله ٦٣- جواز قصد الوجوب فى الغسل ولو فى أول الليل..... ٣٤٦
- مسأله ٦٤- سقوط اشتراط رفع الحدث لفاقد الطهورين..... ٣٤٨
- مسأله ٦٥- عدم اشتراط غسل المس فى صحه الصوم..... ٣٥٠
- مسأله ٦٦- عدم جواز الإجنب مع ضيق الوقت..... ٣٥١
- مسأله ٦٧- الحقنه بالمائع إن لم يصعد..... ٣٦٠
- مسأله ٦٨- الاحتقان بالمشكوك..... ٣٦١
- مسأله ٦٩- التجشؤ والتقيؤ..... ٣٦٧
- مسأله ٧٠- فروع التقيؤ..... ٣٦٩
- مسأله ٧١- إذا أكل فى الليل ما يعلم تقيؤه فى النهار..... ٣٧١
- مسأله ٧٢- لو ظهر أثر القيء..... ٣٧٢
- مسأله ٧٣- لو دخل الذباب فى الحلق..... ٣٧٣
- مسأله ٧٤- التجشؤ اختياراً..... ٣٧٥
- مسأله ٧٥- لو ابتلع شيئاً سهواً ثم تذكر..... ٣٧٦
- مسأله ٧٦- لو كان مشتغلاً بصلاه ثم دخل الذباب فى حلقه..... ٣٧٨
- مسأله ٧٧- إدخال الأصبع فى الحلق وإخراجه..... ٣٨٣
- مسأله ٧٨- التجشؤ القهرى..... ٣٨٤

- المحتويات.....٤١٢

ص: ٤١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

